



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الرابع والأربعون

وضيعة - وقف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

( سورة التوبة آية ١٢٥ )

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

( لمعه البعري - مسلم )



الموسم الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



## الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

للمراسلة فاكس ٩٨٦٤٩٠٨ - ٠١٩٦٥ أو من ب. ١٣ الصفحة.



الألفاظ ذات الصلة:

١- المراجعة:

٢- المراجعة في اللغة: إعطاء الربح، يقال: بعته المتاع واشتره منه مراجعة إذا سميت بكل قدر من الثمن ومعا<sup>(١)</sup>.

وفي اصطلاح الفقهاء: هي البيع الذي يحدد فيه الثمن بزيادة معلومة على رأس المال<sup>(٢)</sup>. والصلة بين المراجعة والوضيعة القضاء.

ب- التولية:

٣- التولية في اللغة هي مصدر وتى، يقال: وتيته الأمر تولى: جعلته والياً، ومنه بيع التولية<sup>(٣)</sup>.

والتولية في البيع اصطلاحاً: هي نقل جميع البيع إلى المشتري بثلث الثمن الأول لا غير<sup>(٤)</sup>. والصلة بين التولية والوضيعة بمعناها الأشهر أنهما معاً من بيع الأمانة.

## وَضِيعَةٌ

التعريف:

١- من معاني الوضيمة في اللغة: الخسارة وما يأخذه سلطان من الخراج والعشور، والحطبة، ومنه: وضمت عنه وقبه: تسقطه، ووضع الشيء بين يديه: تركه هناك، ووضع في تجارتهم وضيمة وضيمه<sup>(٥)</sup>.

والوضيعة في اصطلاح الفقهاء: هي بيع بثلث الثمن الأول مع نقصان شيء معلوم منه. وتسمى مواضعة، ومضارة، ومعاذة، وحطبة، وهي أشهر معانيها الاصطلاحية<sup>(٦)</sup>.

ويطلق الفقهاء الوضيمة أيضاً على الخسارة<sup>(٧)</sup> والحط من الدين<sup>(٨)</sup>.

(١) تصحيح شبرا، والتصحيح، والمشموس المصحف.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤١٢/٤، والشرح الصغير ٢١٤/٤، وحاشية الدرر المنيرة ١٠٩٩/٣، وقصدي وصبر ٢١٩/٤، وكشاف القناع ٢٣٠/٣.

(٣) التصحيح الصغير.

(٤) حاشية ابن عابدين ١٥٣/٤، والشرح الصغير ١١٥/٣، وحاشية الدرر المنيرة ١٥١/٣، وقصدي وصبر ٢١٩/٤، وكشاف القناع ٢٣٠/٣.

(٥) التصحيح الصغير، والتكملة، ضبط.

(٦) بيان المتاع ٢٩٨/٤، والفتاوى الهندية ٤/٣، وابن عابدين ١٥٣/٣، وحاشية الدرر المنيرة ١١٢/٣، والشرح الصغير ٢١٠/٣، وسنن المتاح ٧٩/٢، والشرطي على الصغير ٤٠٠-٣٩٩/١، والمظني ٢١٠-٢٠٩/١.

وكشاف القناع ٢٣٠/٣.

(٧) حاشية ابن عابدين ١٧٤/٤.

(٨) حاشية القليل، لثاني ٢٢٢/٢.



## ج- الإشتراك

١- الإشتراك لغة مصدر اشتراك، وهي: اتخاذ الشريك<sup>(١)</sup>.

والإشتراك في البيع اصطلاحاً: هو توثيق بعض البضائع ببعض الثمن، أو موافقة بعض البضائع إلى الغير بعقل الثمن الأول، أي بعقل ثمن البعض بحصة من الثمن كله<sup>(٢)</sup>.

والصلة بين الإشتراك والوضيعة بمعناها الأخير أنها جميعاً من بيع الأمانة.

## الأحكام المتعلقة بالوضيعة:

تختلف الأحكام المتعلقة بالوضيعة باختلاف تعريفاتها الاصلاحية.

## أ- بيع الوضيعة:

٥- المعنى الأشهر للوضيعة أنها بيع ثمة بضاعة من الثمن الأول، وهي جائزة شرعاً<sup>(٣)</sup> لأنها نوع من البيع، وعند قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ أَتَىكَ﴾<sup>(٤)</sup>. هذا إذا استوفت جميع

(١) فقه الشريعة

(٢) المصنف ١٠٠/٥، وكشاف القناع ٢٩٩/٢

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/٤، وشذوذ ٢٢٠/١، وحاشية الدسوقي ٢٩٣/٢، وحاشية القرافي، هو التصريح ١٠٠/٥، وصحي المحتاج ٧٧/٢، وقمعي ٢/٢٩٩، وكشاف ٢٩٩/٢.

(٤) سورة البقرة ٢٥٤

شروطها، وإلا لم تعد بضاعة الشروط، مثل: مائة أنواع البعير الأخرى.

وشروط صحة الوضيعة هي شروط صحة المراجعة، وكذلك آثارها بصفة والتفصيل في مصطلح (مراجعة ص ٧ وما بعدها).

## ب- الوضيعة بمعنى الخسارة:

٦- اتفق الفقهاء على أن الخسارة في الشركات عامة تكون على الشركاء جميعاً، بحسب رأس مال كل ليها، ولا يجوز اشتراط غير ذلك، فإن بين هاتين ولا خلاف أن اشتراط الوضيعة بخلاف قدر رأس المال باطل<sup>(١)</sup>.

كما اتفقوا على أن المصير في المضاربة لا يتحمل شيئاً من الخسارة، وتكون الخسارة كلها على رب المال، وذلك على خلاف الربح، فإنه يكون بحسب الشرط.

لأن الفقهاء نصوا على أن المضارب لو بيع لم يخسر، أخذت الخسارة من الربح ما دامت المضاربة مستمرة، قال الإمام أحمد: وقد سئل عن المضارب يبيع ربيعاً راراً: يرد الوضيعة على الربح، إلا أن يفسد رأس المال صاحبه ثم يرد إليه ليقول: اعمل ثانية، فذا ربيع يفسد ذلك

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩٧/٢، وصحي المحتاج ١١٤/٢، وحاشية القرافي ١١٤/٢، والروضة لمرجع من ٢٩٦، وكشاف القناع ٢٩٩/٢.



لا يجبر به وضيعة الأول، لأنه مضاربة ثانية<sup>(١)</sup>.

والانفصال في مصطلح (مضاربة فدية ٢٩).

ج- الوضيعة بمعنى الحط من الدين:

٧- قال في كتابة الطالب: ولا تجوز الوضيعة

من الدين على تعجيله على المشهوره وتسمى هذه المسألة عند الفقهاء اضع وتعجل<sup>(٢)</sup>، وهي

ظك عامة الفقهاء ثما في ذلك من الرأ<sup>(٣)</sup>.

انظر مصطلح (إبراء فدية ٥١).

## وَضِيعَةٌ

التعريف:

١- الوضيعة لغة: طعام العائم، والطعام  
أستخذ عند المعيبة، والكلاء المجتمع، والقرم  
يزلون على القرم وهم ثليل فيحسنون إليهم  
ويكرمونه<sup>(١)</sup>، والوضيعة في الاصطلاح: طعام  
المشخذ عند المعيبة<sup>(٢)</sup>.

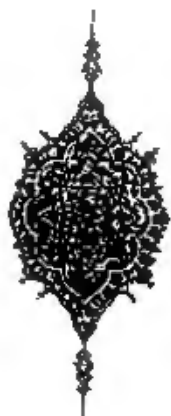
الألفاظ ذات الصلة:

١- الخُرْس:

٢- الخُرْس - يضم الخاء وسكون القاء -  
وتجرايس - بكسر الخاء - في اللغة: طعام  
الولادة، أو طعام الولادة يُدعى إليه، أو  
طعام يُصنع للولادة.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس  
المعجم، والمصباح الوسيط.

(٢) حاشية المحضاري على الدر المختار ٥٠/٢، ودرية  
سحرية في شرح طريقا معصية ١٣٧/١، وحاشية  
الفلهي على شرح المنهاج ٢٤٨/٣، وتقع فدي  
شرح صحيح البخاري ٤٣١/٩ ط: السابقة، وكشاف  
الفتاوى ١٦٥/٥، وشرح مشي الإزاعات ٨٤/٢ ط  
عالم الكتب - بيروت، ومطلب أدبي تلوي ٢٤  
٢٣٤-٢٣١



(٣) حاشية ابن حبان ٤٨٥/٤، وتكملة الفتاوى ٢/٢٥٠،

٥١٩، وكفاية الطالب على رسالة أبي زيد ١٢١/٢.

٥٢٦ كفاية الطالب على رسالة أبي زيد ١٢٢/٢.



حفظ القرآن<sup>(١)</sup>.

والصلة بين الوضيعة والخفاق أن كلا منهما وليدا وطعام هبائه، غير أن طعام الخفاق يكون عند منابة سارده، وهي حفظ الصبي القرآن الكريم وحتمه له، أما طعام الوضيعة فيكون قبيحا عند مصيبة الموت.

الأحكام المتعلقة بالوضيعة:

تعلق بالوضيعة أحكام منها:

حكم انخاف الوضيعة:

١- الوضيعة إما أن تكون من أهل البيت أو من غير أهل البيت.

فإن كانت من أهل البيت، فقد ذهب الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) إلى أنه يكون انخافها لأن فيه زيادة على مصيبتهم؛ وشغلا لهم إلى شغلهم، وشيئا يصنع أهل الجاهلية، ولأن انخاف الطعام في السرور، وليس ذلك موضعه، وهو بقعة مستقيمة مكروحة لم يغل فيها شيء<sup>(٢)</sup>، وعن جرير

وتغرسه وكذا القُرْصَة - بضم القاء ومكونا الزاء ليماء ثم سين في الألف وساد في الثانية - طعام الضعفاء أو ما يصنع لها من طعام وحما<sup>(٣)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للخرس عن المعنى اللغوي<sup>(٤)</sup>.

والصلة بين الوضيعة والخرس أن كلا منهما من الزوالم - عند جمهور الفقهاء - غير أن الوضيعة تكون عند المصائب والموت، والخرس تكون في السرور والولادة لسلامة المرأة من الطلق.

ب- الخفاق:

٢- الخفاق والخفاق في اللغة: التعلم والمهارة، يقال: خفق الصبي القرآن خفقا وخفاقا وخفاقة، ويكسر النكل: تعلمه كنه ومهر فيه، ويوم خفاقه: يوم عظمه تتركز الكرم<sup>(٥)</sup>.

وهي الاصطلاح: الطعام الذي يصنع عند

(١) حاشية البصري على الشرح الكبير ٢/٢٧٧، ومثني المحتاج إلى معرفة لطائف الشهاج ٢/٢٤٥، وقطف الدوح ٢/١٧٥.

(٢) فتح كنز ١/١٧٣، وحاشية النووي على الشرح الصغير ١/١٦١، ورواج الحليل نرج مشهور خلد ٢/٢٤٨، والمجموع للنووي ٢/٣١٠، ونسخت المحتاج ٢/٧٤، ومثني المحتاج ١/٢٦٨، وأحسن الطلاب ١/٣٣٥، ومطالب أوتي الشعر ١/٩٢٩-٩٣٠، والخفي ٢/٥٩٠.

(٣) القاموس المحيط، والمصباح المنير، والمجموع لوسيلة.

(٤) حاشية البصري ١/١٧٦، وقطف الدوح ١/١٦٥، وحاشية البصري على الشرح الكبير ١/٣٣٧، وحاشية الشرنقاري على نسخة الطلاب ٢/٢٤٢، وحاشية الجهد على شرح المنهج ١/٩٢٠.

(٥) القاموس المحيط.



والصهوة إليه<sup>(١)</sup>.

وإذا لمالكية: أن ما يصنع تعذيب الميت من الطعام وجميع الناس إليه إن كان للزمانة قرآن ونحوها مما يرجي خيره لميت فلا بأس به، وأما إذا كان لغير ذلك فيكره، ولو كان الميت أوصى بخلقه عند موته فإنه يكون في ذلك ويجب تنقيده<sup>(٢)</sup>.

ونص الشافعية على أنه إذا كان على الميت دين أو في أروثة محبور عليه أو غائب وصنع ذلك من الثروة فإنه يحرم<sup>(٣)</sup>.

وأضاف المالكية: أنه إذا كان المستعملون عند أهل الميت غيرة فلا يكره صنع أهل الميت أو غيرهم طعاماً لهم، قالوا: إن دعت الحاجة إلى ذلك جاز، فمن ربما جاءهم من يحضر عندهم من الثرى البعيدة ويبيت عندهم، فلا يمتنعهم إلا أن يطعموه<sup>(٤)</sup>.

وإن كان الطعام من غير أهل الميت فقد انفق التفتاء على أنه: يستحب لجيران أهل الميت

من عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال: كنا نرى الاجتماع إلى أهل الميت وصنع الطعام من النجاسة<sup>(٥)</sup>.

ولي رأي آخر للمعتقة يباح لأهل الميت انخاذ الطعام، وذلك لما رواه عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال: أخرجت مع رسول الله ﷺ في جنازة، فزيت رسول الله ﷺ وهو على القبر بوصي المعافر: أوسع من قبل رجليه، أوسع من قبل رأسه، فلما رجع استقبله داعي امرأة، فجاء وجيء بالطعام فرفغ يده ثم وضع الخوم لأكلا، فنظر أبونا رسول الله ﷺ بلوك لقمة في فيه ثم قال: أجد لحم لها أخذت بغير إذنها، فأوملت المرأة فقلت: يا رسول الله، إني أؤسست إلى البيع يشتري لي ثاء فلم أجد فأرسلت إلى جار لي تد تشتري ثاء، فأتت فأرسلت إلي بها بثمنها فلم يوجد فأرسلت إلى امرأته فأرسلت إلي بها، فقال رسول الله ﷺ: ألعنهم الأماري<sup>(٦)</sup>.

فهذا يدل على نجاسة صنع أهل الميت الطعام

(١) أخرجه ابن جرير عن عبد الله: كنا نرى الاجتماع إلى أهل الميت.

أخرجه ابن ماجه (٤١٥/١)، ورحمته النووي في المجموع (٣٦٠/٥).

(٢) حديث رجل من الأنصار: أخرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة، أخرجه أبو داود (١٦٧/٣)، وصححه إسناده النووي في المجموع (٢٥٦/٥).

(٣) غنية القسلي في شرح منة المصلي عن ١٠٩، وحاشية الطحطاوي على مناهي التلذذ ٣٢٩.

(٤) التلذذ اللذوي ٣٣٢/١.

(٥) فتن السلف، حاشية، وعليه ٣٧٤/١.

(٦) مطالب أولي النهى ١/٣٢٩-١٣٠، والمعنى ٥٥٠/١.



والمالكية إلى أنها مكروهة، وزعم ابن رشد من المالكية إلى أنها مباحة<sup>(١)</sup>.

الأكل من طعام الوضيعة:

١- اختلف الفقهاء في حكم الأكل من طعام الوضيعة.

فقهاء الحنفية: لا بأس بالأكل منه<sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: ما يصنع أهل البيت من الطعام ويجمعون الناس عليه لا ينهي لأحد الأكل منه، إلا أن يكون الذي صنعه من الزكاة بالقرابة<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة: كره للناس غير الضيوف الأكل من الطعام الذي يصنعه أهل البيت للضيوف، وإن كان الطعام من فلترة وفي مستحقها محجور عليه، ومن لم يأخذ حرم فعل الطعام، وحرم الأكل منه، لأنه ما كان محجور عليه، فمأكله يغير بغير إذنه<sup>(٤)</sup>.

والأغارب الأبعد هيبة طعام لهم، يشعهم بمرهم، وليستهم، نفوسهم وسواهم<sup>(٥)</sup>.  
«اصنعوا لأهل بيتكم طعاماً، فإن لم جاءهم ما يشغلهم»<sup>(٦)</sup>، ولأنه ير ومعه، وبه يظهر المحبة والاعتناء.

وقال: «يُحرم» مقدم الطعام عليهم في الأكل لأن الخوف ينهم من ذلك فيطغون.

وزاد الشافعية: لا بأس بالقسم عليهم إذا عرف أنهم يبرون بقسمه.

ونحن المالكية والشافعية على أنه: إذا اجتمع أهل البيت على محرم من فلب ولحم وتباحة فلا يستحب أن يُقنع لهم طعام ويمنع به إليهم، بل يحرم إرسال الطعام إليهم لأنهم حصاة<sup>(٧)</sup>.

إجابة الدعوة إلى الوضيعة:

١- اختلف الفقهاء في حكم إجابة الدعوة إلى الوضيعة. فزعم الحنفية إلى أن إجابتها مباحة، وزعم الشافعية والحنابلة

(١) حديث: «صبراً لأهل بيتك صبراً» أخرجه شرماني ٢/١٢٢، وصححه.

(٢) فتح الباري ٢/٢٢٢، وأبو نورة الدواي غير رسالة الملهواني ٢/١٢٢، وصاحبة الصاوي على الشرح الضاهر ١/١١٢، وصاحبة المجموعي ٢/٢٢٢، وزعمه الطائفة الكبرى ١/١١٢، وصاحبة المحتاج لشمس ٢/٢٢٢، وشيخهم شرح المنهاج ٢/٢٢٢، وصححه المحتاج ٢/٢٢٢، وشيخه ابن قدامة ١/٢٢٢، ومطالب أولي النهي ١/٢٢٢.

(٣) الفتاوى الهيمية ٢/٢٢٢.

(٤) فتاوى المودني ٢/٢٢٢.

(٥) مطالب أولي النهي ١/٢٢٢.

(٦) الباقية في شرح الهداية المبني ٢/٢٢٢، وصاحبة الفتاوى على نثر ٢/٢٢٢، ومطالب السليل ٢/٢٢٢، وصاحبة المجموعي ٢/٢٢٢، ومقتضى المحتاج ٢/٢٢٢، وفتاوى المحتاج ٢/٢٢٢، والشرح المفسر ٢/٢٢٢، ومطالب أولي النهي ١/٢٢٢، وكتابات الفتاوى ١/٢٢٢.



لم اسمع في شيء، واكرر، ان لم يسمع  
الحداد بالبيت







والتعريم العرفي في نظر المفتي: يجب من  
اللام.

واب. الوطء: المحظورة: فهو لا لزوم  
للتعريم، وهو موعود.

أشبهه من يمكن أن يكون حلالاً كوطء  
أجنبي في قلبه بصورة تكسبه فيه حد برئاً<sup>(١)</sup>  
قال بن القيم: وإن كان ذات زوج فهي وطء  
حصاً، حتى لا يوجب نكاح، وإن كانت مكروهة  
ففيه ثلاث حقوق، وإن كان لها أهل وإقارب  
بالحمية ظهر بذلك مرقية أربعة حقوق، وإن  
كانت ذات محرم من غير أنه عمة حق  
، فتأتي ما لا سبيل، إلى حد الله كالموطء  
وطء نكاح أو لأجنبي من غير ووطء  
البيهية، وإن من بعض صورته، أنظرها  
وهو المختار<sup>(٢)</sup>.

(أ) الوطء مشروع

أجابته.

٥- أسباب حل الوطء: أحوال عقد نكاح،  
وملك الميم.

٦- ما النكاح: فقه شرعي، لا تعالى بعبادة،  
وجعل حل الوطء، لا يستتاع بين الزوجين هم

الحكمه الأمسه، فإن المراء كما جعل نكاحه  
زوجها بمن لها، الزوج، يطالب بالوطء  
منه فله إلا ففدا عشر من أسباب مانعة من الوطء  
كالتعريض والفسخ ونحوهما والإجماع وغير ذلك  
وتدروجه أن يطالب به جها بالوطء، لأن حله من  
حده، كحد أب حله له حقه<sup>(٣)</sup> قال له تعالى  
﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُؤْتِيهِمْ حُسْبُهُمْ ۖ أَلَا هُوَ يُفْرِغُهُمْ ۚ  
مَّا تُكَلِّمُ بِهِمْ هَٰؤُلَاءِ عَنْ سُكْرِهِمْ ۖ فَمَا مَسَّكُمْ مِنْهُ  
أُفٍّ ۚ فَمِثْلُ مَا تُكَلِّمُ بِهِمْ هَٰؤُلَاءِ عَنْ سُكْرِهِمْ ۚ فَمَا مَسَّكُمْ مِنْهُ  
أُفٍّ ۚ﴾

وفي مشروعية نكاح وحكمته، و نكاح  
(٧-٥)

وأما ملك الجبر، فلا خلاف بين فقهاء في  
حوار ووطء المملوكة والسروري بها، دون  
حرج إلى عقد نكاح، لأن ابن قتادة لأن ملك  
أمرية يملك ملكة مملوكة ووطءة ينسج (أو  
سروري ط ٦-٧)

الحكم التكليفي

٦- ذهب جمهور الفقهاء، إلى أن حكم ووطء  
معتبة: نكاح و السروري - في الأصل هو  
وطءة، وهو من نفسه ثلثي دعوى بها  
نكاح، وليس فيه نفس الدعوى أو بعبارة من  
بها<sup>(٤)</sup>.

١ - جامع المحتاج ١/١٠١، وأبى الفقهاء للكويتي  
٢١٥  
٢ - حودة الجور ١/٧٥  
٣ - أحكام الفرائض للجمهور ١/٩١، وسعهم للقرصبي  
٤ - زاد المسند ١/٩٦، وقواعد الأحكام  
ص ٥٣٣، ٥٣٤  
٥ - زاد المسند ١/٩٦ - ٩٧



### مقاصد الوطء الشرعية

٧- قال ابن القيم وأما الجماع والبدء فكانا  
عندي النبي ﷺ أكمل حدي، يحفظ به الصحة،  
ويقيم به لمدة وسرور للنفس، ويحصل به مقاصد  
لتي وضع لأجلها، فإن الجماع وضع في الأصل  
لثلاثة أمور هي مقاصد الأصلية.

أولها حفظ النسل وهوام النوع إلى أن  
تكمّل لمدة التي قدر الله بزوجها إلى هذا  
المقام.

الثاني إخراج الطاء ابدني وضراً احتياطاً  
وحفظه بجملة السن.

الثالث قضاء لؤخر وبيل اللذة والقسمع  
بالنعمه. وعده وحدها هي لفائدة التي هي  
الجمعة، إذ لا شاسل هناك، ولا احتقان  
يستقرغه الإنزال. ثم قال ومن مباحه  
غنى النفس، وكفى النفس، والمفطرة على  
دعفة من العرواح، وتحصيل ذلك لمرأة،  
فهو يقع معه في ذبها واشراء، ويقع، لمرأة<sup>(١)</sup>

وقد يمرض به الاستعجاب إذا مارته به صالحة  
عنها محس العادة، كالاستعجاب بالتحلل من  
الحرم، والانقطاع عن المعصية، وطلب ما  
يُجاب عليه<sup>(٢)</sup>

ولي ذلك بلول النوري: إن مباحات نصير  
طاعات بانهات المصادقات، فالجماع يكون  
عبادة إذا توى به نساء حرة الزوجية  
وبعائرتها بالمعروف الذي أمر الله تعالى  
به، أو طلب ولد صالح، أو إحقاق نفسه  
أو إحقاق الزوجية، رتمهم جميعاً من  
النظر إلى حرم أو العكر فيه أو الهيم به أو  
غير ذلك من المقاصد الصالحة<sup>(٣)</sup>.

وقد يمرض به الزوج به كما إذا توى به  
لإحقاق النفس أو إحداف الأهل عن الحرام،  
وقد يمرض به التحريم كما في هذه الحافض أو  
المطهر عنها فمن التكم، أو وطء الزوجية به  
ومغشاه، وقد نعتى به الكراهة عند اقتراحه  
بوصف يقتضيه<sup>(٤)</sup>

١- ٥٩١/٢ وماج الفهم والمحكم ٦٥٤/٢ والمعين  
المعين للملا على الذي من ١١٢ وضع للمعين  
المعين من ٢٠٨، ومثل المالمين ٥٨١/٢

٢- النوري على مسلم ٩١/٢ والمعين المعين من ٦٤١  
وتفتح النبي من ١٠٥، والضمم للمرضي ٥٠١/٢  
وتوليد الأحكام للفر من عبد السلام من ٣٦٩

٣- النوري على مسلم ٩٢/٢

٤- النوري ومعية ٣٧٣/٢ والفرقاني على خليل  
٢٧٢/٢ ويابح الصانع ٣٦٩/٢، ورواها الإنكليز

١- ٢٨٤/٢ وقوله المصنف ٢٦٨/٢، ومجموع فتاوى ابن  
جبلة ٢٧٥/٣٧، والاعتقالات الفقهية من فتاوى ابن  
جبلة من ٢٨٩، وهو من الأحكام من ٥٤٨

٢- وقد المصنف ٢٦٤/٢، ٢٨٥- وانظر الأبواب الشرعية  
لايى ملاح ٣٨٥/٢، وتوضيح الأحكام (من ٥٢ ط.  
دار المطابع دمشق.







وعن ابن عباس رضي الله عنهما قالما رسول الله  
ﷺ قالوا ان حدهم يد ارات ان ياتي احد قتل  
سم الله منهم جنت شيخان، رجب الفيل  
ما ررشته لانه ان يقدر يثبت رة في ذلك، ثم  
يهره شيخان أمدا<sup>١</sup>

ب- كذلك يستعمل لآخر من التوبة، فلا  
يستعملها بوضع ذكر ما لها<sup>٢</sup>

ج- ويستحب ان يبدأ بمسأله ولحم  
ونضيل<sup>٣</sup> وهو حذر من عند الله رضي الله  
عنه قال ايها رسول الله ﷺ عن المؤمنة قل  
مسأله<sup>٤</sup> وذلك هي شهرتها، قال من

ورود عن سي ﷺ انه قال سمعتني بي رقا  
ثم قلت نعم ففقه تبيها وجهها لا أجرب  
عربي. حتى انفسه يبعها في بي رة<sup>٥</sup>  
ورود أيضا عن سي ﷺ انه قال: رة، ثم  
مسأله فذا على أخته وهو يبعها، فانت ل  
مسألة<sup>٦</sup> بل ذلك على أن المسألة يجرى فيها  
د أحسبها<sup>٧</sup> رواه كان في (معا)  
بوجبه شرطاً، فأرى في الجمع سبحانه<sup>٨</sup>

أهات، وطه ومينجياته

١- انه ذكر بعضه أن للوجه أدان  
ومسجد، فذا<sup>٩</sup>

يستحب اليه بالشيعة لقوله عن  
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في خطابه عن النسيئة عند  
الجماع<sup>١٠</sup>

١- ١١/٥٠، وانظر عرس- شاء، فسلمي من ٥٥٠  
وتفسير القاصي ٩٦/٣٢، والأذكار للمروزي ص ٢٥٦  
٢- حديث انه ان أحمد بن محمد بن... يأتيه  
أخرجه الحديث صحيح البخاري ٢٣٧٦ وسنة ٢٦  
٣- ٩٠/٤٨، والنظير مسلم

٤- المتصور ٢- ٥٠٠، وهو الإكبر ١٨٢٩، والنصي  
٥- ٢٣٩/٤، وكشور، مساج ٢١١، وإحي طهر  
الصبي ٢٤، وأحمد الطحاوي ٢٢/٥

٦- الأناجيل البرجية لاس طراح ٢٨٩١، حسي  
٧- ١٣٢/٦، والإحياء ٤٦/٢، حسي  
٨- حاسبين ص ١٦، وأحمد الطحاوي ٢٢/٥  
٩- ٣٥٢، وصحيفه طراح ١١٠/٥، والمجلد ٢١  
١٠- مساج ٤٨١/٦

١١- حديث جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ عن المؤمنين في  
المسألة

ج- جاد الخطيب في تاريخ بغداد ٢١/١٣٦ - ط  
الخاصي، ورواه القاضي أحمد بن محمد في ميزان  
الاعتدال ٢٢٤/١ - ط، حسي، وانظر من السليبي الله  
قال الله سبحانه، روي شوا لا تعرف، وهي  
الملك من أخطأ حدث برواية بعد الحديث

١٢- حديث الحسن بن علي بن فضال ١٠٠/٤  
أخرجه مسعود بن أبي البر ١٦٠/٨، وسنة ٢٢  
١٥١

١٣- حديث ابن عباس رضي الله عنه عن النبي  
أخرجه البخاري صحيح البخاري ٢٢/٩، وسنة ٢٢  
١٧٩٥ من صحيح بن مسعود لا يشاري

١٤- جامع الترمذي وصحيفه ٢٢/٩  
١٥- جامع الترمذي، ص ٢  
١٦- سورة البقرة ٢٢/٩

حسي ٢٢٩، ولغات الفاع ٢٢/٥، وهو  
الإكبر ١٧٩/١، من حاسبين مساج ٢٢/٩  
وهو مساج ١٢٤/٢، والجمع للقرطبي ١٢٩/١،  
ومساج ٢٢/٩، مساج ٢٢/٩، وإحياء مساج -



حيث روى حيا بن عبد الله بن رستم قال سمعنا  
 من أحدكم أنه قال لا ينجس ما سجد  
 عليه<sup>١</sup>  
 وقال ابن قنانه لا بأس بأن يمر الرجل  
 امرأته عند الجماع<sup>٢</sup>

١- كما يستحب غسل الصوت وعدد الأكثر  
 من تكلام عبد الجماع<sup>٣</sup>، ويكره للرجل ودعه  
 حديث حديث إبراهيم، أو يسمع حسنها، أو  
 يحس بها أحد غير طفل لا يفتل ولو وهي  
 تروى عنه، وذلك إذا كان من غيري النجاسة، والأ  
 حرم مع النكاح<sup>٤</sup>، وهو من غيري النجاسة  
 وبهالة<sup>٥</sup>

وتنص النسائية في المذهب على أنه لا يباح  
 للرجل أن يمس بحضرة زوجته كما لا يباح له ودعه  
 زوجته بحضرة أمته ولا يحضره المرأة

وفاء محمد بن الحسن الشيباني ذكره  
 للرجل وطء زوجته بحضرة أمته أو صبيها<sup>٦</sup>

لقد أجماع من قال<sup>٧</sup>  
 ١- ويستحب للرجل أن يمسها من غيري النجاسة  
 في هذه النجاسة لأن من يمسها في ثوبه وطء  
 قيل نعم، ما فيها ضرر عليها ومتأني من  
 قضاء شهوتها<sup>٨</sup>

قد روى من يمسها من غيري النجاسة  
 أمه يمسها ثم إن من يمسها من غيري النجاسة  
 نفسي من حيث فلا يمسها، حتى نفسي  
 حاجتها<sup>٩</sup>

قال المذاهب ثم قد نصي، من يمسها على  
 أنه من نفسي من يمسها من غيري النجاسة  
 ومن يمسها من يمسها من غيري النجاسة  
 لها، ولا خلاف في طبع الأمر لوجود شدة  
 بهد في الزواج ما أماني لأن له وله من يمسها  
 وقت لا يمسها<sup>١٠</sup>

١- ويستحب أن يمسها من يمسها من غيري النجاسة<sup>١١</sup>

#### ١١١ المذي ١١١

١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١

١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١

١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١

١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١

١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١

١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١

١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١

١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١  
 ١١١ المذي ١١١



ذلك يبين في قوله المصطفى ﷺ من غسل يوم الجمعة وغسل، ومكره واكثر، ودنا واستمع وأنته كان له بكل غطوة يخطوها جبرية صابها وجبها<sup>(١)</sup>

الحدث من الوطء وإقضاء سره

١١- اغتسل القنهاء في حكم الحدث من

الردة وإقضاء سره من مؤثبي

لذهب الحنفية والمطالبة في قول قال عنه المردوي هو الصواب - والتزوي إلى أنه يحرم التداخر بالجماع وثالث الرجل ما يجري به ريس روي

راستلوا بما روي أبو سعيد نخري ﷺ من النبي ﷺ قال إن من ضر الناس عند طهرته يوم القدره برجل يغضي<sup>(٢)</sup> إلى امرأته ونحسي<sup>(٣)</sup> إليه، ثم يمس سرها<sup>(٤)</sup>

وطول النبي ﷺ إلباح حرمة<sup>(٥)</sup> قبا

(١) حيث من غسل يوم الجمعة

مخرج المصطفى (٣٦٨/٢) من حديث أبي هريرة، وقال حديث حسن

(٢) أي يغسل، وهو كناية عن الجماع، كما في قوله تعالى: «وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَهُمْ فَغُلِّقْتُمْ عَنْهُمْ سَبِيلَهُ» (النجم ٤٨)

(٣) أي يغضي

(٤) حديث قال من ألقى من حله الله منزلة منعه مسلم (١٠٦٠/٢)

(٥) حديث القنح حرقا

و- ويستحب لمن أراد أن يجمع مرة ثانية أن يغسل مرجه ويغسلها، والغسل يغسل<sup>(١)</sup> ما ورد من حديث أبي سعيد نخري ﷺ قال - لا بأس بوضوء<sup>(٢)</sup> إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يجمع غيبه غيبا<sup>(٣)</sup>

وعمر أنس ﷺ أن سي ﷺ كان يطوف على مساله يمس واحد<sup>(٤)</sup>

من أبي رافع موسى ومروك ﷺ أن النبي ﷺ طاف د ب يوم على مساله، يغسل عند هذه وعند هذه يمسك له يا رسول الله! ألا تبعثه مسللا واحدا؟ قال - هذا أزكى وأطيب وأطهر<sup>(٥)</sup>

١١- قال لقراني ومن الغنم من سجد لجماع يوم الجمعة وبينه<sup>(٦)</sup> ذلك سعيد لأحد

(١) ود المسار ١٠٨/٢ - ويصغر لفتلات القنهاء، لخطاوي ١٦٦/١ والكويتي من مسلم ٢١٧/٢، وأبو داود ٢٢٢/٥٠، وكثير القنح ٢١٨/٥، والإمام ٢٧/٢، ويصغر مخرج القنح من ١٠٤، والخطابي ٢٢٠/٢١، والفتن لا ين شطاح ١٥٨/٢

(٢) حديث قال النبي ﷺ كان يطوف على مساله يغسل واحد

أخرج مسلم (٢١٤/٢)

(٣) حديث قال النبي ﷺ كان يطوف على مساله

مخرج أبي داود ٢١٤/٢

(٤) يمس على النبي ﷺ



بهم يعني به الذي يختار ما جدد

لولا الجففس

وعدا ان نعيم ونهستي و من علاه فيهم  
من يكسرو

وذهب الحداينة في المذهب إلى أنه يكره  
محدث القرو من بنا جرن يجهل وأن عسرها

وهذا ما عده الهنسي في سروي في كتاب  
النكاح وقال محلل الحريم ايضا إذا ذكر حليته  
منه يعني لا أنوال من تقع بينهم عند اجتماع  
والكبره. ويكرهه فيما إذا ذكر ما لا يخص  
مروه. ومنه ذكر عدد النكاح تغير في ١٠١

١٣- انشئ هذا البيت على حرفة وطه الحاضر  
في عرج. " منقول من " جعرو اليه و  
تجسس لا يروى عن جعفر " ١٢١ رما ورد من  
اسي ١٢٢ ما في شأه الاستماع بالنقص  
فأصعوا في شيء. لا النكاح ١٢٣

وناقص في مسائل حلقه ١٢٤ موضوع  
ولمعه جلال العله في كتابه وجه الحاضر  
وحكم مسع في وطه الحاضر

( ر جبر ١٢٤ ١٢٤ )

موانع الموطه المصروع

قالب النعاس

في مع الموطه المصروع سنة. خبر نفقه  
من سنة صيد. وهي الجففس في سفر  
والاعكاف والصور والاحرام والمظهر من  
الكبره. وعده في ثلاث منها. وهي  
الاستحاضه وعده في غسل بعد الظهر من  
الجبس. و (قامه في دار الحرب وبيان  
ذلك لما يني

١٤- انشئ الجففس على حرفة وطه الحاضر  
عرج. " من حكمه في لقمه " في جبر ١٢٥  
وفي النقص لقمه بعده. حرف لقمه حكمه  
ان يجر نقابا واحلا ١٢٦

بسر المذبح ١٢٧. و مجموع لسوي ١٢٨  
والمعني في لقمه في دار الحرب ١٢٩  
١٣٠. راجع في ١٣١. النقص. لسوي  
١٣٢. عده الموطه السنة ١٣٣

١. سورة بقره ١٣٤

(١) حديث فيمنشئ في شيء الا النكاح  
ان يجره مسلم ١٣٥. حديث آخر من لقمه  
(٢) وهذا تام الفاضل. " قد جبر بسبب الولاد من دار  
مرض خارج منها. عده الموطه كتب لقمه  
١٣٦

٢. و المصنف ١٣٧. " ١٣٨. " من المصنف ١٣٩  
والموطه ١٤٠. وهذا الموطه في ١٤١  
والنقص ١٤٢. في ١٤٣. و مجموع ١٤٤

١. جبر ١٤٥. " راجع من في لقمه ١٤٦  
" دار الجففس من صيد في صيا ١٤٧  
الهنسي في جمع رقامه ١٤٨. و في قوله  
نقص. وفيه بزع وانه في دار. رقامه جبر ١٤٩  
٢. حديث من المصنف ١٥٠. و لقمه ١٥١  
مشتق المصنف ١٥٢. و لقمه ١٥٣. " ١٥٤  
و لقمه ١٥٥. " ١٥٦. " ١٥٧. " ١٥٨. " ١٥٩  
معلم ١٦٠



(١) حيفى ٢٢-٢٤

ثالثاً الاستحاضة

٢٥- اختلف الفقهاء في جوار وطه  
الاستحاضة على قولين

القول الأول ذهب جمهور الفقهاء من  
الحنفية والشافعية والمالكية وأحمد في  
إحدى الرأيتين عنه في جوار وطه  
الاستحاضة. وقد نقله ابن المنذر في  
حبس ١٠ وابن المسيب والحسن وعطاء  
ونفاذ وسعيد بن جبير وحماد بن أبي  
سليمان ويكر بن عبد الله العري والأراعي  
والثوري وإسحاق وأبي ثور، وكألفين المنذر  
وبه أقول.

واحتجوا على ذلك بقوله تعالى ﴿يَتَوَقَّ  
يَتَوَقَّ﴾<sup>(١)</sup> وهذه صفة من الحيض، وما  
روي أن حمنة بنت جحش رضي الله عنها  
كانت تسجد في مكان زوجها طهه بن  
عبيد الله - بجماعه، وأن أم حبيبة رضي  
الله عنها كانت تسجد في مكان زوجها -  
عند أن يحسن بن عوف - بجماعه<sup>(٢)</sup>، وقد  
مدنا رسول الله ﷺ عن أحكام

الاستحاضة، فهو كونه وطها حراماً نهيته  
لهما ولأن استحاضة كاندهن في صلاة  
والمعروف ولا عتبات ولقوله وطها، فكذلك  
في لوطه، ولأنه دم عرق، ولم يمنع لوطه  
كأناسود، لأن التحريم بالشرع، ولم يرد  
بتحريم في حقها، بل ورد بباحة صلاة  
التي هي أعظم<sup>(٣)</sup>.

فقول الثاني ذهب الحنفية في المنصب  
وابن سيرين ولشعي والتخمي والمكمر وابن  
عليه من المالكية إلى أن لا يباح وطه  
الاستحاضة من غير خوف لعنت به أو  
منها، لما روي عن عائشة رضي الله عنها  
أبى قالت «الاستحاضة لا يباحها  
زوجها»<sup>(٤)</sup>، ولأن به أدى فيحرم وطوها  
كالحيض، فلو الله سبحانه مسح وطه  
الحيض مطلقاً بالأذى بقوله ﴿يَتَوَقَّ  
يَتَوَقَّ﴾<sup>(٥)</sup> في قوله ﷺ

أمر باغتسالهن عيب الأذى المذكور بقاء  
التعليق، ولأن الحكم هنا ذكر مع وصف بالتعليق  
ويصلح له علن به، والأذى يصح أن يكون طه

(١) به المختار ١١٤/١، وليس المعلق ١٤٨/١

بالمعروف ٢٧٧/٢، والمعروف ٣٩٠/١، وهو  
الإكليل ١/١، وبه نسخة ١٤٣/١، وكانت  
لنفاذ ٢٨١/١، والسنن ١٦١/١ - ط خير

(٢) أو عاتكة - الاستحاضة لا يباحها زوجها  
نحوه البيهقي في السنن (٢٢/١)

(٣) معروفة ١٢٢/١

(١) معروفة المرأة ٢٢٢

(٢) حيفى، ابن حنبل بن حيفى، وأم حنبل كلثما  
شعبي.

المعروفة ابن ثور ١/١١٦، من حديث حكيم  
مرسل.



كذلك، فصدق به فقال الرجل: على أنظر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لانيها- أي الحرص- أهل بيت أنظر من أهل بيتي، ففحصت النبي ﷺ حتى بدت أنياباً، ثم قال: أظنيت أهلك! (١)

(أو صوم ف ٦٨، ٨٩)

### مسألة الإحرام

١٨- اتفق للفهاء على حرمة الوطء على المصنوع نسك حج أو عمرة، لقوله تعالى: "وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَهُ لَعْنٌ وَلَا يَرْجُوا فَتَحَاتُّ إِلَيْكَ رِزْقٌ" حيث جاء في تفسير الرث. أنه ما قيل عند النساء من ذكر الجماع وقول المصنوع، وضاع عن ذلك تكون الآية دلالة على تحريم الجماع على المصنوع بطريق دلالة النص، أي من باب أولى.

كما حصر الرث أهل البيت بالجماع نفسه، فتكون الآية نصاً فيه (٢).

وكذلك اتفق أهل العجم على أن الوطء في حالة لإحرام جنازة نفسه نسك، إذا كان الوطء

يتم له به، وهو موجود في المصنفات بحيث التحريم في حيا (٣).  
وأما الاحتكاف.

١٦- اتفق الفقهاء على أن الوطء في الاحتكاف حرم، وأنه يعد له بطلاً كان أو بهاراً، كإمامنا للفرقة تعالى: "وَلَا تُكْبِرُوا" رُكُوتَكُمْ كَرِهَ اللَّهُ لِقَوْمٍ أَصَابُوا مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَكُونُوا

(وتمصيل ذلك في احتكاف ل ٢٧)

### خامساً: المحرم:

١٧- اتفق الفقهاء على حرمة الوطء عمداً على الصائم في رمضان، وأنه يعد للمحرم، وموجب للكفارة، أنزل أو لم ينزل، حيث روى عن أبي هريرة أنه قال: بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاء رجل، فقال: يا رسول الله، هل يكفر؟ قال: ما لك؟ فقلت: علي امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: هل تجد رقية فتتقها؟ قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد إطعام ستين مسكينة؟ قال: لا، قال: فكنت النبي ﷺ، بينما نحن على ذلك، أتى النبي ﷺ بفرق فيها نمر، فقال أين سائل؟ قال: لنا لال.

(١) المعنى ١٦٠/١ ط مجرد وكذا في الفتح ١/٢٧٧ والفحوة ١/٢٩٠ والمصحح ١/٢٢٢.

(٢) سورة الطه ١٧٨

(٣) سورة الطه ١٢٧

(٤) تفسير البغوي ١/٢٣٦، وأحكام القرآن لأبي العربي

١٣٢/١



ركعتين يحرم على المرأة تركها من نفسها  
 غير أن يحكم  
 (أو قلها ٢٢)

ناعت وطه المسلم حديثه في دار  
 الحرب

٢٠- ذهب جمهور العلماء من أن حديث  
 وثباته وكيفية الاستدلال به إلى أنه يكره للمسلم  
 أن يهاج حليله في دار الحرب بحجة أن  
 يكون له فيها سبيل، لأنه مشتق من التواطؤ  
 في دار الحرب فإن الله لا يري من كل مسلم  
 يتبع بين أظهر المشركين أدواً، يا رسول الله  
 ولم؟ قال لا تراعي فادعها<sup>١١٢</sup>

وإذا خرج من دار الحرب وما يبقى له سبيل  
 فيها، فيستحق ولده بأخلاق المشركين، ولأن  
 موطنه إذا كانت حرب بلاد، غلبت عنه ثم  
 ظهر لمسلمون على الداء، منكواها مع ما فيها  
 بطنها، فهي هذه بغيري، ولده، نبرق، ذلك مكروه  
 وناب الحثابة لا يظن بمسلم ووجه في دار

جبل المعروف بمره، ولا يفسد بعد كتحليل  
 الأثر، واعلموا في حكمه إذا كان بعد  
 نزولهم بعرفة وليل التحليل الأول  
 (وتعريف ذلك في إسماعيل ف ١٧٠-١٧١)  
 سابعاً الظاهر

١٩- لا خلاف بين العلماء في حرمة وطه  
 الزوجة المفسدة معها قبل التكفير، وذلك لقوله  
 تعالى (وَأَنْتُمْ حُرُمٌ لَهُمْ) من سببه من سببه لا يظن  
 من يرد بين يدي سببه، ولما روى ابن  
 عباس، أن رجلاً طاهر من امرأته ثم واقعها  
 بين لا يحرم قال لبي الله من ذلك، فقال عبد  
 الصلاه، وسلام، مستغفر له، إلا بعد حتى  
 تكفر،<sup>١١٣</sup>

فقد أمر الرسول ﷺ بالاستعاذ من نزع،  
 وهو ما يكون من الذنب، بلل هذا على حرمة  
 النوط قبل التكفير، كما أنه عليه الصلاة والسلام  
 بهد عر ٩٩، لمود لو نزع حتى يكفر، مطلق  
 انتهى يد على نزع المهي عنه، فكان دليلاً  
 على حرمة الزرع قبل التكفير

٥ سره المأذولة ٢

١١٢ حديث أبي حمزة القدر وجد طاهر من المرأة  
 نحوه أبو ذر (١٦٦/٢) والترمذي (١١٩٢/٢)  
 وقال الترمذي حديث عمر بن الخطاب، ع. ح. وروى  
 الألباني في مصبه القرية (٢٢٦/٢)، طرد  
 الحديث ثم قال: لا أحد ذكر الاستعاذ من شيء  
 من حق الحديث

(١١) حديث ٥٠ بوجه من دار الحرب من الظاهر  
 المشركين  
 المرحوم الترمذي (١١٥٥) من خطه، خرج من  
 حديثه أبو علي عن البخاري أنه صرح بإسقاطه من  
 حديثه ليس من يفسد







سهي عنه شرعاً، فوجب أن يقتل به وجوب بعد  
قيام على كل السراء، بل هو أولى بالبعد، لأنه  
إتدب في فعل لا يباح الرطة فيه معال، ولو  
في الفكل يباح في بعض الأحوال  
وحس كشافهمي وحيديلة على أن غير  
المحصن يجنب ويترك كالروا<sup>١</sup>

الثاني لأبي حنيفة رحمه الله من أبي سليمان  
والعكس، وهو أنه لا حد عليه، ولكنه يعز  
ويؤخر في الصبي حتى يموت أو يثوب، ولو غدا  
الطردة أو تركت عنه، قتله الإمام في سورة  
الأنبياء، سواء أكان محصناً أو غير محصن،  
سياسة

ويؤنه، يلاج في فرح آدمي بقصد الاستعداد  
عالية كدليل، فكأن أترجم منطقاً به كنهراً،  
وأن الحد في الزنا حد وضع رجلاً، وما تلا  
يعود إلى مثله، ووجد الطابع جميل إلى أن يند  
برغبة في النرج كسبها إلى الفكل، فوجب أن  
يقتل به من الرذع، يتعلق، بشكل، بن، وهد  
أشد وأخط، ولهذا، لم يشرع فيه إلا حد لا ك  
غير الزنا، إذ لم يرمي بها جسي منج ورواها،

وحد لم يحد به حد الزنا لأنه لم يضمن  
طلب اسمه، فكان كالاستمتاع به دون نزع،  
ولأن استمتاع لا يستلزم بقاء، فلم يوجب له  
حد، كالاستمتاع بملكه من الزوجه، ولأن امرأ  
احدود لا تثبت قدماً أيضاً، دلالة وطء في  
محرم لا تشبهه لطباع، بل وكيفية، نه على أسيرة  
منه، فلم يحتج إلى أن يجر الشارح منه بالحد،  
كأكل لعنة، وكسبه ودم وشرب اموناً، غير  
أنه ما كان معصية من لم يحد في شيء لم يقد

والثاني لأبي حنيفة رحمه الله من أبي سليمان  
والعكس، وهو أنه لا حد عليه، ولكنه يعز  
ويؤخر في الصبي حتى يموت أو يثوب، ولو غدا  
الطردة أو تركت عنه، قتله الإمام في سورة  
الأنبياء، سواء أكان محصناً أو غير محصن،  
سياسة

وحد لم يحد به حد الزنا لأنه لم يضمن  
طلب اسمه، فكان كالاستمتاع به دون نزع،  
ولأن استمتاع لا يستلزم بقاء، فلم يوجب له  
حد، كالاستمتاع بملكه من الزوجه، ولأن امرأ  
احدود لا تثبت قدماً أيضاً، دلالة وطء في  
محرم لا تشبهه لطباع، بل وكيفية، نه على أسيرة  
منه، فلم يحتج إلى أن يجر الشارح منه بالحد،  
كأكل لعنة، وكسبه ودم وشرب اموناً، غير  
أنه ما كان معصية من لم يحد في شيء لم يقد

وحد لم يحد به حد الزنا لأنه لم يضمن  
طلب اسمه، فكان كالاستمتاع به دون نزع،  
ولأن استمتاع لا يستلزم بقاء، فلم يوجب له  
حد، كالاستمتاع بملكه من الزوجه، ولأن امرأ  
احدود لا تثبت قدماً أيضاً، دلالة وطء في  
محرم لا تشبهه لطباع، بل وكيفية، نه على أسيرة  
منه، فلم يحتج إلى أن يجر الشارح منه بالحد،  
كأكل لعنة، وكسبه ودم وشرب اموناً، غير  
أنه ما كان معصية من لم يحد في شيء لم يقد

(١) الأم ١٨٣/٢، ومثلي المطاوع ١٢١/٤، والعمري  
الكيم ١٢، وأبي الطائف ١٣٦/٩، وكشاف  
الفتاح ١٤٦، والمصنف ٢١٩/٢، وروا المختار  
١٤٤/٢، رئيس المختار ١٦٠/٢، وموضح لأبي  
١٤٤

(١) زاد المختار ١٢٥/٢، وشيخ المصنف مع كنهه وشيخ  
١٢٤/٢، وسورة ١٩-١٢٥، راجع  
الكتاب، في ١٢٥، وموضح الأنهر ١٢٤/٢، ورئيس  
المختار ١٢٥/٢، والمصنف ١٢٤/٢، والمصنف  
١٢٥/٢

(٢) حبيب، غير وجاهد، يصل حد طردوط ١  
نعمان الرضي (١٢٥) "حكايا" (٢٠٤) من  
حبيب، من عباس، وموضح الحكم "دافعا الضمير"



الحاسن<sup>١</sup> يحرق القاهر المعصوم به بالنار  
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أنه يقول: «لقد روي عن علي بن أبي طالب  
أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول: «من أحب علي بن أبي طالب  
أحب الله وأحب رسوله وأحب آل بيته  
وأحب من أحبهم»»<sup>٢</sup>

وقال علي بن أبي طالب: «لو  
كانت الدنيا كلها حطباً  
والنار جحشاً  
والله أعلم بالصواب»<sup>٣</sup>

والله أعلم بالصواب: يعني اللطيف  
العلوي أعلى الأمان من  
الظلمة والظلمة والظلمة  
والظلمة والظلمة والظلمة  
والظلمة والظلمة والظلمة  
والظلمة والظلمة والظلمة

وهو مروي عن أبي عبد الله رضي الله عنه

ثالثاً: روضة الحبيبة في الذكر

٢٤- روضة حبيب الرحمن رضي الله عنه  
والشامخة والندوة والندوة والندوة

(١) الحاسن: ٢٥٠-٢٥١، والندوة: ٢٥١-٢٥٢  
والندوة: ٢٥٢-٢٥٣  
(٢) الحبيب: ٢٥٣-٢٥٤، والندوة: ٢٥٤-٢٥٥  
(٣) حبيب: ٢٥٥-٢٥٦

وأما ابن عباس رضي الله عنه  
والندوة: ٢٥٦-٢٥٧، والندوة: ٢٥٧-٢٥٨  
من عهده الزنا

نوع، لئلا يفسد في قلوب  
يا حبذا، وهو أن يفسد في قلوب  
الندوة: ٢٥٨-٢٥٩، وهو  
قول ابن عباس رضي الله عنه  
نكر الصديق رضي الله عنه  
الندوة: ٢٥٩-٢٦٠، وهو

قال ابن عباس رضي الله عنه: «ما من حبيب»

والندوة: ٢٦٠-٢٦١، وهو  
الندوة: ٢٦١-٢٦٢، وهو  
والسلام من محسن وغير محسن، ولا  
محسن من محسن، ولا محسن من محسن، ولا  
وطه من لا يباح به من محسن، ولا  
وطه من لا يباح به من محسن، ولا  
كان منه أعظم من حد الزنا»<sup>٤</sup>

(١) حبيب: ٢٦٢-٢٦٣، وهو  
الندوة: ٢٦٣-٢٦٤، وهو  
الندوة: ٢٦٤-٢٦٥، وهو  
الندوة: ٢٦٥-٢٦٦، وهو  
الندوة: ٢٦٦-٢٦٧، وهو  
الندوة: ٢٦٧-٢٦٨، وهو  
الندوة: ٢٦٨-٢٦٩، وهو  
الندوة: ٢٦٩-٢٧٠، وهو

(٢) حبيب: ٢٧٠-٢٧١، وهو  
الندوة: ٢٧١-٢٧٢، وهو  
الندوة: ٢٧٢-٢٧٣، وهو  
الندوة: ٢٧٣-٢٧٤، وهو  
الندوة: ٢٧٤-٢٧٥، وهو  
الندوة: ٢٧٥-٢٧٦، وهو  
الندوة: ٢٧٦-٢٧٧، وهو  
الندوة: ٢٧٧-٢٧٨، وهو



يجب فيه استعير عند جمهور أهل المذهب من على ذلك حنفية والسلفية واجتماعاً مطلقاً. ووافهم عليه، الخاتمة في المذهب إن تكرر ذلك منه، فإن لم يتكرر فلا تعزير وقال بهنشي وغير بعضهم بما بعد منع الحاكم له، والأول أوجه.

وفي قول عند الشافعية يجب عليه العطف<sup>(١)</sup> وقال ابن نية، ومن وطأ امرأته وطأ ربه في جرمه، وجب أن يمات على ذلك عقوبة تعزيرية تزجر عنه، لأن لم ينتهياً فترق بينهما كما يترق بين القاذور وبين من يحرم<sup>(٢)</sup> وروي عن ذلك أن شرط المحدثين سألته من رجل رجع إليه أنه قد أتى امرأته في دبرها فقال له، أرى أن توجد ضرباً فإن عاد إلى ذلك فترق بينهما<sup>(٣)</sup>

### أدلة حكم الزنا

٢٦- وقد حث الفقهاء على حرمة إتيان هذه العبد وأنها من الكبائر بالمعتزل والمعتزلة

(١) رد المحتار ١٥٥/٢، وفتح القراء ١٠٠/١، وتطه المحتاج ١-٢/٩، وعقبي المحتاج ١٤١/٢، والفرغني ١٧٦/٨، وروضة الطالبين ٩١/١٠، وإصابة على القضاة ١٣٣/٢، وأسس المطالب ٢/ ١٦٦، والحاوي للماوردي ٤٤٢/١١، والعقبي ٢٦٨/١١

(٢) مختصر المغازي المصرية لأبي نيب من ٣٧، ٤٤١، والفتاوى الكبرى لأبي حنيفة ١٧١/٢، والأخبار الفقهية ص ٤١١

(٣) المعتدل لابن الصالح ١٩٨/٢

حرمة إتيان البروجة أو الأمانة في دبرها وهو عروى عن علي وأبي شقراء وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة، وبه قال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن ومجاهد وعكرمة وطاوس والثوري<sup>(١)</sup>

قال الماوردي: وهو ما عليه أصحابنا ويجهلون استيعاب رافعه<sup>(٢)</sup>، وقال ابن القيم وطه لعينه في الدبر لم ينج على لسان نبي من الأنبياء<sup>(٣)</sup>

ود من جمع من الفقهاء على أن ذلك من كمال الإثم والمواجل، منهم ابن سحاس والبهني وابن القيم<sup>(٤)</sup>

٢٥- وذهب الفقهاء إلى عدم وجوب لعن في وطئه، لأن كون الزوجة أو الأمانة محل ستماع الرجل في الجملة أدرك شبهة بدوا الحد، ولكنه

(١) النجاة على الهامة ٤٢/٥، رسي المحتاج ١٤٤/٢، ونجاة المحتاج ١٠١/٥، وكتاب القضاة ٩٥/٩، والمختصر ١٤٦/٤، والحاوي للماوردي ١٣٣/١١، وأعلام النبوة ٢٥٥/٢، وأسس المطالب ٢/ ١٢٦، والفرغني ١٧٦/٨، والفتاوى المصرية ٢١٤/٢، ومختصر المغازي المصرية من ٣٧، ٤٤١، وإرشاد الألفهسي ١٣٦/١، والمعتدل لابن الصالح ١٩٨/٢، وما بعده، وشرح معاني الآثار ٢٦٢/٢، والمغني ٢٢٦/١٠

(٢) الحاوي ٢٣٣/١١

(٣) زاد للشاذ ٢٤٨/٢

(٤) نور المعبر ٣٠/٢، وأعلام النبوة ص ١٠٢/٢، وفيه الدلائل لأبي القاسم ٢٩٨، والذيل في ٣١٣/٢، ٢١٤







كنا نسمو بغيره تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْوُجُوهُ  
مُحْضَرُونَ﴾ ﴿١٤٦﴾ لا على وجههم ثم، ولكنهم بنسبهم  
من المؤمنين ﴿١٤٧﴾

وكان محمد بن كعب القرظي ينادي به قول  
له قال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْوُجُوهُ﴾ وقيل: ومنه  
لكنهم من المؤمنين ﴿١٤٧﴾ حيث قال: فمعه  
مركوب، مثل لك من أرواحكم، ولو مع به مش  
دم من أرواحكم، صبح ذلك، وبعس ليعاد من  
مخرج آخر مثله من حيث يقال: فمعه ذلك  
وتركون منه من مباح<sup>٢</sup>

٢٨- ورواه النسخة على الأسفلان بزيادة  
لأول: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْوُجُوهُ﴾ ثم قال: في  
جانبه<sup>٣</sup>، بأن أقرأ في لغة العرب: من  
من بها الفراء: إنه هي معنى: من أين لا  
معنى: أين، فإذا كان ذلك فإما معناه  
من أين شئت، قد لا يكون، فيمنه من  
هو<sup>٤</sup>، معنى من أين لك هذا، فقد روي عن  
أبي القاسم: قال: لا بد من جهره قد أكثر  
عنه القرون، ثم يقول: من أين عوارضه فليس ران

ولا تدرك تحت موك تعاني ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ  
بُيُوتٌ﴾ فله القوي وتطوع الإسار  
بالعذر من تعذر من أعيت الحديث، وإلا  
ببديل من ذلك من المذكور والإثبات إلا  
سموي لتعريف، غريب الطبع، بهيمة  
لأخلاق، وانفوس لتعريفه مع ذلك<sup>٥</sup>

٢٩- وحكي عن بن عمر في رواية: عروى ورود  
من أسلم وتبع في دويعة ومالك بن أنس في  
لورد، وروي عن بعض أصحابنا، في  
ومسب إلى سعيد بن المسيب في رواية  
عروى ومحمد بن كعب القرظي ومحمد  
اسمك من السجدة، وابن مسعود  
والشعب أن ابنه العروجة في دويعة  
علا<sup>٦</sup>، عروى عن زيد بن مسعود عن  
من عمر بن الخطاب في رواية عن  
عنه ومروى له، فوجد من ذلك وجد شديد،  
فقال الله تعالى ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ كُنَّ هُتُوكُمْ لَكُمْ  
مَنْ﴾<sup>٧</sup>

( سورة الأعراف: ١٥٧ )

١- التفسير: ١٥٧

٢- تفسير: ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠،



[illegible][illegible]

وبعد ذلك في حديث جارية بن زبابة أن  
سألت أبا رسول الله ﷺ عن نسيء في  
ديارهم فقال رسول الله ﷺ: حلالا، ثم دنا  
وأمر به فذبح فقال: كيف نسيء في  
الديارهم؟ قال: من نسيء حلالا، أو من

[illegible]

14 卷 14 卷 14 卷

و٣٠ من الأول ١

٤١١

٤١٢ العدد ٢٠٠٤

احصوا مني؟ أقصر دمه ما في جيلده صبره، ثم  
من دبرك في دمها فلا والله لا يسحقني  
من حق لا يتراها، في ادبري<sup>١</sup>

راد ما خفي عن مر عمر رضي الله عنهما في  
 جوارهم. - الزوجة هي جوارها فقد أصبح عنه  
 حريم ذات. وقار له وهو بمنزلة بنت الخدم  
 مستمير. - كذا مكرهه سمع حل في حة من  
 أبيه. وأما عاروي. عن رافع من جوار. ذات فقد  
 ثبت عنه خلاف ذلك عاروي اسماء منه وهو  
 رافعه فقد وثق عنه. - وقد تقدم ذكر حديث

وَمَا يَكُنِ الْإِنْسَانُ لِرَبِّهِ خَشْرًا إِلَّا أَنْذَرْتَهُ نَذْرًا مِنْ رَبِّهِ  
فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَأْكُلْ مِنْ ثَمَرِهِ وَمِنْ عَمَلِهِ فَلْيُجْزِلْ  
وَلْيُجْزِلْ يَوْمَ الْقِيَامِ الْفَاسِقِينَ

وہاں تک کہ یہ ایک دھندلے ماحول میں

مع جرحه من الحانة في حارة بني عيسى  
فقال قتله في داره في حارة بني عيسى  
في داره في حارة بني عيسى  
في داره في حارة بني عيسى  
في داره في حارة بني عيسى

١٧٧٧

البرق والرياح من آيات الله العظمى

• 1. 1945-1946

[illegible]



سبحهم إني أنا المحللة في خيرها

أني امرأة في خيرها<sup>(٢٩)</sup>

وأما ما دللهم لالة الثانية في أولها من  
بقرينة حفظ<sup>(٣٠)</sup>، وأما عن التوجه في ذلك  
السبب في قوله عليه بأن امرأة إنسان المرء في  
خيرها دور دبرها.

وأما تأويل محمد بن كعب القرظي للأية، فقد  
روى عليه الصلاة والسلام قال خير من<sup>(٣١)</sup> في قوله  
سَلَامًا لَكُمْ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ<sup>(٣٢)</sup>، مما تأويلكم من  
جد عهده في قروجه، وقالوا هذا كقول  
أبي من قاريل محمد بن كعب بن عبد الله  
عن سبي<sup>(٣٣)</sup> في الأحاديث التي أسند بها  
محمود المصنف<sup>(٣٤)</sup>.

وأما وطء الأجنبية في خيرها

٢٩- لا خلاف بين الفقهاء في حرمة وطء  
أجنبية في خيرها وأنه من كبائر الذنوب  
والعصايا<sup>(٣٥)</sup>، لما روى ابن عباس رضي الله  
عنهما عن سبي<sup>(٣٦)</sup> أنه قال لا ينظر الله إلى  
رجل في وجلا أو امرء في الذم<sup>(٣٧)</sup>، وروى  
أبو هريرة عنه عن النبي ﷺ أنه قال: الصُّلَحون من

٣٠- قوله أن تلقها، عتلقوا في علوية  
مرتكب هذه الفاحشة على أوجه أمور:

الأول فلما ذكره والحاشية والشافعية على  
الصدوق والصاحبين من لعمرية، وهو أن فيه حد  
الزنى، وذلك لأنه في معنى الزنى، إذا هو لقاء  
الشهوة في محل منتهي، على سبيل التكملة،  
على وجه تضمن حراماً، بقصد منتهج الماء وهو  
قولنا لعمري المصنف وعطاء بن أبي رباح  
والشافعية وقوله لا يؤدعي<sup>(٣٨)</sup>

الثاني، لأبي حنيفة والثمانية في قوله، وهو  
علم وحرب العدد في وطء امرأة لأجنبية في  
خيرها، لأنه ليس برنأ، نظراً لاختلاف الصحابة  
في عوجبه من الإحراق بانسار وعدم الجدار  
وانتكيس من مكان مرتفع ياتيان لأصحاب  
وطء ذلك، ولا هو في معنى الرنأ، لأنه  
ليس به إضاح، بل هو في رشتها الأسباب،

(٢٩) حديث حفظه من أن امرأة في خيرها

تقدم بحريته، نسخة ٢٩٠.

١٤ سورة البقرة ١٩٢

(٣٥) شرح معاني الآثار ٥٢٢، وتفسير القرطبي ٩١/٣

(٣٦) الرواجز ١٢-١٣، والهدية مع الفتاوى ١٢٣/٤، وكشف  
الفتاوى ٩٥/٦

(٣٧) حديث لا ينظر الله إلى رجل في وجلا أو امرء في  
الذم

تقدم تحريته نسخة ٢٩١

(٣٨) تحريه في شرح الفقه طوسي من ١٥٧ ٢٥٥

وكشفه في المصنف ٩٥/٢٩، والتمحيص ١/١٠٠، قوله

١٢/٢٩٠، وكبره في المصنف ١٢/٢٩٠، وروى

مسند ٥٥/٢٢، والهدية مع فتح المصنف ١٢/٢٩٠

والتمحيص ١/١٠٠، والهدية مع فتح المصنف ١٢/٢٩٠

١٢/٢٩٠، والتمحيص ١/١٠٠، والهدية مع فتح المصنف ١٢/٢٩٠

١٢/٢٩٠، والتمحيص ١/١٠٠، والهدية مع فتح المصنف ١٢/٢٩٠



"حديدا" المحمية والشاقبة في الأصح  
والحاشية في المستند، وهو عدم وجوب  
الحد على واحد المحنة، وذلك لأن وطه  
الصيد كذا، لم يوسع في حضور  
مشتلك، ولأن زكاهما لا يشترط، بل هو  
مما تنعز منه ابتغاء ونفاذ الأعمى، فلا  
حاجة إلى شرح لمرجو عنه بعد، والحد  
إنما يجب زجراً، ولكن يجب تعزير  
المعامل بهذه الماحشة وبذل الحديده - تبغ  
في تعزيره."

والثاني قلديكة على مشهور، والثالثة  
في عقلي لأصح وبعض الحدس، وهو وجوب  
الحد عب، وهو ثوب الأورع، وأجبروا على  
ذلك بأن وطه في درج آدمية، فأشبه وطه لعبا،  
ولأنه أعظم ذلماً وأكبر يثماً، فلهذا بنى الماحشة  
منك حرمة الميت، غير أن المالكية استوا من  
ذلك الزوجة حال موتها، وصح حواجهم وجوب  
الحد على زوجها، بطلها<sup>٢١</sup>

(د. رمي ١٢٣)

كذلك مدرة ودعوة لاحد من آدمي من أحد  
الجاهليين على ما هو الجهد السلج، والداوي  
إلى الزنى من الجاهليين، ولكن يجب فيه التعزير  
للقبح ولعنه<sup>٢٢</sup>.

الثالث. للفاضي أبي يحيى من المالكية،  
وهو أن حكم ذلك حكم الفراء، يرجع  
جسماً، أحص أم لم يحص<sup>٢٣</sup> وقال ابن  
عقيل، مستحبلي، يحد حد الفوط، وهو  
القتل بكل حال<sup>٢٤</sup>

الرابع: لبعض المشتقب، وهو أنه يجب به  
القتل بسيف هذا كالعز، بكر أو أن أم ثيباً<sup>٢٥</sup>

خاصة وطه الميتة

٢١- لا خلاف بين الفقهاء في حرمة وطه  
الميتة، سواء آكلت في عباتها ووجه أم أجبتها  
عنه. وعنه ابن حنبل الجهمي من كبار الإئم  
والفقهاء<sup>٢٦</sup>

لكم اختصا في عقوبة مداعل على  
منهين

(٢١) مني المحتاج ١١٤/٤، وصحاري ٥٥/١٧، رد  
المحتار ١٤٩/٣، والهدية مع تلح القدر ١٣/٥

(٢٢) طه البيهقي نسخة ٢٠٥/٢، رحمتين النعية  
ص ٣٦٠

(٢٣) جامع الفقهاء لابن القيم ١٠٦/١

(٢٤) التلويح للمودعي ١١٦/١١٦

(٢٥) التراجيح للفاضي ١٤٢/١

(٢٦) جامع المحتاج ٣٤/٧، ومنهي المحتاج ١١٥/١،  
وأسس المصالح ١٢٥/٤، والفتاوى لأحد فتاوى  
١٢٤٠/١٢، ٢٢٤٠/٢، وكشف الخرج ٩٤/٦، وفتح  
القدير ١٥/٥

(٢٧) المغرشي ١٦٢/٨، ومنهي المحتاج ١١٥/٢،  
والمغرشي للفتاوى ص ٢٤٩، والسكني ٣٤٠/٢،  
والنداء والدواء لابن القيم ص ٢٧٣.



## سادساً: وطء الجبهة

٣٢- وقد اختلف الفقهاء في حرمة وطء

جبهة على أربعة أقوال

أحد: لجابر بن زيد والحنبل بن علي  
والحنبل بن علي والشافعي وأحمد بن حنبل  
بها وهو أن عبدة عبد الرحمن مبرجهم إن كان  
محصناً، ويحسد إن كان غير محصن وذلك لأنه  
يلجأ في مخرج محرم شرعاً، كالقبيل من المرأة،  
لوجوبه به حد الزنى<sup>(١)</sup>.

الثاني رواية عن أحمد بن حنبل بن حنبل  
ورواية عن أبي حنيفة بن عبد الرحمن، وهو أنه  
يقتل في كل حال، محصناً أو غير محصن  
وجماً به بجوارحه، وفي رواية للشافعي يقتل صراً  
بالسيف لحدث بن عباس وفيه الله عنهما  
مرفوعاً: من أتى بجبهة فأكثروا، وقتلوا  
معه<sup>(٢)</sup>، ولأنه وطء لا يباح بحال، فكان  
فيه القتل كاللوطي<sup>(٣)</sup>.

٣٢- انظر، فقهاء على حرمة وطء الجبهة  
لعدمه تحت عموم قوله عباس: **وَالْكَافِرُ هُمُ**  
**الْمُزْنِيهِمْ حَقْلُهُ** (١) **إِلَّا عَلَى الْفَرْجِمْ لَوْ مَا مَلَكَتْ**  
**أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ كَبِرٌ مِنْكُمْ** (٢) **فَسَيُكْفَىٰ ذُنُوبَهُ**  
**وَأَلْزَمَهُمْ هَمٌّ سَائِلَةٌ** (٣)

وساوى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال:  
«يُرِيدُ بِهَذَا يَصِيرُ فِي حَبْطِ الْعَصَبِ وَهُوَ فِي سَبْطِ  
اللَّهِ، وَحَدِّ سَنَمِهِ» الذي يأتي الجبهة<sup>(٤)</sup>، ولما  
روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ لَمَسَ  
مِنْ أُنْثَى شَيْئاً مِنَ الْجِهَانِ»<sup>(٥)</sup>، فقد فسّر الرواية.  
أجمعت الأمة على حرمة لقائه بها<sup>(٦)</sup>، ونص  
جميع من اعلمناه على أنه من كبائر الزنى  
والمرحس<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة البقرة ٢٠٥

(٢) حديث: «أَيُّهُمُ يَصِيرُ فِي حَبْطِ الْعَصَبِ»

أخرجه البخاري في الأربعة (٢٩/٢٦) - في المعاصي،  
وكأن الحديث في جميع الروايات (٢٩/٢٦) رواه  
الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن سلام  
القمي عن أبيه، قال الطبراني لا يباح على حديثه  
حد.

(٣) حديث: «مَنْ لَمَسَ مِنْ أُنْثَى شَيْئاً مِنَ الْجِهَانِ»  
أخرجه الطبراني في الأربعة (٢٩/٢٦) - في المعاصي،  
وقال الطبراني في جميع الروايات (٢٩/٢٦) رواه  
بن حنبل وقال: «مَنْ لَمَسَ مِنْ أُنْثَى شَيْئاً مِنَ الْجِهَانِ»  
المرحس حديث: «وَبِهِ وَحَدِّ سَنَمِهِ وَحَدِّ الْفَرْجِ»

(٤) التفسير الكبير (٢٢/٢٢) وانظر بل الأوطى (٢٩/٢٦)  
(٥) الزوائد (٢٩/٢٦) وفيه التافه لا ير النحاس  
٢٨٧

(٦) مني المسطح (٢٩/٢٦) وأبو القاسم (٢٩/٢٦)  
والله، والبراء (٢٩/٢٦) والتفسير الكبير (٢٩/٢٦)  
(٢٩/٢٦) - ومما عساه للشافعي (٢٩/٢٦)  
ومدحه الأحادي (٢٩/٢٦) والشافعي (٢٩/٢٦)  
٢٩/٢٦ قبل الأوطى (٢٩/٢٦) والشافعي (٢٩/٢٦)  
٢٨٦

(٧) حديث: «مَنْ لَمَسَ مِنْ أُنْثَى شَيْئاً مِنَ الْجِهَانِ»  
أخرجه أبو حنبل (٢٩/٢٦)

(٨) الشافعي (٢٩/٢٦) ومما عساه (٢٩/٢٦)  
ومدحه الأحادي (٢٩/٢٦) والله، وأبو القاسم (٢٩/٢٦)  
القديم (٢٩/٢٦) وأبو القاسم (٢٩/٢٦) وأبو القاسم (٢٩/٢٦)  
المعاد (٢٩/٢٦) والإشراق للشافعي عبد الوهاب (٢٩/٢٦)  
(٢٩/٢٦) والشافعي (٢٩/٢٦)



بقتير السكر باليد<sup>(١١)</sup>، فعليه التذير<sup>(١٢)</sup>.

وبأنه لم يصح في وجوب الحد بوطئها شيء  
عن النبي ﷺ، ولا يمكن قياسه على بوطه في  
فرج آدمي، لأنه لا حرمة لها، وليس وطؤها  
بمقصود يفتدح في إربسها إلى الحد، لأن  
الطبع السليم يأباه، والمغرض تعاقبه، وهما  
تعمد، فلم يحتج إلى إربسها به، وبكفي فيه  
الكلير<sup>(١٣)</sup>.

سكنى المرأة حيواناً من نفسها

٣٤- ثم إن في حكم إتيان ابهيصة ما لم تكن  
المرأة حيواناً- ككسب وفرد وتحولها- من  
مساها فمشتها، أو أدخلت في ذكره في  
فرجها نص على ذلك المحتقة والشاعية  
ومالكية والمحنائية<sup>(١٤)</sup>.

فعل المداية الموطوءة

٣٥- وحلف الفشاء كذلك في مثل اذابة  
التي أتاها لأدمي على ثلاثة أروا

الكاذب: الزمري، وهو أدمي أمي الحدين  
أحص أو لم يحسن مجتد يكره أو شيئاً ما<sup>(١٥)</sup>.

الرابع- لجمهور الفقهاء من احتجبه  
والشاعية في الأظهر والمالكية والمحنائية  
على أصله، وهو عدم وجوب الحد  
بوطئها، ولزوم التذير، وهو رواية عن ابن  
عياض رضي الله عنهم وعطاء وشعبي ولخمي  
والحكم والسري وإسحاق وقال الحنفية  
للإمام أن يذنبه إذا عتاد ذلك وهو المعنى  
بده وقال البيهقي: ولظاهر أنه يقتض في  
المرة الثانية لصدق التكرار عليه وقال  
المحنائية: يبالغ في تعزيره<sup>(١٦)</sup> واحتج  
الجمهور على عدم وجوب الحد بوطئها.

بأنه قد أتى مسكراً، والله تعالى يقول ﴿وَلْيُذَكِّرْ  
كَمْ بُذِرَ لَهُمْ مَثَرٌ ۚ﴾ الآية<sup>(١٧)</sup> لئلا يذنبوا لما تركت  
لأنفسهم إلى نوبة ﴿فَتَذَكَّرُ﴾<sup>(١٨)</sup>، ولا خلاف بين  
أحد من الأئمة أنه لا يعمل أن تؤول البهيصة أصلاً،  
فيعامل بذلك ما عمل منكراً، وقد أمر الرسول ﷺ

(١١) حديث لغير السكر باليد عن رأي حكم منكراً طبعه،  
يبدو.

أخرجه مسلم (١٩/١٦) من حديث أبي سعيد الخدري  
(١٢) الحسن لأبي حرم (٢٨٥/١)

(١٣) الشافعي (٢٥٦/١٢) وحديث الشافعي (١٤٥/٢)  
والصنعوني للشافعي عبد الوهاب (١٤٠٠/٣)  
والحاوي (٢٤/١٧)

(١٤) رد المحتار (١٥٥/٢)، وأسس الطالب (١٧٦/١)،  
والشافعي على الفرع المتكبر (٢١٦/٢)، وشاف  
الشافعي (٩٥/١)

(١٥) حاشية الأحمدي (٢٢٩/٦) ومسلم السنن (٢٥٦/١)

(١٦) رد المحتار (١٥٥/٢)، وطبع الدرر والكتابه (٢٥/٢)،  
ومختصر اختلاف الفقهاء للشافعي (١/٢٢)، ومبني  
الاحتجاج (١٢٩/٢) وأسس الطالب (١٢٥/٢)، ومبني  
الاحتجاج (١٢٩/٢) ومباني الفتاوى (١٢٥/٢)، والروايات  
الفتوية من (٢٥٨)، وحاشية الجواهر الفقيه (٣٠٥/٢)،  
والشافعي (٢٥٦/٢)، والحاوي (٢٨٥/٢) والشافعي  
(٢٤/١٧)

(١٧) سورة البقرة (١٠٠-١٠١)



الثالث نفل، إذا كانت طهر، لا نفل إذا كانت لغيره، وهو قول حنك، الطحاوي في مختصره،<sup>(١)</sup>

الرابع، الشافعي في قول ثالث وللحدايقة في قول، وهو أنها إن كنت مأكولة، فالحكم بوجوب، وإلا لم نفل، لأن نسي عب الصلاة، والتمس به من دفع الجهر لا لغير ما كتبه<sup>(٢)</sup>

وعلى قول من مال بوجوب نفل أبيه معطو، أو عده فأنها إن كانت لنفعل ذهبت مدواً لأن الإمام لا يفسد مال غيره، وإن كانت أبيه بغير الواسع فقد خلت بفهاء في صواب

فذهب الشافعي على قوله القائل بوجوب نفلها والحدايقة في حذهب إلى وجوب ضمانها على، لأن لا أيتها بغيره، أثبت بتركها وفي وجه عند الشافعية لا حرم لصحيته، لأن الشرع أوجب نفلها للمصلحة

وقال بعضه إن كانت أمانة بغير الواسع يطالب به غيره، أو يدفعها إليه بالقيمة، ثم دفع هكذا<sup>(٣)</sup>

١ - وحسن المحتج ١٤٦/١، وانحازي ١٧، ٦٥٨، ودرم، الأخرى ٢٢٩/١

(٢) - انحازي ٦٢/١٧

(٣) - معي المحتج ١٤٦/١، وهو فيه لأخرى، ٣، ٢٦١، والشافعي ٢٠١، والأخرى ١٧٩

(٤) - من حدائق ١٥٨/٣، وانحازي ٦٦/١٧ =

حنك، المحبة والمالكة والشافعية في الأصح، وهو عدم وجوب نفل أبيه لغيره، وفلت لصعب بحديث لأمر بنسبها، ولأن النبي ﷺ انتهى من دفع الحيوان إلا لما كتبه<sup>(١)</sup>

ويجب عند الحنابلة دفعها ثم عرفها إذا كانت مع لا يترك، وذلك لقطع عتاد لتعدتها، كما وأيد، ومن يوجب، فإن كانت نفل حار أكها عند (٢٥٨)، وقال أصحابنا تحرق<sup>(٢)</sup>

ثاني، دفعها في لذهب والشافعية في خروجه متقابل للأصح، وهو وجوب نفل أبيه، سواء أكانت مذكورة للفاخر أم لغيره، مأكولة أم غير مأكولة وذلك لإطلاق قول ﷺ من ألقى بيته فاضد، ونسبها عند<sup>(٣)</sup>، ولأن في بدلها تذكراً بمصلحة، بغير بها<sup>(٤)</sup>

(١) - حديث أن النبي ﷺ أمر من دفع حيوانه إلا لما كتبه، ورد من حديث الترمذي من عبد الرحمن بن مسعود عن النبي ﷺ أن كل بيعة ليست إلا بها حاجد، أخرجه أبو داود في المصنف (٢٥٨)، ٢٦٠ - ط (الرمز ٢٢)

(٢) - رد المحتار ١٤٥٢، وشيخ الغفر ١٥٥، والمصنف على منعه وشيخ الطبري ١٤٥ - ١٤٥، وذهب المحتج ١٠١/٩، والدسوقي في الشرح الكبير ١٤٦/٣، بحري ٢٨٨، وانحازي ٦٢/١

(٣) - حديث من ألقى بيته فاضد وانحازي ٦٦، عنه بقرعة ٢٦١

(٤) - كتاب الفروع ١٤٦، والشافعي ٢٠١، ٢٦١ =



٣٦- كذلك، حلف بفقده في جل أكن  
 لثبته الموصلة بعد دفعه إنا كنت  
 ركرك نلعم من ثلاثة عوال

أحمد: اللحدية في السدع و بها حين من  
 الندية والشاعيا في وجه، وهو حربة أكلها،  
 وذلك لا به حير و يجب قننه لحن في ناعى، فله  
 بحر أكنه كسائر الحشولات لحن في ناعى  
 والنبي لأحمد في روية عنه وهي أنه يكره  
 أكلها ولا يحرم

وكانت أبي صف، الناذكية والشاعيا  
 على منسوب، وهو جواز أكلها مع عدم  
 التكرهاة وذنت لقول مالك في كذا  
 بينة الأثرية، حيث جاء ذكر العمل في  
 الآية مصفاً، ولم يخصص بين المحطرة  
 وعمر، ولا به أنه تذكر مع 'بحرمات في  
 قوله تعالى فمره عكف البند ذلاء ولم  
 التمر في، وأنها حبره من حسي يحور  
 كله، دبحه من هو من أهل مكة له لحن  
 أكنه كما لو لم يمل به هذا كعمل<sup>١٢</sup>

### سعداً الوطء بشبهة

٣٧- تشبه في الأصل ما يشبه لثامه،  
 ليس تشبه، أو لوطء بشبهة فهو لوطء  
 لمحظور الذي لا يوجب حداً، فبقام تشبه  
 رتبها عنها ككده قصد برنا  
 ونلقبها، تشبهات التشبه تنظر في (رتى د  
 ٢١ ١٥ تشبه د ٢٢)

### أحكام الوطء

#### ١- حق المرأة على زوجها في الوطء

٣٨- مروجة متى ووجه حق بيبه وقصه،  
 طرعا، د بعد ذنت حديث عبد الله بن عمرو  
 بن العاص رضي الله عنه قال في رسول الله  
 ﷺ: سمعته يقول: 'لثامه لثامه'،  
 تشبه في بارموك الله قال فلا بعض، حبه  
 وأطرو، وقم وح، فإن كجسدك غلب حلقاً، ورو  
 بحيث عليك حدك، وإن رورك عليه حقاء<sup>١</sup>

١- تشبه لثامه ١ ٢٥ والدموي على خراج الكبير  
 ٢ ١ ٤ د بعد الذموي ٢٢٢١، ومعد  
 النمود، القصب ٢٢٢، د، وحسي ٢٢٢،  
 د، حادي، مودري، ٢٢  
 ٢٢ تشبه لثامه ٢٢٢  
 ٢٢ حديث عبد الله بن عمرو ﷺ: سمعته يقول: 'لثامه لثامه'  
 انهار<sup>٢</sup>  
 أحمد، البخاري، الشيخ، د، ١٩٩٢، وصم ٢٢  
 ٨٢٢ والتمس بيتاً في

وسمي القصب ٢٢٢، وكذا، القصب ٢٢٢،  
 والإمام ٢٢٢  
 ٢٢ ص. د، حادي، ٢٢  
 ٢٢ ص. د، حادي، ٢٢  
 ٢٢ د، حادي، ٢٢٢، لحن، قلم، ٢٢٢، د، حادي  
 مصلح ٢٢٢، ومعد، المصنف، ٢٢٢،  
 للواحد، القصب، ٢٢٢، والمصري ٢٢٢، ٢٢٢



من دور عي الشهوة، وغنوص اسجة بني لا يقدر على نكبتها بالصنع.

ولكن يستحب به أن لا يعقلها من الجماع تحصيل لها، لأن من المباشرة بالمعروف، ولأن تركه قد يؤدي إلى الإضرار بها أو مصادرها.

قال النعمان بن عبد السلام: الرجل يخير بين انجماع وتركه، ويعمل ما أضحى بمروجه أفضل<sup>(١)</sup> وقال الحارثي ربيعي: يأتيها في كل أربع ليال مرة، فهو أحدها، إذ هذه قضاء أربعة، فجاءت أخيراً إلى هذا العدد، نعم، يبقى أن يزيد أو ينقص بحسب حاجتها في التخصيص فإن تجميعها واجب عليه، وإن كان لا يثبت لمخالفة بما يؤيده، وذلك تفسر المطالبة وثوقه، واحتد بول الصرامي، أنه يكره لأعراض منهن، ويؤي الزوج المحرم بذلك<sup>(٢)</sup>

والدليل، قلبه نكبة، وهو أن الجماع واجب على الرجل للمرأة في الجمعة إذا اتفقت ليلته، وينقض عليه به حيث تقصرت بركته، فإذا شكك

وقال لا يبيدوا<sup>(٣)</sup>، فضم وأنظر، وصل ونم، وأت اعتكاف

٢٩- أما ضابط هذا الحق، وحكمه تكليفي، وما يجب على الزوج من جماع أهله، فقد حلف المتقدم قد عصى أربعة أمور:

أحدها، للحظية وهو بعض الشقية، وهو أن لزوجته مطالبة روحها بالمودة، لأن حله لها حلف، كما أن حلفه به حقه، وإدخاله به يؤنه يجب عليه ويجبر عليه في الحكم مرة واحدة، والزيادة عن ذلك تجب عليه ما يستتبعه وبين ذلك تعالى من باب حسن المعاشرة واستدامة السكينة، ولا يجب عليه في الحكم عند بعض الحسية وعند بعضهم يجب عليه في الحكم، ولو نوى بإثم الزوج (أو تركه) ما يجب عليه بهاته معتدلاً مع القدرة على وطئه<sup>(٤)</sup>

والثاني: للشاقية، وهو أنه لا يجب على الزوج وطئه زوجته، ولا يجبر عليه قضاء، ولا إثم عليه في تركه، لأنه حلف، فجاء له تركه، ولأن في دعاية الطبع ما يقضي عن الجماع، ولأن الجماع

(١) حتى السطاج ٦٥١/٣، وضمه السطاج ٤٤٠/٧، والحدابي الكبير ١١٧/١٢، وفتح الباري ٦٩٩/٤، وأسس السطاج ٢٢٤/٣، وأبوابه السطاج ٦٨٤/٤

(٢) قواعد الأحكام ص ٣٥٥

(٣) إجماع صوف القلي ٤٦/١، وضمه السطاج ٦٤٤/٧

(٤) حديث. المصم وأنظر وصلى وسوا أخرجه أحمد بن حنبل، ١٠٣٩/٣، طه تار المعاصرين من حديث أبي جعفر، وأمه في صحيح البخاري ففتح الباري ٩/٤٤

(٥) السطاج ٢٢٤/٦، وفتح الباري ٢٩٩/٣، والكليلة على الهامية ٢٥٠٠/٢، وده استمار ٥١٤/٢، وفتح الباري ٦٩٩/٦



فكذلك في حق غيره وإن لا يكون له عذر لأنه  
إن كان تركه لمرض ومعه لم يجب عليه من أجل  
عذر<sup>(١)</sup>

من أصر بزواج على ترك وطء حتى ينفقته  
لأربعة أشهر بلا عذر، جرى التقاضي بينهما  
بطبها، كاندولي وسمتغ من الفتنة ولو قبل  
الدخول، صلى عليه أحمد في رواية ابن  
مصور<sup>(٢)</sup>

لأنه ابن فذقة: وظاهر قول أصحابنا أنه لا  
يفرق بينهما لذلك، وهو قول أكثر الفقهاء لأنه  
لو فبريته له لعة لذلك وفرق بينهما، لم يكن  
للإيلاء أثر، ولا حلاله في اعتياده<sup>(٣)</sup>

وبالابن نسية ولله ولله ابن القوم يجب على  
الرجل وطء زوجته، معروف، أي يقدر حاجتها  
وقدرته - كما يطعمها ويثقل عليها بشر حاجتها  
وقدرته من غير عديد بمرة في كل شهر أو أربعة  
أشهر أو أسبوع أو يوم من أربعة أو غير ذلك،  
وذلك لأن دلالةصوص الكتاب وسنة عدم  
تقدير ذلك، أو أي نية مما يوجه عند التكاح  
على كل واحد من الزوجين والرجوع فيه من  
انصراف، قال تعالى ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ عَهْدٍ مِّنَ اللَّهِ

فَكَذَّبْتَ بِهَا مَغْلُوبًا مِّنَ الرَّجُلِ﴾<sup>(٤)</sup>  
وروي أبو الحسن النضر عن أبي عمران:  
اختطف في أهل ما يقصر به عن الرجل من  
الوطء، فقال بعضهم: ليلة من أربع، أخذت من  
أن للرجل أن يزوج أربعة من النساء وقيل، ليلة  
من ثلاث أخذت من قوله تعالى ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ عَهْدٍ مِّنَ اللَّهِ

فَكَذَّبْتَ بِهَا مَغْلُوبًا مِّنَ الرَّجُلِ﴾ وهو أنه  
يجب على الزوج أن يظا زوجته في كل أربعة  
أشهر مرة إن لم يكن له عذر يمنع من ذلك  
قالوا - لأنه، لو لم يكن راجعاً، لم يصح باليمين  
على تركه وجباً، كسائر ما لا يجب، ولأن  
التكاح شرع بمصلحة الزوجين ووقع لغرض  
عنهم، وهو مفضي إلى دفع غيرة شهوة  
عن المرأة كملقتها إلى دفع ذلك عن  
الرجل، فيكون الوطء حقاً لهما جميعاً،  
ولأنه لو لم يكن لها فيه حق لم يجب  
استنباطها في التحول كالأمة

وبما اشترط في حق المرأة أن يكون ثلث  
سنة، لأن الله تعالى قدر في حق العومي ذلك،

(١) الدرراني على حديث ٥٦/٩، والقرطبي في التمهيد  
ص ٦٦٦، والمختار ١٩٩/٤.

(٢) سورة النساء ١٩

(٣) حاشية الباني على الترمذي ٥٦/٤.

(٤) كتاب النكاح ١٩٩/٤، والتمحيص ٢٨٠/٢.

(٥) المصنف ٢٤٠/١

(٦) سورة البقرة ٢٢٨



مسيحان' اهل بي ما بكعيتك وزيديك بالصور في<sup>(٦٦)</sup>

قال ابن القيم ثلاث طائفة يجب عليهن  
طاعها بالمعروف، كما يقف عندها بالمعروف،  
وتكسوها بمعاشرة بالمعروف، بل هذا صفة  
لمعاشرة ومقصودها وقد أمر الله أن  
يعاشروا بالمعروف، والطاعة أصل في هذه  
المعاشرة ولا بد، قالوا: وعليه أن يتبعها وحلها  
إذا أمكنه ذلك، كما أن حبه أن يشبعها قوتاً،  
وكان شيخنا رحمه الله تعالى يرجع هذه الأقوال  
إلى ثلاثة

هذه الحالة ترواجع في النظم المستعملة،  
وهي الحاکم ذلك باختلافه بحسب المرف  
وحالة ترواجع، كما يصرح لها العف  
ولكنه وما هو حله بها<sup>(٢٢)</sup>

لم قال ابن تيمية وحصر الضرر بالزوجة  
بترك النوعه منطوي بفتح بكل حال، سواء كان  
بفعله من لزوج أو بفعله نفسه، وتو مع قدرته  
وعجزه، كاشفة وأرلى للفصح بمفهومه في الإزالة،  
(١٥)

ب- حق الرجل على زوجته في الوفاة:

١٠- ذهب الفقهاء إلى أن الزوج أن يطلق زوجته المطلقة متى شاء إلا بعد عرض أسباب الطرية قائمة منه كالخلف والنعوى والظهار والإحرام ونحو ذلك، فإن حباها به وانفصلت أربع الطرية وجب عليها الامتناع<sup>(١)</sup> قال ابن تيمية يجب عليها أن تنبأ إذا طلب إلى الطرية، وذلك عرض واجب عليها<sup>(٢)</sup>.

و بعد هذ نلعي و لوقني و لنودي و لنين  
لنونة و لنيني و نلهم امتاح المرأة من  
مراش لوجها إذا دماها بلا عذر لرمي  
خربة من شوق و كبيرة من الكثرة  
وذلك لورود الوعد شديد <sup>17</sup>

ومما ورد له في ذلك ما ورد في أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأتيه، فبذات قلبه عليها مستها الملائكة حتى تصبح»<sup>(1)</sup> وما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ إذا

(5) خاتم المسألة ٣٤١/٢، ٣٣٤، وفي الفرق  
١٢٤/٣، والنوري من المسألة ٧/١، وجع الباري  
٣٤٢/٣

(١٦) النذرى الكهرى لاس بمكة ذى حار الرجب ١٤١٣ هـ  
(١٧) الكبر طهه ص ١٤٠، تنبيه المفايد لابن المنصور  
ص ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦

(٤٢) قدمت إلى دار العدل امرأة إلى موافقة ابن عمها  
الخندي (فتح الليري ١٩، ٢٥٤) وسقط (١٩، ٢٥٦)  
والنصف مستم.

(١٦) حديث أصلي ما يكتفي بوثائق المروية،  
المرجع الجغرافي (نسخ البكري ١٧٠٤/١، دسليم ١٧/٢)  
[١٢٢٨] من حيث حادثة بلغة. البكري من ذلك  
بمسعود ما يكتفي بوثائق البكري.

(٦) روضة محمدية لاين انظر ص ١٧٤

[illegible]

(۱) الاختيار بين التقييد من لوائح دول ثالثة عبر (٤٤)







عن لاجرم بروجته واولادها بمنع صحتها  
لشروع

اما زاد وطفها اين مضي سدة ثلثة يكون حاشا  
في حجب وعلیه أن يكفر ويحل الإيلاء<sup>(١)</sup>

(و الإيلاء في ١٦٩)

ثانياً الظاهر

٤٥- ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم وطء  
لمظاهر زوجته التي ظاهر بها قبل التكفير عن  
لظهار، قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ  
مِثْرَ بَنَاتِهِمْ لَوْلَا عَصَمُوا مِن بَنَاتِهِمْ لَفَسَدُوا﴾ وفي  
رواية عن أحمد لا يحرم وطؤها إذا كان مكفراً  
بالإضمار

واختلغوا في عورة ذوي الطوء قبل  
التكفير، والتصحيح في (صهار ١٢٢-١٢٣)

كما اختلف الفقهاء فيما يجب على لمظاهر  
ذو الطئ زوجته المصاهرة بها قبل التكفير (و  
كفاية ص ٦٤).

٤٦- وللمرأة الحق في مطالبه الزوج بالوطء،  
وعليها أن تسع الزوج من وطئها حتى يكفر، فإن

يمهر أربعة أشهر، كما بين الله تعالى. وبطالع  
بالوجه، فيها ذلك تعالى ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ  
مِثْرَ بَنَاتِهِمْ لَوْلَا عَصَمُوا مِن بَنَاتِهِمْ لَفَسَدُوا﴾ وفي  
الطوء ميعاد ٤٥. لا. لقرضه إن  
سبب نكاح هذه الآية أن لجامعين كانوا يولون  
من سفلهم سنة والسنتين وأكثر، فأنزل الله هذه  
الآية. فوفت لهم أربعة أشهر<sup>(٢)</sup>

٤٧- ويرتّب على ذلك أن المولي إذا أنصر  
على عدم الوطء، حتى مضي أربعة الأشهر أو  
يرجع إليه فبر مضي سنة.

فإن أنصر المولي على عدم وطء زوجته سي  
ألى منها على مضي أربعة أشهر من تاريخ  
الإيلاء، كان يصاروه هذا داعياً إلى التوبة  
بين وبينه، لأن في ذلك 'الامتناع' بضرورة  
بها، وتلويحاً أن موع الأمر إلى القاضي،  
فيأمر الرجل بالعتب، أي بالرجوع عن  
موجب عيبه. فإن أيسر أمره بتطيقها، فإن  
ثم يطلق عليها فيه القاضي وهو من جمهور  
الفقهاء من لشفاعة راسد تكية وتحنيله.

وذلك الحميم إلى طلاق يقع بمجرد مضي  
أربعة أشهر ولا يتوقف على رفع الأمر إلى  
القاضي ولا حكمه بتطليلها، وذلك جزء المزوج

(١) خلاف المصنف ١٦٩/٣. وصح المصنف ١٢٨/٣.  
والجاري للكفر ٢٢٩/٣. والمرشئ ٢٢٨/٣.  
وطء المظاهر المصنف ٢٢٠/٢. والمردوني على  
الشرح لكفر ١٣٠/٢. وعليه المصنف ٩١/٢ وما  
يحل في المضي ١٠٠/٢ وما يمحط.

(٢) سورة المائدة ٢٠

(١) سورة البقرة ٢٢٦ ٢٢٥

(٢) المراجع لأحكام الفرائد ١٠٢/٣



الكافي، فإن دللت لطلاق، فإن لا ينعها حتى  
تصير أوجه شهر - كما هي الإيلاء، فإن يصب  
أوجه شهر، أمر اللامي الزوج بالطلاق أو  
الكفير، فإن منع طلق اللامي عليه، وكان  
الطلاق واجباً<sup>٢١</sup>

ومصرح الحائلي به، إن كان المولي مذهباً له  
يوم الطوط، لأنه محرم عليه لئلا يكفر فهو  
ما جرت عنه شرعاً أشبه بالموحش، ويذكر أنه إن  
أن يكفر وتقي، وإما أن يظن، فإن طاب لإمهان  
ليصب رقبته بمصها أو طعاماً يشربه يقطع  
نفسه كين - إن كان مخرجاً من البيت - والمصر  
أهل ثلاثة أيام لأهل مكة مريه

ورب علم أن المظاهر غادر على تكفير في  
الحذر وإما بعده سدادة به مهمل، لأنه إن  
يعمل لبعده ولا حجة به

وإن كان عرض لمظاهر بعيان لمدرته عليه  
ومجزة من يمتنع وحيداً أي يمتنع بحدسهم سمعهم  
حتى يصوم شهرين متتابعين لأن كثيراً من يومين  
يطلق

وإن كان بقي على المظاهر من البصام مدة  
بسرعة عرفاً أهل فيها تكفير المصاهر<sup>٢٢</sup>

متنع عن التكفير، كان له أن يرفع الأمر إلى  
القاضي، وعلى القاضي، يأمر بالتكفير فإن  
أبى أجبره به بطلك من وسائل لتأديت حتى  
يكفر أو يفتن

وهذه عند الحنفية ووجهه: أن الزوج قد أضر  
بوجهه بنحرها عليه بالمظهر، حيث سمها  
حقه في الطوط مع عدم الرجعة بهما، فكان  
بزوجته لمعاديه بهما، حتماً ودفع الضرر عنها  
والزوج في وسع إيقاعه حتى الزوجه يذلل بحرمه  
بالتكفارة، فيكون طلاقاً شرعاً فلا أمر  
عنى الاستماع أجبره القاضي على التكفير أو  
الطلاق<sup>٢٣</sup>

ودفع الحنفية إلى التصريح بحدس عجز  
المظاهر عن التكفير، وحاشاً لمدرته عليها  
تقاسم به حجب المظاهر عن تكفارة،  
كان يروى أن يطلب من القاضي الطلاق،  
لتقصده من ثوب الوعدة، وعلى القاضي أن يأمر  
الزوج بالطلاق، فإذا امتنع طلق عنه القاضي في  
الاحمال، وكان الطلاق رجيعاً فإن قدر الزوج  
على التكفارة قبل انقضاء الحد، كفر ووجهه  
به إذا كان، لمظاهر مخرجاً على تكفارة،  
وامتنع عن التكفير - بضرورة طلب الطلاق من

(١) المهرشي ج. حاشي الطهر ٢٣٥/٢ وحاشي  
المولي على الشرح الكبير ٤٢٢/٢

(٢) كشاف اللغ ٣١٥/٥، والله المصفي ٢٢٨/٧ ط  
المروعي

(٣) مدافع الصالح ٣١٥/٢، وحنافى الهندية ١٥٦/٤  
وصح المدير ٢٢٥/٢، محمد الجبر في التفتيش  
٢٢٤/٢ والفتن لا ينفذ ٢٢٨/٢



و عدم تمكين الزوجة زوجها من وطنها حتى تنقض مهرها

٢٧- انقضى الفقه على الرجل فاسلم زوجته مهرها، وجب عليها ان تمك من نفسه، و طلب ذلك منها، ولم يكن حاشاً من مانع شرعي، كذا اتفقوا على أنه يس لها ان تنقض زوجها، كذا انفرد كل مؤرخ أو كان يفسر مؤرخاً، لأنها لا تمك طلب نفسها الفهر، المفضل منه، لأن رضاها بأخير منها رضا منسبم نفسها، لول لفسه، كالنفس المفضل في البيع، فقد استغنت حتى نفسها بالثمن، فلا يملك حتى زوجها، لانها لا الإسقاط من جهته، ورضاها بالشرط، بكن الحيلة، فلهذا قوله بعد إذا كان مهرها مؤجلاً، ان يكون الزوج قد اشترط عبداً المدخول بها، بل حلول الأجل ورضعت به، فإن لم يشترط ذلك فقولان<sup>(١)</sup>

٢٨- ما كان المهر كله مؤجلاً، أو بعضه وسم ينفق به الزوج للفهر المفضل، مهر حتى للمروجه ان تمنع من تمكينه من وطنها حتى تنقض؟

ذهب جماهير الفقهاء من الحنفية وشافعية

(١) رد المحتار ٢٥٩/٢، وفتح المزار ٢٩٢/٢، ومغني المستفت ١٢٢/٢، والمردوي الكبير ١٢٢/١، ١٢٢/٢، وفتح المزار من الكتب ١٢٢/١، وفتح مكنى الزوائد ٢٧، والمغني ٢٧

و المالكية والحنابلة إلى أن للمروجة ان تمنع نفسها من زوجها، قبل الدخول بها حتى تنقض مهرها المفضل، أو انفرد المفضل منه، ان كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً، لأن مهر عروس من نفسها، كالنفس مفضل عن سببها، فكما أن منافع حق منسب المبيع لا يتبعه للثمن الحال، فلمروجة حتى حوس نفسها من زوجها لاستبقاء مهرها المفضل، ولأن المصنف المفقود عليها تنقض بالاستبقاء، فإذا انفرد استبقا، لمهر عليها، لم يمكنها استرجاع عوصها، فلهذا ملكت الامتناع من تسليم حتى نفسها<sup>(٢)</sup> وقد عكس ابن المنذر الإجماع على ذلك<sup>(٣)</sup>

أثر الوطاء في سقوط حق الزوجة في الامتناع من تسليم نفسها حتى تنقض معصن هذا قولاً

٢٩- تختلف أنفسها في سقوط حق زوجها في بيع نفسه من زوجها حتى تنقض مفضل

(١) وفتح المصنف ٢٨٩/٢، وود المحتار ٢٥٨/٢، ومغني المحتار ١٢٢/٢، وروضة المقلين ٢٨٩/٢، وما يفتي والمردوي ١٢٢/٢، وفتح المزار ٢٩٢/٢، والذريعة ٢٩٢/٢، وفتح المزار ٢٩٢/٢، والفتح المصنف للفتاوى ٢٩٢/٢، ٢٩٢/٢، وكتاب المزار ٢٨٩/٢، وشرح منتهى الزوائد ٢٨٩/٢، والمغني ٢٩٢/٢، ٢٩٢/٢

(٢) الإشراف في طلب الطلاق لابن المنذر من ٩٢، واستقر المصنف ٢٩٢/٢



به تسليم وجه منكر - المومنين - موجب أن يسقط بحق الإساءة، مما أسأ على تسليم الجميع وأن أحكامهم مختلفة إذا تفاوتت بأوطء مختلفة بأوطء، لأن، وكان ما يسهل شيئاً، وما رفع لوجهه لأن حكم الإساءة في حالة، فوجب أن يرفع من حق يسهل كما (حلالاً) (١)

حلول أجل أشهر المزدحمين بن التسليم

٥٠ - إذا حل الأهل في موسم مبرورة صعد، فهل يتبر المومنين في حكم المعجور، ويكفر له الانتفاع من تمكين زوجة من نفسها حتى نقبضه، أم يقتبر حقه في الاستماع لتد سقط برصاصه بالثأجاء، فلا يعود إليها بحلولاً لأجل؟  
اختلف الفقهاء في ذلك على قولين

أحدهما لحنفية في نعمه والى بقية في الأصح والحدثة، وهو أنه ليس لها أن تسع نفسها منه لصد في مبرور، وذلك لوجوب تسليم وجهه قبل الحول، فلا يرتفع ذلك بالعلول، لأن حق الحس قد سقط برضاها بالثأجيل، والنفذ لا يحملي الحدود، كالشئ في بيع (٢)

١/ ٦٦، رسمي للمصنف ١٢١٦-١٢٢٧، وحده  
مراجع للنبأ ٩٦/٢، وقدمه في ٢٧٢٢ وجهه  
مراجع حده ٩٢، ومراجع منبر الإذاعات ٨١/٢  
وكذلك مصنف ٨٣/٢، والحق ١٧  
١٢٠٠ ١٠٠٠

(١) مصنف للمصنف ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢  
(٢) مصنف في ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢

مهره بعد ما مكنته من نفسها بمرور موطئ  
عنى قولين

أحدهما لآسي حبيبة وابن حنبل من الحديث، وهو أنها لها أن تسع نفسها حتى نقبضه، لأن معتقده على جميع ما يستولى من مبالغ تسع في جميع الوطء التي ترجع في ذلك لصد، لا بالمسوى في موطء، لأن الأوطء عادية، يكتفى كل واحد من مفقود عليها وتسليم البعض لا يوجب تسليم الثاني، كالبني إذا سلم بعض ما يبيع لمن سده، كمن، كان له حو حسن بهي يسوي الشئ المعجور، كما في ردها هو لغير المعتد في مذهب الحنفية (٣)

والثاني لآسي يوسف ومحمد صاحي آسي حبيبة والشمعية والحدثة، والحدثة عنى الحدس، وهو أنه ليس لها أن تسع نفسها حتى، لأنها لتسليم معتقدها من حسن صعد، ذلك أن تسليم صعد في الأتلاء ومداً صها بقاء مهر في صها، ومداً صها بقاء ذلك رجوع بها بركته، فلا يقبل كماله برفع التسع تسليم ما يبيع لصد، في قرن لغير صها، فيس له امره ووجهه (٤) على ماورد في دليله هو

(١) مصنف في ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢  
المصنف في ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢  
على صها، شطاه لآسي، صها في ٢٨٩٢

(٢) مصنف للمصنف ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢  
(٣) مصنف في ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢، وقد التزم في ٢٨٩٢



وجرح لحايته وامشاهية في قول: بأنه يجير  
الزوج أولاً على التضييق، ثم يجير الزوجة على  
تمكينه من وطئها، لأن في إسرها على تسليم  
مساها أولاً خطر ثلاث أضعاف، والامتناع من  
بدل المصداق، ولا يمكن الرجوع في البضع<sup>(١)</sup>.

ويرى الشافعية في الأظهر، أنهم يجيزون  
مما، بأن يبرأ الزوج برصع انصداق عند عدل،  
وعدا العدل ليس دليلاً عن لزوم ولا عن  
الزوجة، بل هو نائب الشرع بقطع  
الخصومة بينهما، وتزوم الزوجة بالتمكين،  
فإذا مكنت سلم بحل انصداق إليها،  
وبذلك تفصل الخصومة، لأن الحاكم  
موسع لقطع النزاع وتمن الأحكام في  
امتداد الحقوق، وهذه أحوط الأمور لهما،  
ونقطع للنزاع بينهما<sup>(٢)</sup>.

ودال الشافعية في قوله ثالث إنه لا إيجاب  
على كل من الزوجين لا سواهما في ثبوت الحق  
لكن منهما على الآخر، وحديثه ليس بآخر وسلم  
سعد أبيير صاحبه على التضييق<sup>(٣)</sup>.

(١) الصاوي ١/ ٦٦٩، ومضى المحتاج ٢/ ٢٢٢،  
وشرح مشي الزوائد ١/ ٨٤٢، وكشاف الخلق ٢/ ١٠٠،  
والنهي ١٠/ ١٢٢، ١١/ ١٠٠.

(٢) رسالة الطائين ٢٥٨/٢، ومضى المحتاج ٣/ ٩٧٣،  
والصاوي الكبير ١٦٨/٢، ١٦٩.

(٣) مضي المحتاج ٣/ ٢٧٤.

الثاني: فلفاعية في معاني الأصح  
ولسالكية، وأبي يوسف وهو أن بها أن  
تمنع نفسها عنه حتى قبضه، لأنه إذا حن  
صار بمسألة العاجل، والعاجل ثمعه حتى  
بمعليها إذا إلا أن أيا يوسف قيد ذلك بما  
به، لم يشترط الزوج على الرجوع المدعول قبل  
حنول الأجل، فلم شطه ورقيت يسر لها  
لامتناع<sup>(١)</sup>.

لتأخر الزوجين في الفقه والتسليم

٥١. إذا ساق الزوجان في ابتداء بالتسليم،  
يرى الحنفية والمالكية أن بها أن يمنع نفسها  
حتى تقض مهرها، ويجب على الزوج تسليمه  
أولاً، لأن حق الزوج قد تضيي في الحيدن بالعتد،  
وحتى المرام في المهر وهو الجدل لم ينعين بالعتد  
وبما ينعين بالقبض، ويجب على الزوج التسليم  
عند العتد لانه تضيي معها في بدل شوبه بينهما  
وكره مالك بوجوه تمكين الزوج من معها قبل  
بعضها عنه ربع دينار لحق الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

١. ٢٥٩/٢، والصاوي الكبير ١٢/ ٦٦٢، ١٢/ ٦٦٤،  
وشرح مشي الزوائد ١/ ٨٤٢، والنهي ١/ ١٠٠،  
(٢) الشرح المعتبر للمهر ٣٩٩/٢، ٤٢٤، ولهاية شرح  
الفتاوى ٢٤٢، وبيان على النساء ١/ ١٨٧، ومضى  
المحتاج ٣/ ٧٣٢، ومضى المحتاج ١/ ١٨٩، ومضى  
المعتبر ٢/ ٢٤٩.

(٣) شرح معاني ١٦٨/٢، ومضى المحتاج ٣/ ٢٥٩،  
وكش النذر ١/ ٦٤٩، وابن عابد ١/ ١٤٨، وجوزهم  
الإكمال ٢/ ٧٧.



٥٢ أما إذا شرط في عقد النكاح عدم وطء، فقد احتل القضاة في حكمه على ثلاثة أوال:

أحدها: للتحية والحفاطة، وهو أنه يصح العقد بشرط الشرط، أما بطلان الشرط، فلأنه ينال مقتضى العقد، وبطلان العقد يحل وجوب العقد ولو لا اشتراطه. وأما بقاء العقد على صحته، فلأن هذا الشرط يعود إلى معنى والذني بقوله، فلا يجله، ولا ينافي عقد التحية أو النكاح لا يطل بالشرط العاصد، وإنما يطل بشرط دونه<sup>(١)</sup>

والثاني: للمالكية، وهو أن الشرط فاسد والعقد باق لزموجه على الوجه الصحيح عند شرا<sup>(٢)</sup>

ثم اختلف المالكية فيما يترتب عليه بعد الوقوع، فبعض يفسخ النكاح قبل مدخول ويعيد، وقيل: يفسخ قبل المدخول، وبسبب بعده، ويسقط الشرط، وهذا هو المشهور في المذهب<sup>(٣)</sup>

(١) ر. المختار مع القدر المختار ٢٩٥/١ وكذلك الشرح ٤٩١/٥ والهداية مع نفع مختار ١٥٢/٣، وقاضى الهداية ٣٣١/٢

(٢) هذا الوجه في الحديث ٤٤/١ والفتاوى الفتوية ص ٣٨٣

(٣) الشرح الكبير وحاشية شعري عليه ٢٢٨/٢، والتمحيص ١٩٥/٢، وتفسير الكلام في مسائل الألف ٣٣٧، ٣٣٨، والتمحيص ١٥٠/٢، ر. غيب الجليل ٢١٥-٢١٦

ز- اشتراط عدم الوطء أو عدم جله في عقد النكاح

عرف القضاة في حكم ذلك الاشتراط بين حائذين، حالة للشرط نفي عن الوطء، وحالة اشتراط عدم فعله، وبإلا ذلك عند يلي:

٥٢- إذا اشترط في عقد النكاح نفي عن الوطء، بأن يؤجر على أن لا تحل له، فلا خلاف بين أهل العلم في بطلان هذا الشرط، ولكنهم اختلفوا في تأثيره على صحة العقد، وذلك على لرين

أحدهما: لجمهور القضاة من الشافعية والمالكية والحنابلة، ومن بطلان الشرط والعقد معاً، وذلك لإخلال ذلك الشرط بمصود العقد وتبطلان العقد إذا لا يبقى معه للزوج معنى، بل يكون كأنه المصوري<sup>(١)</sup>

والثاني للتحية، وهو أن الشرط فاسد والعقد صحيح، إذ لقاعدة عند حاشية أن النكاح لا يطل بالشرط العاصد، وإنما يطل الشرط دونه<sup>(٢)</sup>

(١) لغة المحتاج مع حاشية الشارح عليه ٣١٢/٧، وعند الجمهور المالكية ٤٩/٢ والفرني ١٩٥/٢، تحرير الكلام في مسائل الألف ٣٣٧، ٣٣٨، وكتاب القناع ٩٧/٥

(٢) الهداية مع نفع مختار وحاشية القضاة ١٥٢/٢، ورو المختار ٢٩٥/١



٥٤- طء

٥٥ انزل الفقه على جور وطء لموضع  
لمرء التي بها فقد صحت (انزل على الفيلة  
حتى ذكرت ان اليوم وفارس يصعدون ذلك فلا  
يفسر اولادهم)<sup>(١)</sup>

٥٦ قال ابو رمانى الفيلة بكسر الهمزة  
المجمعة وقيل بفتح وطء لموضع  
ك مع (انزل ام لا، وقيل بهذا الاثر)<sup>(٢)</sup>  
(او غيبا ٥٧)

٥٧- طء الحمل

٥٨ حسب الفقه في حكم وطء بحامى  
انما هو صغر لقحاوي يجب قوم إلى  
كرامة وطء الرجل امرأته إذا كانت حليى  
واصبحوا بها وروى عن النبي ﷺ لا تقتلوا  
أولادكم صر فلا لقول يدرك المارس،  
فيقتلوه من فرسه<sup>(٣)</sup>

والثالث للشمسية، وهو أنه إذا تكلم  
بشرط أو لا يفاد، أو لا يفاد إلا بها  
أو إلا مرة مثلاً، يظن التكرار إن كان  
لاشعر له من جهتها، سيما أنه مقصور  
بمضمون، وإن وقع منه لم يفسر، لأن القوط  
حق له، فله تولى، والتكبير حل عليها  
ليس لها بركة<sup>(٤)</sup>

٥٩- طء

٥٩- الطراء بالعرل أن يحيى الرجل ماء  
فد الجمع على الوجه، فيلقها خارج المرح<sup>(٥)</sup>

وقد ذهب جمهور الفقه إلى حرمان عزل  
سبد عن أمه مطلقاً، سواء أدت قبيحت أو لا  
مادة، لأن إيجاب المؤبد حقه، وليس يحل لها<sup>(٦)</sup>

وقد نقل القرافي لإجماع على جور لمزل  
من المرسى أما لمزل عن الزوجة الحرة، فله  
حلف الفهاء في حكمه

والتمصيل في (عزل ق٣٣-٣٤)

١) حاشية الشارح على المجموع ٢٦٠/٢ ونسبته لشمسية  
٢٥٨/٢، ٢٥٩، ونسبته إلى المصنفين  
حاشية على ١٨٠/٢

٢) الفقه لمطويع ١٦٦/٢، والمصنف لمطويعي  
١٨٠/٢

٣) المصنف ٢٥٠/٢، وشووي على ص ٤١٠  
ومعه ٢٥٨/٢، والمصنف ١٦٩/٢، ونسبته  
لقرافي ١٦٨/٢، ونسبته لشارع الفقه ٢٥٩/٢  
والشمسية ١٦٨/٢

٤) حاشية الفقه ص ١٨٠/٢، شرح النووي على  
المصنف ١٦٨/٢، من حاشية جليلي على  
المصنف ١٦٨/٢

٥) حاشية الفقه على خط ١٦٨/٢، شرح النووي على  
المصنف ١٦٨/٢، شرح النووي على  
المصنف ١٦٨/٢

٦) حاشية الفقه على خط ١٦٨/٢، شرح النووي على  
المصنف ١٦٨/٢، شرح النووي على  
المصنف ١٦٨/٢



والساكنة واسمانك على استقرار كمال  
بمهر يوطء ابوجة مرة واحدة، فينقرو به  
على الزوج الصلتي المسمى كمالاً، لأنه  
استوفى المصنوعة، فاستقر عليه صوته<sup>(١)</sup>  
قائه لخطيب أبراهيمي ومضى الاستقرار  
ههنا الأمر من ملوك كل المهر أو بعضه  
بالتشهير<sup>(٢)</sup>

ويقال ذلك كما قال بابرني في المصنف، أنه  
يتفقون ويحسن تسليم المبدل، وبه يتأكد  
ليدل، وهو المهر، كما في تسليم المبيع  
في باب المبيع، يتأكد به وجوب تسليم  
المشترى، فإن وجوب المثل قبل ذلك لم يكن  
متأكداً، لكونه على غرضه أن يهلك المبيع في يد  
المتبع فيفسد كسده، وسليبه يتأكد وجوب  
المثل على المشتري، وكذلك وجوب المهر كونه  
معرضه أن يسقط بفشل من الزوج أو بالارتداد،  
وأن ينصحه بطلاقها من الدخول، والوطء  
يتأكد بزوم صوته<sup>(٣)</sup>

ودعي جمهور الفقهاء إلى حل وطء الحامل،  
واستدلوا بما ورد عن النبي ﷺ «تزوجوا لجهنم إلى  
وسوء» قالوا: «في أمه، من امر به» فقال  
له رسول الله ﷺ: «يُمنع فعل ذلك» فقال الرجل  
أشترق على ولدته، فقال رسول الله ﷺ: «إن كان  
ذلك فلا» قال: «فأمرت قارس ولا ابروم»<sup>(٤)</sup>

لأن الطمحي في هذا الحديث إباحة وطء  
الحبيسة، وإخبار النبي ﷺ أن ذلك إذا كان لا  
يضر هوس الزوم مرة لا يضر غيرهم  
و متذكر «يضاً بنون النبي ﷺ» فقد مضى أن  
أنهى عن إباحة حتى فكرت أن الزوم والبروم  
يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم<sup>(٥)</sup>

وفي هذا الحديث أن النبي ﷺ هم بأنهم من  
ذلك حتى يمتد، أو حتى ذكر أن فارسي والبروم  
يعملونه فلا يضر أولادهم.

وفي ذلك إباحة بقد حظره الحديث الديني  
أسدل به المائلون بكثرة وطء الحامل<sup>(٦)</sup>

أثار الوطء

١- أثر الوطء في تأكيد لزوم كل المهر

٥٧- أهم الفقهاء من كتبوا في ذلك

(١) النهاية مع فتح القدر والكمية ٩/٢، ١، وسلي  
المصنف ٢٩٤/٣، رتلخير، ٣٧٤/٤، ٣٦٨،  
موضح المصنف لمدبر ١٢٦/٢، بطل المصنف  
الشيعة ٩٦/٢، ٩٧، رتلخير الإلهام ٧٦/٣،  
٥٣، وكشاد المصنف ١٦٨/٥

(٢) محلي اصطلاح ١١٤/٣

(٣) الناحية على هذا ٢٠٩/٣، ورد المصنف ٣٧-٦١

(٤) حديث ابن عباس، بطله فلا.

آخر به مسلم ١٠١٧/٢.

(٥) مني صحاحه ٥١

(٦) شرح معاني الآثار ١٦٢/٢، رتلخير المصنف  
٣٥/٢



هـ ثبوت رجعة المطلقة رجعية بالوطء

٦١- انفق بمشاهة من أن رجعة في الطلاق الرجعي تنصح في العدة بطلان ما كان على ذلك كقوله في عطاء بطلان الرجعة إذا رجعت أو «راجعت رجعتي» إن كانت غير محصنة، وكذا بكل نطق يؤدي ذلك المعنى

أب كرجعة بالوطء تنصح عند جمهور الفقهاء الحنيفة والشافعية وكذا المالكية بشرط قصد الرجوع إلى الارتجاع، خلافاً للحنابلة.

والتصحيح في (رجعة ف ٢: ١٨)

و- أثر الوطء على طهره الطلاق

٦٢- قسم عفته بطلاق من حيث رمته الشرعي إلى قسمين: سني وبدمي

لأنه طلاق سني فهو ما وقع على الوجه الذي يثبت الطهر لإبعاده، وأما طلاق بدمية فهو ما وقع على الوجه الذي يمنع الطهر بدمية صبيحة<sup>١</sup>

قد ابن القيم الطلاق على أربعة أوجه.

ب أثر الوطء في وحوب العدة

٥٨- لا خلاف بين من العلم في أثر علة طلاق نسي بالوطء لعدته طاهر ﴿يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ بِأَنْوَاعٍ مِنْ تَكْثُرِ الْوُطْءِ ثُمَّ يَنْقُضُ بِهَا نِكَاحَهُمْ﴾ لأن تَكْثُرَ الْوُطْءِ يَرْتَبِطُ بِقَوْلِ أَنْ تَكْثُرَ مَا تَكُونُ عَلَيْهِ مِنْ بَلَاءٍ حَتَّى يَبْلُغَ إِذَا احْتَسِبَ هَذَا كِتَابَهُ مِنَ الزَّوْجِ بِوُجْهِهِ

والتصحيح (عد ف ٦)

ج أثر الوطء في العمى من الإبلان

٥٩- لا خلاف بين الفقهاء في أثر الوطء هو العمل الذي يكون فينا، ويجعلنا الإبلان

(إبلان ف ٢: ٢١)

د أثر الوطء في ثبوت الإحصان في الزنا

٦٠- ينعى بمشاهة على أن من شروط الإحصان- وإلى حسب السوء والاحتمال رجوعه الزنا في مكان صحيح، وإذا يكون في ثقل على وجه يوجب الحمل، سواء أهرس أو لم يهرس.

أثر إحصان ف ٦- ١٦

٢١- فتح قلبي لأثر الوطء ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، والكافي لأثر هذا أثر من ٦٢٢، وقسموا القاصي منه ثوبان (١٢٣)، وحسب القاصي من الشرع الكبير ٦٢٩، ٦٣٠

١- الأسر بك ٢٩  
(٢) إحصان، إحصان لأثر العمى ٦، ١٦



ظہر مرتبہ وہی حالت، نامور ہے کہ  
 کہ برائیاں<sup>۱</sup> وہی روایت ہے کہ  
 رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے  
 کہا کہ اگرچہ وہی حالت، نامور  
 ہو تو کہ وہی حالت، نامور  
 ہو تو کہ وہی حالت، نامور  
 ہو تو کہ وہی حالت، نامور  
 ہو تو کہ وہی حالت، نامور

وچون حلال، دوسرے مرتبہ، دلچسپ اور  
 بطور مرتبہ ظہر میں ہر جمع، اور  
 حلال، نامور، اور  
 وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور

وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور  
 وہی حالت، اور

اس امر کو ملحوظ رکھنا  
 جامعہ ہے، اور  
 احادیث، اور  
 والحدیث، اور  
 یضیع، اور  
 تحدیث، اور

وہی روایت ہے کہ  
 عمر رضی اللہ عنہ  
 واما عمر  
 ظہر میں رکعت  
 کھلائی، اور  
 فروع، اور  
 وقف، اور  
 تہلیل، اور  
 یضیع، اور

- (۱) حدیث میں ہے کہ...
- (۲) حدیث میں ہے کہ...
- (۳) حدیث میں ہے کہ...

- (۴) حدیث میں ہے کہ...
- (۵) حدیث میں ہے کہ...
- (۶) حدیث میں ہے کہ...



تعب المستقة كملها في امراج<sup>(١)</sup>، وما روي  
من دلفه رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، رسول الله ﷺ قال  
قوله انلى التناوب فقد وجب العسل<sup>(٣)</sup>، وما  
ورد عن ابي هريرة<sup>(٤)</sup> ان النبي ﷺ قال اذا  
جلس بين شعبا الأريج، ثم جهلها، فقد وجب  
الفصل<sup>(٥)</sup>، ولقد في رواية<sup>(٦)</sup> ان ابن لم يزل<sup>(٧)</sup>  
(١) عمل ف ٩-١٠، اكسال ف ١٤

ي- أثر الوطء في تحليل المطلقة ثلاثاً  
لزوجها

٦٥ ٢ خلاف بين الفقهاء في أن لمطلقة  
ثلاثاً بعد الدخول لا تحل مطلقها حتى تنكح  
زوجاً غيره لقوة تناسي<sup>(١)</sup>، وكذا في كل من  
جاء من<sup>(٢)</sup>، وكذا في<sup>(٣)</sup>، وجماهير أهل العلم  
على عدم حلها للأول حتى يذأها الزوج الثاني

الثاني- يرى بعض الفقهاء منهم ابن نعمة  
و ابن قيم الجوزية و ابن علية من المالكية وابن  
حزم والشوكاني وهو مروي عن ابن عمر  
وعن عيسى بن هشام بن الحكم وشلاس بن  
عمرو أن اطلاق اسمهم لا يقع لأن هؤلاء  
نصفه من عبد رسول ﷺ وهو متعلق بأمره  
فكان مردوداً باطلاً

ولأن الله تعالى أمره في قبل بعده عند طلاق  
في غيره لم يقع كالتوكيل إذا أعنفه في وص أمره  
مؤكده بيقينه في غيره<sup>(٤)</sup>

ج- أثر الوطء في زيجات حد الزنا

٦٣- الوطء الموجب لحد الزنا- كما قال  
الشمس راني هو ادخال<sup>(١)</sup> حد حشمتي ذكر مكف  
ما من طالع في قبل مشبهة خال من ملك ابو من  
وشبهت في ذو الإسلام<sup>(٢)</sup>

والتمصيل في (أثر ف ١، ٧، ١١، ١٨)

ط- أثر الوطء في زيجات الفصل-

٦١ ذهب لفقهاء إلى أن من زوجات رجل  
عسى لو رجل و امرأة استأفقتا<sup>(١)</sup>، وظلت بأن

(١) مجمع حاوي ابن نعمة ٥/٢٢٣، ١٦، ٧٠، ٧١،  
والاعتبار في الفتنة من حاوي ابن قتيبة ص ١٥٩  
والصلى ٦٢-٦١/١، وما بعده، وفيه انصاف  
٢٢٣/١١٨٨، ورسول لأوطء ٢٢٤/١، ٢٢٦،  
والصلى ٢٢٧، ١١٠

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٠١/٢ ط القسبي

(١) رد المحتار ١٠٤/١، ٢١١، وسيد السعادي ٢٦٢/١

٧، والمبسوط للزوري ١٢٠/١، ١٢٢، ونسج  
الزوري على صمد ١٣٦/١، ١١، ونحو ابن التفتية  
من ١٣٢، والنفذ للفرطحي ١٠/٢، والفرج لابن  
الجلاب ٢٢/١، وهذه الجوامع للفتنة ١٢٤/١،  
وشرح صحيح إردانة ١، ٢٥، ٢٦، والتمهي  
٢٠٤/١، والعمادى ٢٢٢/١

(٢) حديث عائشة<sup>(١)</sup> التي انقض احتلامها فقد وجب  
الفصل

أخرج تقي الدين بن أبي<sup>(٢)</sup> ٢١/١، ط السرخس وأبو  
في صحيح مسلم ٢٢٢/١

(٣) حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup>، قال جئت بين شعبا الأريج،  
فجهلتني، فأنقض احتلامي<sup>(٢)</sup>، مسلم ٢٢٢/١

(٤) حرر البقرة ١٣٠







نبي ﷺ قال: إن الأحرار وقع على امرأته في رمضان فقال: نجد ما نحرور لها؟ قال: لا. قال: فاستطع أن تقوم شهرين متتابعين؟ لا. قال: فأتجدد نظم به متى مكينا؟ لا. قال: فأنى سبي ﷺ بحرق له ثمر، وهو رسول، قال: أحرق بها منك قال: على حرج منا؟ ما بين لايتها أهل بيت أخرج منها، قال: فأطعت الملك، وحكى عن التميمي: وسعيه بن جبير أنه لا كدرة عليه، لأن لصومه عبادة لا تحب الكدرة ياب ومضاهي، فلا يحب في آذانها كدلا.

وقد أجب عن مثلاً لهم بأنه لا يجوز اعتبار الأداء في تلك بالنفس، أي الأداء يتعلق برمي مخصوصين شهرين، ولغضاه محله آتية، والمضاهي لا يدخل في جبرها أصدا، بخلاف مسائل قدن بين قدنة أو إذا جامعها سبياً بصورة، فمجموع القضاء من نضحية والتسوية والمساكنة على أنه لا كدرة عليه وقل الحاشية عليه الكمار<sup>(١١)</sup> (أو صوم ٦٨، كدرة ١٠ وما بعدها)

أخرج أجهاء وذلك لما ورد عن أبي عيسى رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال في نكاحي باني مرأته وهي سقن: "بصدق بغيره، أو بصدق دهر"<sup>(١٢)</sup>

والثالث لمالكه والكوفي وأبو حمزة في رواية عنه، وهو أنه لا كدرة عليه إلا لشهر ولا سفاهة وترك العود وهو فون الشمبر ولحمي ومكجور، ومهره وربيها وبجني ابن سعد وغيرهم

والرابع محمد بن الجصوي وسعيد بن المسيب، وهو أنه يجب عليه كدرة الرماء في رمضان، إحصاء رماه، فون لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام سبب مك<sup>(١٣)</sup>.

(٢) الوطء في صوم رمضان

٦٨- ذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب الكدرة والنضاح عن من جامع امرأته في رمضان في شهر رمضان حدة، أنزل أو لم يرب، وحدث لما ورد عن أبي هريرة عذوبة: "أجاب رجل من بني

(١١) حديث أبي هريرة، أجهاء رجل إلى النبي ﷺ، ثم إنه لا يرب وقع على امرأته في رمضان، فخرج به جباري، ففتح الباري ١/١٧٢- وسنة ١٢/٥٨١- (١٧٢) وتكلم بهجاري.

(١٢) صحيح البخاري ١/٢٢٢، ٢٢٧، ولما ورد في الكمار، وفي ٢٧، ٢٨١، وفيها المسجود ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، التميمي ٢٧٢، ٢٧٤

(١٣) حديث البخاري، البخاري، أو بصدق دهر، فخرج به جباري، ففتح الباري ١/١٧٢- وسنة ١٢/٥٨١- وصححه الحاكم، رفته التميمي

(١٤) رسائل ابن طاهر ١/١٠٨، والجمهور ٢/٢٤٩- ٢٦٠، وصحي المسناج ١/١٠٦، والباقي التميمي ٢٤٩، رخصي لمن فاداه، ٢٢٥/١، والإحصاء ٢٥١/١، والتبعي لأن هو ١/١٥٧



درب الأعرار، تصحيحه عن ذلك

ثم إذا جازمها، ربياً: فلا يحد حرمته عند  
حضوره، بل من يحدّه (الله عبيد) حرمه  
در به عترة نوراني، حسن و متعبد، وحكم  
أن معنى حرمته انصرافه، فإذا وجدته مكراً و  
مسيئاً لم يفسده كالأكل

وقال سائكية، بعد هذا عطاء بعض حرمه  
كحرمه، لأن الصوم عبادة، تحرم طوط  
«مستوفى بها عند» وسواءه كالصوم، ولأن  
بعد الصوم حكمه بمعنى الجماع، و  
سقط أشبهه، وسواء به أنتم أن يروى  
كسب «حركه»

(٢١) أثره في إبطال الحج

١- «أما بطلان الحج، عن أن يحد في حرمته  
الإحرام بالحج، فبطلان الحج، إذا وقع قبل التوفيق  
بمفعول، وبطلان الحج، لا يفسد الحج، في حرمته  
بما صدر من بعده، ثم صدر له من مستقبل، كما  
علموا على أنه لا يفسد الحج، إذا وقع بعد حرمته  
بمفعول واحد التحمل الأول

ثانياً إذا جازم به، بعد أن عرف بمفعول  
بطلان الأول، هو بطلان حرمته في وقت حرمته

(٢٢) لو طء في إجماع الحج

١٦- «أما بطلان الحج، عن أن يحد في حرمته  
بمفعول، قبل التوفيق، بطلان الحج، وعليه  
بطلان الحج، في حرمته، وهو عند الحنفية  
شأن، وعند المالكية، حاكمية، والحكمة بطلان  
أما إذا جازم به، بعد أن عرف بمفعول، التحمل  
الأول، فبطلان الحج، بطلان الحج، ولو جازم به  
بعد بطلان الأول، عند الحنفية، فبطلان الحج، في حرمته  
الوقت، بعد الحنفية، والحكمة، والحكمة  
على أنه يجب عليه، وقال مالك، يجب عليه  
سنة»

في إجماعه، ١٦٠-١٧٥

٢- أثر الوطء في بطلان الصوم والحج

(١) أثره في إبطال الصوم

٢٠- «أما بطلان الصوم، على أن من جامع امرأة  
عامة، في شهر رمضان، فبطلان الصوم، ولو  
لم يزل، قبل من طء، لا يفسد بين من طء  
خلال من من جامع في الفرج، فأثره أو من  
يرون، أو دون الفرج، فأثره، فإنه يفسد حرمته وقت

تصحيح ١٠٠٠

١- «أما بطلان الحج، عن أن يحد في حرمته  
الإحرام بالحج، فبطلان الحج، إذا وقع قبل التوفيق  
بمفعول، وبطلان الحج، لا يفسد الحج، في حرمته  
بما صدر من بعده، ثم صدر له من مستقبل، كما  
علموا على أنه لا يفسد الحج، إذا وقع بعد حرمته  
بمفعول واحد التحمل الأول

٢٠- «أما بطلان الصوم، على أن من جامع امرأة  
عامة، في شهر رمضان، فبطلان الصوم، ولو  
لم يزل، قبل من طء، لا يفسد بين من طء  
خلال من من جامع في الفرج، فأثره أو من  
يرون، أو دون الفرج، فأثره، فإنه يفسد حرمته وقت







عنه قال «المجند» سرحها جديراً<sup>(١)</sup> وسجوا  
هو أجدر الذي لا يجب فيه شيء<sup>(٢)</sup>. قال  
أسودى: «والجند» يجرح المجند إنلافها،  
سواء كان يجرح أو غيره<sup>(٣)</sup>.

وقال القاضي عياض وإنما عبر بالجرح لأن  
«الأخط» أو هو عتال فيه به على ما عند<sup>(٤)</sup>.

جاء لي شجرة الحكم: قال ابن أبي زيد  
والسائل والقائد والراكب ضامون لما أوطنوا  
الغاية، وما كان سوا من غير فعلهم أو في واقعة  
لغير شيء. فظهر بقوله «ضامون» أي كل واحد  
سهم صامس مبدأ تعدى..

قال الجرجولي: قال عبد الحق، قوله في  
أرساها: وما كان منها من خير فعلهم  
يعني ربما كان من غير تقييد منهم أو عن  
غلبة لا شيء عليهم فيه، لأن ذلك ليس  
من قبيل تكويد ولا إحمال، وإنما هو من  
جهتها<sup>(٥)</sup>.

١. «وردية الطاليز» ١٩٧/١٠. وشرح المجند ١/١  
٢. «وحاشية النور» ٩٤٨/١. «البلغة» ١/١  
٣. «توضيح الحكم» ٢٥١/٢. «التجديد» ١/١. «البلغة»  
١٩٧/١. «البلغة» ١٩٧/١. «البلغة» ١٩٧/١.  
٤. «البلغة» ١٩٧/١. «البلغة» ١٩٧/١.  
٥. «البلغة» ١٩٧/١. «البلغة» ١٩٧/١.

(١) حديث «المجند» جرحاً بغير... «البلغة» ١٩٧/١.  
(٢) «البلغة» ١٩٧/١. «البلغة» ١٩٧/١.

(٣) «البلغة» ١٩٧/١. «البلغة» ١٩٧/١.  
٢٢ - ٩

(٤) شرح الوردية على سبيل ٢٢٥/١١  
(٥) «البلغة» ١٩٧/١. «البلغة» ١٩٧/١.  
(٦) «البلغة» ١٩٧/١. «البلغة» ١٩٧/١.

وطه لا للضرورة الأولى، ويرا من بعد، وما  
يصنع من «من حول أقاربه» من وطه تلك  
التيرو إلى أن يصل إلى قبر ثوبه مكره.

وقال بعضهم لا بأس بأن يطأ القبر، وهو  
يقرا أو يسبح أو يدعو لهم<sup>(١)</sup>.

و«مب» الصالحة إلى كرامة وطه لغير بلالة  
غيره. أن يكون سماء والطريق دونه، وطن  
دوم شيء من عظام له، وإلا جاز، بأن كان  
مستحباً أو كان مستحباً وكان في الطريق، أو كان  
فنازل، و«مب» شيء من غير «مب» على ولو كان  
الوطء بالتعدال النجسة<sup>(٢)</sup>.

جـ- وطه الدابة برجلها

٧٤- انضمت كلمة «الفتفاء» من الحنفية  
والشافعية والعلوية والحنابلة على أن  
وطئت الدابة أثناء سيرها يدها أو رأسها  
أو وطئت برجلها غير مقصود على من ساء  
من راكب أو فاعل أو سائق من أمكن سبب ذلك  
إليه يدها أو فاعله، لأن لم يكن سبب إليه. بأن  
لم يقع منه فعل ولم يحصل منه تعريض ولا قصد  
عليه، إذ ما لا يمكن الاحتراز عنه فلا ضمان  
فيه<sup>(٣)</sup>، ولما ورد عن أبي هريرة «أن رسول الله

(١) رد المحتار ٦٠٦/١. «البلغة» ١٩٧/١.  
(٢) «البلغة» ١٩٧/١. «البلغة» ١٩٧/١.  
(٣) «البلغة» ١٩٧/١. «البلغة» ١٩٧/١.



وقال الشاعري في الأم يهيم لاند القابة  
وسائقه ور كيهما ما أهديت جد أو عم أو رجل أو  
دب، ولا يجوز إلا لقاء ولا يهيم شيئاً إلا أن  
يحملها عن أن تظ شيئاً يهيم، لأن رعاها من  
بعده فتكون حينئذ كأنها من دوائه حتى بها<sup>(١)</sup>

وقال سوري في الإمداد والذبة النيرة  
لبي لا تضيّع باكيح وانفريد في عطف  
ملجأ لا ترك في الأصوات، ومن ركبها فهو  
منصرف ضامن لما تشبه<sup>(٢)</sup>

نظر (هـ) ١٠٩-١٠٨ و (و) ٩٥

## وَعَن

العرف

١- انحر - يصح لودو و عا - هي خلفه  
عن الإقلام أو مكان الإمداد وعرف، ويقال  
سريع العم واليقرب لأجل، وعن وهو مفرد،  
جدهم أو عن، ومن الوطن ينوحر، وجمعه  
صراطيه، ووطن قائم، ووطته روكته  
و مستوطنة اتخذ، وطناً، وموطن مكث  
موتها<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح الوطن هو مرس أو قامة  
الإنسان ومفرده، ونه به أو له يولد<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

المجلة

١- المصنف في اللغة: قول المقوم، والجميع  
معدل<sup>(٣)</sup>

وفي الاصطلاح هي مرس نوع إنسان ولو



(١) القاموس المحيط والمصباح المنير، وشاه الجوب

(٢) ترجمته لوكي، بالشرحات للبرهاني

(٣) المصباح المنير، والقاموس المحيط، والمصباح  
الوسط



لشد ولا حاجة كتجارة ووردية<sup>(١)</sup>

ولحق به القربة الحرة التي اتهدت دورها  
وعزم أهلها على وملاحتها وإقامتها به عبد  
وشدة<sup>(٢)</sup>

كما يلحق به على التمتع من المذهب عنه  
للمصلحة أبعد الذي به امرأته أو زوج فيه،  
لحديث حماد بن نائل «سمعت رسول الله  
يقول: من لأهل في بلد فليس صلاة عليه»<sup>(٣)</sup>  
نائل الرحيماني وقاهره ولو بعد نفي  
«مروية»<sup>(٤)</sup>

ويؤخذ مما روي من أحمد أنه يلحق بالوطن  
تبلد الذي شخص له أهل وعائلة، وخل  
«ص»<sup>(٥)</sup>

وعند المالكية: الوطن هو محل سكس  
الشخص بشية التابعية، وموضع التزوج  
المستقر بعد وإن لم يكن سكناً، عند

(١) المحقق ٢٢٧/٢، ٢٢٧/٢ ومطلب أولي النهي  
٧٦٤/١، ومقتي المحتاج ٢٩١/٢، ونسبة المحتاج  
٢٤٤/٢

(٢) مقتي المحتاج ٢٨٠/٢، ومطلب أولي النهي  
٧٥٤/١

(٣) حيث هو تأمل في بلد لأهل عائلته، المصنف  
أمرجه عند ١٦٢، وذكر جوتيس في مجمع  
الزوائد ١٥٦/٢ أن في إسناده ضعفاً

(٤) مطلب أولي النهي ٢٢٢/١-٢٢٢/٢، وانظر الإصناف  
٣٣١/٢

(٥) الإصناف ٢٣٠/٢

تعرفت بيوتهم حيث جمعهم اسم الحي  
والدار<sup>(٦)</sup>

والمصلحة سمعة والوطن أن الوطن هم من  
السمعة.

## أنواع الوطن

يقسم الفقهاء: الوطن من حيثين: لأحكام  
الشريعة به إلى ثلاثة أقسام: وطن أصلي، ووطن  
إنشائي ووطن مكتسب، كما يلي

### ١- الوطن الأصلي

٢ قال الشافعية هو: موطن ريادة الإنسان أو  
تقله أو تولده، وقال ابن علقمة: «الوطن  
الأصلي، ويسمى بالأهلي، ووطن المستقر،  
والفرار، ومعنى ناهيه أي تزوجه، ولو كان  
له أهل لكانت ناهيه، وعليها مدار ملجأ، فلا  
كانت زوجته في إحداهما ومعنى له فيها دور  
وعقار، قيل لا يبقى وطن إذا امتنع الأهل دون  
الدار، وميل، تبنى، ومعنى تولده أي حرمه على  
الفرار فيه وعدم الارتحال عنه وإن لم يتأهل  
فيه»<sup>(٧)</sup>

وعند الشافعية والمالكية: الوطن هو إمكان  
الذي يقيم فيه شخص لا يرحل عنه شيئاً ولا

(٦) شرح القزلاوي ٢٩/٢

(٧) حاشية ابن علقمة ٢٤١/١، والمبسوط ٢٤٢/١



وطنا، نياط به أحكام لوطن إلا إذا تومت فيه شروط

وهذه الشروط فخشيت باختلاف كونه وطناً أصلياً، أو وحراً إقامة، أو وطن سكني

ثم، بعض هذه الشروط مما نفي القضاة فيه وبعضها مما اختلفوا به، وبين ذلك فيما يلي:

#### أ- شروط للوطن الأصلي

١- أن يكون سبب بناء مقراً ساجرت العامة ملكته مع وهذا عند المالكية والشافعية

والحنابلة حيث عرّفوا الوطن في معنى الكلام من شروط إقامة صلاة الجمعة بأنها

لقرية المبنية بما جرت عادة بناؤها به من حجر أو طين أو لبن أو نصب أو شجر وسواء، وإذا

الشافعية والحنابلة بشرط في هذه أنقر به أن تكون مجتمعة ببناء بما جرت العدة في تسمية

تواحد<sup>(١)</sup>

والحنفية كما سبق ذكره، يعتبرون المكان الذي ولد فيه شخص أو ناض به أو توطن به رجلاً

أصلياً له<sup>(٢)</sup>

مع كان له بقرية ولد فقط أو مائة مائة لا تكون رجلاً أصلياً له<sup>(٣)</sup>

#### ب- وطن الإقامة

١- قال الحنفية وطن إقامة هو ما عرج إليه (سكنه) بنية إقامة مدة ناطقة لحكم السفر،

ويسمى بالوطن المصالح ويترجم من العادت<sup>(٤)</sup>

ويقى القضاة بتفوق مع اتعنته على هذا معنى مع اختلافهم في لفظ الناطقة لحكم سفر<sup>(٥)</sup>

#### ج- وطن السكنى

١- قال الحنفية وطن السكنى هو المكان الذي يقصه الإنسان المقام به أقل من السنة لفاطمة بسمر<sup>(٦)</sup>

(١) صلاة المصالح ٢-٤، ١٨.

#### شروط الوطن

١- لا يسمى المكان الذي يقص به الإنسان

(١) حاشية الشافعية ١/٣٦٤، ومواهب المتكلم ١/١٤٩-١٥٤

(٢) حاشية ابن خلدون ١/٤٣٢، وشيخوهم ١/٢٥٦

(٣) حاشية الساج ١/٢١٤-٢١٥، والمصنف ١/٣١٩.

وكتابات الشافعية ١/٥١٣-٥١٤، ومذهب الجليل ١/١٤٨.

والشافعية ١/١٤٨، والشافعية ١/١٤٨.

١. حاشية ابن خلدون ١/٤٣٢، والشافعية ١/٢٥٦

(١) المصنف ١/٣٢٧، ٣٢٨، وحاشية الساج ١/٢٤٠.

١/٢٤١ ونظرة المصنف ١/٣٢٨، ومواهب المتكلم ١/١٤٩.

٢. حاشية ابن خلدون ١/٤٣٢، والشافعية ١/٢٥٦.

(٢) حاشية ابن خلدون ١/٤٣٢.



مقيماً، ويكون المكان به وطن إقامة بحسب ما تقدم<sup>(١)</sup>.

ويرى المحقق أن الوطن الأصلي لا يتغير بانتهاء وطن أصلي آخر قال 'الرحبي': لا يقصر من موطنه، سواء كان وطنه في الحال أو في الماضي، ولو لم يكن له به حاجة غير أنه طريقه إلى يده يطلبه<sup>(٢)</sup>.

ومن أسطرطن وطن آخر، ولم يتنقل عن وطنه الأول، فإن كان له زوجتان مثلاً الأولى في وطنه 'الأول' والثانية في وطن آخر جديد، كان النكاح الآخر وطناً له بشروطه، وله ينتقض الوطن الأول بذلك، لعدم التحول عنه، وعلى ذلك لو كان للإنسان زوجتان في بلدين، فإنهما يمدان وطنين أصيين به، فأيهما رجعها عد مقيماً فيها من دخله مطلقاً ويهد، بلوله احتدة والمالكية والمعاينة<sup>(٣)</sup>.

ولا ينتقض لوطن لأصلي لوطن الإقامة، ولا لوطن السكنى، لأنه أهلي منهما، فلا ينتقض

(١) حاشية ابن علقمة ١/ ٥٩٩-٥٩٣، وتيسر التحقيق ٢١٥-٢١٤.

(٢) مطالب الوصي المرحوم ١/ ٧٢٢، وميل القلوب ١/ ١٨٥، وحاشية الروض المرحوم ١/ ١٩٢، وكذلك قطع ٥٠٨/١.

(٣) حاشية ابن علقمة ١/ ٥٩٢-٥٩٣، وتيسر التحقيق ٢١٥-٢١٤، ومطالب الوصي المرحوم ١/ ٧٢٢-٧٢٣، والإحصاء ١/ ٣٣٠، وحاشية القدوري ١/ ٣١٣.

ب- شروط وطن الإقامة.

٨- تشترط لاتخاذ مكان وطناً للإقامة شروط سهية الإقامة، ومدة الإقامة المعيّنة، واتخاذ مكان إقامة، وصلاحية المكان للإقامة، وألا يكون المكان وطناً أصلياً للمقيم، ولتتمتع به في هذه الشروط ومعمولة أربابها، انقضاءها فيها (ر. حاشية المسافر ٢٦٦-٢٦٩).

ج- شروط وطن السكنى

٩- ليس لوطن السكنى إلا شرطان، وهما: عدمية الإقامة به، وعدم الإقامة به عملاً المدة لفاطمة للسفر - بحسب اختلاف الفقهاء - وألا يكون وطناً أصلياً للمقيم فيه. (ر. حاشية المسافر ٢٦٩).

ما يتمتع به الوطن

١٠- قال المحقق: الوطن الأصلي لا ينتقض إلا بالانتقال منه إلى مثله، بشرط نقل الأهل منه، وترك السكنى فيه، فإذا هجر الإنسان وطنه لأصلي، وانتقل عنه بأمله إلى وطن أصلي آخر، بغير وطن، لم يبق إمكان الأول وطناً أصلياً له، فإذا دخله بعد ذلك مسافراً، بقي مسافراً على حاله، لم يتر فيه الإقامة، أو ما لم يقع به عملاً المدة لفاطمة للسفر، فإذا فعل ذلك، فإنه يكون



لان القصر رحمة سفره ولا يكون ملاطفي  
 أحد عليين الوطنيين مسافراً، وعليه في سفر  
 لذي يباح به القصر فاعاد إلى وطنه الأصلي  
 بحسب عبء الإقامه من حين انه حول إلى وطنه  
 سفره بوى الإقامة به مدة، وقام عد ملاً  
 بوى الضرور من نصابه السفر وكذلك اسافر  
 إذا دخل بك وبوى الإقامة، أو أقام به فضلاً  
 اجدة انق طعة للسفر بحسب اقوال الفقهاء في  
 ذلك فإنه بعد مقبها ويتم الصلاة

(وللتفصيل ان صلاة المسافر ص ٢٦، ٢٧)

### ب- الجمع بين الصلوات

١٣- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن للمسافر  
 بجمع بين صلاتي الظهر والعصر وبين صلاتي  
 المغرب وعشاء، جمع تعديماً أو جمع تأخير  
 بشرطه

وحالف، بحتميه في ذلك، ودوناً ١٦ جمع في  
 السفر.

(وللتفصيل ان جمع الصلوات ص ٣٠-٣١)

### ج- الإنطار في مضال مسافر

١٤- مسافر بشرطه أن يعط في رمضان  
 داء مسافراً، وإذا سفر في ذلك شهر كذا في السفر  
 كذا، فإذا انقطع سفره، فإن كان الانقطاع في  
 أثناء شهر رمضان بعد طوع الفجر وجب عليه  
 الإمساك به ليوم حرمه للشهر، ثم انقطع في

بوجدهما، وحسن فلو خرج من وقت الأصلي  
 مسافراً إلى بلد، وقام بها المدا فتأخذه  
 بسفره أو بوى ذلك، أو به بوليتاء به  
 ينتقض بذلك وطنه الأصلي، فلو عاد إليه  
 بعد ذلك مع عيباً سجد فحواله إلى مطلقاً  
 أما وطن الإقامة، فينتقض بالوطن الأصلي،  
 لأنه هو، وبوطن الإقامة أيضاً، لأنه منه، كما  
 ينتقض بسفره ولا ينتقض وطن الإقامة بوجوه  
 يمكن، لأنه هو

أما ومن السكس، فإنه ينتقض بالوطن  
 الأصلي، وبوجوه الإقامة وبوطن السكس  
 أيضاً، أما الأولان للأنهما هو، وأما  
 الآخر فلأنه مقل، والشيء ينتقض بذلك  
 وبه هو بوى منه

(ان صلاة المسافر ص ٢٥، ٢٦، ٢٧)

### الأحكام المتعلقة بالوطن

١٥- يعني بوجوه الثلاثة أحكام  
 شرعية، أهمها قصر الصلاة، وجمع  
 الصلوات، والإنتظار، في رمضان،  
 والأضحية، وملاً الجمعة والجمعة  
 ويان ذلك فيما يلي.

### أ- قصر الصلاة

١٦- أجمع الفقهاء على أن القاطن في وطنه  
 الأصلي، أو وطن الإقامة، لا يقصر الصلاة.



الجمعة، وجبت صلاة الجمعة، و منقطع المهر  
يكون مغفول الوطن الأصلي بطلاناً، وبطلان  
مقبلاً في وطن الإقامة بشرطه.

(ر- صلاة الجمعة ف ١١، وسفر ف ١٢).

و- سقوط التكليف باليمينين

١٧- صلاة اليمينين واجبة عند الحقيقة، وسنة  
مؤكدة عند المالكية والشافعية، وفرض كفاية  
عند حنابلة.

وإذا ذهب الجمهور إلى أن شرط التكليف بها  
الإقامة أو الاشتهان، خلافًا للشافعية، وعليه  
فلا يكلف بها المقيم عند جمهور، فإذا دخل  
المسلم وطنه الأصلي أو أقام في وطن أقيم  
بشرطه قبل حلوله ونها، كلف بها كما هي  
المبعدة.

ويعتبر (و- صلاة اليمينين ف ٢-٢٢).

ز- نقل الركعة

١٨- انتقل نعتها على أن إذا كان المزمع في  
بلده، وماله معه في نفس البلد، فإن أولى الناس  
بركعة هذا المال، أهل البلد، فلهي هو فيه.

وما إذا كان المزمع في بلد وأمره في آخر،  
فقد اختلف الفقهاء، في أن المصبر به وجود  
المال أو بعد وجوده يزمع، وبهم في ذلك تفصيل.  
(و- ركعة ف ٨٥).

الأيام لأخرى، وإن كانا انقطع السفر في أصل  
لزمه إحياء في الأيام الأخرى، ما لم يسافر  
وانقطاع سفر يكون بدعوة إلى الوطن  
الأصلي ولو كان مروراً له، أو بأن يصبح  
مقيماً في وطن الإقامة بشرطه  
وللتفصيل (و- صوم ف ١١).

د- الإحفاء من الأصحية

١٩- ذهب بعض الفقهاء وهم الحنفية إلى أن  
حكم لأصحاب الوجوب، وذهب غرض إلى أنها  
سنة، وهم جمهور الفقهاء، واشترط لأدبونه  
لوجوبها الإقامة، ودلوا لا تجب الأصحية  
على المسافرين، لأن المسافرين لا يجد ما يصح  
به شرطه، فيكون في تكليفها حرج، وهو  
مستوع، وعليه إذا انقطع السفر قبل مجرى يوم عيد  
الأصحية، وهو وقت الوجوب، جرد الأصحية  
تأخره، لا يمنع حرقه عند وجوبها، وينقطع  
السفر- كما تقدم- بدخول الوطن الأصلي ولو  
مروراً به، أو ببلده بلباً في وطن الإقامة، أما  
المهر فالأولى بسنة لأصحية، فم بشرطها  
الإقامة.

ويعتبر (و- أصحية ف ١٥).

هـ- سقوط التكليف بالجمعة

٢٠- انتقل انتفاءها على أن إقامة من شروط  
وجوب الجمعة، فلا تجب الجمعة على  
المسافر، فإذا انقطع السفر قبل إقامة صلاة







وتعمل بحراً<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن معنى  
بحري

والعلامة بين الوصفة والصفة أن الوصفة اسم  
من المهنة.

الأحكام المتعلقة بالوظيفة

أولاً الوظيفة بمعنى العمل المطلوب  
القيام به

الوظيفة بهذا المعنى نوعان إما أن تكون  
عامة وإما أن تكون خاصة.

انواع الأول الوظائف العامة

تتعلق بالوظائف العامة أحكام منها

١- من له حق تولية الوظائف العامة

٢- يعتبر في توب الوظائف تعود الأوامر  
وحولاً، ينظر، فنظر من جاز نظره في عمل بعدت  
فيه أو أمره وصح به تولية المال عليه، وهو  
يكون من أحد ثلاثة: إما من السلطان، المستولي  
على كل الأمور، وإما من وزيره، وكذا، وإما  
من عامل عام الولايات، كما حل إقليم أو مصر  
عظيم<sup>(٢)</sup>

## وَصِفَةُ

التعريف

١- الوظيفة من كل شيء، ما يندرج من خدم أو  
رعي أو عمل في زمن معين، وقت الشيء  
صير نفسه لخدمته، ووظيفته حينئذ في كل  
يوم وظيفاً، ووظف عليه العمل واستخرج دسوس  
ذلك، هذه والوظيفة التوراة من قراء، وسوس  
ذلك وتعلم على منصب والخدمة المعينة  
وهو مؤيد<sup>(٣)</sup>

والوظيفة في الاصطلاح - ما يندرج في كل يوم  
من شغل أو رعي، كذا يطلق على معشر وغير ج  
سجراً، ويعتق على لغير، فالمعسوب القيام به  
ويطلق على الآراء<sup>(٤)</sup>

الانقطاع ذات المصلحة

اصطفية

٢- الصفة - المنع والكرم - لغة: الخدمة

(١) لسان العرب، والمصنف الوسيط مادة ارتقاء،  
والصنف القير مادة (ورقة)

(٢) قواعد حد توكلي

(٣) الأحكام حلقه، مسعودي ص ٢٠٩

(٤) لسان العرب، والمصنف الوسيط مادة ارتقاء،  
والصنف القير مادة (ورقة)

(٥) قواعد حد توكلي  
الفتح ٢٢٥/٤، ومطاب أولي من ١٢٦-١٢٧



فيه من جهته 'ر' خراج أو عشر أو غيرها  
(٢) الحكم يوسم العمل وحقوقه على تفصيل  
يسمي عنه الجهة.

(٣) بحيث لمكان الذي يمارس فيه الموقف  
عنده بما يجره من غيره.

د ولاية النظر في الوظيفة.

١ ولاية موقف في الوظيفة لها ثلاثة  
أحوال (كما ذكّر الماوردي وأبو بصير).

الحالة الأولى: أن يندره بمدة محصورة  
الشهر أو بسبب يكون تقديرها بيده  
المدة مجزئة للنظر فيها ومما من النظر  
بعد الانتهاء ولا يكون النظر في المدة  
المفيدة لأحد من جهة المولى، وله صوره  
والاستيفاء به إذا رأى في ذلك صلاحاً،  
فإن روجه من جهة المولى مستحبر  
بحد ما يجري عليه من الأجر إلا كان  
التجدي معلوماً بما تصح به الأجور لزمه  
المس في المدة إلى نقصانها لأن النقصان  
فيها يصير من الإيجاب المحضة، ويؤخذ  
العدم فيها باليمن إلى نقصانها بإيجار  
والفرق بينهما في تعبير المولى ولو وجه  
للمولى أنها في جنبة المولى من الموقوف  
للعامة لمكانه فيها عن الكفا عروحي

(١) الماوردي ص ٩٠

س- ما يشترط في مولى الوظيفة العامة

١- يشترط في مولى الوظيفة العامة أن يكون  
باعتقه، وأن يستقل بكتابه، ويكون أصله  
القدس فتولي الوظيفة "قال المصنف  
في مولى من 'م' المسلمي قيد فاستعمل  
عليهم رجلاً وهو يحسن أن قيمه في هر  
أولى بذلك وأعلم به ككتاب الله وسه  
رسوله بعد حد في رسول الله وجميع  
المؤمنين" (٢) وفي رواية أمر سمع  
رجلاً من عصاة وهي نعت العصاة من هو  
أوصى به فقد خذ الله رجا رسولاً وشأن  
المؤمنين (٣)

ج- ما يلزم توافره عند تولية الوظيفة

٥- يلزم توافرها على عند تولية الوظيفة

(١) لعين العمل الذي يختص الموقوف بالتفر

(١) أحكام السطابة الماوردي ص ٩٠، والمصلحة  
الشرعية لأهلية ص ٩٠

(٢) حديث في مولى من أمر المسلم لها وأخرجه  
الطبراني في الكبير ١١١/١١١ ط وزارة الأوقاف  
الدمشقية من حديث أبي عيسى وقال البيهقي في  
معجم الزوائد (١١١/١١١) في 'م' محمد الماوردي  
ص ٩٠ ولم أخرجه، وفيه رجاء رجال المصنف.

(٣) حديث في مولى سمع رجلاً من عصاة وأخرجه  
الحاكم في المستدرک ١١١/١١١ من حديث أبي  
عيسى، وفي الزيلعي في نصب الرأية (١١٢/١١٢) في  
الصحاح أنه ذكر أن فيه رأياً صحيحاً.



فإن كان مستبعداً كالنظر في الجبابرة والفساد،  
و حقوق المصادق فيصبح ظراً فيها عدم بعد عام ما  
من يزيل.

وإن كان متحققاً فهو عسى فربما

الضرب الأول: أن لا يكون معهود العهد في  
كل عام كالوالي عس قسم النخبة، فيزال بعد  
أزائه من، وليس له النظر في نسبة غيرها من  
الضام

والضرب الثاني: أن يكون حادث في كل عام  
كالخراج الذي إذا استخرج في عام حاد حاد  
فيه، فقد خلت انضواء فل يكون إطلاقاً عليه  
منصوراً على نظر عامه، أو محمولاً على كل عام  
ما لم يزل على وجهين.

أحدهما: أنه يكون مقصوراً للنظر على العام  
الذي هو فيه. فإذا استوفى خرج أو أحد  
أعضاءه سأل. ولم يكن له أن ينظر في  
أعمال الناس إلا بتقليد مسجل اقتضاه على  
لبنين

والوجه الثاني: أنه يحمل على جور النظر في  
كل عام ما لم يزل اعتباراً بالمرق<sup>١</sup>

النوع الثاني: الوظائف الخاصة

٨- الوظائف الخاصة وهي لسي ترويض

الأصلح في التحبير، وهي في جنة المولى من  
المعزاة الخاصة بملكه لها في حق نفسه ليجري  
عليه حكم اللزوم، وإن لم يتقدم حدره بعد يصح  
في الأمور لم تفرمه أئمة، وجاز له الخروج من  
المحل إذا شاء بعد أن ينهي إلى مرله حال ترك،  
حتى لا يتخلو عنه من ماخر به

الصفة الثانية: أن يتقدم ليعمل بمول المولى  
فيه قد يملك عرج فاحية كذا في هذه الصفة<sup>٢</sup>  
لذلك صدقات بعد كذا في هذا العام، فيكون  
بذلك نظره مقدراً بمرافقه من عمله، وذلك ليرجى  
تصرفه، وهو ليل يراعى على ذكر ما يجوز أن  
يعرفه المولى، وعزله لنفسه يعتبر بصحة حدره  
ومعاه

الحالة الثالثة: أن يكون التقليد مطلقاً ولا  
يقدر بمدة ولا عمل، فيقول به: قد كنتك حراج  
الكوته أو أشدر بصورة مثلاً، بهذا تفيد صحيح  
وإن حسب فتته، لأن المتصورات لإدراكه و  
النظر، وليس المتصور من الزيادة المعتبر في  
عقود الإيجار<sup>٣</sup>

٩- وإذا أصبح لتقليد وجر النظر لم يحمل حاد  
من أحد مربي، ما أن يكون مستديماً أو منقطعاً

(١) الأحكام السلطانية للسلطان محمد بن عبد الله  
والأحكام السلطانية لأبي بكر بن عبد الله

(٢) الأحكام السلطانية للسلطان محمد بن عبد الله  
والأحكام السلطانية لأبي بكر بن عبد الله



الحد. كما علقوا على صحة التولية بصحة  
منجراً<sup>١١</sup>

١٠ واحتموا في تعليق التولية على شرط  
ذهب الحنفية والثانية في اوجه العمل  
للأصح إلى أنه يصح تعيين الظهير في الوظائف  
وسألوا بأن سي<sup>١٢</sup> شرقي غرة مؤنة ربه بن  
حازنة، وقاب<sup>١٣</sup> إلا أن ربه جعفر. كان كل  
حضر فبعد له من ربه<sup>١٤</sup>

وهو ما يرد من عبارات تلكية والحادثة.  
قد جاء في مدونة بيت الوفاء أن أوصى إلى  
رجل قال ملاه وصي حتى يقدم غلام، وإذا  
قدم ملاه فعلى كفاه وصي<sup>١٥</sup> يجوز هذا<sup>١٦</sup> من  
مهم، مما جاز

ورود في الشرح الكبير لشمس الدين أبي  
قدهم إذا در أوصيت إلى ربه ذلك مات بعد  
أوصيت إلى عمرو مع ذلك رواه واحد،  
ويكون كل واحد منهما وصياً لأن النبي<sup>١٧</sup>  
قال في جيش مؤنة أميركم ربه من كن.  
أميركم جعفر فإن كن أميركم عبد الله بن

بالقوة التي يشهدا الصلة بدون في صدد مهم  
المستعينة، ملك من حين الوفاء يكون من حين  
أصحاب هذه العنود الصلحة لهذه الصلحات في  
عقد بغير شرط شرعي

وقد نص الفقهاء في الوفاء على أنه يجوز على  
الإمام وغيره من أرباب الولايات إحداث وظيفة  
بهلم تكن في شرط الوفاء، ولا صرف شيء من  
مال الوفاء فيها ولا يجوز من قرر فيها أحد  
شيء من مال الوفاء كما لا يجوز لأحد ممن ذكر  
إماماً وظيفته ما شرط الوفاء. ويصحب من من  
ذلك، وبحر الظرف ولا يحس لأحد غير  
لوائف من ولاه الوفاء إلا بسبب ظاهر  
كمهر أو خيمة وهو ذنب، ولا سبب العون  
ويشبه به غارة وبطلان بيه<sup>١٨</sup>

صيغة تولية الوظائف

٩- بنية الوفاء إما أن تكون باللفظ  
صريح، أو باللفظ كناية، والمستصحب في  
التولية بـ ١٠ ١٢

واحد لفقاء حتى جور التولية باللفظ  
ما لكثيرة كذا إذا شرطت به فمواحد

(١٠) حاشية ابن تيمية ١٠١٨/٢ والفتاوى ٨/١٤٤ ح ١  
الضمان، وحاشية النووي ومجموعه ٢/٣٥٠ والفرج  
الكبير للقدسسي ٤٨٥/٢ والقدوم ٢/٢١١-٢١٢

(١١) حاشية ابن تيمية ١٠١٨/٢ والفتاوى ٨/١٤٤ ح ١  
الضمان، وحاشية النووي ومجموعه ٢/٣٥٠ والفرج  
الكبير للقدسسي ٤٨٥/٢ والقدوم ٢/٢١١-٢١٢

١١ حاشية النووي ومجموعه ٢/٣٥٠ والفرج  
الكبير للقدسسي ٤٨٥/٢ والقدوم ٢/٢١١-٢١٢



وانظر التخصيل في مصطلح (حلو ف ١٦).

النية التي يستحق بها الموظف العون من الوظيفة

١٢- للخدمة لتخصيل في النية المتكسبة منزل  
الموظف عن وظيفته وشرط مدونه، قال ابن  
عابدين إذا جاب عن ابدا مرة غاما أن يخرج من  
المصر أو لا، فإن خرج مسيرة مصر ثم رجع ليس  
به طلب ما مضى من مدونه بل بسقط ذلك أو  
سافر لحج وسحر، وإن لم يخرج لسفر بل خرج  
إلى أرساني<sup>١</sup> فإن أقام حبه عشر يوم وأكثر  
فإن بلا هذا كخرج علقه فكذلك، وإن لم يدر  
كطلب معاش فهو عفو، إلا أن تردت عنه على  
ثلاثة أشهر فله أهدى أهدى حجه ووظفت أي  
معلومه وإن لم يخرج من لمصر فإن  
شحن بكتابة علم شرعي فهو عفو، وإلا  
حلو عنه أيضا

واعتقد فيما إذا خرج من أرساني وأقام دون  
خمس عشرة يوم فله عذر فقول بسقط  
وقيل لا، هذا حاصل، ذكره ابن السكيت  
في شرحه ومنعه أنه لا يسقط مدونه  
فماضي ولا يبرل له الأمل إذا كان في

رواحه وروحية في معنى التأمير<sup>٢</sup>

وقال الشافعية في الأصح لا يجوز تعيين  
بولايات- ومنها التفرير من الوظائف- بشرط  
٢- في محل الضرورة كالإعفاء والإمارات،  
وعنه فانظر مطلقا لشرط في حق الأولاد تبين  
شرط لقب النظر في الوقت، ثم لا يراه بعد-  
وقاموا في وقت عزوه بوبك<sup>٣</sup> إنه يشمل أو  
الإدارة كالمسيرة، وإنما علق الصوف على  
لموت<sup>٤</sup>

الاختيار من الوظائف بمال

١١- احتجب الفقهاء في جواز الاختيار من  
لوظائف بمال<sup>٥</sup>

فذهب الشافعية وهو رأي عند كل من شاعبه  
والمالكه إلى أنه لا يجوز الاختيار من  
الوظائف بمال.

وذهب الحنابلة واعتبه في المسمى به عندهم  
وبالتجيز في رأي قال عنه المصنف ضعيف  
وبعض الشافعية- منهم السبكي- إلى أنه يجوز  
الاختيار من الوظائف بمال<sup>٦</sup>

١- ١٢/١-١٣، وأيضاً غلطاً ١٣/٢٢٢ مع حديثه  
الرسمي- وحاشية انظر ١٣/٢٢٢، وحاشية مبررة  
في شرح المحامي ١٣/٢٢٢، ومطالع أولي الكتب  
١٣/٢٢٢، وحقاً حاشية على شرح المصنف  
٢٠١٢

(١) انظر شرح المصنف، ويستعمل في الدخول التي هي طرف  
العلم- صاحب المصنف.

(٢) حاشية من طائفة ١٣/٢٢٢، وحاشية ١٣/٢٢٢  
وحاشية تيسري وحاشية ١٣/٢٢٢، والشرح الكبير  
للشافعية ١٣/٢٢٢، والشرح ١٣/٢٢٢  
(٣) حاشية تيسري وحاشية على شرح المصنف ١٣/٢٢٢  
(٤) حاشية ابن عابدين ١٣/٢٢٢، والاشباه  
والظواهر لابن عابدين ١٣/٢٢٢، وحاشية المصنف ١٣/٢٢٢



ذكر المحقق أنه لو اصاب بغير حق أو  
عن وحقن و فالحج ونحوه من الأدب فإن  
أمكن الكلام في الأمر وبهي والاخذ في إعطاء  
قوله أحد الآخر وإلا فلا

لأن نظره في وجهه واعتبه أن المذهب  
ونحوه إذا أصابه عن من مرضي أو حج  
بعبث لا يمكنه المباشرة لا يستحق  
المنع، لأن أدرك حكمه في المذهب على  
من لم يباشروا، فإن كان استحل المنع وإلا  
ولا

#### المفرد عن الوظائف

١٢ تنص حقه على أن يسوي في محرم  
نفسه لا يعرف حتى يبلغ القاصي منصب غيره  
وإن عول منه أفرد في غيره وظيفة استقر أو  
غيره فإن كان المبرور في غيره حل لا يبرره  
القاصي، وأما يجب عليه تفرجه ولو كان أهلاً  
وأما الدلالة فاقسم به من فرغ الإنسان عن  
وظيفة فقط حقه وإن لم يقرر في نظر المبرور  
له<sup>(١)</sup>

ولكن الحجة إن كان في وجهه من وجهين  
إما أن يكون له أو تفرس ونحوه من جهة أهلية  
للقدومها فلا يبرر غير موقوفه فيعلق منه بها،

المعنى مشتملاً على شرعي، خرج غير مع  
وأندم دون خمسة عشر يوماً بلا عذر عن أحد  
الفرس، أو خمسة عشر فأكثر يكن لعدم شرعي  
كسب المصالح ولم يرد على ثلاثة أشهر، وأنه  
يسقط المصالح ولا يبرر في خرج منه سفر  
ورجع، أو سفر الحج ونحوه، أو خرج لمساكن  
غيره من يوم يؤد عن ثلاثة أشهر، وأنه يسقط  
المنع من غيره لو كان في منفس غير مشتمل  
بعدم شرعي، خرج منه وأندم أكثر من ثلاثة  
أشهر ولو لم يرد، قال بغير انساني وكل هذا إذا  
لم يصب نائباً عنه ولا فليس بغيره أحد، فحقت  
وفي القية من باب الإمامة بتمام يفرق لإمامه  
ثلاثة، أقرب في الرضا أو أسرها أو نحوه أو  
لصبيه أو لاسرائيل لا بأس به وعقله فهو في  
العدد والشرح

وهذا مبني على القول بأن حروجه أهل من  
خمس عشر يوماً بلا عذر شرعي لا يسقط  
ممنونه، وقد ذكر في الأشياء في فاعلة  
(العدة محكمة) عبارة الفقه مقدّم، وحمله  
على من يسامح سبوحاً في كل شهر،  
وأعترضه غير محله من قوله في كل  
شهر ليس في عبارة القية ما يدل عليه،  
ثالث والأظهر ما في آخر شرح منية  
المنصلي فيحتمل أن الظاهر أن المبرور في  
كل سنة

(١) حاشية ابن عابد ١٧٢٢-١٧٢٣

(٢) حاشية ابن عابد ٢٨٦٢



للإمام، من غير ما نزل به من غير، وإن أتى بها  
غيره، ما، ثاني، أحسن، مع أن للإمام نظر، ولم  
يعتبره، وقال (الموضح) ملخص كلام  
الأصحاب يستحق متروك، إن كان أملاً  
وإلا قلنا، هو تولي، مستحق، شرعاً<sup>(١)</sup>.

نظر في أولاد المومنين في وظيفة آبائهم بعد  
وقائهم<sup>(٢)</sup>.

١٤- نص التتمية على أنه إذا مات من له  
وظيفة في بيت أصالة، نحو الشيخ وأخوه  
(السلام كاجرة للإمام، وثانين وغير ذلك  
سما فيه مصلحة الإسلام) ولم يلحق  
وسميت أنه يرعون ويقيمون حتى الفسخ  
وإسار (السلام كما كان إرغاسي الأب  
ويتمه للإمام أن يعطي وظيفة لأب  
نبت لا يغيره تحصيله مقصود الفسخ وإسار  
كما نلاحظهم<sup>(٣)</sup>.

قال البهري<sup>(٤)</sup> هو عود، هو عود البحر  
نشره، ومصر، والروم من غير تكبر في ربه.  
أما القصد بعد وفاتهم على وظائف آبائهم  
مطلقاً من مائة وخمسة عشر ذلك علة مرضية.  
لأن فيه عباد خلف العلماء، ومنه عدهم على  
تحصيل العلم، هذا، فإن كانوا أهلاً، أما إذا كانوا

فإن قرره من له ولاية كالنظر مقدم، أمر له،  
وإن لم يقره من له ولاية بشرط، فانوشيد  
لنزال، لأنه لم يحصل منه رعية مطلقاً من  
وظيفة، بل علة حصوله للمسؤول له ولم  
يحصل، وليس للتأخر التقرير في مثل هذا،  
إنما يقرر فيها هو حال من يد مستحق،  
في يد من يملك شرعاً منه شخص  
شرعي، فعبثاً يكون خبره سابقاً

قال الرحباني وما قاله شيخ تقي الدين  
من أنه لا يغير المسؤول، ويؤي من له ولاية من  
يستحقها شرعاً، فمحمول على عدمه، وأترو  
إنما نكونه قبل الفسخ من المتروك له أو قبل  
الإضفاء، إن كان المتروك معلقاً بشرط لا مضاء  
من له ولاية ذلك، أو على من رغب عنه وغلب  
مطلقاً، ولم يكن المتروك له أهلاً، ففي هذا وجه  
القول به، وما إذا لم يكن المتروك مشروطاً  
بالإضفاء، ومن المتروك يتقرب من المتروك له  
والإضفاء من له ولاية ذلك، وقال المتروك له  
أهلاً، فلا ريب أنه يتصل إليه عاجلاً بقبوله،  
وليس لأحد انتزاع من المتروك له، ولا يتوقف  
على تقرير تأخر ولا مر بحت له، وهو من له نقده  
على غيره، وهو مطلق التصرّف في حقوقه ليس  
محبوراً بأهل من في يده، إليه سائر حقوقه،  
إذا لا يرق، وما شواهد من كلامهم، منها ما ذكره  
في المستحجر أن من يلقه إليه يكون أحسن من  
غيره، وقد ذكرنا أن من يلقه أرضي خير جبة ليس

(١) مقال أولي الفهرس ١٩١٤ ٢٩٣

(٢) حاشية ابن حيدر ٢٨٦٣



غير من فلا<sup>١٥</sup>

موت صاحب الوظيفة قبل استيفاء الآخر

١٥ إذا مات صاحب الوظيفة قبل استيفاء  
حقه في أوقافه فإن كان المصلح من لا يجوز  
لاستيفاءه كما في ماضي من لا يجوز  
شئ. وإن كان مما يجوز لاستيفاءه فعلى  
خادمه ما يشر من العمل ويكون ميراثاً

وخلعوا فيما ذكر من عمل عبادة فلا<sup>١٦</sup>  
وإن لم يتم عمل القدر واجب بناء على  
اختلافه في جواز الاستيفاء على العباد  
أو ما بعده فلا بد له من الأجر والصفة ومن  
يجب فيه الصلة مثل حرمته ومن  
لغيره من الأجر على الطاعة لأن  
الصلة لا ينفصل عن الأجر بل يجمع له  
الأجر بالثواب بعلى قدره بشر من العمل  
ويكون ميراثاً<sup>١٧</sup> ومثل مصطفى (جارية ١٨  
وما بعده)

استحقاق الأجر على الوظيفة

١٦ الوظيفة إما أن يكون في عمل حاضر أو  
مستقبلي في عمل أو في عمله بدوياً أما  
الأول فهو الأجر الحاضر (الأجر المؤجل) وله  
بشر الصلة. أما الحكم المستقبلي فاستحقاقه الآخر  
في مصطفى (جارية ١٩) ٣٠

(١) ١٨١٣

(٢) ١٨١٣

أو من الثاني وهو الموظف الذي يليه  
عند كذا لغيره وصفاً أو لغيره. لأن الوظيفة  
مطلوب لكل من هو طاعة من الطاعات. عند  
تختلف بعضها في آخره (أجر). وتصل ذلك  
في مصطفى (جارية ١٨٨-١٩٠-١٩٢-١٩٤-١٩٦)  
(١٥١)

أما المسمى فلا يصح لاستيفاءه ولا  
يستحق الأجر جراً من حقوقه. وتصل  
ذلك في مصطفى (جارية ١٩٠-١٩٢-١٩٤-١٩٦)  
(١٥١)

قال بعض ذوي الرأي في بعض  
على عمله لا يجوز له من الأجر أو أجر  
من يعمل مطلقاً والثاني لا يصح من عمله  
والثالث لا يصح من عمله ولا بمعلوم

فإن سمي مسمى شخصاً فليس له أجر  
أعماله جهلاً لأن مسمى به روعي لغيره. فإن  
كان تركه يعني العمل لم يستحق أجره. وإن  
كانت له مصلحة مع سماء العمل استكمل  
جاريه ويرجع في حاله

وإن دعي بعمل روعيته الدينية. فإن لم  
يصل إلى حكمه كان نظره فيه موقوفاً  
بشره. وإن كانت دعيته في حكمه لم يصل إلى  
أحد من إمامين (١) يكون له أجره على أوقافه.  
فإن كان أحدًا لم يكن ميراثاً لها لا بشره  
بشره. على المسمى في جاريه. وإن كان عليه



وقد أبوي - إن لم سم له جارية معلوم ولا مجهول فبما المذهب أنه إن كان مشهوراً يأخذ بجاري على عمله فله جوار مثله، وإن لم يشتهر يأخذ الجاري عليه فلا جاري له، وإن كان في عمله ما يجنب فيه به يستحق فيه، وإن لم يكن له مال يجاريه في بيت له من سهم المصالح<sup>(١٧)</sup>

ثانياً الوظيفة بمعنى المورد

١٧- المورد هو ما يرثه الإنسان على نفسه كل يوم أو ليلة من عمل ويشترط فيه المذهب في الأحكام المتعلقة بها في مصلح (ورد).

ثالثاً الوظيفة بمعنى ما يجب في الأرض من عشر أو خراج.

١٨- تناول الفقهاء تقسيم ما يجب من أرض باعتبار ما يزرع فيها إلى عشر وخراج، كما قسموا الخراج إلى خروج الوظيفة وخروج المقدسة.

ونظر الأحكام المتعلقة بهما في (أحكام الموات ٢٨، خراج ١٤-١٥).

رابعاً الوظيفة بمعنى ما يقدر في كل يوم من طعام أو رزق وغير ذلك.

١٩- إن كان انعطى من رزق أو طعام هو من

وجب رده على من ظك بها وكان ملوكاً من معامل بأخذ بجاريته

وأما إن سعى جارية مجهولاً استحق جاري مثله فيد عمل، وإن كان جاري العمل مقدر في يدور وعمل به جماعة من المصالح صار ذلك للمهر هو جاري العمل وإن لم يعد به إلا واحد لم يضر ذلك مأبوتاً في جاري مثله.

ثم قال الماردي: وأن إن لم يسر جارية معلوم ولا مجهول فقد اشغف لشقاء في متعلقه بجاري مثله على عمله من أربعة مذاهب دلها الشافعي وصحابه، فذهب الشافعي إليها أنه لا جاري له على عمله ويكون مطوعاً به حتى يسمى جارية مضمناً أو مجهولاً لغيره من عوض ولما انصرف له جاري مثله وإن لم يسر لاستيفاء حكم عن إلفه. وقد أبوا ذلك من بين سريج إن كان مشهوراً يأخذ الجاري على عمله فله جاري مثله، وإن لم يشتهر يأخذ الجاري عليه فلا جاري له. وقال أبو إسحاق لمروزي من أصحاب الشافعي إن سعى إلى الممنون في الإبداء أو أمر به فيه جاري مثله. وإن اعتد بالطلب ما دله في العمل فلا جاري له، وإن كان في عمله مال يفتني لجاريه مستحق فيه، وإن لم يكن فيه مال يجاريه في بيت المان مستحق من سهم المصالح<sup>(١٨)</sup>

(١٧) لأحكام تنظيمه للمورد.

(١٨) لأحكام تنظيمه لأبي يس من.



وذلك أنجر الوعد بجوار، أي أرنى به،  
وبجر الوعد، وهو ساجر، قد حصل وشم،  
ووعده فاشتهد أي قبل الوعد<sup>(١)</sup>.

والمعنى في الاصطلاح الإخبار بزيادة  
الخبر في المستثنى<sup>(٢)</sup>.

الفاظ ذات الصلة

# ١ العهد

١- العهد في اللغة مصدر عهد، يقال عهدت  
إليه عهد من باب تعبد، وهو اوصية أو أمان  
وتوثيق وتعد، قال أبو حنبل يسكنني العهد  
ما كان من الوعد مقروناً بشيء، نحو عهده، فإن  
عسلت كذا فعلت كذا، وما دمت علي ذلك فأتينا  
عليه، والعهد يقتضي التوثيق، والوعد يقتضي  
الإنذار ويقال نقض العهد وأخلف الوعد.

والعهد في الاصطلاح جمع بشيء  
بمراحمة عدلاً بعد عدل، ثم استعمل في  
المعونة التي تطرق مراعاته<sup>(٣)</sup> وفان  
لكفزي والعهد الموثق، ورعيه بما من

بني العهد فهو عهدي، لا يسير فيه حد فكذلك،  
والفصل في مصطلح (ررن د) وما حدهما  
وإن كان المعنى من غير بني العهد، فليس  
لها ما حده، اللهم في العهد: لئلا تنقض أو  
كثر



## وَعْد

المعنى

١- الوعد في اللغة يستعمل في الخبر والشيء  
بما لا وعده غير الوعد شر

والعهد الوعد، وقالوا في الخبر عهد  
عهداً وعداً، وفي بشر، عهد وعهد، فالعهد  
لدى بنيهم

(١) معجم طبرستان، المجلد ١، ص ١٢٤، وبما أن دي النجاشي

د ٢٢٧، ويبدو أن الأثر هنا في عهد ٢ ٢٩١

(٢) عهد، القاموس المحيط، ٢٢١، وأما بلفظ  
للمعونة، من ٢

(٣) العهد في المعنى، ٢٢١، العهد في المعنى، ٢٢١

والمعنى في المعنى، ٢٢١، العهد في المعنى، ٢٢١



ملال العسكري إلى لوعده بكونه مؤمناً وغير مؤتمت، فالتفت كقولهم جاء وعد ريثك، وعبر المؤتمت كقولهم إذا وعدت أعداءك فاعلم أن وعد عمرو ومي. وقرأ في ما يكون من أوعده غير مؤتمت 'لا ترى أنك تقبل إذا رأى ريثك أحلف أو ريثك. ولا تقول جاء رأي ريثك كما تقول، جاء ريثك'.

وقال القاضي عياض: لو أفي العدة لمضرومة، وقيل: لو أفي العدة من شهر تصحيح، والعداء: التصريح بمعية<sup>(١)</sup> لأحكام المتعلقة بالوعد: تمنع بالوعد أحكامها

#### ١- الوفاء بالوعد

١- لوعده بما أن يكون بشيء منه، عنه أو بشيء واجب أو شيء مباح أو مطلوب أما لوعده بشيء منه، عنه فلا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يجوز، إيجاباً وعداً، بل يجب عليه إبطاله شرعاً<sup>(٢)</sup>

قال العلماء: من وعد بما لا يحل أو حاشه على عيشته فلا يحل له إلقاؤه بشيء من ذلك،

شأنه إبراهيم بن محمد، قاله ابن الفرار واليهي والوصية والسمان والحظ والزمان والآخر<sup>(٣)</sup> ووصله بين الوعد والعهدة: أن كلاً منهما مطلوب الوفاء به شرعاً.

#### ٢- الوفاء

٢- الوفاء في اللغة: الوعد، يقال: وافى وأفيا، أي وعده، وفي حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه كان لي عهد رسول الله ﷺ وأفيا به<sup>(٤)</sup> وقال الرمحي: أرى رضي الله عنه أن يوفى الرجل عني حقه وعهد علي رضي الله عنه به<sup>(٥)</sup> أن يوفى بين الوفاء والوعد، فقد نال به بر

(١) انظر المصباح المبرور، وأساس البلاغة ص ٣٦٥، والمقرب لمطري ٩٦/٢، والكتابات للكبوري ٢٥٥/٣ (ط. دمشق)، والفرق لأبي جلال العسكري ص ١٤ (ط. القسبي)، وصار ذوي النور ١١١/٢ ورقة الأولى فوائده ص ١١٩، ومغربي الآثار ٩٠٤/٢

(٢) حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في عهد رسول الله ﷺ، أي: أوفوه أو أوفوا عني الحديث في المصباح لميتش ٣٧٤/٣، ما جازمه أم القرى، ولم ينسب إلى أبي بصير، ومن ثبت إلى أبي بصير أخرجه وأخرج أبو تالو في الفرائد (٣٥٦-٣٥٧ ط. دمشق) من حديث زيد بن أسلم حرساً هو: مؤمن حل واجب، وذكره السيوطي في الجامع الصغير وصنفه ووافقه الصافي في شرحه (نقص القيم ٢٢١/٢)

(٣) المصباح الحديث في فروع الحديث والحدائق لأبي موسى المديني ٣٧٢/٣ ط. طبعاً أم القرى، والفتاوى المصنف، والفتاوى في حريب الحديث ٣٧٩

(٤) الفرق لأبي جلال العسكري ص ١٤  
(٥) حاشي الآثار النافذة ص ٢٧/٢  
(٦) الإلهام للفرق مع شرحه الفتاوى الربانية ٢٥٨/٢، وشرح القرآن للبيضاوي ١٢٣







وقال يروان الذين ابن مسيح لا يؤمن بوفاء  
بالوفاء، يعني حبه الإمام أحمد، وقاله أكثر  
لعلنا لأنه في معنى أبيه قبل للنبي<sup>١</sup>

وهو أبو بكر الحنبل على أن الوعد يمدل  
يملكه في السنين، وهو عباح، لأن الألف  
بوفاء به مع الإمكان<sup>٢</sup>

القول لخاص أن إنجاز الوعد المنجز غير  
واجب، أما الوعد كعمل على شرط فإنه يكون  
لأولاً، وهو مذهب الحنابلة، حيث نقل ابن جهم  
عن النخعي لا يبرء الوعد لا إذا كان معداً<sup>٣</sup>  
وفي الفتاوى البرزخية أن الموعد باكتفاء  
صور التعليق تكون لأمره<sup>٤</sup>، وبست إعادة  
(٨٤) من مجله الأحكام العرفية أنموذج  
بصور التعليل تكون لأمره

مثله ذلك لو قال شخصي لأخوتي أجمع ديني  
من مالتي، فوعد الرجل بذلك، ثم امتنع من  
لأنه لا يملك أن يبرء الوعد بأمره، أما قول  
رجلي لأخوتي أجمع ديني، فوعد الرجل بذلك  
لأنه لا يملك أن يبرء الوعد بأمره، أما قول  
لست فأب أعطيته بك، فلم يمتد المشتري للتمتع

أولاً هو مردداً، وعد الرجل وبني أن يفي  
به، فلم يمتد فلا جناح عليه<sup>٥</sup>

القول الثالث: يجب الوعد بالوعد، فإنه لا  
فساد، وهو رأي نقى الدين أبي بكر النخعي،  
قوله ولا أنقضه حتى يفي من تركه،  
بأنه أقول يجب بوفاء شخصياً لتصدق وعدم  
الإعلاء<sup>٦</sup>

فوق الرابع، أن بوفاء بالوعد مستحب، هو  
تركه فإنه يفسد و تركه المكروه كراهة تنزيهاً  
شبهة، ولكن لا يمتد وهو رأي جمهور الفقهاء  
من المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم<sup>٧</sup>

قال النووي بوفاء بالوعد مستحب  
استحباً متأكد، ويكره إخلافه كراهة  
شبهة، ودلائله في الكتاب والسنة معلومة  
ولا تقتضي على أن الوعد لا يفسد به  
وعد به مع القصد<sup>٨</sup>

١) جعلت إماماً وعد الرجل وهو يتوجه أنه يفي به ..  
أخرجه الترمذي (٥) ٣٠٠، وصححه ابن خزيمة لأنه قد  
روى عنه وهو يفي به

٢) الفتاوى البرزخية لابن حنبل ٢٥٤/٦ ٢٥٤/٦، رتب  
البرزخية ١١٠/١٥

٣) الأذكار مع شرحه الفقهية الربانية ٢٥٤/٦  
وإحدى الشافعية المتأخرين يفرق إماماً بوفاء الدين  
٢٥٤/٦، وقد صدق الشيخ ٢٥٤/٦، ونحوه من  
الإمامات ١٥٦/٣

٤) روي الخليل ٥ ٢٩٠، رتب الطبري ٢٩٠/٤،  
وتعريف الكلام في - من الأثر ١١٤،  
والفقهية الربانية ٢٩٠/٦

١) المسح ٢٥٤/٦

٢) أحكام الفروع للمصنف ٢٥٤/٦ (ط استوفى).

٣) الأثر، والظاهر أن من كتب الكتاب لا يملك  
من ٢٥٤/٦

٤) الفتاوى الربانية (بهاش شافعية) ٢٩٠/٦



تحتلها بالشرط عند عدم<sup>(١١)</sup>

والفالون بوجوب بقاءه بمرءة من أهلها،  
حمو المحظور الذي هو الله منه ومنبذ حدث  
في يوم ثمانى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا تَحَرُّمُ مَا لَا  
تَحَلُّونَ﴾<sup>(١٢)</sup> كَمَثَرٍ مَقَاتًا عِنْدَ لَوْ أَنَّ تَحَرُّوْا مَا لَا  
تَحَلُّونَ ﴿١٣﴾ على من وعد وهي صغيرة فلا  
يجي بها وحده، أو على الإختصاص الذي يدل على  
نفسه من الخبر ما لا يفعله<sup>(١٤)</sup>

وأما حديث ثمانية بمناقض ثلاث - إن حدث  
كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أوفى خان -  
فقالوا بأنهم لإختلاف إجماعهم من حيث نصحه  
الكذب المضموم إن عزم على الإختلاف حال  
الوعد، لا إن طرأ له<sup>(١٥)</sup>

فإن الإجماع بموافقي وعقابر له على من وعد،  
وهو على حرمه لثقل تركه أبوى من غير هو،  
فإنما من عزم على طوافه فصر له حذر منه من  
الوعد لم يكن منافذ، وإن جرى عليه ما هو  
صو - التبع<sup>(١٦)</sup>

لزم انعاده أدء التمس المذكور به على  
وعده<sup>(١٧)</sup>

وأما المسألة هذه لحضة أو الإنسان إذا  
أبى غير، بأنه مبدل أمرأ في المستعمل مرعوباً  
به، فإذا كان ذلك الأمر غير واجب عليه، فله لا  
بفرقه مجرد انعاده، لأن الوعد لا يغير لأمر  
الاختيارية إلى بوجوب، والفرق أن إذا كانت  
التموحد مفعولة في فذهب التعليق، فإنها تدوم  
بقوة الارتباط بين الشرع والحر، من حيث إن  
حصول مضمون الجز، موقوف على حصول  
شرطه، وذلك بكسب الوعد قوة، كقوة الارتباط  
بين العدة والمعمولة، يكون له<sup>(١٨)</sup>

على أن الحصة يجب اعتبار، انعاده بصور  
لصالح لا زمة، إذا كان بوعدهما يجوز بعده  
بالشرط شرعاً حسب مواعده منبذهم، حيث بهم  
جاوز تعيين الإطلاقات والوقلات بالشرط  
لصالح دون غيره، وأجازوا بعض الإسطافات  
المحصنة للملائم وغيره من شروط، أما  
التمليكات وكذا التقييد، فله لا يصح

(١١) شرح المسألة للألماني ٢٤٣/١ ٢٤٣/٢ ٢٤٣/٣، وانظر  
رد المحتار، لابن عثيمين (١٢/٢) ط ١٤٠٥

(١٢) سورة المائدة ٢-٣

(١٣) أحكام الدرر للصفاي ٢٤٣/٢

(١٤) مرآة المفاتيح للسلافي الشافعي ١٠٦/١ وحاشية  
الصوري على الألفية، والمكفر ١/ ١١

(١٥) أصاب حرم الدين ١١٤/٢، وانظر المحترحات الرباني  
لأمن ط ١٤٠٦

(١٦) شرح المسألة لملي حيدر ١٤٧/١

(١٧) شرح المسألة للألماني ٢٤٤/١ ٢٤٤/٢ وحاشية  
الصوري على الألفية، والفتاوى ١/ ٢٦٠، انظر  
الفتاوى البرزاني ٢/ ٢٦١، وشرح المسألة لملي حيدر ١/ ٢٦١



الموعود في السب أو سم يمدح فيه ، و س م يكي  
موشع حب بلا يحب برفه ، و عني ذلك  
من د ب شخص آخر أعذك بأن أعينك حري  
ومعني لحرته أرضك ، أو ريد أن موصت  
كداستروج ، قال الخطيب لقهر ، ريد ب سافر  
أو ، عني د ب ، و ' خروج ، فأقر عني مع  
كنا ب عده بذك ، ثم بد له ف جمع عن وعده جوا  
أن ب سافر الموعود السب الذي ذكر من سمر أو  
رواح و يقا ب سافر أو حرته أرض ، و د راعه  
يكون ملوف ب رفاع ، و بعضي عيه مائسب حير  
إلى منتج ، أم ذاك م بعد غير مرسا بسمة ،  
كما يد قلب لأخر سافني كذا ، و م تذكر  
سب ، و أعربي ذاك ب و يفرمك ، و م مدد سمر  
و لا حاجة ، فذل مع د ، قال ، و راعه مرس  
أن سافك كذا ، أو هب بذك ، و لم يذكر سباً  
سمر ج عني ذك ، فلا يلتزم الرواء به ، و هو قول  
في مدعي المائكية

و ريد س م ف قول صغ ادي حكا ، يباحي  
بفره ، و مائل كانت حده لا تدخل من وعد بها في  
شي ، فلا يحمو عن أن تكون مصرية أو ميهية  
- فإلا كاسد مصرية ، مثل أن يقول الرجل

(١) القبول للام في ١١/١١ ، و آخر تحرير الكلام في  
سفال الأسماء ص ٥ ، و سبب كتحقيق ١٨/١٨  
و الأكل ب القوم ، و رواية ٢٠/٢٠ ، و انكم  
المرحوم لأمر البري ١/١٨

قال ، حقيقه ، مختلف في كوعد حرمان ، و وعد  
ولي سب ب لاصي ب س وعد ، أن ادأ وعد في بته  
ب يعني ع وعد فله ب ب بلا إن عله  
القول السادس ، إن بوعد إد كات موشعاً  
بسيه روعلي ، موعود في السب ، فانه يحب  
ب رفاع به كما يحب احم ، بالمعنى ، أما د لو  
يبدو موشع سبب فاشي عني اوعاد ،  
و لك كذا وعد ، أن ب سافه ثم و ر ب  
شاهد و شترو ، الموعود عيه ، و ش ب مرسه  
ملح المهد في الزواج ، فترج اعد تأ عني هذ  
م وعد ، عني ميسب السبب و مثاليه مرس  
بوعد ب ساف بوعد ، و د لم ب س  
موعود سبب ، فلا يرم الزعد بشي ،

و هذ هو القول المشهور ، و الر ح في مدعي  
مالك<sup>١</sup> ، و هو ، لقوي أن مالك و ابن الدسم  
ص ١٠

القول السابع ، ما إذا كان لوعد مرتطاً  
ب ب ب و وعد لوفاء به قصداً ، و هو ، و خير

(١) حديث الصحيح ، على ١٠/١٠ ،  
(٢) تحرير الكلام في سبب الأسماء المحظرة ص ١٥ ،  
و الدان و السبب في ١٨/١٨ ، و بعض شرح  
المرحوم للام ٢٠/٢٠  
(٣) القبول للام في ١١/١١ ، و آخر تحرير الكلام في  
سفال الأسماء ص ٥ ، و سبب كتحقيق ١٨/١٨  
و الأكل ب القوم ، و رواية ٢٠/٢٠ ، و انكم  
المرحوم لأمر البري ١/١٨



لَا يَلِيكَ شَيْءٌ (١)، ولأن الوعد لا يجري هل يقع منه بوفاء أم لا؟ فإذا استثنى وعق بالتمنيّة الإلهية خرج من صورة الكذب في حال التردد غير أنه اختلفوا في حكم الاستثناء في الوعد - فقال القرطبي: هو الأولي (٢)

- وقال الجصاص: إن لم يفتر به بالاستثناء فهو مكروه (٣)

- وقال الحافظ: يحرم الوعد بمجرد استثناء (٤)

المواعدة.

٧ المواعدة مضاعفة من وعد.

وقد أوردتها المالكية بأن يعد كل واحد منهما صاحبه لأنها مفعلة لا تكون إلا من اثنين، وإن وعد أحدهما دون الآخر فهذه لعدّة.

وقد تناول بعض الفقهاء المواعدة في بعض صورها وذكر بعض أحكامها، وذلك على النحو التالي:

(١) ميزان العقاب، ٢٣-٢٤.

(٢) إنباء، طبعه الدين ١١٥/٣.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٤٤٢/٣.

(٤) كتاب النكاح ٢٦٩/٦، وشروح معاني الإبراهيمات.

٢١٥/٣، والمبني ٢١٥/٣.

للرجس، فعرني ديتك إلى موضع كذا. فيقول أنا أعبرك خذاً، أو يقول علي دين فأسلمني مائة دينار أخضه، فيقول أنا أسلمك.

وهذا قال أصح - في التنية - بحكم بانجارها وعده به، كالذي يدخل الإنسان في عقد، ولاهر التذمبه على خلاف هذا، لأنه لم يدخله برعده في شيء بضره إلى ما وعد.

وإن كان كمت مبهمة، مثل أن يقول له: أسلمني مائة دينار، ولا يذكر حاجته إليها، أو يقول أعبرني دينك أركبها، ولا يذكر له موصفاً ولا حاجة، فهذا قال أصح - لا يحكم عليه به. فردد، قلنا في المسألة الأولى إن يحكم عليه بالعدا، فإن كان لا أراد خضه، مثل أن يقول به: اتكع، وما أسلمك ما تضلها، فإن رجع عن ذلك الوعد قبل أن يكسح من وعد، فهل يحكم عليه بذلك أم لا؟ قال أصح - في التنية: يلزمه ذلك، ويحكم به عليه، ألزمه ذلك بالوعد (١).

الاستثناء في الوعد.

١- نصر أكلر الفقهاء على أنه يسعي للوعد أن يستثنى في وعده، يقول إن شاء الله، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِّلشَّيْطَانِ قَلِيلًا مِّنْ دُونِ هَٰذَا﴾ (٢)

(١) المعنى الثاني ٢٢٧/٣، وفرد ما نقله القرطبي عن أصح في الفروق ٢٥/٤، وما حكاه جيب في مجلس الرفاء من أصح ٢٤/٢.



# ١- المواعدة على ما لا يصح حالاً.

٩- قال فقهاء المالكية إلا من أصول ذلك مع المواعدة فيه لا يصح وقوعه في الحال سداً للبرعة ومن ثم مع مالك المواعدة على ابتكاح في الحال، والمواعدة على بيع لطاء قبل قبضه، وعلى الرجوع ولو لم يجمع، وعلى منع ما ليس حديقاً، وجاء في لزوم التوثيق في الأصل مع المواعدة بما لا يصح وقوعه في الحال ضماناً<sup>(١)</sup> بمعنى أن المواعدة على عدد محظور- بالنظر لما يقول إليه- كأوصية لثمانية أسبوعاً، لتحل في أسبوعه التي حظوها اشترع من أن ينتهك سد اندراع التي ملقي إليه

## ب- المواعدة على عقد المصروف

٩- أما المواعدة على المصروف ففيها ثلاث أقوال عند المالكية  
"حدها الجبر"

# ولم يها: لصح وهو انشور

وللتها لكراده، وشهرت أيضاً أنجر  
انصرف تي احاله، وشبهت بطه ب ناغير  
وحده هي شرح احوان عني مختصر خليل  
وما المواعدة على المصروف منكراً، فإن وقع ذلك، وتم صرف بينهما على المدة، لم يصح عند من القاسم، وقال أصح بسخ<sup>(٢)</sup>  
وف ذكر التوثيق وجه التوثيق بين المصروف على المصروف في حكم- حيث قبل سجودها وبكراتها إلى جانب انصرف منها  
وبين المواعدة على ابتكاح في الحال وعلى بيع الطقم بين قبضه وحدها مالاً، وإياها تمت بينهما، لأن إبراء أ فقد محرم بينهما، فعصم الموعدة حريماً به، وليس لإبراء المصدق في المصروف يمحرم، فتجعل المصروف حريماً به<sup>(٣)</sup>

ومعنى (مما انشأ في المواعدة) في المصروف فكان إذا أثر على المصروف، فلا يأمن

(١) اختلاف الموقدان لا في جري (٢٦٤)، وانظر في رجعية الدوي ع ٢٨٢، وشرح حوت على مختصر خليل ١/٤، وأصدر الشيخ للاستفتاء في المنهج ص ١٩٤، والمنهج إلى المنهج ص ١٩، والقوس المصنوع ص ٥٢، وه انداء العربية لتكتيب، والجمادات المصنوع ص ٥٠٨، ٥ حطافة مصدرة، بلصاح المسالك ص ٢٩٩  
٢١- شرح مشرق على مختصر خليل ١/٤، ٢  
٢٢- بلصاح المسالك ص ٢٨١

١- إجماع المنهج للاستفتاء من المنهج لأحد من أحد المصادر شغلني ص ١١١، والمنهج إلى المنهج لأحمد الأمين في كحط وقاد تلحكتي ص ٤٠ ومواف، فيقبلر للخطوب ٢١٣٢، وحكام القران لأبي سري ١٩٠٢، وبلصاح المسالك في مراد الإجماع مالك ص ٢٧٢  
١- بلصاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك التوثيق ص ١٧٨



والاسم: الموعظة وهي ما يوعظ به من قول أو فعل، والوعظ من يتصح ويفكر ويأمر بالمعروف ويهي عن المنكر<sup>(١)</sup>

وهي الاصطلاح، يوعظ من انتفى عن التكبر بالحير  
فقد يوق له قلب<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

التنصبة

٢- التنصبة في اللغة: الإخلاص وصدق  
والمشورة والعمل<sup>(٣)</sup>

والتنصبة اصطلاحاً هي دعاء إن ما فيه  
الصالح، والذي عد له القصد<sup>(٤)</sup>

والعلاقة بين الوعظ والتنصبة أن له كل  
عنهما أدعاء إلى ما فيه الصلاح، والتذكير  
بالحير

الحكم التكميلي:

٣- يتبع عبارات الفقهاء يتبين أن الأصل في  
الوعظ الاصحابية، فقد ذاب الحصري  
التذكير عن المتأخر والاعتناء عن الأبيات  
والمراسل<sup>(٥)</sup>

(١) الصياح الصغير، والمصمم الوسيط، والتكميل  
المعقد، والموسم في قديم القرآن للاستعانة

(٢) المراجعة للمرجعي.

(٣) الصياح الصغير، والمصمم الوسيط

(٤) المراجعة للمرجعي.

(٥) دفتر المطابع ١٩١٦ ط. ١

يشترى الرجلان الفضة ثم يراهما عند أحدهما،  
حتى يتأخرا ما يبعدها بها أو شاة<sup>(٦)</sup>.



## وَعْظ

التعريف

١- الوعظ في اللغة هو دعو مقنون  
بشعره بذلك، وفظه يعظه وعظه وعظه  
أي أمرو بالطلاعة ورواء به

ومن مدعي الوعظ أيضاً، تنصح والتذكير  
بمعروف، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَنذَرْنَاكُمْ  
وَأَعِذْنَاكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>

وعظه لهظ أي انصت، وقيل الموعظة

(٦) الآم ٢٧/٢ ط. بولاق.

(٧) سورة طه/ ١٠٤.



## وعظ ٤

للموت، وكسب المال، والعبودية لدى عامة الناس<sup>(١)</sup>.

فإذا جاءني بشاوي الهندية لأبصر بوعظ  
أن يسأل الناس شيئاً في مجبه للوعظ لأنه  
اكتساب اتدب بالعلم<sup>(٢)</sup>.

لركب الوعظ

أركان الوعظ هي: الواعظ، والموعوظ،  
وأسلوب الوعظ.

ونتناول كل ركن من هذه الأركان بالتفصيل  
حسب الآتي.

الركن الأول: الواعظ:

شروط الواعظ.

١- يشترط في الواعظ ما يلي:

أ- أن يكون مكلفاً في عاقل يملك

ب- أن يكون حذلاً.

ج- أن يكون محدثاً، والعرض به: المشتغل

بكتاب الحديث، بأن يكون قد قرأ القرآن وسمع

مناها وعرف صحتها ومقها ولو بإخبار

حافظ أو استنباط عظم.

(١) الذي كان يفتقر إلى طهارة، ويجهل الفقه

٣٩٩/٥، والآيات شرحة ٩١/٢

(٢) العاري لهدية ٣١٤

وقال ابن حجر: لما كانت أئمة

مستورباً، رتبها بقوله: ﴿وَيُؤَيِّدُ بَيْنَ الْأَافِئَةِ﴾

تَفْعُ الْقَرْيَةِ ﴿١١﴾. ومودع لئبى

اتخاذوا الناس بالتدبر،<sup>(١)</sup> أُلْعَتْ في مد

نفس كـ<sup>(٢)</sup>

وقال لرحيمي ذكر الإمام (أحمد بن حنبل)

ألمحاً كثيرة تدل على لحن في الوعظ،

وعمن حال الوعظ مما قد بشرت على

وعظهم في الخرافة<sup>(٣)</sup>

وقال ابن العربي: وتبع القريظي - في شرحه

رسول الله ﷺ ﴿يُؤَيِّدُ بَيْنَ الْقَوْمِ﴾<sup>(٤)</sup> في مد

دليل على جواز الوعظ بمرقن مقبول، مقوي

لـ<sup>(٥)</sup>

وهو يكون الوعظ مهياً عنه فإن بهيج المصيبة

ليخبر من الناحية<sup>(٦)</sup>

ومن أمثلة سوء الوعظ المنهي عنه، الوعظ

(١) سورة القدر ٢٨

(٢) حديث الثامير الغلس بالذوق

(٣) ذكره القليل في مسند المروسي ٢٢٢/٢ ط مر

الكتاب الشري بكونه إساءة

(٤) أجد التفرع ٢/ ٥٥ ط دار تكملة مكتبة

(٥) مقال أولي النهي ٢٩١/٢

(٦) ع. أولي النهي ٢

(٧) أحكام عمران لأبي العربي ١٦١٠/٢، والجامع

لأحكام القرآن للبرقي ٢٨٢/٢

(٨) الإيضاح ٥١٩/٢، والفرع لأبي الشيخ ٢٩١/٢



هـ- ويحذرون غيرهم من أخذ العلم عنه، وتخطئ رواياته وشهاداته، ويهطل العمل بمتراده، ويذهب وكون النفس إلى ما ينزل من لحدوده، وفلك لا سلطان الألسنة فيه المقتضي عادة قلة الوثوق ممن كان كذلك، وهذه قد ظاهراً ينبغي اجتناب أمر دعا، ومن يحتاج إلى شيء من ذلك - وكان حشفاً في نفس الأمر - لم يظهره عليه من حصول الثبوت الملتزم، فإن ظهر من غير قصد، أو أظهر قصداً ليعم جوده مثلاً، فينبغي أن يحرم. هذا الذي بعثه ليس يحرم، وإنما بعثه لتعلموا أنه ليس يحرم إذا كان على هذا الوجه الذي بعثه، وهو كذا وكذا وكذا، ولعله كذا وكذا، وذلك بما ورد من سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: فإنه لما سئل عن شهر رسول الله ﷺ قال: فم صبه وسرك الله ﷻ حين جعل ووضع، لاستقبال أبيه، كبر ولما الناس خلفه، ولما رجع وركع وكعب الناس خلفه، ثم وضع رأسه ثم رجع، فيعقري لمسجد على الأرض، ثم عاد إلى المنبر، ثم رجع ثم رجع رأسه، ثم رجع الفعري حتى سجد بالأرض ثم أقبل على الناس فقال: يا أيها الناس، إني صنعت هذا لئلا نموت، ولتعلموا صلاتي ﷻ. ولحديث صفه أم المؤمنين رضي

و- أن يكون معشراً، وانفراد به الشخص بشرح غريب كتاب الله ولوجهه مفككه، وبما روي عن الصنف في تقريره.

ويستحب مع ذلك أن يكون فصيحاً لا يكلم مع الناس إلا قدر فهمهم، وأن يكون ثلثياً ذا رجة ومروءة.

هـ- وأن يكون ميسراً لا معسراً (١)

آداب الوحظ:

هـ- من آداب الوحظ والتعامل والمصمم وبحوصم أن يجتنب لأفعال والأقوال والتصرفات التي ظاهري مخالفة لصواب وإن كان محققاً فيها، لأنه إذا لمثل ذلك تروى عيب معاص.

من جملتها: موهم كثير من يعلم ذلك أنه أن هذا جاء على ظاهره، بكل حال، وأن يصبح ذلك شرعاً وأمرأ معمولاً به أبداً من غير تفهيد بالمحمل الذي صحبه منصرفاً

ومنها وقوع الناس في فواحش بالتقصير بكونه بئر ما لا يجوز، فيظنون أن استهم عليه ويغفروا عنه.

ومنها أن الكثر من يستلون للناس به ليعتبروا

(١) حديث سهل بن سعد الساعدي عن شهر رسول الله ﷺ

(٢) إجماع المصنف ٢١/٢٦ في ذكر الكتب المنسية.







يعتق بلسانه تعلقةً قريباً أو كى دقيقتاً لا يتعمله  
 فهم جماعة فيسكت لموعوظ عنه في المجلس  
 الحاضر، لأن شدة سبأ في كذبوه، وإن كان له  
 تعلل يري كتحصيل إحداث، وشرح غريب يهبط  
 حتى يخفي كلامه<sup>(١)</sup>

الركن الثالث أسلوب الوعظ وسهجه.

يرعى في أسلوب الوعظ ما يلي

أولاً استعمال الألفاظ الظاهرة الدالة على  
 البعد

٨- ينبغي مراعاة أن يوضع لكلامه استعمال  
 الألفاظ الظاهرة الدالة على البعد، وحتث  
 الطرب من الكلمات بكسبة موعوظة، وعدم  
 اعتماد شيء من حروف الكلمات حتى يسهل على  
 الموعوظ فهمه، فحدث حدث رضي الله عنه  
 ذلك قال كلام رسول الله ﷺ كلاماً مفصلاً  
 يفهمه كل من سمعه<sup>(٢)</sup> لأن النبي ﷺ كان  
 يطأ كل ما يقدر فهمه وعلى حسب استعداده.

قال ابن علقم نقل عن أنسجاري في شرح  
 الحديث كلاماً مفصلاً أي مفصلاً بحيث من  
 يفهم لبياته ووضوحه مع اختصاره، ثم قال

(١) جـ: عظم ١٣٧/١-٢٨٠

(٢) حديث ذكر كلام النبي ﷺ مفصلاً.

مخرجه الترمذي ١٠٦٥، ١٠٦٦، أبو داود (١٧١)

والقسط لأبي داود، وقال الترمذي: حسن صحيح

مفهمكم وقاب بعض<sup>(٣)</sup> قال العلماء: إنه إن  
 انصرف للعلم، لازم للمعلمين، لأن العلماء  
 رؤى الأنبياء وكانت العصبية المذكورة في حجة  
 لوداع، وجميع كثير جداً، وكان اجتماعهم  
 يرمي بجمار وغير ذلك من أمور الجمع، وقد قال  
 بهم ﷺ: «غفر عني ما سلككم» فلما عطيم  
 ليعلمهم ناسب أن يأمرهم بالإنصات

وكان سبحانه للتوري وغيره، قول أحلم  
 لاستماع، ثم الإنصات، ثم حفظ ثم  
 لعمل، ثم النشر<sup>(٤)</sup>

ب- روى آداب الموعوظين والمستمعين أن  
 يستقبلوا الموعظ

ج- ومن ادبهم أن لا يهيموا ولا بالنظر أثناء  
 الوعظ

د- من ادبهم ألا يكلموا الموعظ من وراء  
 أي كل مسألة، من إذا عرض خطبته فإن كان لا

(٣) حديث جدير برصد الله، المختص بتأني.

مخرجه البخاري الفتح الباري ١٢/١، ١٢/٢، وصححه ١٦/١

١٦/١

(٤) حديثه: «غفر عني ما سلككم»

أخرجه مسلم ١٢/٢، والبيهقي في السنن

(١١٥) من حديث جدير برصد الله، والبيهقي

البيهقي

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٢/١، ١٢/٢

ومخرجاته المروية ٢٨٠/٢، وأبو داود الطيالسي شرح

١٥/٢ من التلخيص ١٥/٢



لكل، ثم قال: به دليل على انه بطلب لسبح  
ن سيد ما يحتاج إلى الإعادة كي يفهم عنه<sup>(١)</sup>

ثالثاً: من علة أحوال الناس في الوعظ

١- براعي في استوعب الوعظ أن لا يحدث  
لوعظ الناس بما لا يفهمونه بما لا يفهمونه  
مفهومه بوجه، أو بما يحاف عليهم من  
لحريته إذا أرادوا نقله والتعبير عنه لعدم  
قدرتهم على التعبير عنه على ما هو عليه  
بدموعه وقلبه، وإن كان مما يسمع له عقل  
للمخاطب، كما لا يحدثهم بما يحاف حمداً على  
خلاف أسرار السبابة به إلى لدن، فينبغي  
لعدم روعظ وقفاً عن ذكر ذلك من غير  
بيان السبابة، فلما يحمله للمخاطب على خلاف  
للمراد عما ورد في علي عليه السلام: «لا تفتروا الناس  
بما يعرفون، ودعوا ما يتكفرون». والمركب ما يشبه  
عندهم فهمه: «أخبروا أن يكذبوا ورسول»<sup>(٢)</sup>

قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري وفيه  
دليل على أن المشقة لا ينبغي أن يذكر عند  
الوعظ<sup>(٣)</sup>

ولما ورد عن عبد الله بن مسعود عليه السلام

الفتوحات الربوبية ٢٩٠، ودليل التماس ٢٢  
٢٦٢ ربيع الثاني ١٤١٢

(١) قمر علي: صدر الباري بعد يعرفون.  
المرتب البشري (فتح الباري: ٢١٥/٢)

(٢) الفتوحات الربوبية ٢٩٠، وما بعدها، وفتح الباري  
شرح صحيح البخاري ٢٢٥

وحاصله أنه لا يلقى معاً معصي صبر،  
ويحسن أن يكون المراد مصلاً بين الحزن  
والخاض، أو معصواً عن الباطل ومصرفاً عنه  
فليس في كلامه ما ظل أصلاً، والأول أنسب  
وقول عائشة رضي الله عنها: «يذهب كل من  
يسمعه، أي من هو من أهل لنهم»<sup>(١)</sup>

ثانياً: تكرار كلمات الوعظ

٩- ينبغي لوعظ أن يكون لكلمات إلا لم  
يفهم، لوعظ ولا بذلك التكرار، أو فاكلاً  
المعرض عنه مجرد لا عب، يحذرون منك  
الكلمات، أو إذا كان ذلك كثيراً  
المحذرين، فيعيد حتى يستحسن سماع  
الجميع، لحيث أن من الله عن النبي  
أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى  
يفهمه<sup>(٢)</sup>

قال ابن عباس: المراد بانكلمه هنا ما يشق  
السمعة والجمع من لا يفهم بلفظه أو معناه، إلا  
مؤددة، فكأن النبي ﷺ يعيد لذلك أو أن  
ذلك ممنوع من ما إلا عرض بمسامين ما شغل  
عندهم فعيد لهم ليعيدوه، أو محمول على ما إذا  
تكرروا ولم يستلني سماع جميعهم فعيد ليجب

(١) فتح الباري شرح البخاري ١٨٩-١٨٩،  
معاريف الربوبية ٢٩٠، ودليل التماس ٢٢/٢

(٢) حديث: «إن النبي ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى يفهمه البخاري ١٨٩/٢







أما سرُّ الله فإنه، ومن وعظه عليه السلام  
شأنه

قال شيخ عبد الله الكيلاني والأشبه  
أن يأمره ويهده في حلوه، ليكون ذلك نفع  
وأمن في حوكمه والرحمة والمصلحة  
وأقرب إلى قبول والإصلاح من فعل ذلك  
ومن بعده أظهر - حيث ذلك - وسعته عليه  
بأنه أحسن من أن يسمع فيها صاحب  
سلطان<sup>(١)</sup>

١٤ - ولعل للعلامة - ومن درجات النبي من  
الحكم التمتع بالدر العليق تحسن، وهذا  
بعدد به عند العجز عن الجمع باللفظ وظهور  
مبادئ الأهرار ولاسيما بالوعظ والصحة  
وذلك مثل قول إمامهم صلوات الله عليه **«ثَلَاثُ مَكَرٍ  
وَلَا تُفِيدُكَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ أَفْلا حَقَّقْتَ؟»**

ثم يجب أن يكون بعد الأمر الذي من تعبط  
القوى وتحشيه رجوع لأمر من ذلك المكنى  
الاستغناء لنفس<sup>(٢)</sup>

حاجب التفرغ على المكنى وكيفية وعظه  
من مكنى

٢ - على من وعظ أن يكون عادلاً بالمكنى  
الذي يهتدي به، ولا فاعل لعدم وعظه من  
كونه له أثر مكنى من جهتي أو من علم، وقد نص  
العبد على جهات في وعظه كل واحد من  
هؤلاء

وسمي بالوعظ والصحة وحرمات بثلاثة  
وذلك بمن يقدم على الأمر، وهو ثلث مكنى  
مكنى، أو من أثر عليه بعد أن عرف كونه  
مكنى، كإحدى يوطئ على التراب، أو من  
العلم، على عيات المستعدين، أو ما يجري  
مجره، فيسبب أن يثقف ويخوف ما معه  
وتتولد عليه الأخيار الواردة بالوعظ في ذلك  
وتحكي له سيره نفس وعينه المكنى، ركن  
ذلك بيمانه وعظه من غير عفا وعطف بل يضر  
إليه بغير المرحوم فله، ويؤي إمامه على  
لمصلحة مصلحة على نفسه، إذ المستعدين  
كنس واحد

وذلك بعض خلف ينبغي أن يكون له وعظ  
والنعم في من لا يصح على حده ما كان على  
العلم فهو يوسع وعظبه، وما كان في السوء فهو  
شقة وعظبه

من أم بدونه يصعري قالت من وعظ

(١) الزايد في من وعظ الله سر  
سرقة النبي في سبب الإيعاز (١٣/١٤) ط دار  
الكتاب الحديث  
(٢) الأثر من ٢٢٨ - ١ ولاب ١٨٥٢  
والقصة من ٩٨  
(٣) سرقة الأثر من ٩  
(٤) لاب ١٣ ٢٢ والأثر من ١١٣



يسى العمل يذهب بهيه

ارابع من صفه بوعظ<sup>١</sup> يذكر به وضع من  
عقوبات على آحاد الدول في عهد كالحمد  
و برنا والعزلة و بقتل والعب والكبر والعبد  
وغير ذلك مما لا يمكن حصره<sup>(٢)</sup>

الأحكام المستقلة بالوعظ

للوعظ أحكام ذكرها الفقهاء في محصف  
لأبواب يعقوب منها

١- وعظ الروجه

١٦ نقل الفقهاء على أن المراد بـ بشرت  
يوم<sup>١</sup> من بوعظ، وذلك بقوله تعالى ﴿وَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾  
﴿تَلَذُّونَ فِيهَا لَكُمْ أَبْوَابُ أُولَئِكَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا يَسْتَغِيثُونَ فِيهَا فَبِأَنِّكُمْ لَا تَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>  
واشتمع في وعظها إذا ظهرت أمارات  
لشور

والتقصير في (شور ف ١١)

والوعظ يكون ما يعوق خروج بها<sup>٣</sup> فهي من  
بعض الحجاب لقضاء الحاجات لمحب، ولا  
تكره من كذا وكذا، ويذكر بها ما لا يجب الله  
عليها من الحق وما يمتنعها من الإثم بالمحاجة.

مباشراً. ما ينبغي استعماله في الوعظ من  
آيات والأحاديث وتخصيص<sup>٤</sup>

١٥- قال بعض المصنفين<sup>٥</sup> والذي ينبغي  
دلائل الحجج والبرهان وحمل الناس على ترك  
الذنوب ولما ينبغي أن يستعمل في ذلك<sup>٦</sup> رعا  
أمر

الأول أن يذكر ما في القرآن من الآيات  
المخوفة بسببها والحمد لله، وكذلك ما ورد  
من الأحاديث والآثار وأقوال السلف من العلماء  
وصالحين وغيرهم

الثاني أن يذكر حكايات الأنبياء والسلف  
وب جرى عليهم من العذاب

الثالث أن يقرأ وتجبر الطوبى في الدين  
مرفوع عن النبي، وإن كل ما يصيب الميت من  
بعضات فهو يسبب حياته، فكم من عدد  
بشغل في أمر آخره ويحذف من عقوب  
له في الدين أكثر لقوط جهنم، فبهي أن  
يعرف به، فإذا تدرج عنها يتجمل شوقه  
في الدنيا فقي حديث لها من صرحها<sup>٧</sup> في  
لرجل لبحرم الرق بسبب الدين بهيه...<sup>٨</sup>

هذا ابن مسعود قال في لأحب أن أسمع

<sup>١</sup> حكايت أهل الرق لبحرم الرق<sup>٩</sup>

أخرجه أحمد (٢٧٧٠٥) وفي نسخة جواز الرق

من رواد، كما في التبريد للذهبي (٢١ ٢٢)

<sup>٢</sup> ذكر لا غير من (٢١٠-٢٢٢)

(١) سورة النور ٢٤







وقال الحنفية والحنابلة: لأخطبة لصلاة الكسوف<sup>(١)</sup>.

ومضى الحنفية على أنه يذبح الإمام بعد الصلاة جالساً مستخيراً، الفقة به شاة، أو يدعو قائماً مستخيراً الناس، وإذا دعا يؤمونه على دعائه.

وشرح الحنابلة: بأنه يستحب ذكر الله والدعاء والتكبير والاستغفار والمصدق والمغفر والمغفور، إلى الله تعالى به استدعاء<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: من أن يحطب لصلاة الكسوف خطبتين بعد الصلاة كحسيني الجمعة في الأركان<sup>(٣)</sup>.

(و) صلاة الكسوف (هـ)

هـ- وعظ السلطان

٢٠- لا خلاف بين العلماء في جواز وعظ السلطان وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر إذا كان قادراً<sup>(٤)</sup>.

واختصوا في حكم وعظ السلطان إذا كان جائزاً.

أربع شهادات يخطب أنه ليس أصافين، ثم أمر به فأبى عليه على فيه نوعه ولد: ويحك كل شيء أمرت عليك من لعة ثم أرسله فقال: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين. ثم أمر به فأبى عليه على فيه فوعظها وقال: ويحك كل شيء أهون عليك من غضب الله<sup>(٥)</sup>.

جـ- الوعظ قبل صلاة الاستسقاء

١٨- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الإمام إذا أراد صلاة الاستسقاء يستحب له وعظ الناس وتذكيرهم بالخير، وأمرهم بالتوبة من المعاصي وبإخراجهم من استقامتهم، وبإداء الحقوق إلى أصحابها.

نظر مصطلح (استسقاء) وما بعدها

د- الوعظ بعد صلاة الكسوف

٢٩- مرجع الملكية بأنه يتعدى الوعظ بعد صلاة الكسوف.

قال ابن عبد الحكم: يستقبل الإمام الناس بعد سلامه فيذكرهم ويخبرهم بأمرهم أن يدعوا الله ويكفروا ويتصنوا<sup>(٦)</sup>.

(١) حاشية الطحاوي على مراتي الفلاح ص ٢٩٨، والمني لابن كفاة ٢٥٠/٢

(٢) مراتي الفلاح ص ٢٩٨، والمني لابن كفاة ٢٩٨، وكشاف المناج ٢١/٢

(٣) أسنى المطالب ٢٨٦/١، ومني الاستسقاء ٢٠٨/٢

(٤) الكلا الأكبر ص ٢٨٩

(٥) الترح الكبير مع القسبي ١٤٠/٢، وكشاف المناج ٢١٢/٥

ونظر ابن عباس أبو عبد الله بن عباس في القسبي (١٩٩/١٩٩) ط دار صبر وحرارة إلى أبي إسحاق الشيرازي

(٦) المناج والإكلى ٢٠٢/٢



لرمه فلك، قال مادك، ردتك، ورجا  
يسمى<sup>١١٠</sup>

وكان المحايلة في رواية، ردتك لانكرو عمر  
السلطان سجانر أنفس

وقال لإمام أحمد، لا يخرجوا لسلطان  
سبده مملوك<sup>١١١</sup>

وصرح المحايلة بأنه إذا قلت ب(نكار) من  
السلطان وسجوه من الأمانة فيكون حينئذ  
بسمريف والوخط بالكلام اللطيف، ويذكر  
لـ الما قبل في الدنيا والآخرة فجميع ذلك  
لصورة محاسن خطياً ثيب موسى وهارون  
حين أرسلهما إلى عوهما لرحون **﴿فَقُولَا لَهُ  
قَوْلَا﴾** (١١٢) أي كذا، ولبن تقول المين من  
الذي لا يحسنه، فإذا كان موسى أمر أن يلقوا  
لقرهم قولاً ثيباً بمن دونه أخرى بأن يفتدوا  
بذلك في خطابه وأمره بالمعروف ونكاهه<sup>١</sup>

و وخط لبعاد

٢١- إذا بحث لإمام إلى الخفاء من سألهم  
ويكشف لهم الصواب فأبوا الرجوع، فقد  
اختلف العلماء في حكم وعظهم.

- (١) التاج والإكليل ١/ ٢٧٧، والكنز الأكبر ١/ ١٩٠.
- (٢) الأجواب للترجمة ١/ ٢٤٧.
- (٣) الأجواب للترجمة ١/ ٢٤٧.
- (٤) سورة طه ٨٥.
- (٥) الكنز الأكبر ١/ ٢٠١.

طبيب الحنفية والشافعية وحايلة في رواية  
إلى جواز وعظ السلطان بالرفق وأنس

وأما بعض القول فقد نص الشافعية وابن  
الجزيري على أن يحسن المعروف له كقولهم يا  
فلان، يا من لا يخاف الله، وما يجري مجراه  
فقلت إن كان يحسنه يتعدى شرها إلى غير ذلك  
يجزى<sup>١</sup>، إن كان هذا الشر لا يعود لأعلى نواظ  
فهو جاف ومردوب إلى<sup>٢</sup>، وذلك لقول **﴿فَإِنْ  
مِنْ أَعْظَمَ لِهَجَادٍ كَمَنَ عِنْدَ سُلْطَانٍ  
جَانِرٍ﴾**<sup>٣</sup>

وذهب المالكية إلى وجوب وعظ السلطان  
وتحريمه وتحذيره من لعاقبة في الدنيا والآخرة،  
قال أبو عمر في قوله **﴿الَّذِينَ انصَبَتْ  
قُلُوبُهُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ﴾** قال الله، ولكنا به،  
وترسله، والأمة المنصفين وعامتهم<sup>٤</sup>  
أوجب ما يكون هذا على من وأكلهم  
وجالسهم، وكل من أمكنه مصح السلطان

(١) الفخرى البنية ٢/ ٤٥٣، وشهاب طرم الدين  
٢/ ٢٤٣ ط دار المعرفة، والأجواب للترجمة ١/ ٢٤٧-  
٢٤٨، وانظر للأكثر ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) حديث أبي من أكلهم للجهنم كلفه طيل،  
أخرج (الترمذي ٢٧١٠) من حديث أبي سعيد  
الخدري وقال حديث حسن صحيح.

(٣) حديث أبي من أكلهم للجهنم،  
أخرجه مسلم ١/ ٢٧٢ من حديث أبي ثعلبة



## الكتب الموقظ

٢٢- لا يحل للوعظ سؤال غير شب لنفسه  
في مجلس بوعظ، لأنه كتب في الديب بالمسم  
والله حد ذهب سحفة والحبلة<sup>(١)</sup>

حضور أسماء جداس الموقظ

٢٣- ذهب الحنيفة والثدنية إلى كراهة  
حضور أسماء جداس بوعظ، إذ كتب  
سورة شبه وذلك بحشة لنفسه

١- المعجز من حضور مجلس بوعظ  
وذلك لأن نصه<sup>(٢)</sup>، من عمرة من عبد  
برحمي أنها صمحت عائلته ووج، التي  
بذلك لم يكن رسول الله ﷺ رأى ما حدث  
أسماء ثممنهن مسجد، كما يجب به من  
إسرائيل، ذلك فقلت لصورة بساوي إسرائيل  
صلى المسجد<sup>(٣)</sup> ذات نعم<sup>(٤)</sup>

ذهب لما كنية والحديلة إلى وجوب وعظ  
المناد وتحريمهم الكليل، وما كان ذلك لأن  
المنقود كهم وقد شرع لاهلهم، وقد يمكن  
بمجرد القول كد أولي من ثقتنا، حاد من  
انظروا بالفريلير، فإن ماوا وإلا فأنتم<sup>(٥)</sup>،  
لنقوله<sup>(٦)</sup>، فمروا في بني سحر فمروا في بني سحر<sup>(٧)</sup>

وكان الحبيب، يعني لأهل العدل، بقدر  
أمر بني أن دعوم إلى العدل، مكثا رري  
من بني سحر، بنت بن عباس رضي الله عنهما  
إلى أهل حرورا حتى باظرهم ودعاهم إلى  
الزوب، ولأن المنقود ربما يحصل من غير  
خالف بوعظ وإلزامه، لأحسن أن يقدم، ذلك  
على مثال، لأن الكي آخر الفرض، وإن لم  
يفعلوا فلا شيء عنده، لأنهم قد حضروا ما  
قاموا عليه، دعاهم في ذلك كحال المؤمنين  
أهل بحرب نفير بلخهم الدعوة<sup>(٨)</sup>

وهي تابعة أصحاب وعظهم برف  
وتوهمها، وتحسين اتحاد كلمة الذين لهم  
وعظهم سيرة تكبرين<sup>(٩)</sup>

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩)

١- كذا في نسخة ١٤٤٠، والظاهر أن المقصود ١٤٤١

٢- كذا في نسخة ١٤٤١، وهو سرج صم  
لجودي ١٤٤١، ٦- ٢- وفتح، الذي سرج سرجه  
١٤٤١، ١٤٤١

٣- كذا في نسخة ١٤٤١، وهو سرج صم  
سرجه

٤- كذا في نسخة ١٤٤١، وهو سرج صم  
سرجه

(١) السرج الصم ١٤٤١، واستفي به الشرح الكبير  
١٤٤١، وكان في نسخة ١٤٤١

(٢) سرج الصم ١٤٤١

(٣) سرج الصم ١٤٤١

(٤) سرج الصم ١٤٤١



وعصر، كمنه، بوله تدلى: ﴿تَوَلَّى وَالْأَنْوَارُ﴾<sup>١</sup>  
يحفظ، يقتضيه العدد والقديم بموجب<sup>(٢)</sup>

والفتيا، يستعملون لفظ الواء بمعنى تسليم  
لمعبر عليه، و، وبمعنى القضاء، أخرى،  
وبمعنى الأداء أيضا<sup>(٣)</sup>

الانقضاء طارت انصالة

٤- الامتجاه

١- لاسمه، في السند مصدر لفعل موهي  
بأن سرفي ملاق منه أي، أخذه وبأثبات،  
وظننا، استوفى منه ما، ثم بلى عليه شيئا<sup>(٤)</sup>  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
السري<sup>(٥)</sup>

والفعلية بين القواعد والاستيعاد، أن قوله،  
يكون ممن عليه التحول، والاستقاء يكون من  
صاحب الحق أو وكبه

ويظهر غصير ذلك في مصطلح (شيء)،  
في ٢٤ ٢٥.

٥- الإسقاط

٢ الإسقاط لغة الإلقاء والإلقاء، يقنأ

(١) سورة الطه ٦

(٢) خبر روح الطائي ٩٨/٦

(٣) الضي ٣٣/٤، ولقد يم = ٢٠٠

(٤) لسانه شرب، والعاصم صحيح والمصحح  
الوجه

(٥) فخر ٣٢٥/٢، والضحي ١٠ ٨٨

## وقاء

التعريف

١- الوقاء، في اللغة، ضد فقر، وهو مصدر  
لفعل وقى، يقال، وقى وقاءً وقواً أي سم،  
وقوى فلان بدراً، إذاه وقى بهده، عمل به  
وقوى الكيل سم ولم يتضر منه شيء  
وقوى فلان حقه، عفا إليه وافيأ تان، وحكى  
أبو زيد، وقى ملو، وأولاً أي أبه، وفي  
التهذيب المبرور: ﴿لَا يَزِيدُ الْوَقَى وَلَا يُنْقِصُ﴾<sup>(١)</sup> فرب  
المرء، أي سم، وقال أبو بكر في قولهم، الرم  
الوقاء، معنى الوقاء، في اللغة، الغسل الشريف  
العالي الرقي<sup>(٢)</sup>

والوقاء، اصطلاحاً، ملازم طريق لمواصلة،  
ومحطة للمعبر، وحفظ مراسم المسج  
والاحتفاظ سراً وعامة، جهورياً وخياً<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الجبر ٣٧

(٢) مصباح خير، وساقه كريب، والمصباح، مرشد

(٣) بوجه الهند، كركي، ودرست طاق لشهره دي،

دكتور المشاء ٩/ ٢٦



(ر إبراء م١٤)

وذلك البركتي. الإبراء من الدين هو جعل  
المدين برئ من الدين  
وأصل البراء التخصيص والتخصي مع يكره  
مجاورته<sup>(١٢)</sup>.

والصلة بين إبراء الإبراء كلاً منهما ترتب  
عليه براءة الدية مما شملت به من حقوقه.  
الحكم التكليفي

٥- الرد من انصرافات بشي تعريضها  
الأحكام التكليفية بمحضها، كاجتوب  
والاستحب والحرمة وذلك باعتبار محل  
التصرف. ويبدون ذلك لهما يلي  
لولا ما يوجب الوفاء به.

١- العقود

١ من التبرعات التي يوجب الوفاء بها  
معنيتها لعمود التي يستفاد الإنسان مع  
غيره كالبيع والشراء والإجارة والوكالة  
وغير ذلك من العقود للأزمنة

٢ هذه العقود إذا كانت مكتوبة بشرائطها وجب  
الوفاء بها قطعاً، كتسليم البيع للمشتري.

(١٢) مراد الله تعالى

أسقطت الحمل أنتج الجبس. وقول فنفهاء  
سقط القرص، أي سقط عليه الأمر به<sup>(١٣)</sup>  
ر إسقاط في اصطلاح الفقهاء: إزالته بطل  
أو محو لا يبي عائل ولا إلى مستحق. وتسقط  
بذلك المطالبة به<sup>(١٤)</sup>.

كما يستعمل الإسقاط عند دفعها في إسقاط  
الدين أي ليقطع بهي تصد قبل انقضاء<sup>(١٥)</sup>  
والصلة بين الوفاء والإسقاط: أن كلا منهما  
ترتب عليه براءة الدية مما شملت به من حقوق.

ج- الإبراء

٤- من معاني إبراء في اللغة نشره  
وإحليله وإلحاحه عن الشيء. فإبراء  
الأمرابي برئ من مخلص وتزود وبإعاده  
والإبراء على عاقبة جعل للمدين برئاً من  
الدين أو العن الذي عليه<sup>(١٦)</sup>.

وفي الاصطلاح هو إسقاط شخص حقاً له  
في دية آخر أو تركه، مدافع لم يكن الحق في دية  
شخص ولا نجاحه كحق الشفعة وحق سكنى  
المرضى به. فتركه لا يعتبر إبراء بل هو إسقاط  
مخصص<sup>(١٧)</sup>.

(١٢) الصحيح المنع وسان العرب.

(١٣) الفقيه ١/ ٢٥٧ ط. ورواه الأئمة الكوفية

(١٤) قواعد الفقه للبركتي

(١٥) حلال حرب، وشعاع السمر

(١٦) فتح القدير ٢/ ٢٥٧ ط. بولاق، وحللية ابن علقم

(١٧) ٢٧٦/١ ط. بولاق.



والعلم للبايع، وأجرة ملاجير وهكذا<sup>١١١</sup> (ومراعاة ٩-١١) و(نكاح ١٣٢-١٣٣)

ج المنذر ذلك لقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>١١٢</sup>

ب- الشروط

٧ الشروط- كل ما يشترطه الإنسان على نفسه، فلا كان مشروعاً ولا محالماً معاً من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله ﷺ فإنه يجب الوفاء به، ولا يكون باطلاً<sup>١١٣</sup>، لقول النبي ﷺ «المسلمون مني شروطهم إلا شرط حره حلالاً أو أحل سر مائلاً»<sup>١١٤</sup> وقوله ﷺ «من شرط شرطاً لم يشرط شرطاً»<sup>١١٥</sup> ليس في كذب الله فهو باطل، وإن اشترط مائة شرط<sup>١١٦</sup>.

ويتنظر بمصطلح ما يصح من الشروط وما لا يصح في كل عقد من العقود الشرعية (راجع ٢٧٤) و(إجماعة ١٢٧) و(حسن ٩١، ٩٢).

ج المنذر

٨- بعد التمهيد على مشروعية المنذر في الجملة، ووجوب الوفاء بما كان طاعة به

ويتنظر بمصطلح ذلك في مصطلح (منذر ٥).

ثانياً ما يستحب الوفاء به

من التصرفات التي يستحب الرد به ما يلي.

أ- المعروف

١- التصرفات التي تعتبر من المعروف الذي يجب إتياءه لما روي عنه النبي ﷺ يستحب الوفاء به لأجل تبرع، والتبرع لا يجبر الإنسان عليه نظر بمصطلحي (وصية) و(هبة ٥، ٦)

ب الوعد

١٠- الوعد لما يذكره على ترجح نقول، يقال وعدته عهداً وعدلاً، ويستعمل في الخير حقيقة وفي الشر مجازاً<sup>١١٧</sup>

والوعد في اصطلاح الفقهاء، حوار من إنشاء استخبر معروفاً في المستقبل<sup>١١٨</sup>

والوعد من التصرفات التي يستحب إتياءها به

(١١) تفسير الخازن ٣٣/٩، وفتح القرآن للمصنفين ٢٩٦/٢

(١٢) سورة المائدة ١

(١٣) نكاح المهر بشرطي ٣٢/٩، ٣٣، وكتاب المرقع لأبي العربي ١/٢، والمصنف ١٨٢/١، ٨٢.

(١٤) حديث المصنوع على شروطه ٤، أخرجه الله تعالى (٢٦/٢)، من حديث حماد بن عوف العربي وثالث حديثه حسن صحيح.

(١٥) حديث حماد بن عوف شرطاً ليس في كتاب الله. ٥، أخرجه البخاري جمع الحديث ١/١ (٣٧) رسم ١١٢٧/١ من حديث عائشة، وللإمام البخاري

(١٦) المصباح المنير، ولسان العرب، وصححه بياض القلم لأن عدس

(١٧) مع النبي صلى الله عليه وآله ٢٥٧



١- بقول المصنف.

١٦- نذر المصنف حرم. ويحرم الوفاء به باتفاق الفقهاء<sup>(١)</sup> فمن ذك، فله علي أن اشتره المختار أو يقتل ذللاً فإنه يحرم الوفاء به، لقول النبي ﷺ من نذر أن يطعم الله مذبذباً، ومن نذر أن يمسه فلا يمسه<sup>(٢)</sup>

وينظر تفصيل ذلك في (نذر د ١٦٦)

ب- ذليعين على فعل محرم

١٢- من حلف على فعل محرم أو ترك واجب فقد حسم يمينه، ولا يلزمه الوفاء به، بل الواجب العتق والكماء<sup>(٣)</sup>

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (اليمان

د ١١٨)

ج- الشروط غير المشروعة

١٤- يحرم الوفاء بالشروط غير المشروعة لقول الرسول ﷺ، فالمسلمون على شروطهم، [إلا شرطاً حرم ملاًلاً أو أحل حراماً]<sup>(٤)</sup>

(١) شعبي ٣/٢٩ وحكاية القرآن للجمع في ٢٩١/٢

(٢) حديث: من نذر أن يطعم الله... أخرجه البخاري (فتح الباري ١٦/٥٨٩) من حديث حاتم رضي الله عنه

(٣) الأعيان ٤٢٤/٤، والمأثور ٢/٢٢٢

(٤) حديث: المسلمون على شروطهم... من حديث أبيه د ٢٤٠

إنا كان الوعد مجرداً عن حاجة أو سبب.

وأما إذا كان هناك حاجة مستدعي الوفاء بانوعد كان الوفاء واجباً، فقد تنبأ ابن عابدين من جماع المصنفين لوقوع البيع بلا شرط، ثم ذكرنا الشرط على وجه العدة جاز لبيع ولزم الوفاء بالعدة، إذ لمواظبه قد تكون لازمة، فيستل لارماً لعدة الناس<sup>(١)</sup>

والمشهور عند المالكية أن يبعد حرم ويقتضي به إذا دخل الموعد بسبب الوعد في شيء<sup>(٢)</sup>

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (وعد)

ثالثاً ما يباح الوفاء به

١١- نذر الصباح من التصرفات التي يباح الوفاء بها كالأكل والشرب والنوم ونحوها

وقد اعتمد أهلها في معناه نذر الصباح وصحة الالتزام بأمره حات، وحكم الوفاء به أن ليل يأنه، وصحته

والتفصيل في مصطلح (نذر د ١٨، ١٩)

رابعاً، د، يحرم الوفاء به

من التصرفات التي يحرم الوفاء بها ما يبي

(١) حاشية ابن عابدين ١٤-١٦، ١٢٩

(٢) الثوري للقرافي ٢٤/٤



(د شروح ف ٢١)

عنه، في البيع مثلاً كقولهم: نفوذ، تسليم، لمع  
المشترى، وتسليم الشئ فباع<sup>(١)</sup>.

وهكذا في كل العقود يكون الوفاء به تسليم  
منتظ.

ويظهر تفصيل ذلك في كل عقد من عقود،  
وفي مصطلح تسليم له وما يشبهه في  
ج ٥.

ب: انقضاء

١٧- مما يفتقر به إرفاء، ود معقود عليه عند  
تطبيق هذا المبدأ أو سكو، أو استعانة<sup>(٢)</sup>

ويظهر التفصيل في مصطلحات (رد ٣-٧،  
١٤، سورة ف ٦، راجع، ص ٥٨، قرص  
١٨، إجازة ل ٢١، ٢٢)

ج- القيام بالعمل

١٨- قيام الشخص بإداء العمل المطلوب منه  
بصرفه بما يهديه، ومن ذلك قوله: الأجير  
بالعمل الموكل له أو جماعة عبيد- مؤدأ كان  
'جيراً خاصاً، أجيراً مشتركاً' يعتبر وفاء به،  
لعمل

ويظهر تفصيل ذلك في مصطلح (وجار:  
ج ١٠٩، ١٣٠)

من يصح من الوفاء.

١٩- يشترط قياس يصح منه إرفاء في  
أشياء: المكيف (البلوع والعلل)، لأن  
نفوذ، إنه يجب أو يلب أو يباح بشيء  
تصرفات التي يمشوها لإنسان باعتباره  
ويوجب به حقاً على نفسه صره فكانت  
تعمد بإرادته كالتبليغ والإجازة، أو يلوذ  
واحدة كالتبليغ والتبليغ، ولا يوافق انصبي  
والمحمول بهذه التعميد، لأن عمدهما لا  
تحدد في الجملة<sup>(٣)</sup>

ويظهر تفصيل ذلك في مصطلحات (أعله  
ج ١٩، ٢٣، ص ٢١ وما بعده، ج ١٥  
وما بعدها، عقد ص ٢٨، ٢٩).

ما يتعلق بالوفاء من أحكام

باعتق بأنواع هذا الحكم منها

أولاً: ما يتم به الوفاء

ينفقد الوفاء وبهم بما يأتي:

أ- التسليم

٦- شخص اقترافه في المعونة بتسليم المملوك

(١) مثل: تسليم، وإفادته إلى ص ٢١، ٢٢، ٢٣،  
والتسليم ١٤٧/٣  
(٢) ينظر التفصيل في ج ٥٢، العقد الثاني  
والأخير

(٣) أنشأه والتفصيل في ج ٢١، ٢٢، ج ٢٣  
المعني: أنشأه، لأن ج ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠،



ثالثاً وفاء دين الحب

٢١ يصبح صمد دين الحب ووقاره، وهذا  
بأنفاد إذا ترك الحب ما يوحى منه دينه

ثم إننا كرم عقلنا ولم يترك وفاء دينه  
فجده دور المعهات الحاقكبه واشتدعيه  
والحبيله وأبو يوسف ومحمد بن الحنفية-  
يرون صحة ضمان دين الحب وأدائ وزك  
كان معصاً بحديث أبي سادة بن قيس  
صعن دين حب لم يحلف وفاء، عصر سلطة  
من الأكرع في أبي النبي ﷺ أبي بشار بن أبي  
عليه، فقال هل علي من دين؟ قالوا لا  
فصلى عليه ثم أبي بشار أخرى، فقال من  
عليه من دين؟ ولولا نعم، قال مصون عن  
صاحبكم، قال بولادة علي عليه بأمر الله  
مصني عليه

وفاء: لأن لو خرج بفساد برفاهه جار  
وعد أبي حنيفة لا نفع الكذابة لعين لعين  
دا كن معصاً، أنه يد سم يترك وفاء لدينه فقد  
سلط دينه في حق أحكام الدين، ولا تصح  
لكفال بدين ساطع، لكن لم يبرح معص  
برفاهه صح عد أبي حنيفة أيد<sup>٢٢</sup>

٢١ حديث مسلم من الأكرع أن النبي ﷺ أبي  
أخرجه الطبري في صحيحه ١٤٧١ هـ  
(٢) طهر السطار، وعلقه من علي بن ١٢٠٠ هـ، روى  
البيهقي ٣١٢٤٦، والترمذي ٣٣٦٦، ومسلم  
١٠٠٠ هـ، والبيهقي ١٢٣٠ هـ.

د- الحرفة.

١٩ بحواله من غل الكثير من دمه إلى  
أخرى، هذا أصل الدين فاعلم على شخص  
أخر يسمى منه دينه، واستوفت الحرفة جميع  
شرائطها، كان دين وفاء من الدين

انظر مصطلح حرفة ١٠٦٠

ثامناً وفاء دين الفقير

٢٠ يصبح ولد، دير أغير وحسابه (الكفاية  
يد، حو آكان برفاه من الدين أو بدو  
دمه) وقد ياتفاق، إلا أن أضافه فيسوا دنت  
بما إذا كان الولد، فقد بسلين، فقد ج، في  
المعروفه- على من نقله والدسوقي من أدنى عن  
جلى ديناً بغير أمر، حوزة منك وعهداً لمطلوب،  
من أراد المصروف بطلبه وإعانة لكف وإسبهم مع  
من ذلك

والولد إن كان ياتى بدين لست له حق  
ترجع عن الدين بهذا دين، وإن كان يعير  
دمه فقد عتقت في الرجوع عليه

و نظر لتكميل في مصطلح الكفاية ١٤١٠  
١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢.

١. التكملي مع شرح الكفاية ٣٣١ هـ.



سواء أكان ذلك يبيع ماله أو حبيته أو قلوبه أو غير ذلك من التوسل، ومشتغون عن بعضها<sup>(١)</sup>

ونظر لتخصيص في مصطلح (معرف ١-١٦، حبس ٢٩-٨٢، إصدار ١٩).

### ب الإحصاء

٢٢- إن كان لدينا مسوا، وثبت إحصاء، مائة بياضه عدلان أمهما لا يعرفانه مالا قدر أولاب طناً، وحلف بطير عن ذلك، فإنه يحسب سببه ولا يحسب إحصاءه، لأن حبه لا يحصل به فائدة، ولأنه يحسب الإحصاء، بقوله تعالى ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْوَدَاعَةَ فَلْيُخَوِّفْكُمْ ذَلِكُمْ وَلْيُنَاسِ الْوَدَاعَةَ﴾<sup>(٢)</sup>

وكذلك لو ادعى المدين الإحصاء وصفه غريمه لم يحسب، ووجب إنقضاء، ولم يجر ملازمة.

وفي المعاشة بتخصيص ينظر في مصطلح (إحصاء ١٥).

### ج الإفلاس

٢٤- الإفلاس هو أن يكون ندم الذي على أمره أكثر من حاله، وهو سبب من أسباب عدم الرد.

ونظر لتخصيص ذلك في مصطلح (كفاية ٢١، ٢٢، رجوع ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤).

عدم الوفاء والسببه.

عدم الوفاء بما في ذمة الإنسان أسباب مختلفة، وهذا ذلك قريب يلي.

أ- الصاعقة.

٢٦- من توفد في ذمته حين حادثه وكان مسوا قادراً على الوفاء، ولا حذر له في علم التوفد، وقد طلب المالك منه، فإنه يجب عليه التوفد فوراً بعد الطلب.

إن لم يؤد ما عساه من دين مؤثره يعبر صاعقة، وهو قوله، لقول النبي ﷺ: «مكمل لصبي ظم»<sup>(١)</sup> ويحسن المقوية لظمه، يقول النبي ﷺ: «فمن التوفد، يحل عرقه وعصيته»<sup>(٢)</sup>. وقد بانها<sup>(٣)</sup>

ولفقه، كعموم على وجوب اتخاذ بعض الوسائل التي تحل المدين لموسر على الوفاء،

(١) حديث أحمد بن حنبل، ٤٠٠٠.

ابن ماجه، ٤٠٠٠، ٤٠٠١، ٤٠٠٢، ٤٠٠٣، ٤٠٠٤، ٤٠٠٥، ٤٠٠٦، ٤٠٠٧، ٤٠٠٨، ٤٠٠٩، ٤٠١٠، ٤٠١١، ٤٠١٢، ٤٠١٣، ٤٠١٤، ٤٠١٥، ٤٠١٦، ٤٠١٧، ٤٠١٨، ٤٠١٩، ٤٠٢٠، ٤٠٢١، ٤٠٢٢، ٤٠٢٣، ٤٠٢٤، ٤٠٢٥، ٤٠٢٦، ٤٠٢٧، ٤٠٢٨، ٤٠٢٩، ٤٠٣٠، ٤٠٣١، ٤٠٣٢، ٤٠٣٣، ٤٠٣٤، ٤٠٣٥، ٤٠٣٦، ٤٠٣٧، ٤٠٣٨، ٤٠٣٩، ٤٠٤٠، ٤٠٤١، ٤٠٤٢، ٤٠٤٣، ٤٠٤٤، ٤٠٤٥، ٤٠٤٦، ٤٠٤٧، ٤٠٤٨، ٤٠٤٩، ٤٠٥٠، ٤٠٥١، ٤٠٥٢، ٤٠٥٣، ٤٠٥٤، ٤٠٥٥، ٤٠٥٦، ٤٠٥٧، ٤٠٥٨، ٤٠٥٩، ٤٠٦٠، ٤٠٦١، ٤٠٦٢، ٤٠٦٣، ٤٠٦٤، ٤٠٦٥، ٤٠٦٦، ٤٠٦٧، ٤٠٦٨، ٤٠٦٩، ٤٠٧٠، ٤٠٧١، ٤٠٧٢، ٤٠٧٣، ٤٠٧٤، ٤٠٧٥، ٤٠٧٦، ٤٠٧٧، ٤٠٧٨، ٤٠٧٩، ٤٠٨٠، ٤٠٨١، ٤٠٨٢، ٤٠٨٣، ٤٠٨٤، ٤٠٨٥، ٤٠٨٦، ٤٠٨٧، ٤٠٨٨، ٤٠٨٩، ٤٠٩٠، ٤٠٩١، ٤٠٩٢، ٤٠٩٣، ٤٠٩٤، ٤٠٩٥، ٤٠٩٦، ٤٠٩٧، ٤٠٩٨، ٤٠٩٩، ٤١٠٠، ٤١٠١، ٤١٠٢، ٤١٠٣، ٤١٠٤، ٤١٠٥، ٤١٠٦، ٤١٠٧، ٤١٠٨، ٤١٠٩، ٤١١٠، ٤١١١، ٤١١٢، ٤١١٣، ٤١١٤، ٤١١٥، ٤١١٦، ٤١١٧، ٤١١٨، ٤١١٩، ٤١٢٠، ٤١٢١، ٤١٢٢، ٤١٢٣، ٤١٢٤، ٤١٢٥، ٤١٢٦، ٤١٢٧، ٤١٢٨، ٤١٢٩، ٤١٣٠، ٤١٣١، ٤١٣٢، ٤١٣٣، ٤١٣٤، ٤١٣٥، ٤١٣٦، ٤١٣٧، ٤١٣٨، ٤١٣٩، ٤١٤٠، ٤١٤١، ٤١٤٢، ٤١٤٣، ٤١٤٤، ٤١٤٥، ٤١٤٦، ٤١٤٧، ٤١٤٨، ٤١٤٩، ٤١٥٠، ٤١٥١، ٤١٥٢، ٤١٥٣، ٤١٥٤، ٤١٥٥، ٤١٥٦، ٤١٥٧، ٤١٥٨، ٤١٥٩، ٤١٦٠، ٤١٦١، ٤١٦٢، ٤١٦٣، ٤١٦٤، ٤١٦٥، ٤١٦٦، ٤١٦٧، ٤١٦٨، ٤١٦٩، ٤١٧٠، ٤١٧١، ٤١٧٢، ٤١٧٣، ٤١٧٤، ٤١٧٥، ٤١٧٦، ٤١٧٧، ٤١٧٨، ٤١٧٩، ٤١٨٠، ٤١٨١، ٤١٨٢، ٤١٨٣، ٤١٨٤، ٤١٨٥، ٤١٨٦، ٤١٨٧، ٤١٨٨، ٤١٨٩، ٤١٩٠، ٤١٩١، ٤١٩٢، ٤١٩٣، ٤١٩٤، ٤١٩٥، ٤١٩٦، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٤١٩٩، ٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢٠٢، ٤٢٠٣، ٤٢٠٤، ٤٢٠٥، ٤٢٠٦، ٤٢٠٧، ٤٢٠٨، ٤٢٠٩، ٤٢١٠، ٤٢١١، ٤٢١٢، ٤٢١٣، ٤٢١٤، ٤٢١٥، ٤٢١٦، ٤٢١٧، ٤٢١٨، ٤٢١٩، ٤٢٢٠، ٤٢٢١، ٤٢٢٢، ٤٢٢٣، ٤٢٢٤، ٤٢٢٥، ٤٢٢٦، ٤٢٢٧، ٤٢٢٨، ٤٢٢٩، ٤٢٣٠، ٤٢٣١، ٤٢٣٢، ٤٢٣٣، ٤٢٣٤، ٤٢٣٥، ٤٢٣٦، ٤٢٣٧، ٤٢٣٨، ٤٢٣٩، ٤٢٤٠، ٤٢٤١، ٤٢٤٢، ٤٢٤٣، ٤٢٤٤، ٤٢٤٥، ٤٢٤٦، ٤٢٤٧، ٤٢٤٨، ٤٢٤٩، ٤٢٥٠، ٤٢٥١، ٤٢٥٢، ٤٢٥٣، ٤٢٥٤، ٤٢٥٥، ٤٢٥٦، ٤٢٥٧، ٤٢٥٨، ٤٢٥٩، ٤٢٦٠، ٤٢٦١، ٤٢٦٢، ٤٢٦٣، ٤٢٦٤، ٤٢٦٥، ٤٢٦٦، ٤٢٦٧، ٤٢٦٨، ٤٢٦٩، ٤٢٧٠، ٤٢٧١، ٤٢٧٢، ٤٢٧٣، ٤٢٧٤، ٤٢٧٥، ٤٢٧٦، ٤٢٧٧، ٤٢٧٨، ٤٢٧٩، ٤٢٨٠، ٤٢٨١، ٤٢٨٢، ٤٢٨٣، ٤٢٨٤، ٤٢٨٥، ٤٢٨٦، ٤٢٨٧، ٤٢٨٨، ٤٢٨٩، ٤٢٩٠، ٤٢٩١، ٤٢٩٢، ٤٢٩٣، ٤٢٩٤، ٤٢٩٥، ٤٢٩٦، ٤٢٩٧، ٤٢٩٨، ٤٢٩٩، ٤٣٠٠، ٤٣٠١، ٤٣٠٢، ٤٣٠٣، ٤٣٠٤، ٤٣٠٥، ٤٣٠٦، ٤٣٠٧، ٤٣٠٨، ٤٣٠٩، ٤٣١٠، ٤٣١١، ٤٣١٢، ٤٣١٣، ٤٣١٤، ٤٣١٥، ٤٣١٦، ٤٣١٧، ٤٣١٨، ٤٣١٩، ٤٣٢٠، ٤٣٢١، ٤٣٢٢، ٤٣٢٣، ٤٣٢٤، ٤٣٢٥، ٤٣٢٦، ٤٣٢٧، ٤٣٢٨، ٤٣٢٩، ٤٣٣٠، ٤٣٣١، ٤٣٣٢، ٤٣٣٣، ٤٣٣٤، ٤٣٣٥، ٤٣٣٦، ٤٣٣٧، ٤٣٣٨، ٤٣٣٩، ٤٣٤٠، ٤٣٤١، ٤٣٤٢، ٤٣٤٣، ٤٣٤٤، ٤٣٤٥، ٤٣٤٦، ٤٣٤٧، ٤٣٤٨، ٤٣٤٩، ٤٣٥٠، ٤٣٥١، ٤٣٥٢، ٤٣٥٣، ٤٣٥٤، ٤٣٥٥، ٤٣٥٦، ٤٣٥٧، ٤٣٥٨، ٤٣٥٩، ٤٣٦٠، ٤٣٦١، ٤٣٦٢، ٤٣٦٣، ٤٣٦٤، ٤٣٦٥، ٤٣٦٦، ٤٣٦٧، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٤٣٧٠، ٤٣٧١، ٤٣٧٢، ٤٣٧٣، ٤٣٧٤، ٤٣٧٥، ٤٣٧٦، ٤٣٧٧، ٤٣٧٨، ٤٣٧٩، ٤٣٨٠، ٤٣٨١، ٤٣٨٢، ٤٣٨٣، ٤٣٨٤، ٤٣٨٥، ٤٣٨٦، ٤٣٨٧، ٤٣٨٨، ٤٣٨٩، ٤٣٩٠، ٤٣٩١، ٤٣٩٢، ٤٣٩٣، ٤٣٩٤، ٤٣٩٥، ٤٣٩٦، ٤٣٩٧، ٤٣٩٨، ٤٣٩٩، ٤٤٠٠، ٤٤٠١، ٤٤٠٢، ٤٤٠٣، ٤٤٠٤، ٤٤٠٥، ٤٤٠٦، ٤٤٠٧، ٤٤٠٨، ٤٤٠٩، ٤٤١٠، ٤٤١١، ٤٤١٢، ٤٤١٣، ٤٤١٤، ٤٤١٥، ٤٤١٦، ٤٤١٧، ٤٤١٨، ٤٤١٩، ٤٤٢٠، ٤٤٢١، ٤٤٢٢، ٤٤٢٣، ٤٤٢٤، ٤٤٢٥، ٤٤٢٦، ٤٤٢٧، ٤٤٢٨، ٤٤٢٩، ٤٤٣٠، ٤٤٣١، ٤٤٣٢، ٤٤٣٣، ٤٤٣٤، ٤٤٣٥، ٤٤٣٦، ٤٤٣٧، ٤٤٣٨، ٤٤٣٩، ٤٤٤٠، ٤٤٤١، ٤٤٤٢، ٤٤٤٣، ٤٤٤٤، ٤٤٤٥، ٤٤٤٦، ٤٤٤٧، ٤٤٤٨، ٤٤٤٩، ٤٤٥٠، ٤٤٥١، ٤٤٥٢، ٤٤٥٣، ٤٤٥٤، ٤٤٥٥، ٤٤٥٦، ٤٤٥٧، ٤٤٥٨، ٤٤٥٩، ٤٤٦٠، ٤٤٦١، ٤٤٦٢، ٤٤٦٣، ٤٤٦٤، ٤٤٦٥، ٤٤٦٦، ٤٤٦٧، ٤٤٦٨، ٤٤٦٩، ٤٤٧٠، ٤٤٧١، ٤٤٧٢، ٤٤٧٣، ٤٤٧٤، ٤٤٧٥، ٤٤٧٦، ٤٤٧٧، ٤٤٧٨، ٤٤٧٩، ٤٤٨٠، ٤٤٨١، ٤٤٨٢، ٤٤٨٣، ٤٤٨٤، ٤٤٨٥، ٤٤٨٦، ٤٤٨٧، ٤٤٨٨، ٤٤٨٩، ٤٤٩٠، ٤٤٩١، ٤٤٩٢، ٤٤٩٣، ٤٤٩٤، ٤٤٩٥، ٤٤٩٦، ٤٤٩٧، ٤٤٩٨، ٤٤٩٩، ٤٥٠٠، ٤٥٠١، ٤٥٠٢، ٤٥٠٣، ٤٥٠٤، ٤٥٠٥، ٤٥٠٦، ٤٥٠٧، ٤٥٠٨، ٤٥٠٩، ٤٥١٠، ٤٥١١، ٤٥١٢، ٤٥١٣، ٤٥١٤، ٤٥١٥، ٤٥١٦، ٤٥١٧، ٤٥١٨، ٤٥١٩، ٤٥٢٠، ٤٥٢١، ٤٥٢٢، ٤٥٢٣، ٤٥٢٤، ٤٥٢٥، ٤٥٢٦، ٤٥٢٧، ٤٥٢٨، ٤٥٢٩، ٤٥٣٠، ٤٥٣١، ٤٥٣٢، ٤٥٣٣، ٤٥٣٤، ٤٥٣٥، ٤٥٣٦، ٤٥٣٧، ٤٥٣٨، ٤٥٣٩، ٤٥٤٠، ٤٥٤١، ٤٥٤٢، ٤٥٤٣، ٤٥٤٤، ٤٥٤٥، ٤٥٤٦، ٤٥٤٧، ٤٥٤٨، ٤٥٤٩، ٤٥٥٠، ٤٥٥١، ٤٥٥٢، ٤٥٥٣، ٤٥٥٤، ٤٥٥٥، ٤٥٥٦، ٤٥٥٧، ٤٥٥٨، ٤٥٥٩، ٤٥٦٠، ٤٥٦١، ٤٥٦٢، ٤٥٦٣، ٤٥٦٤، ٤٥٦٥، ٤٥٦٦، ٤٥٦٧، ٤٥٦٨، ٤٥٦٩، ٤٥٧٠، ٤٥٧١، ٤٥٧٢، ٤٥٧٣، ٤٥٧٤، ٤٥٧٥، ٤٥٧٦، ٤٥٧٧، ٤٥٧٨، ٤٥٧٩، ٤٥٨٠، ٤٥٨١، ٤٥٨٢، ٤٥٨٣، ٤٥٨٤، ٤٥٨٥، ٤٥٨٦، ٤٥٨٧، ٤٥٨٨، ٤٥٨٩، ٤٥٩٠، ٤٥٩١، ٤٥٩٢، ٤٥٩٣، ٤٥٩٤، ٤٥٩٥، ٤٥٩٦، ٤٥٩٧، ٤٥٩٨، ٤٥٩٩، ٤٦٠٠، ٤٦٠١، ٤٦٠٢، ٤٦٠٣، ٤٦٠٤، ٤٦٠٥، ٤٦٠٦، ٤٦٠٧، ٤٦٠٨، ٤٦٠٩، ٤٦١٠، ٤٦١١، ٤٦١٢، ٤٦١٣، ٤٦١٤، ٤٦١٥، ٤٦١٦، ٤٦١٧، ٤٦١٨، ٤٦١٩، ٤٦٢٠، ٤٦٢١، ٤٦٢٢، ٤٦٢٣، ٤٦٢٤، ٤٦٢٥، ٤٦٢٦، ٤٦٢٧، ٤٦٢٨، ٤٦٢٩، ٤٦٣٠، ٤٦٣١، ٤٦٣٢، ٤٦٣٣، ٤٦٣٤، ٤٦٣٥، ٤٦٣٦، ٤٦٣٧، ٤٦٣٨، ٤٦٣٩، ٤٦٤٠، ٤٦٤١، ٤٦٤٢، ٤٦٤٣، ٤٦٤٤، ٤٦٤٥، ٤٦٤٦، ٤٦٤٧، ٤٦٤٨، ٤٦٤٩، ٤٦٥٠، ٤٦٥١، ٤٦٥٢، ٤٦٥٣، ٤٦٥٤، ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، ٤٦٥٧، ٤٦٥٨، ٤٦٥٩، ٤٦٦٠، ٤٦٦١، ٤٦٦٢، ٤٦٦٣، ٤٦٦٤، ٤٦٦٥، ٤٦٦٦، ٤٦٦٧، ٤٦٦٨، ٤٦٦٩، ٤٦٧٠، ٤٦٧١، ٤٦٧٢، ٤٦٧٣، ٤٦٧٤، ٤٦٧٥، ٤٦٧٦، ٤٦٧٧، ٤٦٧٨، ٤٦٧٩، ٤٦٨٠، ٤٦٨١، ٤٦٨٢، ٤٦٨٣، ٤٦٨٤، ٤٦٨٥، ٤٦٨٦، ٤٦٨٧، ٤٦٨٨، ٤٦٨٩، ٤٦٩٠، ٤٦٩١، ٤٦٩٢، ٤٦٩٣، ٤٦٩٤، ٤٦٩٥، ٤٦٩٦، ٤٦٩٧، ٤٦٩٨، ٤٦٩٩، ٤٧٠٠، ٤٧٠١، ٤٧٠٢، ٤٧٠٣، ٤٧٠٤، ٤٧٠٥، ٤٧٠٦، ٤٧٠٧، ٤٧٠٨، ٤٧٠٩، ٤٧١٠، ٤٧١١، ٤٧١٢، ٤٧١٣، ٤٧١٤، ٤٧١٥، ٤٧١٦، ٤٧١٧، ٤٧١٨، ٤٧١٩، ٤٧٢٠، ٤٧٢١، ٤٧٢٢، ٤٧٢٣، ٤٧٢٤، ٤٧٢٥، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٤٧٢٨، ٤٧٢٩، ٤٧٣٠، ٤٧٣١، ٤٧٣٢، ٤٧٣٣، ٤٧٣٤، ٤٧٣٥، ٤٧٣٦، ٤٧٣٧، ٤٧٣٨، ٤٧٣٩، ٤٧٤٠، ٤٧٤١، ٤٧٤٢، ٤٧٤٣، ٤٧٤٤، ٤٧٤٥، ٤٧٤٦، ٤٧٤٧، ٤٧٤٨، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠، ٤٧٥١، ٤٧٥٢، ٤٧٥٣، ٤٧٥٤، ٤٧٥٥، ٤٧٥٦، ٤٧٥٧، ٤٧٥٨، ٤٧٥٩، ٤٧٦٠، ٤٧٦١، ٤٧٦٢، ٤٧٦٣، ٤٧٦٤، ٤٧٦٥، ٤٧٦٦، ٤٧٦٧، ٤٧٦٨، ٤٧٦٩، ٤٧٧٠، ٤٧٧١، ٤٧٧٢، ٤٧٧٣، ٤٧٧٤، ٤٧٧٥، ٤٧٧٦، ٤٧٧٧، ٤٧٧٨، ٤٧٧٩، ٤٧٨٠، ٤٧٨١، ٤٧٨٢، ٤٧٨٣، ٤٧٨٤، ٤٧٨٥، ٤٧٨٦، ٤٧٨٧، ٤٧٨٨، ٤٧٨٩، ٤٧٩٠، ٤٧٩١، ٤٧٩٢، ٤٧٩٣، ٤٧٩٤، ٤٧٩٥، ٤٧٩٦، ٤٧٩٧، ٤٧٩٨، ٤٧٩٩، ٤٨٠٠، ٤٨٠١، ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٤٨٠٤، ٤٨٠٥، ٤٨٠٦، ٤٨٠٧، ٤٨٠٨، ٤٨٠٩، ٤٨١٠، ٤٨١١، ٤٨١٢، ٤٨١٣، ٤٨١٤، ٤٨١٥، ٤٨١٦، ٤٨١٧، ٤٨١٨، ٤٨١٩، ٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢، ٤٨٢٣، ٤٨٢٤، ٤٨٢٥، ٤٨٢٦، ٤٨٢٧، ٤٨٢٨، ٤٨٢٩، ٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٣٢، ٤٨٣٣، ٤٨٣٤، ٤٨٣٥، ٤٨٣٦، ٤٨٣٧، ٤٨٣٨، ٤٨٣٩، ٤٨٤٠، ٤٨٤١، ٤٨٤٢، ٤٨٤٣، ٤٨٤٤، ٤٨٤٥، ٤٨٤٦، ٤٨٤٧، ٤٨٤٨، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠، ٤٨٥١، ٤٨٥٢، ٤٨٥٣، ٤٨٥٤، ٤٨٥٥، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧، ٤٨٥٨، ٤٨٥٩، ٤٨٦٠، ٤٨٦١، ٤٨٦٢، ٤٨٦٣، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٤٨٦٦، ٤٨٦٧، ٤٨٦٨، ٤٨٦٩، ٤٨٧٠، ٤٨٧١، ٤٨٧٢، ٤٨٧٣، ٤٨٧٤، ٤٨٧٥، ٤٨٧٦، ٤٨٧٧، ٤٨٧٨، ٤٨٧٩، ٤٨٨٠، ٤٨٨١، ٤٨٨٢، ٤٨٨٣، ٤٨٨٤، ٤٨٨٥، ٤٨٨٦، ٤٨٨٧، ٤٨٨٨، ٤٨٨٩، ٤٨٩٠، ٤٨٩١، ٤٨٩٢، ٤٨٩٣، ٤٨٩٤، ٤٨٩٥، ٤٨٩٦، ٤٨٩٧، ٤٨٩٨، ٤٨٩٩، ٤٩٠٠، ٤٩٠١، ٤٩٠٢، ٤٩٠٣، ٤٩٠٤، ٤٩٠٥، ٤٩٠٦، ٤٩٠٧، ٤٩٠٨، ٤٩٠٩، ٤٩١٠، ٤٩١١، ٤٩١٢، ٤٩١٣، ٤٩١٤، ٤٩١٥، ٤٩١٦، ٤٩١٧، ٤٩١٨، ٤٩١٩، ٤٩٢٠، ٤٩٢١، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٢، ٤٩٣٣، ٤٩٣٤، ٤٩٣٥، ٤٩٣٦، ٤٩٣٧، ٤٩٣٨، ٤٩٣٩، ٤٩٤٠، ٤٩٤١، ٤٩٤٢، ٤٩٤٣، ٤٩٤٤، ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٥٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٤٩٥٨، ٤٩٥٩، ٤٩٦٠، ٤٩٦١، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٤٩٦٤، ٤٩٦٥، ٤٩٦٦، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨، ٤٩٦٩، ٤٩٧٠، ٤٩٧١، ٤٩٧٢، ٤٩٧٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥، ٤٩٧٦، ٤٩٧٧، ٤٩٧٨، ٤٩٧٩، ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، ٤٩٨٣، ٤٩٨٤، ٤٩٨٥، ٤٩٨٦، ٤٩٨٧، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٤٩٩٠، ٤٩٩١، ٤٩٩٢، ٤٩٩٣، ٤٩٩٤، ٤٩٩٥، ٤٩٩٦، ٤٩٩٧، ٤٩٩٨، ٤٩٩٩، ٥٠٠٠، ٥٠٠١، ٥٠٠٢، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤، ٥٠٠٥، ٥٠٠٦، ٥٠٠٧، ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠١٠، ٥٠١١، ٥٠١٢، ٥٠١٣، ٥٠١٤، ٥٠١٥، ٥٠١٦، ٥٠١٧، ٥٠١٨، ٥٠١٩، ٥٠٢٠، ٥٠٢١، ٥٠٢٢، ٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٧، ٥٠٢٨، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٣١، ٥٠٣٢، ٥٠٣٣، ٥٠٣٤، ٥٠٣٥، ٥٠٣٦، ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٣٩، ٥٠٤٠، ٥٠٤١، ٥٠٤٢، ٥٠٤٣، ٥٠٤٤، ٥٠٤٥، ٥٠٤٦، ٥٠٤٧، ٥٠٤٨، ٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥١، ٥٠٥٢، ٥٠٥٣، ٥٠٥٤، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦، ٥٠٥٧، ٥٠٥٨، ٥٠٥٩، ٥٠٦٠، ٥٠٦١، ٥٠٦٢، ٥٠٦٣، ٥٠٦٤، ٥٠٦٥، ٥٠٦٦، ٥٠٦٧، ٥٠٦٨، ٥٠٦٩، ٥٠٧٠، ٥٠٧١، ٥٠٧٢، ٥٠٧٣، ٥٠٧٤، ٥٠٧٥، ٥٠٧٦، ٥٠٧٧، ٥٠٧٨، ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٠٨١، ٥٠٨٢، ٥٠٨٣، ٥٠٨٤، ٥٠٨٥، ٥٠٨٦، ٥٠٨٧، ٥٠٨٨، ٥٠٨٩، ٥٠٩٠، ٥٠٩١، ٥٠٩٢، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٠٩٥، ٥٠٩٦، ٥٠٩٧، ٥٠٩٨، ٥٠٩٩، ٥١٠٠، ٥١٠١، ٥١٠٢، ٥١٠٣، ٥١٠٤، ٥١٠٥، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٠٨، ٥١٠٩، ٥١١٠، ٥١١١، ٥١



## ب- المحقوق المتصفة بالتركة

١٦ قوله الفقهاء "محقوق متصفة بشركة" ليست على مرية واحدا، وإن بعضها مقدم على بعض، فيقدم من حيث الجمع تجميع بحيث وتكتفي به ثم جاء الذين ساءوا ذلك من دهر الله فمدى أذكار من يقولون ابتداء ثم تجميع وحدايا، وثاني للورث

ولتسهيل النظر مصلح (تركاً ف ٢١-٢٢)

## ج- لصفة والوصف

١٧ مما يشترط لإبسا الصدقة والوصية، أما الصدقة فهي ما يخرج من الإناء من هذا على وجه بركة<sup>١</sup>

والأفضل أن يتصدى لإبسا ما يفسد من حاجته ومؤونة ومؤونه من يتصدق عليه، أو أن يتصدى من يتصل عن كسبه وكفاية من يؤمنه على الدوام<sup>٢</sup> لقوله النبي ﷺ المبرر الصدقة ما كان من ظهر عني، وأبدأ بمن يقول<sup>٣</sup>

ويخرج السرعي لصدقة من تكون من

<sup>١</sup> "مدد الله في حبيب الفراء للأصمعي

١٧٥ اصمعي ٨٢٧، قد

١٢ حديث "خير صدقة" كان من ظهر الله حر

أخرجه البخاري فيفتح الباري ٢٩٠، ٢٩١ من حديث

ابي هريرة رضي الله عنه

وإذا أحاطت بهي من هذا، وطباً  
أمره بالحقير عليها، وجب على الحاكم  
تقليده عند جمهور الفقهاء

وكذا يجوز للمدعى عندهم بيع ماله بغيره،  
وهي ليستة لتسهيل النظر في مصلح (اللامر  
ب ٦ وما بعدها)

## الأولوية في الوفاء

ثاني لأولوية في الرد، في بعض المحقوق  
شي تكون حقا له مدلى أو تكون حقا للبعد، أو  
شي يلزم الإنسان في حادثة رب

## ١ حقوق الله

٢٥ من حقوق الله تعالى التركاء، ومصدره  
تركاء هي الأعباء التي لا بد من ردهم  
في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ وَالْعَفْوَ وَالْحُسْنَى﴾  
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ذُنُوبِهِمْ يَرْجُونَ رَبُّكَ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُمْ  
وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ زِلْزَالٌ وَلَئِنْ تَوَلَّوْا لَعَسَ أَنْ يَفْزَعَهُمْ  
رَبُّكَ مِنْ أَفْجَاءٍ يَخْلِفُ عَنْهُمْ

وقد اختلف الفقهاء في الترتيب بين هذه

مصادر

نظر مصلح (تركاً ب ٢٨)



ويعتبر الأقرب للأقرب، وإن كان له عم  
وخالان ملتزمين الصفة وبسبب التمسك، وهذا  
عند أبي حنيفة، لأن رومية أخت الخيرات،  
فيشير الأقرب للأقرب، وإن لم يوصف  
ومعهم، يكون الموصى به بينهم ثلاثة<sup>(١٦)</sup>

وقال السانكية: من أوصى للأقرب أو  
لأرحم أو الأهل أو لغيره أو لغيره، المحتاج  
لا يحد في القرابة من غيره، نشأة لغيره أو  
كثرة حياته بالريادة على غيره، لا يحد جميع،  
فالمحتاج، الأقرب من غيره، بالأولى، فمن  
كل حال، إلا بيان من أوصى خلال  
ذلك تأملوا الأقرب للأقرب، أو أعطوا،  
فلان لم فلا، بعض وإن لم يكن أرحم<sup>(١٧)</sup>  
وإن لم يوصى بمعاملات كثيرة لغيره  
مصطلح (وصيه).



الأجانب، ولا تكون من اقرب، وذلك أفضل،  
لأن من صفة الوحم<sup>(١٨)</sup> وإليه آثار أبي  
يقول: أفضل الصدقة على ذي الرحم  
الكاشح<sup>(١٩)</sup>

رغبة الشمية، الأولى في استحقاق عليهم  
الأقرب فالأقرب، وإن الأشد منهم مداوة أفسس  
مها في غيره، وذلك فيناص قلبه<sup>(٢٠)</sup>  
ويظهر تفصيل ذلك في مصطلح (جدقة) ١٧،  
(١٨)

وأما الموصى به فلهذه ذهب الخلق والمصلحة  
إلى، لا أفضل أن يمد في الروية الأقرب غير  
النوارث، لأنها صدقة وصية، وإن لم يحد غيره،  
غير وارثين إلى ذي رحم، قال الشمية، ثم  
صور، ثم ذي ولا، ثم ذي جوار

وعند الحاجة إن لم يجد مختار من الوحم،  
فإن جبر، الأقرب فالأقرب<sup>(٢١)</sup>

وقال السانكية من أوصى لأقرب أو لأرحم  
أو لأساية فهم أبناء، فصاعد من كل ذي رحم  
محرم منه غير الوارثين وللموتولين

(١٦) المبسوط ١٢/٢٩

(١٧) حديث: أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح  
درجدة العقلم ١١/١٠٦ من حيث لم يظفر  
قال: صحيح على شرط حسبه ورواه الذهبي.

(١٨) مبني المصباح ١٢/١٢

(١٩) إسنه الخطيب ١٢/٩٩، وكشاف القناع ١/٣٦٠

(٢٠) لا يحد في القرابة من غيره، نشأة لغيره أو

(٢١) جواهر التكميل ٢/٢٩



## الإقامة ذات الصلة

## ١- الساعة

## وَقْتُ

## التعريف

١- الوقت في اللغة: مقدار من الزمان مسروح لأمر ما، أو سبب الزمان مسروح للعمل، وكل شيء قلبت له حياً بعد وقته موبناً، وكذلك ما قلبت له حياً. رت  
نور الله تعالى: ﴿إِذَا كُنَّا أَفْئِدَةً كَافِيَةً لِّتِلْكَ الْأَفْئِدَةِ كُنَّا أَفْئِدَةً لِّكَ﴾ وجمع  
بوصه: أوقات

والتوقيت: الحيات، رتد: سبب الوقت  
للمحرك ومن ثمة: مواعيد الحج  
لنواصيح لإحرام

والوقت اصطلاحاً: كل عرقه، ليركتي -  
مقتدر من الدهر، وأكثر ما يستعمل في  
مناضي

وجيل: هو مقدار من الزمان، مسروح لأمر  
ما، وقيل للعمل.

(١) سورة البقرة: ١٠٣

(٢) المصحح: تعبير والمواظبة في طريق أمور  
الأصنام

(٣) قوله: لغة ليركتي، وظله: ناطقة عن ١١١، ١١٢ ط  
لر أثنائي

٢- الساعة في اللغة: الوقت من ليل أو نهار،  
والعرب يفتقده وتريد بها التحين والوقت وإن  
هو: ومنه قول الشاعر: ﴿لَا تَسْتَكْبِرُونَ سَاعَةً وَلَا  
يَسْتَكْبِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> والمول، سبي: في فصل حضور  
صلاة الجمعة: من احصل يوم الجمعة حصل  
انجاء ثم راح في الساعة الأولى فكانت قرعة  
بلدة<sup>(٢)</sup> قال الفريسي ليس شراد ساعة  
لتي يلقم عبده، النهار انقضى الزمان، بل  
المراد مطلي الوقت وهو سبب، هذا لا ينقص أن  
يستوي من جهة في أول ساعة المسكية ومن جهة  
في آخرها، لأنها حضور في ساعة واحدة،  
وليس كذلك، بل من جهة في أمة أفضل من  
جاء في آخرها

والساعة أيضاً: جزء من أومعه، حشرين جزءاً  
من الليل والنهار، لأن رمتها أربعة عشر  
ساعة

وفظ: عامته مسافة نحو مداومة  
مشاهدة

(١) من الأخر: ٢١

(٢) حيز: من غسل يوم الجمعة

١- قوله: بل في اليوم ١٠٩/١١١ والبخاري أقبح  
٢- جاري ٢١١/١١٢. وسبب ٢٠٩/١١٢ واللفظ سالن.



ولا يخرج بمعنى الاصطلاحى لهذا اللفظ من معنى اللغوي والمفرد بين لوقت و بعد أن لوقت جزء من الدهر<sup>(١)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالوقت

تتمثل بالوقت أحكام منها

أولاً افضل لأوقات

١- أجمع الفقهاء على أن بعض الأوقات افضل من بعض بما أورد الله تعالى فيها من بعده من بصله. وما يقع فيها من تكرار ذلك لعدة. لا بصعاب فائدة في تلك الأوقات والأركان. لأنها مشاوب في الأصل. ويرجع تفصيل الأوقات إلى ما بين الله العباد فيها من فضله وكرمه<sup>(٢)</sup>

قال ابن وجب. جعل الله سبحانه لبعض الشهور فضلاً على بعض. كما قال الله تعالى ﴿وَبَيْنَا أَزْيَمُهُ حَرَمٌ ذُوكَ الْقِيَامِ الْقِيَامِ لَا تَقْلِبُوا فِيهِ فُتُحَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وقال الله تعالى ﴿الْفَجَّ كُنْتُمْ تَنْتَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وقال الله تعالى ﴿شَرَّ رَحْمَتِ الْبَيْنِ أَنْتَرُوا فِيهِ الْكُرْبَانِ﴾<sup>(٥)</sup>

والساعة بمعنى بها من القابضة. ومن قول الله تعالى ﴿الْقَبْرُ كُنْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup>. كما يجرى بها من الموت. ومن قول أبي بكر. إنما أخذ طرمي ولا فطها إلا وأخذ من الساعة قد فاصت<sup>(٧)</sup> بمعنى موت

وتستعمل الساعة بمعنى الهدوء في مثل قولهم جاء بعد شرج من الليل وسواح<sup>(٨)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحى من المعنى اللغوي.

و يعلق بين الوقت والساعة أن كلاهما مقدار من الزمن

ب- الدهر

٣- الدهر لغة. يقضى على الأبد. وقيل هو الزمن قل أر كثره دل الأرمي. الدهر عند العرب يطلق على برمان. وعلى الفصل من فصول السنة وأصل من ذلك. ويمع على مدة الدنيا كلها<sup>(٩)</sup>

(١) سورة المريم ٢٤

(٢) حديث. ما أخذ طرمي ولا فطها إلا وأخذ من الساعة قد فاصت. ١  
أورد الأصبهاني في المبررات (٢٣٥) - ٢٣٦ في تاريخ الفقيه ولم يورد في أي مصنف ولم يرد في شرحه.

(٣) المصباح المبرور. والمبررات في شرح القرآن للأصبهاني. والمجمع الوسيط. ومعنى المصباح ١٠٩/١

(٤) المصباح المبرور

(١) أنس بن مالك. عن أبيه. ورواه الفقه الكبير.

(٢) حاشية ابن عابد ١٣٧/٢. ورواه الأحكام في مصالح الأنبياء للشيخ أبي عبد السلام ٢٨٩/١. وشرح وهو في الثالث من أسس المطالب ٢٠٦/٢. ودراسة الطالبين ١٢٥/٦.

(٣) سورة التوبة ٢٦

(٤) سورة البقرة ١٩٧

(٥) سورة البقرة ١٨٥



واختصم في أنه

انظر التعميل في مصطلح جف ٢٩٤.  
وطهر ١٤٤

ثالثاً وقت الأذان

٨- نفق الفناء على أن وقت الأذان هو وقت صلاة المردف التي يؤدونها ، وقد لو ان لمؤذن قبل دخول وقت الصلاة - غير صلاة فجر لا يجوز - لها به من الإتيان ، ولأنه شرع للإعلام بدخول وقت الصلاة ، لا يشرع على الوقت ، فلا يدمى مقصوده<sup>(١)</sup>

وللتعميل في مصطلح (أذان ٢٩٧)

رابعاً وقت الصلاة

٩- أجمع المسلمون على أن الصلوات خمس مؤقتة بموئيت معلومة محدودة وللتعميل في سوابقه ينظر مصطلح (أوقات صلاة ١٠٥) وقد بعدها ، وصلاة الجمعة ١٠٥ ، صلاة نصير ١٠٥ ، وصلاة النكسوف ١٢٤

خامساً وقت وجوب الركاة

١٠- اتفق الفقهاء على أن شروط وجوب ركاة في الأذان ، وهي (إل و بصر والعسم

كما جسد بعض الأبياء والملياني أفضل من بعض ، وحمل له القدر خيراً من نصف شهر ، وأقسام بالعشر ، وهو علم في حجة من الصحيح<sup>(٢)</sup>

وللتعميل في الأحكام المتعلقة بأعمال الأوقات ينظر المصطلحات الحرة بالإيام والأشهر الماضية ، (مصطلح ر ١٠٥) ، (مصطلح ١٠٥)

ثانياً وقت الحيض

١- النس الذي يحض فيه المرأة

٢- احتجب الفناء في الأصل من حيض به لمرأة وهي أكبر من

نظر للتعميل في مصطلح جف ١٠٥ ، (١٠٥)

ب- أقل وقت لحيض وأكثره

٣- احتجب الفناء في أصل وقت الحيض وأكثره

انظر للتعميل في مصطلح (جف ١٠٥)

ج- أقل وقت الطهر وأكثره

٤- اتفق الفقهاء على أنه لا حد لأكثر الطهر ،

(١) لطلب المظروف في ما لمواسم العام من الزكاة ص ١٠٥

(٢) المجلد ١٧ ص ٢٤٠



كَيْفَ يَنْتَفِعُونَ بِهَا لَيْسَ فِيهَا فَاكٌ يَكُلُونَ وَلَا مَاءٌ يُشْرَبُونَ ۚ وَلَهُمْ فِيهَا مَرْجُلٌ مَرَّةً وَهُوَ مُكَوَّنٌ ۚ وَلَهُمْ فِيهَا مَرْجُلٌ مَرَّةً وَهُوَ مُكَوَّنٌ ۚ وَلَهُمْ فِيهَا مَرْجُلٌ مَرَّةً وَهُوَ مُكَوَّنٌ ۚ

ثانيهما يكمل شهر شعبان ثلاثين يوماً  
ورقت الصبم المشروع من طلوع المجر  
الثاني إلى غروب الشمس<sup>(١)</sup> بقوله تعالى  
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ لَكُمُ الْمَاءَ الْبَارِدَ مِنَ  
الْجِبِّ الْغَمَامَ مِنَ الْقَمَرِ ثُمَّ لَمَّا الْبَيْتَ إِلَى  
الْبَيْتِ﴾<sup>(٢)</sup> . ولقول النبي ﷺ في الجبل  
الجبل من هنا وأمر الصبح من هنا  
وعبرت الشمس، فقد انظر الصائم<sup>(٣)</sup>

(١) صوم ٢٠-٢٤، وفي الهلال ٢٥،  
مضان ٢٦.

سابعاً وقت الاعتكاف

١٢- غلب الفقهاء في قول وقت لبث في  
مسجد المجزئ في الاعتكاف، وفي الوقت  
بقي جمع فيه

(١) سورة البقرة ١٨٥

(٢) صحيح مسلم الرويت، وأخره البخاري  
أخرجه البخاري في صحيحه ٩٢١ ومسلم ٢٢٠  
٨٥٧ والشمس بسند

(٣) البدع ٨٠/٢، والقوانين الفقهية ٢٦٥، وصحي  
المصالح ٢٢٠/٢ وما بعدها، والمصنف لابن  
٢٢/٢ وما بعدها

(٤) سورة البقرة ١٨٥

(٥) حديث، في نقل الخبر من هنا  
أخرجه البخاري في صحيحه ٩٢١ ومسلم ٢٢٠  
٨٥٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

وفي الأعمام - وهي القبة والنقطة - وفي  
عروس القبة حلال الحول عنها في  
ملك صاحب، الحديث ليس في ص  
ركاة حتى يحول عليه الحول<sup>(١)</sup>، ولا لا  
يتكامل مائة، قبل ص الحول.

كما أنهم على أن وقت وجوب ركعة القدر  
واثر، وعند حصاد، لقول تعالى ﴿وَمَا تَكُونُ  
حَقُّهُ إِلَّا بِحَسْبِهَا﴾<sup>(٢)</sup> . وقد لخصه وانظر  
تجب ركاتها وقت الحصول عليها<sup>(٣)</sup>  
(١) ركعة ٢٩، وما بعدها.

واختلفت أئمتنا في وقت وجوب ركعة العطر  
ويظهر نصيبه في (ركعة العطر ٨، ٩)

مبدأً وقت وجوب صوم رمضان.

١٣- اتفق الفقهاء على أن وقت وجوب صوم  
رمضان هو حول شهر رمضان، ويشمل يحصل  
أحد أمرين

أحدهما رؤية هلال شهر رمضان لهذا  
اثنائين من شعبان، لقول الله ﷻ ﴿فَإِنْ

(١) حديث ليس في مال وكذا حتى يحول على الحول  
أخرجه البخاري ٢٢٠/٢ في حديث أبي هريرة  
عنه، قال البخاري في صحيحه ٢٢٠/٢  
حديثه حسن

(٢) سورة الأنعام ١٦١

(٣) مصنف المصنف ٣٧٥/٢ وما بعدها، وصحي لابن  
٢٢/٢



مصنف مؤلفه ونظر الأحكام بنسبته بدر قسم

في مصطلح ١٠٠

أداء الصلاة عند صبي الوقت

١٦ - حذف لفظ فيما به ثبوت الصلاة

استعمله عند صبي الوقت ونظر تفصيله في

(أداء ٨)

ما يخص بعد فوات وقته وما لا يخص

٧ - للفقهاء خلاف في مصطلح فيما يخص بعد

فواته من العبارات وما لا يخصه ونظر في

مصطلح (فقد التواتر)

توجيه خصائص الفطرة

١٨ - حذف لفظها في وقت خصائص نظره

من حيث استيفائها

ونظر التفصيل في مصطلحات (أفقد ٢٠،

شرب ١٣، بصر ٢٠، صلاة ٢٠،

وقت الحقيقة

١٩ - احتج الفقهاء في قول الفقهاء

ويعمل بنظر (معه ٢٠)

قاعده إصالة الحادث إلى قرب أوقاته

٢٠ - الرد بالقاعده أنه إذا وقع حادث

واختل في زمن وقوعه فإنه يشوبه

والتفصيل في مصطلح (استعد ٢٠)

(١٧)

ثالثاً وقت الحج

١٢ - ذهب جمهور العلماء إلى أن وقت حرام

الحج هو ثلث ذو القعدة وعشر من شهر ذي

الحجة، يقولون له بغير (الفتح المبرور)

من قولهم لا تترك ولا تترك ولا تترك

لأنهم يقولون لا تترك ولا تترك ولا تترك

والتفصيل بنظر مصنف (حج ٢٢، حرام

٢٢، ٢٨، شهر الحج ٢٠)

رابعاً وقت العمرة

١٤ - نحن نأخذ على القول بعمرة أرمي

هو جمع إلى أي وقت (أحرماً وللجميع

وذلك)

وخذلنا في أوّل كتابنا فيها (المعروف

(أو - المعروف ٢٨، ٢٩)

أقسام العادات باعتبار وقت الأداء

٢٥ - ثلث فئات باعتبار وقت أدائها تنقسم إلى

١ - من جملة ١٤٩، كتاب الفاع ١٠٤٩،

والمع ٩٧٢ وما بعده، المع من المع ١٢٩،

٢ - من جملة ١٤٩، ١٤٩، ١٤٩، ١٤٩،

٣ - من جملة ١٤٩، ١٤٩، ١٤٩، ١٤٩،



أقرب لأوقات بيع الحب ما لم يلبس من يبيع  
من بعد<sup>١</sup>

ومن يبيع الحب فيه المداينة

أ- د ادعت زوجة ب زوجة طاهة، ملائمة  
لدار الله حرمي الموت، وطبت الأثر،  
واوردك ادعوا علاقه في حال صحته وأنه  
لا حق بها في الإرث، فتكون تلووجا لأن  
الأصل يحدث لمختلف في رسم وقول هنا  
هو الخلاف، فيجب ان يضاف إلى لوقت لأقرب  
وهو مريض الحب أصدي بدعة البرجاء، ما سمع  
لورث من على موت لمورث في حال  
الحق.

ب- إذا ادعى المحجور عليه زوجة أو عقد  
بيع يبيعه، المحجور عليه قد حصل بعد  
صدور الحكم بالحجر عليه وطبقت البيع،  
وعدم المشتري حصول البيع قبل ما يبيع  
لحجره، فالمرء هنا يلزم الحجر أو زوجه  
لأن وقوع البيع بعد الحكم أصل وهو  
أقرب زماناً منه بدعيه بمشتريه، وعلى  
المشتري إثبات خلاف الأصل وهو حصول

البيع من قبل صدور حكم بالحجر<sup>٢</sup>

ج- لو أجاز المشتري المبيع قبل صدور الحكم  
من قبل بيعه يكون عند صدوره له بعد فسخي ب  
و- بعد، فلا يمنع كذا بوجوده عند الحكم  
معدل تحت براء- وقال المشتري بل هو  
حادث صدوره بعد الحكم غير صحيح، فالمقول  
هو في المشتري، لأن مدعى بعبدة بعد الحكم  
لا تدول إلا لموجود، حالة بطله، ومشتري  
يدعي تعيب لأمر بوثني، ويبيع بدعي  
لعدمها، يمكن الطاهر منه لفسده، لأن  
عدم تعيب أصله، وموجوده عارض، فكان  
يجاز المدعى بوثني قرب بوثني لرب يبيع  
أصله، ومشتري يدعي بفسده، فكان القول  
بوثني<sup>٣</sup>

د- إذا ادعى الأب من ولده زوجه أو ولد من  
ولده أنه باع ماله بده بوعده، وأن يبيع غير  
صحيحه بعد نصبه، وأب انكرو وقوع بيع منه  
بعد بطوع، ودعي حصوله قبل الطوع، فهذا  
ينوب أقرب، مناصر من الطوع، فانظر لابن  
ومس الأب الجواب خلاف الأصل<sup>٤</sup>

دوخ هذا اتفاقه، ويطلبها مصادرة في  
محكمة الأرباب الأهلية، وتكتب له فيه

(١) شرح مجلة لعل، ص ١٠٠

(٢) شرح مجلة لعل، ص ١٠١

(٣) شرح مجلة لعل، ص ١٠٢

(٤) شرح مجلة لعل، ص ١٠٣  
المجلة للأدبي، ١٩٢٤، ص ١٠٤  
المصادر (١) ١٩٢٤، والمشتري في المجلد المذكور  
١٩٢٤، وأشباه والمطالع لسيدي من ١٩

(٥) شرح مجلة لعل، ص ١٠٤



## وقف ١

الوقف اصطلاحاً ماله منعه بعهده تصرفات  
مستقلة

فعره تحفه ماله، حيس لعين عس حكيم  
ملك الله تدري وصري متفنيه على من احب،  
وفدا عند لها حيس

وعداير حيلة هو، حيس لعين عس حك  
مسب الزلف والصدق بانفسه رلو قى  
اجمعة<sup>(١)</sup>

وعرقة، بن عرقة من المالكة طاق، بوقف-  
مصدراً، إقطاع متفنيه شي، ماله وجود، لازماً  
بعاده قى حيت معصب ولو تفديراً، و بوقف-  
اسماً، ماله عطية مسعة ماله وجود<sup>(٢)</sup>

وعرقة الشافعية بأنه حيس مال يمكن  
الانشراح به مع بقاء عينه بقطع التصرف قى  
وقته على تصرف باح موجود<sup>(٣)</sup>

وعرقة الحنابلة بأنه تحبير ثالث مطلق  
التصرف ماله يستصح به مع بقاء عينه بقطع تصرفه  
وهذا هو دلتة تصرف ماله إلى جهة برزنتراً إلى  
الله معاني<sup>(٤)</sup>

مالمواعد بسجل عس طاقه ماله، رلاشوا  
يمكن الترويج إليه.



## وقف

للتعريف

١- من معاني رصده قى ثمنه حيس،  
بدن- وقف تشاروفت حبسه قى سبيل الله  
ومنها الجمع، بلاق وقف الرجل عس شيء،  
ونفا حبه حته، وماله السكر، بلاق وقت  
الدابة تكف وفدا ورومولا، مكنت

وبفاق بوقف كمال على شيء موقوف  
سببه بضمير، وجعله أوقاف كتوب  
وأوقاف<sup>(١)</sup>

(١) لى دبره والتمسح كمن

(١) القاموس المحقق، مادة الوقف، بن حيس عليه ٧/٣-٤  
١٣٤٤، ١٤١٥، ١٣٦٢-١٣٤٤

(٢) مع طبعين ١٣١٤، رجم، الركن، ٢/٢٢١

(٣) مفتي، محتاج، ٣٧٦/٢

(٤) شرح مشي الزادان، ١٤٤١/١، الإصدار، ٤/٧



## الفاظ ذات الصلة

## ١- تبرع

٢- اشترع منه ما حوذه من تبرع، يقال تبرع  
الرجل برأيه، فاني أصدقه في العلم وغيره،  
وتبرع بالأمر، عنه غير طالب موصلاً

والمنعى الاصطلاحي للتبرع لا يخرج من  
كونه المنطوق بشيء غير طالب موصلاً، بصد  
غير رابطة صابغة<sup>(١)</sup>

وعلى ذلك فان تبرع امر من توقف.

## ب- الصدقة

٣- صدقة في اللغة ما يعطى في دية،  
أو ما يعطى على وجه التبرع من غير ثمن ولا  
على وجه المكرمه، أو ما صدقت به على  
الفقر<sup>(٢)</sup>.

وهي الاصطلاح هي تحريك في اتجاها بهر  
عوض<sup>(٣)</sup>.

ويقول المذهب الأصمعي الصدقة ما

يعمده الإسلام من ماله على وجه تقرباً  
كالزكاة، لكن الصدقة في الأصل لمنطوق  
بهاء وزكاة يقال تلوجيب<sup>(٤)</sup>

والمطلب عند الفقهاء استعمال لفظ الصدقة  
في صدقة منطوق<sup>(٥)</sup>.

وعلى ذلك فالصدقة أصم من التوقف، إذ قد  
تعلق على وقف كذا في حديث ابن عمر رضي  
الله تعالى عنهما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
يقال علي ما يفعل به أصابه من أوصي، يقال  
الشيء<sup>(٦)</sup> إن ثبتت حسن صلته وصدق  
به<sup>(٧)</sup>.

وإذا تعلق على غير توقف ففي حديث علي  
رضي الله عنه (كأن معروف صدقة)<sup>(٨)</sup>.

## ج- الهبة

٤- الهبة لغة العطية بلا عوض

وهو المعنى الاصطلاحي بقاء بقول ابن

(١) المعطى برفق.

(٢) معني المنطوق ٣/ ١٢

(٣) حديث في غير ٢٠، صم طلب من النبي ﷺ أن  
يهدى.

(٤) أخرج البخاري (فتح مبري ٩٩٩)، ومسلم  
(١١٥٥٢).

(٥) حديث ابن عمر، يفتي  
أحمد بن حنبل (فتح الباري ١٠/ ١٤٧) من حديث  
عمر بن عبد الله.

(٦) الصحاح للجوهري، والمصباح للمص

(٧) أنيس الشاهد ص ٥٦

(٨) لسان العرب، والمصباح للمصنف، وتاج المروس،  
والمعجم الوسيط.

(٩) معني ١٤/ ٢٠



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

والفرق بين الموقفين ان الموقف الاول لم يطلب  
معهه مع لقاء من على تلك الشاخصي ولا  
بحرور من قبله

أما إلهي فهي محبتك لعين قلعه هو بركة  
بصرف يد يد باء

المجلد ١

وَيُطْلَقُ مِنْ أَثَرِهِ لَمَعًا<sup>٢٢</sup>

وفي اصطلاح مي، نفس سماعي ۱۱ من مدون  
لاستماع به بلاحد مر، آرمي به سماعه لاستماع به  
چون لاستماع به مع پندار عباد<sup>۱۲</sup>

وَمَعْلَمٌ مِنَ الْقِبْلَةِ وَالْعِلْمُ أَنَّهُ كَيْفَ يَأْتِي  
لَا يَسْتَحِبُّ لَهُمْ، حِينَئِذٍ أَنْ يَتَوَلَّوْا مَعْمُورَ  
مَسْجِدِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَيْهِمْ، أَمَّا نَوَافِلُهُمْ فَهِيَ  
مِنْ رِيْقِ عَمَلِهِمْ فِي مَعْلَمِهِ

د انوکسید

١٠ - برصية في اللثة ، حويضة من العصب

[illegible]

9 72 1000

$\frac{d}{dt} \left( \frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

خبر نفسي، أهملته، وعلقت، وخرت، ولا  
 يؤمنون به، ولا يؤمنون به، ولا يؤمنون به

والأب: "رحمته، وأوصيت إليه سال  
جنته به، وأوصيه بولده، شغلته فيه،  
وأوصيت بسلامة ماله به."

دبي اصطلاح عرفها العنيفة بأنها ميلة  
بمصادي إلى ما بعد موت وقال لاصية  
في سيرة ابن مهران وهو مشهور حاكم

فَلَمَّا سَمِعَ بِمِصْرَ وَعِيسَىٰ حَرْشًا مِنْ حِلْيَمَا يُسَبِّحُ بِحَمْدِ رَبِّهِ نَوَافِلًا وَنُفِثَ بِهِمْ يَوْمَ تَبَايَعُوا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَوَكِّلِينَ

مدرس و رعیتہ

۱- در این کشور، راههای اصلی مشربیه را میسر  
و برده و حیوانه می نرفتند و مسافرت به  
و در آن زمان، در این شهر و در این شهر  
و در این شهر و در این شهر و در این شهر

— ۱۲۸ —

1997

49 7 2000 10:00 AM

١٠. انصبي ٢٩٧.٥ ج. ١٩٧٠ وخرج صوره (١٩٧٠)  
١١. انصبي ٢٩٧.٥ ج. ١٩٧٠ وخرج صوره (١٩٧٠)  
١٢. انصبي ٢٩٧.٥ ج. ١٩٧٠ وخرج صوره (١٩٧٠)  
١٣. انصبي ٢٩٧.٥ ج. ١٩٧٠ وخرج صوره (١٩٧٠)  
١٤. انصبي ٢٩٧.٥ ج. ١٩٧٠ وخرج صوره (١٩٧٠)  
١٥. انصبي ٢٩٧.٥ ج. ١٩٧٠ وخرج صوره (١٩٧٠)



الوقف وقف وشهر ذلك، ثم شكره أحد تكاد  
إجماعاً<sup>(١)</sup>

وقد ابن ذلك<sup>(٢)</sup> الأحياء سنة قائمة عمل بها  
رسول الله ﷺ والمصنوعة من بعده<sup>(٣)</sup>

رسول ليس عابدين من الإسماعيل، أن الوقف  
جاءه عند علمه ثباتي حقيقة وأصحابه، وذكر في  
الأسفل: كذا أبو حنيفة لا يجبر الوقف فأنه  
بعض الناس يظهر هذا اللفظ وقال لا يجوز  
الوقف عند، والصحيح أنه جاءه عند الكفر،  
وإن الخلاف بينهم في المروم وعدمه، فثبت أبي  
حنيفة بجور جوار الإغارة فتصرف ماله إلى  
وجه الوقف مع بقائه المقيم على حكمه عند  
الوقف، ولو رجع عنه حال حياته جاز مع  
الكفر به وبورثته، ولا يلزم، لا يأخذ أمرين  
إلا أن يملك به القاضي، أو يخرج من مخرج  
الوصية<sup>(٤)</sup>

وقد ابن قدامة عن شريح أنه لم ير الوقف  
وقال لا حبس من لرائض<sup>(٥)</sup>

وقد المرومي<sup>(٦)</sup> روي عن شريح أن، جاء

بستانه فيها ثمان<sup>(٧)</sup> يا رسول الله، إني أصيت  
أرضاً بحير لم أصب مالا قط نفس عندي منه،  
فما تأمر به؟ قال: إن شئت حبست أصلها  
وتصدقت بها قال تصدق بها حتى أراه لا  
يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في  
القتل، وفي القرى وفي الرقاب وفي سبيل الله  
وإن السبل والغيث، ولا جناح علي من رزقها  
أن يأكل مما بالمعروف ويطعم من ممنون، وفي  
لفظ غير مثال مالا<sup>(٨)</sup>

وقول النبي ﷺ: إذا مات الإنسان انقطع عنه  
عبده، لا من ثلثة إلا من صدقة جارية، وعلم  
يصح به، أو ربه صاحب يظهره<sup>(٩)</sup>

وقد جابر<sup>(١٠)</sup>: ما أعلم أحد كذبه ماله من  
المهاجري والأصار إلا حبس مالا من صدقة  
مؤبدة لا تشتري أبداً ولا يوهب ولا يورث<sup>(١١)</sup>

وقد ابن قدامة: وهذا إجماع من الصحابة  
وغيرهم أنه عليهم، فإن الذي قدر منهم على

(١) حديث أبي عمر الثعالبي هو أرضاً بغيره.  
مخرجه الطبراني (معجم الطبراني ٢٥٥/٢٥٥)،  
وسمى (٢٥٥/٢٥٥) واللفظ الطبراني

(٢) حديث: هذا ذات الإسناد انقطع عنه حديثه.  
مخرجه مسلم (١٢٥٥/١٢٥٥) من حديث أبي هريرة

(٣) أبو جابر ابن عبد الله، علم أصلاً.  
مخرجه الطبراني، في معجمه الأول (٢٥٥/٢٥٥) ط  
غيره من الأوقاف المصنوعة

(١) المصنف ٥٩٩/٥

(٢) معجم السبل ٢١/٢١

(٣) المصنف ٢٥٥/٢٥٥ من حديث أبي هريرة  
٢٥٥/٢٥٥

(٤) المصنف ٥٩٩/٥



ومن أمثك أيعب د قاله بعض المالكيين من أن  
 لو وقف قد يكون حراماً وذلك لو وقف على اليمين  
 دون قيد، لأن يشبه فعل الجاهلية من حرموا  
 بيت من بيت أبيهم، بكر رجوع بعضهم  
 بكرهه ليمضي لوقفه، وهو رأي ابن  
 بكير وعنه العمل. وصرح الشيخ أبو  
 الحسن بأن بكرهه في المدونة على بشرية<sup>(١)</sup>

### أركان الوقف

أركان الوقف خمسة، جمهور الفقهاء لما تكفي  
 اشتافيه في إحالة - أربعة

سليم والبراءة وسبق الوقف عليه  
 والموافقة، أما عند الحنفية فإلزامه  
 لصيغة فقط<sup>(٢)</sup>

فيما يلي بيان ذلك

### الركن الأول الصيغة

١- تنى الفقهاء على أن الوقف لا يتم إلا  
 بالإيجاب، وجمهورهم في إيجابه بقبول  
 الإيجاب.

محمد بن إسماعيل بن عيسى

وقال الكاساني عن شرح أنه إذا جاء  
 محمد بن إسماعيل بن عيسى: وهذا ما رواه عن النبي  
 ﷺ أنه يجوز بيع الوقف، أو حبيب مو  
 معروف غير يسمع الضعيف، فإنه يفسد  
 له، فكانت الوقف مبيوعاً صحيحاً، وأنه  
 بين أن الوقف لا يوجد إلا بقرينة من ملك  
 بوجه<sup>(٣)</sup>

### بحكم التكاليف

٨- الأصل في وقف أنه من التبرع بالملوك  
 به، وقد تعثر به أحكام أخرى في حالات  
 معينة قد يكون وقف فيها وفي الوقف  
 مستند كما لو قال، إن قدم ولدي فبي  
 أقف هذه الدار على بن السبل<sup>(٤)</sup>  
 وقد يكون مباحاً إذا كان بلا قصد الفقرة،  
 وهذا يصح من النسي ولا ثواب له، ويكون  
 بطلان إذا كان من مسلم<sup>(٥)</sup>

وقد يكون الوقف حراماً كما لو وقف مسلم  
 على نصيبه كوقفه على كنيسة

(١) المجموع ٥٩/٢، وحاشي النور على المرقى  
 ٥٩/٢، وفي المحتاج ٢/٣٨٠، وكشاف الشافعي  
 ٢٤٢/٢، وقد أضاف على ذلك أحمد ٢/٣٨٠  
 (٢) القدر المحتاج وحاشي بن عابد عليه ٢/٢٨٩  
 ومجموعه ٥٩/٢، وفي المحتاج ٢/٢٨٩، وفي  
 المحتاج، وفي المحتاج ٢/٢٨٩، وفي شرح  
 الإلهام ٢٩٠/٢

٢٩٠/٢

٢٩٠/٢

٢٩٠/٢

٢٩٠/٢



عرف الشرع يقول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب  
ثبت حيث أصله ونصبت بها<sup>(١)</sup>

ومقابل تصحيح عند تصحيحه أو لفظي  
«حيث رتبته» من التكاينات لأيهما سم  
بشهره اشتهار الوقت وكذلك لغة أصبت  
عند تعارفي من مخالفة

وذلك في معنى أو قال عذبت بكذا صفة  
محرمه أو صفة مرفوعة أو صفة لا يباع أو لا  
توصف بصرح في الأصح «نصوص» في الأم  
لأن لفظ «نصبت» مع هذه المرات لا يحتل غير  
الوقف وهذا صريح بغيره، ومقابل الأصح «  
كتابة لأحد» لتعليق محض<sup>(٢)</sup>

«ما اللفظ الكثر» منها بلفظ نصبت وذلك  
عند المالك والحنابلة، وكذلك عند الشافعي  
إذا كان مجردة من «أو» إن بلفظ تصدع بلفظ  
لص بصرح وإن موزى الوقف، لتردد اللفظ بين  
صفة القرص والمضارع وتصدع الموقوف، لا  
أن يضيف إلى جهة عامة كاختراء ويري الوقف،  
فإن الشرعي ملحق ب«فظامر» أنه يكرر  
صريحاً حيث له وصار كلام الرقي في كنه

(١) جوين ابن ثبت حيث أصله  
تقدم ترجمته أعلاه

(٢) الفروع المصنوع ٢٩٩/٢ في رد المحتار ٢٨١ ومعه  
الفتاوى ج ٢٨٢/٢ وصف المحتاج ٢٩/٢  
والمستند ٤٠٩/٢ وشرح مشهور للإمام  
١٩٠/٢ ولمعه ٦٠٧/٢ والإيضاح ٢/٢

## ١ صيغة الإيجاب

١٠- الإيجاب في صيغة وقف هو ما يدل  
على إرادة الوقف بلفظ أو بلفظ مذهب من  
إشارة منه أو كتاب أو عمل

وبنفسه استدل إلى صريح وكناية، ويختلف  
اللفظ فيما يقدر صريحاً من الألفاظ وما يقدر  
كناية

ولقد ذهب المالكي والشافعي والحنابلة إلى  
أن لفظ «وقف» في الألفاظ الصريحة هو فور  
أي يوصف من النجاسة، وذلك لاشتهاره لغة  
وعرف<sup>(١)</sup>

وكذلك لفظ «حيث» من التصريح عند  
تعديلة واشتهور عند المالكية وتصحيح  
عند الشافعي، وكذا «أصب» على تصحيح  
من المذهب عند كل من الشافعية والحنابلة  
فمنى في «توقف» مطلق من هذه الألفاظ  
ثلاثة مقامات وقعت كل على كداء أو  
فان «في موقوف» على كداء أو حيث  
أو حيث صار وقف من غير انقضاء أمر  
والد، لأن هذه الألفاظ ثبتت في عرف  
لاستعمال بين الناس، ويقدم من ذلك

(١) الذي المختار مع حاشية ابن عابدين ٢٨٩/٢  
والشرح المصنوع ٢٩٩/٢ ط الحنفية، والرد المحتار ٢٨  
٢٨٩ ومعه المستند ٢٨٢/٢ وشرح منى  
للإمام ٢٨٩/٢ ومعه لفظ النبي ٢٨/٢



ولسوي هي الروضة هذه الصراخه وإحدا صفاته إلى تجليه المدهم صبرته كذبة حتى يحل في المية، وهو بصوات كما قال الرسول أن الصريح لا يحتاج إلى بية<sup>١</sup>

ومن أمثلة الخشية أيضاً حرمة وايدت  
وذلك عند الحائض والأصح عند شاعبه  
قالوا: لا تقطعه بصدقة والتحریم مشرقة،  
بأن الصدقة تسعمل في لوكاة ولوبات  
والتحريم يستعمل في نظهار ولأيمان،  
ويكون التحريم على نفسه وعلى غيره،  
وتأيد بحسن: أبعد التحريم وتأيد الوقت  
وسم يثبت هذه الأمثلة حرب الاستعمال فلا  
يحصن الوقت بمجرداء، لأن انضم إلى عد  
لأنما بعد ثلاث أمثلة فصل ثلثين بها

أحضر أديشم إليها أحد نقاط غنسه وهي  
عشر نج ثلاث وركت يات، فترو، تصدعت  
صدقة مولود، و تصدعت صدقة محبته، و  
تصدعت صدقة مائة، أو تصدعت صدقة مائة.

<sup>1</sup>وتمثلت في مبادرة العودة

الثاني أن بعضنا بعضا الوقت فيقول  
هذه لا باع ولا ترهب ولا مورث، لأن هذا  
له يوم لا ينكر.

٢٨٦ (شرح الصمد ١٦٩٩/٢، رسمي الصمد ٢٨٦) ومختار لإخبات ٢٤٠/٢، وإيضاح ٢/٢

لثالث أن يترد توقفه فيكون على ما ترى،  
٢. أن الدنيا يجعله ولذا في بعض دور الظاهر  
بعد ما لا علاج على م. في الضمائر، فلا اعترف  
بما هو، ثم في الحكم مظهره، ويل قال م.  
ارشد المؤلف فافقوا قوله، لأنه أعلم به، نوى  
ومقابل لأصح عند الشريعة أن حرمت،  
وأبدت من الانتفاضة الصريحة لإفاء، الموص  
كتمثيل، ولأن التحريم والتأجيل في غير  
أبضاح لا يكون لا بالتوقف فعمل على<sup>(١)</sup>  
ما يحتمل فقد ذكرنا بعض التفسير دون بيان  
ما هو صحيح وما هو كسبة، وبه كان في مصنفه  
مربيا مما ذكره الجمهور  
الفاظ المؤلف الدالة على عند الحتمية.

١١- و ذكرته في الحاشية الخاصة لبيان على

الأول رضى عنه، صفة مرفوعة مزيدة على  
المساكن ولا شلات به، الثاني صدى  
مرفوعة، لَهْلَالٍ وأبو يونس وغيرهما على  
صحته، لأنه ثَمَا ذكر صدى حرف مصورة  
وتسمى موهبة (موتومة) أحشال كوهة قلوة،

١١) محض ١٠٢-٦٠٤ وشرح منهن الإرفاق  
١٢) ١٩١٢ والإصابة ٢١٢ سورة أوسي محض  
١٣) ٢١٢ ١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣ وحقني المستأجر  
١٤) ٢١٢ وحقني المستأجر ٢١٢







د- الكعبة صوره كانت من لأخرى أم من  
انطلق كالكتابة على أبواب المدارس والربط  
والكتب، لكن قال الأستاذ: «إذا وجد مكتوباً  
على كتاب وقف له تعالى على طية العلم  
فانصرفه» «ملانية» كان كانت مشهورة بالكتب  
ثبت وقصه، وإن لم تكن مشهورة بذلك لم تثبت  
ولذلك، ولأن الشافعية يصح الوقف بكتابة  
الناطق مع بته<sup>(١٦)</sup>

ج- القدر كفى يسي مسجداً أو رباطاً أو  
مدرسة ويخلي يسي بناسي ويس ما أحد، من ذلك  
فإنه يصير رباطاً ولو لم ينفذ، وكمن يجعل أرضه  
مقبرة ويؤذن بناسي بدأ حاصلاً يسي فيها، وهذا  
عند الحنفية والمالكية والحنابلة هي المذهب،  
لأن الشافعية فلا الأصل حينهم أن لو لم لا  
يصح إلا بالنقض أو الإشارة إلى الكتابة، إلا أنهم  
استثنوا من شرائط النقص ما إذا يسي شخص  
مسجداً في أرض موات ونوى جعله مسجداً فإنه  
يصير مسجداً ولم يحتج إلى لفظ، لأن العمل مع  
أنه هه معيان من القول، ووجهه انسخي بأن  
الموت لم يدخل في ملك من أحياء مسجداً<sup>(١٧)</sup>

كد، في لتاريخية، الرابع والعشرون- هـ،  
بذلك مرفوعة بعد موتي وحصل ولم يجر مصرفاً  
لا يصح، الخامس والعشرون تلوي هذه مبيهاً  
إلى المسجد بعد موتي يصح إذا خرجت من الثلث  
وعين المسجد وإلا فلا، السادس والعشرون  
سبيلت هذه الدار من وجه آدم مسجد كذا، هي جهة  
مبواتي ومبواتي نصير ولغاً وإن لم يقع  
عندها، والثلاثة في العنية، السابع  
والعشرون جمع حجوتي لدفع مراح  
المسجد ولم يرد عنه صارت الحجر، ولغاً  
في المسجد كذا قال، وليس للمبوتي أن  
يصرف إلى غير ادهن كذا هي اممحيط،  
الثامن والعشرون ذكر قصصاً من كتاب  
ابو حاتم رجل قال: ثلث مالي وقف، ولم  
يرد على ذلك قر أبو حنبل إن كان ماله  
بعداً فقد، القول باطل بمنزلة قوله هذه  
البراهم وقف، وإن كان ماله قبيحاً نصير  
ولغاً على بقراء<sup>(١٨)</sup>

ب يقوم مقام للفظ

١٢- كما يصح الوقف بالنقض فإنه يقوم مقام

اللفظ ما يأتي

١- الإشارة التمهية من لأخرى<sup>(١٩)</sup>

١٦- البحر الرائق ٢٠٥/٢-٢٠٦/٢

١٧- مفتي المحتاج ٣٥١/١، وشرح مفتي الإرشاد  
١٤٠/١، ومروية دلي النص ٥٤٠/٢

(١٦) الترح المصير ٢٩٩/٢، والفتاوى ٨٥٢/٢، ومفتي  
المحتاج ٣٨١/١

(١٧) الترح المصير ٢٩٩/٢، وشرح مفتي الإرشاد  
١٤٠/٢، ولإيضاح ٣٠٢/٢، ومفتي أمين العرفين  
٣٦٩/٢، ومفتي المحتاج ٣٨١/٢



أئمة<sup>(١١٠)</sup>، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية وهو المذهب عند الحنابلة، ولي أحدنا ذكره النظم من الحنابلة أنه يشترط القبول في الموقوف على غير معين وبإله نائب الإمام<sup>(١١١)</sup>.

وإن كان الموقوف عليه ميتاً فترد مثلاً بعد اختلاف في اشتراط قبوله.

بعد الحنفية والمالكية والأصح عند الشافعية وفي أحد الوجهين عند الحنابلة أنه يشترط قبول الموقوف عليه الميعين إن كان من أهل القبول، فإن كان للموقوف عيب محجوراً عليه مثلاً لبل حة ولية.

والمذهب عند الحنابلة ومقابل الأصح عند الشافعية أنه لا يشترط قبول الموقوف عليه الميعين، لأن استحقاق المنفعة يستحال العتق متعة نفس بالإعتاق، ولأن الوقف لإزالة ملك بمنع البيع والهبة والميراث فلم يعتبر فيه التبرل<sup>(١١٢)</sup>.

قال الإسنوي: ونجاس ذلك جزاءه في غير المسجد أيضاً من المدارس والربط وغيرها<sup>(١١٣)</sup>.

أما من يبي مسجداً في ملكه فلا يصير رقماً إلا بالقول، قال الشهرآزي في المذهب: لا يصح الوقف إلا بالقبول فإن بني مسجداً وصلى فيه أو أقبل فلهما بالعملاء فيه ثم يصير رقماً، لأنه وإن ملك على وجه الحرية، فلم يصح من غير قول مع القدرة كالمحقق<sup>(١١٤)</sup>.

وقال الرطبي لو قال أهدت في الامتكان فيه دار مسجداً بذلك، لأن الامتكان لا يصح إلا في مسجد بخلاف الامتلاء<sup>(١١٥)</sup>.

والرواية الثانية عند الحنابلة أن الوقف لا يصح إلا بالقول وحده<sup>(١١٦)</sup>.

ب- القبول

١٢- يختلف الفقهاء في اشتراط القبول من الموقوف عليه أو عدم اشتراطه على الوجه الآتي:

إن كان الموقوف عليه جهة لا يتصور منها القبول كالمسجد والقطعة أو كان الموقوف عليه جهة غير محصورة كالفقراء والمساكين فإن الوقف لا ينتقل إلى القبول، ويكتفي بالإيجاب في

(١١٠) حاشية ابن علقين ٣٦١/٢، والإسنوي ١٦٢، وحاشية النسوي ١٨٨/١، وجماع الإكمل ٦٠٨/٢، ومغني المحتاج ٢٥٢/٢، والروضة ٢٢٤/٤، والإسنوي ١٢٩/٢، والقرع ١٥٨٩/١، ومغني قولي الص ٢٨١/٥.

(١١١) حاشية ابن علقين ٣٦١/٢، والإسنوي ١٦٢، وحاشية النسوي ١٨٨/١، وجماع الإكمل ٦٠٨/٢، ومغني المحتاج ٢٥٢/٢، والروضة ٢٢٤/٤، ومغني قولي الص ٢٨١/٥، والمغني ٢٥١/٢، والإسنوي ١٢٩/٢، وكشاف المحتاج ٢٥٢/٤، ومغني قولي الص ٢٨١-٢٨٠/٥.

(١١٢) مغني المحتاج ٢٨٨/٢، ٢٨٩.

(١١٣) المغني ١٩٩/١.

(١١٤) مغني المحتاج ٢٨٩/٢.

(١١٥) الإسنوي ٢-٣/٢.



للغير ، فإن لم يكن له ، وإن وردا تكون  
لغيره ، ويصير كأنه مات ، ومن ثل ما وقف عليه  
فليس له الرد بعده ، ومن رده ، ولزم منه  
القبول بعده<sup>(١)</sup>

وعند المالكية أنه إن رد الموقوف عليه المبيع  
فالموقوف في ماله كما في بن شابر وابن  
الحاجب وابن حرفة وغير واحد قولاً<sup>(٢)</sup>

فإذا كان الموقوف عليه هو المالك وهو الرجح أنه يكون  
رداً على غير من رده ما جاهد الحاكم ، وهذا إذا  
جعله الواقف حبساً مطلقاً ، أما إن قصد رد  
المعين بمصرفه مرد فإنه يعود ملكاً للموقف  
والقول الثاني لمطرف وهو أنه يرجع ملكاً  
للموقف أو لرسوله<sup>(٣)</sup>

وكذلك الشافعية لو رد الموقوف عليه معين  
المعين الموقوفة يظل حقه ، سواء اشترط بقول  
من معين أو لم يشترط ، ولو رجع بعد رد ثم  
يعد له ، لكن قال الزرناي : إن رجع قيل حكم  
الحاكم برده إلى غيره كان له وإن حكم بالغيره  
يظل حقه وهذا في البطن الأول ، أما البطن الثاني  
والثالث فمثل الإمام والبرالي أنه لا يشترط لموله  
قطباً ، لأن استحقاقهم لا يتصل بالإيجاب<sup>(٤)</sup>  
ونقل في إردائه يردهم وجهين<sup>(٥)</sup>

واشترط الشافعية - على لقول بالشرط  
القبول من الموقوف عليه المعين كما في  
الأمج - أن يكون القبول على الفور عقب  
الإيجاب إن كان موقوف عليه أو وليه  
حاضراً ، فإن كان غائباً فلا يشترط لقورية  
في القبول عقب الإيجاب ، وإنما يشترط  
المقبول عند بلوغ الجهر إليه وإن طال  
الزمن ، قال الشيرازي : وبمات الواقف  
هل يكفي قبول الموقوف عليه بعد موته أو لا  
يكفي فيه نظره ، ولظاهر عدم صحته بقول  
للاحكام الواقف بالعمود دون لموصية<sup>(٦)</sup>

وقال الحارثي من استأجره يشترط نصال  
القبول بالإيجاب فإن تراخي عن بطل كما يظل  
في بيع وأبيه ، لكن قال الشيخ في الدين إذا  
اشترط القبول على الموقوف عليه المعين فلا  
ينبغي أن يشترط المعين ، بل يلحق بالبرية  
والبرية لا يصح حبساً وموجلاً بالقول والعمل ،  
فأبعد فيه تمويه وتصرف الموقوف عليه المعين  
يقدم مقام القبول بالقبول<sup>(٧)</sup>

### رد الموقوف

١١ - الرد لا يتصور إلا من الموقوف عليه  
المعين فإذا رد ولم يقبل ما وقف عليه نفذ قال  
الحنفية : لو كان الرد للشخص به وأجره

(١) حاشية ابن عابد ٣/ ٤٦ ، والإيضاح ص ٧

(٢) حاشية الدسوقي ١٨٨/ ٢١ ، والشرح الصغير ٢٠٠/ ١٦

(٣) دوفة الخليل ٣٦١/ ٥ ، ٣٦٥ ، رضي المطاع  
٣٥٢/ ٧

(٤) نهاية المطاف وحاشية الشيرازي ٢٦٩/ ٥ ، رضي  
المطاع ٢٨٢/ ١

(٥) الإيضاح ١٩٨/ ٧ ، لا تنبذات النجاة ص ١٧٢



الوقف في التصرف في العين المتولقة بأي تصرف يحل به مقصود من الوقف، فلا بيع ولا يوجب ولا يورث، وإذا تم قول شي <sup>١</sup> يعبر عن الحجاب <sup>٢</sup> فتعدو بأصله ولا يتأخ ولا يوجب ولا يورث <sup>٣</sup>، ولأن الوقف يرجع بمصع أبيي والمهبة والميراث فلم بمجرد صدور الصيغة من لرف كاعتق، وبما في أهمية فأنه تمليك مطلق، وأبوقفة تحييس لأصل مسييل لمصعة فهو بالعتق أشبه بإنصافه به أولى

وعند أبي حنيفة الوقف جائز غير لازم كمد سبي- ولو وقف كزوج في حال حياته مع كراهة وبورث منه، وإذا علم الوقف عند يأخذ مريض، أن يحكم به القاضي، أو بحرجه مخرج لوصية، ولكن القتي عند الحنابلة على قول أبي يوسف ومحمد وهو المنزوم، قال ابن عبد البر مطلقاً عن الفتح. والحنابلة ترحب قول عامة الحنابلة بلزوم لأن الأحاديث والآثار متباعدة على ذلك، واستمر عمل الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك، فنرجع نوهما

وفي رواية عن الإمام أحمد بن الحنفية لا يلزم إلا بغيره وإخراج الوقف من يده، لأنه يرجع

والمذهب عند الحديث أنه لا يشترط قبول في الوقف بطلب، سواء أكان من معين أم كان على غير معين، وعلى ذلك فلا يفسد الوقف على المعين بوفده بقبوله بوفده سواء كان أبو المعصاني، إنه يرتد بوفده كالمكمل إذا رد الموكالات وإذا لم يشترط لها لقبول، وعلى القول بشرط القبول فإن رده للمعوض عليه بطل في حقه دون من بعده <sup>٤</sup>

قال ابن عسما وإذا لم يمتثل إلى القبول بوفده من وقف عليه بطل في حقه وصار كالوقف المنقطع الآية، يخرج في صحته في حق من سواه ويطلق وجهاء بناء على ثلثين القصص، فإن قلنا بصحته فهل ينتقل في الحال إلى من بعده أو يصرف في الحال إلى مصرف الوقف المنقطع إلى أن يموت الذي رده ثم ينتقل إلى من بعده؟ على وجهين <sup>٥</sup>

لزوج الوقف

١٥- اختلف الفقهاء في لزوم بوفده لأصحب حينئذ نقضاه، قالوا كذا والتامية والجمالية في الحديث وأبو يوسف ومحمد من الحنابلة في أن الوقف متى حصل من هو أهل للتصرف مستكماً شرطاً أصبح لازماً وتقطع حق

(١) حديث الصحيح بأصله لا يبيع ولا يوجب ولا يورث

(٢) أخرجه البخاري في فتح الباري ٢/٢٢٢

(٣) الإنصاف ٢/٢٧، ١٨، ركشاش الفتح ٢/٢٨٠، والمفتي ١/٢٨٠، ومعرفة أئمة السني ٢/٧٨

(٤) القتي ١/٢٨٠، ٢٨٠



للموقوف، وإن أن يكون حكماً وذلك  
بحسب الواصف للموقوف ورع به،  
وذلك في وصف مثل مسجد والمطرفة  
وأيضا ما ضاه ذلك<sup>(١)</sup>

وإن يخلل الوصف من الخور إذا حصل  
المانع من موت أو فليس أو مرض موت،  
لم يقطع عني الوصف ولا بعد حصول المانع  
ولذلك ذلك لعدم أي أثر طلع عنه قيل حصول  
المرض أو الفس أو موت فإنه يجبر على  
التحرير والتعبد، وإذا زاد الرجوع في الوصفة  
فليس به ذلك لأن قولك يلزم بقوله<sup>(٢)</sup>

وقد العرشي والقمراد بالطلاق علم اسم  
لا حقيقته<sup>(٣)</sup>

ويجوز التخصيص عن نصيب عني قول محمد  
بالنسب، وتسميم كل شيء مما يهت به في  
المسجد بالفرز والصلاء فيه، ربي العتبة  
يلقى وحده، وفي مقابلة بشرط هذه  
وفي الحد يبرر من خدم المارة، بكر استمارة  
لني تحتاج إلى صبا، فيها واحسان الذي  
يؤثر لتحتاج بكما والفر اجالته لا به فيه من

معان مع يتوجه في انعابه، نعم يلزم بحدود  
اللفظ كالتوبة، الوصف<sup>(٤)</sup>

### قصر الموقوف

١٦ اختلف الفقهاء في الصراط في  
الموقوف لعدم الوصف والروية جده  
جمهور الفقهاء الشافعية ومختلصة في  
المذهب وأبو يوسف من الحنفية إلى أن لا  
يشترط تقصر تمام الوصف والروية، لأن الوصف  
ليس بملك وما هو حراج له من ملك إلى  
موقوف فأنشئ لإعتاق

وميد المانكية ومحمد بن الحبيب من المختلصة  
وفي رواية عن حماد لا يتم الوصف إلا بالقبض  
كالمصلحة لا بد منها من التسليم، ويجوز المانكية  
عن لئيش بالمرحوم، قال العرشي، إذا كان  
انوقف على كبر وتم جرحه قبل موت الموقوف، أو  
قبل ماله، أو قبل موت الذي مات به فإن  
انحسب يخل، وإذا كان الموقوف عليه صغيراً  
فإن مات يورث ماله، ويورث أي يورث من أن  
يكون حياً وذلك يغني الموقوف عنه

(١) حاشية ابن عابدين ٣١١/٢، (والإدراك هو)،  
والعرشي ٨١/٧، والروية ٣١٢/٥، وشاف  
الشاف ٦٥٢/٢، وشرح المسكن ٥١١/٢، ومرونة  
ابن القتيبي ٧٧٧/٥

(٢) حاشية الطحاوي يهاتش عرشي ٨١/٧

(٣) العرشي ٨٠/٧

(٤) البدر المختار راجعاً بين عابدين ٣١١/٢، ٣١٧،  
والمصنف ٣٠٣، ١، راجعاً لموسى، ٧٥،  
وحاشية المدعي يهاتش العرشي ٨١/٧، وروية  
الطائفي ٥٤٣، والمذهب ٥٤٩، ١، راجعاً  
إلى الشاف ٦٥١/٢، ٣٩٢، والطائفي ٦٠٠/٥، ومرونة  
ابن القتيبي ٧٧٧/٥



المعروف متى شاء أو بهيه أو يرجع فيه ثم يصح الشرط ولا يوقف، لأنه ينافي مقتضى الوقف ويحصل منه بعد الشرط ويصح الوقف بناء على الشرط كقصة في البيع، وبشرط الحيازة الوقف عند، متى عنه أحمد لأنه شرط ينافي مقتضى العقد فلم يصح، «لأنه إزاله ملكه في ماله فلم يصح بشرط الحيازة كالعقد»<sup>(١)</sup>

وختلف فيها الأئمة فيه، بشرط الواقف للحيز لكنه حين الوقف، فإن كانت مدة الحيز معلومة كان ذلك، وقت يلزم منه على كذا على بني بالحيار ثلاثة أيام عند أبي يوسف يجوز الوقف والشرط، لأنه لا بشرط معام القبيض عند، يجوز شرط الحيار.

والأحمد أبو الوفاء باطل لأنه بشرط عند تمام القضي لينقطع حق الواقف، وباشترائه الحيز بقوت هذا الشرط، وحار خلال قرون محمد.

وفي رواية أخرى من أبي يوسف أن الوقف جائز بشرط باطل وهو قول يوسف بن خالد السجستاني، لأن الوقف كالإعناق في أنه إزاله الملك لا يملك ذلك، ولو أنشئ على أنه بالحيار حتى وبطل شرطه مكذا يجب هذا

الصلب، إلى العتري، لأن مولاهم بكونه في المنة مرة فيحتاج إلى من يعود بمصالحة إلى مريض لعاء بها<sup>(٢)</sup>

لوجوع في الوقف

١٧- ذهب إمامنا إلى أن الوقف متى أصبح لازماً فلا يجوز مرسوخ به، فلا يباح ولا يرض ولا يوجب ولا يورث

ولكن القضاة اختلفوا فيما لو شرط حين الوقف له الرجوع فيه، أو شرط له الحيار، ذهب إمامنا وناجدة في التصحيح إلى أنه لا يصح لشرط ولا الوقف، فيكون الوقف باطلاً، وفي حمال عند الحيلة والندمة ذكر، ابن سريج أنه يصح الوقف ويطلق لشرط

قال النووي، بوقف بشرط الحيار، أو مال وقت بشرط أبي أبيه أو أرجع به متى نشت فيأكل واحجز له بأنه إزاله ملك إلى الله فلا يملك، أو إلى لموقوف عليه كالبيع وبه، وعلى التقديرين لهذا شرط عند ذكر في تناوياً فقال أن الشر لا يصح بهذا الشرط، ويرى بينهما بأن العتق مبني على لقلية والسرير

وقال ابن عذابة: إن شرط الواقف أن يصح

(١) المروضة ١٣٨٥، ٢٢١، ومنه السجاعي ٢٨٨٥  
واسفي ١٦١٩، وإقتضاه ٢٨٨٥

(٢) الله استعمار، عليه بن عاشور ٣٦٨/٣







لصحة الوقف، ولو كان الوافد: إن قدم زيد  
فداوي هذه، ولو كان كذا صح بوقف وبسهم إن  
قدم به<sup>(١١)</sup>

الشرط الثاني: التأييد

٩ - اختلف الفقهاء في اشتراط تأييد الوقف

على رأيين

الرأي الأول: ذهب الحنفية والشافعية  
والحابلة في المذهب إلى أنه بشرط  
التأييد لصحة الوقف، لأن الوقف إقالة  
المالك لا يرس أحد فلا يحتتمل استوقيته  
كالاتفاق وجعل المال مسجداً

إلا أنهم اختلفوا في شرط ذكر التأييد لفظاً

فذهب الحنفية في الصحيح - وهو قول أبي  
يوسف - والشافعية والحابلة إلى أنه ذكر بتأييد  
ليس بشرط، بل صح الوقف سواء ذكر التأييد  
لفظاً، أو معنى قال وقف على جهة لا تقطع  
كالعمر، والمساكين، لأن الوقف ثبت عن رسول  
الله ﷺ وعن أصحابه، ولم يثبت عنهم هذا  
الشرط ذكره رسمياً، ولأن هذا الوقف أن  
يكون آخره الدمار وإن لم يسلمهم هو الوقف من  
حال فكانت نسبة حد الشرط ثابتاً ودالة

بأنه منقطع الرجوع، وهذا الحنفية قال ابن  
عابدين لو قال: إن كسب هذه الأرض منك  
بهي صدقة مؤلفة، وإن كانت لي ملكة، وهذا  
لتكلم صح الوقف ولا فلا، لأن الموقوف  
بالشرط لكائن نجيذ

لكن يستثنى صد الجمهور الوقف، لمعلق على  
لموت، كما إن قال: إن كسب فأوصي هذه مؤلفة  
على الفقهاء من الوقف، بل صح لأن شرط  
الموت، وبغير وصية مؤلفة، وهذا يجري  
عليه حكم الوصية في اعتباره من الثالث كغير  
الموصيات، ولقد بين على صحة تعيين الوقف  
بالموت واعتباره، وصية لأن عمره وصي  
فكان في وصيته أحد ما أوصى به قبل  
أنه عمر أمير المؤمنين إذا حدث به حديث  
المرثية 'إن تَمَتَّ صدقة'، ووقفه هذا كان  
بأسر النبي ﷺ واستمر في أصحابه ولم يكره  
فكان إجماعاً<sup>(١٢)</sup>

ويؤيد المالكية والحابلة في قول أن صيغة  
الوقف بلفظ التبرع، وإن استجبر ليس شرطاً

(١١) قيل يفتح بال بالمدونة لغير وقف فلا يجوز  
الوقف، فإن عمر في ذكر وصية آخره فهو  
الوقف (٢٩٩/٣) وصح إسناده (ابن حجر في  
التمهيد ١٦٢/٣ ط الصفة)

(١٢) انظر المظار وحاشيته من طبعين ٢/ ٢٦٠، ٢٦١،  
والإيضاح ص ٣٥٥، معني المحتاج ٣/ ٣٨٩،  
والمعجم ٢٥٨/١ وشرح منتهى الأركان  
١٤٦٦/٢ وكتاب القضاء ١ - ٢٥٠ - ٢٥١ والإيضاح  
٢٢/٢

(١٣) السراج الكبير وحاشيته الفوسلي هذه ١٤٦/٤ وشرح  
المرشي على مختصر خليل ٩٤/٧ والإيضاح  
٢٢/٢



والثابت دلالة كالثابت صاً

الوقف أن يكون أملاً للبر

وتحقق أعلى البر بما يأتي

وديب أمر حقيقة ومحمـ إلى أنه يشترط لصحة

الوقف أن ينص على التأييد

لم، ككتب مؤلفاً، بعضها في صحة وقف وقته  
الموقف مشير أو من مثلاً ولم يزد على ذلك.

صحة محتبة واعتبه في قول إلى أن  
الوقف يحدد مبدأ وتلقو لتوقيت

وقف شاعرية وحقايقه في المذهب إلى أن  
الوقف لا يصح

ترأي ثاني ذهب المالكة والحديث في  
وجه إلى أنه يشترط لتأيد صحة الوقف مع  
الوقف هذا مبعثاً

الركن الثاني الوقف

ما يشترط في الوقف

الشرط الأول: كون الوقف أملاً للبر

١- الوقف من التبرعات، ولذلك يشترط في

أ- أن يكون الوقف مكنفاً، أي أن يكون  
عائلاً بالذات فلا يصح الوقف من الصبي  
والمحذور لأن الوقف من التصرفات التي  
تزيل السنك يحبر حرماً، ونصبي  
واسجنون بما من أهل هذه التصرفات<sup>(١)</sup>.

ب- أن يكون حرماً، فلا يصح الوقف من  
العبد، لأن موقوفه إله ملك، وأعيد ليس من  
أهل الملك<sup>(٢)</sup>.

ج- أن يكون محسراً، فلا يصح وقف  
المكره<sup>(٣)</sup>.

د- ألا يكون محجوراً عليه سبه أو مفسراً، لأن  
الوقف تبرع، والمحجور عنه ليس من أهل  
التبرع، وهذا ياتخذ في الجنبه، ومن ابن  
عبد بن من انتج، والمحجور عليه سبه إذا  
وقف على نفسه ثم على جهة لا يقطع، يسمى أن

(١) الفلاح ٢٢٩/١، وحاشية ابن علقم ٣٥٩/٣،  
وحاشية السوقي ٣٧/٤، وحاشية المحتاج ٣٧٧/٢،  
وكشاف الفلاح ٢٥٦/٦

(٢) الفلاح ٢١٩/١، والشرح الصمد ٢٩٨/١، ونبيه  
المحتاج ٣٥٦/٥، وكشاف الفلاح ١/٢٥

(٣) الفلاح ٢١٩/١، والشرح الصمد ٢٩٨/٢، وحاشية  
المحتاج ٣٧٧/٢، وكشاف الفلاح ١/١٢٠، والشرح  
سمى الإجازات ١٩٠/٢

(٤) الشرح الكبير ج، حاشية السوقي ٣٧٧/٢، وحاشية  
المحتاج ٣٧٧/١

(١) الشرح الصمد ٢٢٩/١، والفلاح ٢٢٩/١،  
وحاشية ابن علقم ٣٥٩/٣، وحاشية المحتاج  
٣٧٧/٢، ٢٨٣/٢، ٢٨٣/٢، ٢٨٣/٢، ٢٨٣/٢،  
وشرح منى الإجازات ٢٩٧/٢، والكافي لابن  
غالب ٢٩٧/٢، ٢٩٧/٢، والإجازات ٣٥٧/٢، والشرح  
٢٨٨/٢، ومجلة أبي الفتح ٧٨٣/٥، وحاشية  
السوقي ٨٧/٢، والشرح ٢٢٩/٢، ومجموع  
الكافي ٢٥٥/١



صعته نسي جعل له خاصة.

ورفع بعض الحبيب إلى عدم صحة وقف  
شبهه: فقد نقل صاحب لدر المحار عن  
معرفة شات حفتي أبي الصمد أنه سئل عن  
وقف علي وأبيه وعمره من سيور هل يصح؟  
فأجاب: لا يصح ولا يلزم؛ ونقصا، موقوف  
من يحكم ومجبل الوقت، سقط ما شعر  
بأنه ينسحب<sup>١</sup>

ويذكر في المالكية بين أن يكون الوقف بعد  
الدين أو قبله، وبين حرم الموقوف وقدمه. فإن  
كان الدين سابقاً على الوقف، فإن الدين يكون  
بأحلا، ويباع بدينه، ثم ينفق على الدين  
وإن كان الوقف سابقاً على الدين، فإن  
الموقوف عليه قد صار الموقوف قبل حصول  
الدين، كان الوقف صحيحاً، ونطاق دينه  
الموقوف، وكذلك الموقوف عليه لم يجر الوقف  
حتى حصل الدين، فلم يجره، أعطى الوقف أي علم  
بإتمامه وأخذ في دينه، وله بشاؤه، فهو صحيح  
لأنه محقق.

وإن جهل سبي أحدهما، أي جهل سبق الوقف  
على الدين أو سبق الدين على الوقف، فلا كان  
الموقوف من خرج من تحت يد الوقف وسار

يصح على قول أبي يوسف وغير الصحيح عند  
المحققين، وعنده المالك إذا حكم به حاكم.

ونسب الشافعي في مذهبه الأظهر على أن وقف  
المعسر بعد سحجر عليه صحيح، إذ كان  
الموقوف ماعلاً عن الدين<sup>٢</sup>

وأما وقف الفقير قبل الحجر على، فقد  
ختلف فقهاء في صحة وقف

فذهب الحنفية على ما جاء في الدر المختار  
إلى أن يصح الذي يحجر عليه يصح وقفه ولو  
كان الدين صحيحاً يسأله إذا كان في حال الصحة  
فإن ابن عابدين وهو يذهب به بمطابقاً لأنه  
صاحب ملكه كما في شمع فوائد عن الدخيرة  
فإن في الصحيح وهو لازم لا يتقصه أرباب السيور  
إذا كان لغير الحجر بالائتق لأنه لم يشر  
صحة ما عين في حال صحته، وبه على قبي  
الحنفية، وذكر أنه أمس به أبو يعين

وفي أملا المختار لعلي بن أبي لهو حجر  
عليه لو وقف على نفسه وشركه ما، فإنه من علته  
صح، وإن لم بشرط يوصي من قد قبل عن كفايته  
بلا شرط، قد ابن عابدين أي إذا قبل من علة  
الوقف شيء من ماله لم يفسده، أو ما أخذ منه،  
لأنه يثبت على ملكه، ولو وقف على غيره

(١) حاشية ابن عابدين ٢٥٩/٢، والشرح الصحيح

٢٥٨/١، وشمس الصحيح ١٤٨/١، وسنن

٢٥٨/١

(٢) أبو القاسم، وحبشية بن عبد الله ٢١٥/٢، وحبشية  
الفتوى ٢٨٦



لأنه رشيد غير مجبور عليه فنقد تصرفه  
كغيره<sup>(١)</sup>

وقال البهوتي تصرف للمسلم في ماله غير  
المجبر عليه صحيح نعماً ولو استغرق دينه جميع  
ماله، لأنه رشيد غير مجبور عليه، ولأن سبب  
منع الخبز فلا يتقدم سببه، ويحرم إن أخر  
بغيره، ذكره الأمدني المحدث<sup>(٢)</sup>

وقف العربي عن مرضي الموت

٢١- الولد في مرض الموت يخرج مخرج  
نوصية في حق نفسه من الثلث، وهو إما أن  
يكون على غير وراثته، وإما أن يكون على  
ورثته

فلن كن على غير وراثته، كأن يقفه على  
الغنى، لأن كان ما يقفه لا يذهب على ثلث التركة  
صداق الوفاة لازماً، ويصير في حكم نوصية في  
أعيانه من ثلث أملاكه لأنه شيع في مرض  
الموت، وإن خرج من الثلث جاز من غير رضا  
الورثة، وإذا كان بموقوفه أكثر من ثلث ما  
الموقف نوقف لزومه على إجابة الورثة، فإن  
أجاروه نقد الوقف، وإن لم يجزءه الورثة نقد في  
الثلث طلق وعلق فيما زاد عن الثلث، لأن حق

الموقوف عليه كان الموقوف باطلاً ببيع المبيع، وإن  
وقف شخص على مجبوره وحصل المبيع بعد  
الموقف وحازته، لأن المجبوره قبل حصول  
المبيع، في استمرار الموقوف تحت يد  
الموقف، فإن بوجه يكون صحيحاً لكن  
بشروط أربعة، وهي أن يشهد الموقوف على  
الموقف، وأن يصرف العلة للموقوف عليه،  
وأن لا يكون الموقوف ذليلاً، فيسكنه  
بوائف، وأن لا يكون ما وقفه الموقوف  
على مجبوره مباحاً ولم يمس له حصة فيه  
فإن لم تتحقق هذه الشروط أو أحدها كان  
الموقف باطلاً.

أما إن وقف على مجبوره، وجعل سبب المبيع  
على الوقف أو سبب الوقف على المبيع، وتحتفظ  
لشروط من الإشهاد وصرف العلة للموقوف عليه  
وكون الموقوف غير ذليلاً، فإن الوقف  
يكون باطلاً إذا جاز لأن المجبوره ببيع المبيع  
نقلاً من سببه في الشرع لنفسه بحوزة أو  
بوجاز، فالمجبر عليه أجبي بإذن الأب في  
صحة فإن الوقف يكون صحيحاً<sup>(٣)</sup>

وعند المالكي واحتياطاً يصح وقف المدين  
بذئ لم يجبر عليه، قال ابن قدامة، ما قبله  
بمجلس قبل حجر لحاكم عليه فهو جائز شرعاً،

(١) السلي ١/ ٤٨٦-٤٨٧ ومنه المحتاج ١/ ٢٤٧

١٨٨

(٢) شرح مقهى الإبداعات ٢/ ٢٢٨

(٣) حاشية القسولي ١/ ٢٠-٢٢



سهاهم منه حياة أسير، فإذا مات  
مركت لعدة من أولادها وأولاد أولادها  
كما شرحت الرتبة لأحد الثبوت في ذلك<sup>١</sup>

قال ابن نجيم، وقد حصل أن يوصي به  
وقد عني بعض ورثته، ثم من بعدهم عني  
أولادهم، ثم على الفقهاء، فإن جاز لورث  
الآخر أن تترك وفقاً لشرط ولا (أي وإن)  
لم يجر سواها، الآخر، كان كذلك ملكاً بين  
أولاده وأختاً دافعاً عن أن يوصيه ببعض لانس  
في شيء، لأنه لم يتمحق للورث لأن بعده  
غيره لا غير غير بالنظر إلى الميت، وغير  
لأولاد بشرط إلى عهد الميت الذي هو ردها فلا  
يسمح لشرط ما دام لورث حياً، وما بعد سنة  
من الميت بين الورثة على ما عني، إن عني، رده  
انقرض أولادهم فيكون عليه عدم شرطه في  
قوله الميت<sup>٢</sup>

ولو دفع رجل في مرضه دراً على ثلاث  
بنات، وليس له ورث غيرهن، فأمثلت من قدر  
وهن، والثلاث مطلقاً يضمن بهما ما شئ، فإن  
لفقيه أبو النعمان هذا له بغيره، أما إذا أخرج  
صار لكل واحد عليهن<sup>٣</sup>

وقال المحامد، لو دفع دراً لا يملك غيره  
على إيه وثمة بأسويه عرفاً، مثلتها وقف بينهما

الورثة تملك بالمال بوجود المرض فتح يصر  
برياده على الميت، وقد ما ذهب إليه الحنفية  
والشافعية والحنابلة

وإن كان الميت عني الورثة فإن كان عني  
بعضهم، وكان الموقوف ثلث الشركة فأكثر صح  
الوقف، سواء أحاز بقية الورثة أو لم يجزها  
ولا كان الموقوف أكثر من ثلث الشركة نعم  
الأزائد من الثلث على جدره بقية ورثته وجاز  
وقد جميع الشركة على جميع ورثته ومن دة  
سواء عهده ورثاً بمقتضى نصيه مرضاً، وقد ما  
ذهب إليه الحنفية والحنابلة<sup>٤</sup>، وعدم يحد ذلك  
تقتصر في قسم العله، فإنه كالأي

قد استعمله امرأة وقتت عدلاً في مرضها  
على مالها ثم من بعدهم عني أولادهم و أولاد  
أولادهم أي ما سألوا، فإذا انصرفوا طمعوا  
ثم ماتت من مرضها وخلعت بنين وأختاً لأمه  
والأخت لا ترضى ما صنعت ولا مال لها سوى  
المهر جازاً، والميت في الثلث ومن جاز في  
الثلث يقسم انقسام بين الورثة على قدر  
صداقهم ويكون الثلث وقفاً وما خرج من  
عقلته يقسم بين الورثة كلهم عني قدر

(١) جهر الزاوي ٢٦١/٥، ولا نسب من ٢٤٥، والشرح  
تخير مع حاشية النعماني ٧٨١/٥، ٥٤٤، ٥٩  
و سنن ٦٢٧/٥، ومعنى المحتاج ٢٥٧/٢، ٢٢  
٥٤٠، ٥٤١، شرح مكمل قراءات ٥٢٥/٢  
(٢) ما عني من ٢٦٢/٢، ٢٦١، والشرح الزاوي  
(٣) ٢٦١، ٤، شرح من الإزادة ٢٠٥، ٥

(١) حاشية على حاشية ٢٦٢/٢، والشرح الزاوي ٢٥  
(٢) جهر الزاوي ٢٦١/٤، وحاشية ابن عديم ٢٦٢/٢  
(٣) جهر الزاوي ٢٦١/٤



الأعوان، وهو أن ينفق في مرض موته على أولاده  
فصله وأولاد أولاده وعقبهم، فإن هذا الوصف  
يصح، ولكن ما يخص الوارث يعتبر كالميراث  
في النسخة. للذكر مثل حظ الأنثيين لا ميراث  
حقوقي فلا يعبرون فيه بحرف الحسب من بيع  
وهبة وغير ذلك، لأن ما بأيديهم وقف لا ميت، وهو  
كأن له في هذا بمثل - ثلاثة أولاد - لأحدهم  
ولربعة أولاد أولاده، وتوكل مع ذلك أمه ورجلها  
ولم يذكرهم في الوصف، فليس الوصف سعة  
أنفسهم، لأن الوصف على أولاده الثلاثة وأولاد  
أولاد أربعة يخص أولاد الثلاثة ثلاثة أنفسهم  
ويشركهم فيها أم والزوج وغيرهما من  
يرث، ليكون للأبليس من الزوجة اثنين، وهذا  
من نصيب أولاد الثلاثة، ويكون الباقي بينهم، أنه  
يكون أولاد الأولاد أربعة أنفسهم يقسم بينهم  
حسب شرط الوصف من مداخل ومخارج، وما  
خص أولاد الثلاثة يكون بينهم كالميراث للذكر  
مثل حظ الأنثيين ولو شرط الوصف خلاف ذلك،  
ومدخول معهم في نصيبهم من به سهم من الورثة  
ولكنه وصفاً لم يطل ما يطل ما يطل الأولاد متعلق  
عن غيرهم به، ويكونهم لا يصح الوصف عليهم  
في العرض شاركهم غيرهم من الورثة  
ولو وقف على جميع الورثة وصلى أولاد  
أولاد وعقبهم، فإن الوصف يسلم على عموم  
الجميع بناءً، ثم يقسم ما ناب الورثة على  
فواضعه العالي، وما ناب أولاد الأولاد يقسم  
على حسب شرط الوصف

مستوية ولا يحتاج لأجرة، وإنشاء ميراث،  
وربما لا يرث من بعدهم ثلث الوارثين وإن لم يرث  
لنفسه وقف، وإن ردت الثلث وحدها عنها لثلاث  
بنات يرث أولاد البنات حصصهما وصفاً ومدهما يرث  
مرد الموقوف عليه<sup>(١)</sup>

ولو وصى بوقف ثلثه على بعض الورثة صح  
مطلقاً، سواء أجاز ذلك باقي ورثته أو رده في  
نصفه أو في الثلث حصصاً، لأنه لا يوجب ولا  
يرث ولا يملك ما لم يكن من ماله من  
مطوقة به، وكذا لو وصى بثلثه على الثلث فله  
بعد إلا أربعة الورثة، فإذا لم يجزوا لم ينفذ  
يرث على الثلث وهو كان ميراثاً وحفاً  
ووصف عليه يرث على الثلث، لأن يملك  
رده، وكذا على غيره، فكذلك إذا كان على  
نفسه<sup>(٢)</sup>

أعقب مملوكة من ثمن ماله على ورثته  
بمرض موته بطل ميراثه، ولو جاز  
بموقوف عليه، لأنه كوصية ولا وصية لوارث  
لأن يجبر به بقية الورثة، فإن أجازوه لم يطل  
لأنه ابتداء دفع سهم<sup>(٣)</sup>

واستثنى مملوكة من أنفسهم في هذا جواز  
بوصف على الوارث مسألة تعرف بمسألة وقد

(١) شرح مشي للإمام ١٢٤٧

(٢) شرح مشي للإمام ١٢٤٧

(٣) الشرح الكبير وصاحب الفتاوى ٨٦/٤







بعد الحنيفة وبقي المالكة وفي النسيب عند  
الشفعة وأحمد بن رواحة أنه وقف مفضولي  
موقوف على جداره للمالك، فإن أجاره جاز،  
لأن المالك إذا أجاز ممل لنفسه كان ذلك  
لفعل في الحنفية صادر منه، وإن لم يجزه  
لمالك لم يجز.

وعند أحمد هذا في المذهب والمالكة في  
المشهور - وفي الجليل عند الشافعية وقف  
القصر في غير صحيح ولو أجازه مالك،  
لأنه ليس بمالك ولا ربه ولا وكيل<sup>(١)</sup>  
وهذه حائكة هذا الحكم مخرج بموقوف  
مير حوزي مملات الشيخ، فإذا البيع صحيح،  
لأن مخرجهم من لو مفضولي (١).

قاي: وقف المالك.

٢٦ - ذهب الفقهاء في الجملة إلى أنه يجوز  
لصالحه أن يوقف من يبيع مال من أحيوات  
ومبيع المستعبر، إلا أن بعض الفقهاء يفترون  
والتصديق ويبذل ذلك مما يأتي.

قال الحنفية على ما حذر في المدار المختار  
وحاشب ابن عديس ولو وقف السلطان في بيت  
المال لمصلحة عنه كالوقف على المسجد فإنه

وقال محمد بن الحسن من الحنفية يجوز من  
المرتب أن يجوز من الوقوف الذين انتقل إلى دينهم  
ويصح عند الحنفية وقف المرتد لأنها لا  
تخل، إلا أن يكون على حج وعمرة ونحو ذلك  
فلا يجوز.

وقال الشافعية وأبو بكر من الشافعية وقف  
المرتد باطل.

في ذلك أن الوقف قد صدر من المسمم ثم أريد  
قائه وقد يكون باطلاً عند الحنفية حتى ولو عاد  
إلى الإسلام واستظهر شيخ غنيش من  
لما لك أنه ومنه صحيح ولا يطل<sup>(٢)</sup>.

الشرط الثاني: كون الوقف صالحاً  
موقوف.

بشرط أن يكون أوقاف مائلاً للمعروف وقت  
الوقف ملكاً بآباء هذا بانعادي، ويصرح على ذلك  
بيان حكم في وقف القصور ووقف المالكين  
وبان ذلك قيمة يلي.

أولاً وقف القصور.

٢٥ - مختلف الفقهاء في صحة وقف  
الغصون.

(١) البحر الرائق ٢٠٣/٥ وحاشية القموني ٢٩٤/٥  
والخزفي ١٩٤/٣ ومضى المحتاج ١٠٥/٢ ونرجح  
منه الإزداد ١٣/٩ والمخرج ٢١/٢ وط  
الدور ١١/٣.

(٢) انظر كشكول وحاشية ابن عديس ٣٩٠/٢، ٣٩٤/٢  
وحاشية القموني ١٠٤/٢، ومضى المسجل ١٢٢/٢،  
ومضى المحتاج ٣٨٥/٢، ١٢٣/٢، وليس  
المطوب ١٢٢/٢ والمضني ٢٢٦/٨.



لثبته كما فعل عمرو بن عبد الله تعالى عنه جاراذا  
مستجاب للوب الثامن في التزول عنها يمرض  
أو يموت.

وتعرف السبكي في وقف الإمام من بين  
المال، سواء أقال على معنى أم على جهة  
عامة<sup>(١)</sup>.

وأما الحنايلة أن يوقف الإمام الأرض  
المحصورة وأن يقصد من يوقف المال، قال  
المبهمي، الأوقاف التي من بيته المال  
وتأويل السلاطين بيجور لمن له الأحد  
من يوقف المال التنازل منها وإن لم يشر  
المشروط<sup>(٢)</sup>.

شروط الواقفين

٢٧- الوقف نية اختيارية يصحبها الوقف  
بغير قضاء والعزيمة التي يختارها، وله أن يضع  
من الشروط عند إنشاء الوقف ما لا يخالف حكم  
الشرع، والشروط التي يصحبها الوقف يجب  
الرجوع إليها، ولا يجوز مخالفتها إذا لم تعالف  
الشرع أو تنافي مقتضى الوقف، إذ أن شرط  
الوقف كتمن الشرع كما يقول الفقهاء.

قضى حاشية ابن عابدين: شرائط الواقف

يجوز، وإن كان على معين وأولاده فإنه لا يصح  
حتى وإن جعل غيره الفقهاء، لأن بيت المال هو  
لمصالح المسلمين، فإذا أوقف على مصرفه  
الشرعي ينافي، لا سيما إذا كان يضاف عليه  
أفراد الجور الذين يصرفون في غير مصرفه  
الشرعي، فيكون قد منع من بجري منهم  
ويصرف ذلك الصرف<sup>(٣)</sup>.

ولله المالكية، ما بقعه السلاطين على  
الخيرات مع عدم ملكهم لها حبسه  
صحيح، لأن سلطان وكيل عن المسلمين  
هو كوكيل الوقف فوقفه صحيح كما نقله  
ابن عرفة عن سماح محمد بن خالد، لكن  
قال القراني في الموقوف على ما إذا حبس  
المملوك معتدلين فيه أنهم وكلاء الملاك،  
فإن حبسه معتدلين أنه ملكهم يخل  
تحريمهم، وبذلك أفنى العبدوسي وقوله ابن  
خازن<sup>(٤)</sup>.

ومصرح الشافعية بصحة وقف لإمام قبطاً من  
بيت المال، وأما نية أيضاً أبو سبب بن عمرو  
السلطان نور الدين الشهيد متسكاً بوقف عمر  
رضي الله تعالى عنه وسواه والرافق، سواء كان ذلك  
الوقف على معين أو على جهة عامة.

ولله النووي، لو رأى الإمام وقف أرض

(١) حاشية المحتاج ٢/٣٧٧، وأما الحنايلة ١٥٧/٧

(٢) شرح معنى الإيجاب ٢/٣١٨، ١١٩، ١٥٣

(٣) الدر المنثور وحاشية ابن حاشين عليه ٢٩٣/٣

(٤) سلفية الشريفة ٢٦/٤، والقرن للفراني ٧/٣







المعبر وهو غير مضمون<sup>(١)</sup>

ومن أمثلة ذلك عند بحثية

أ- لو شرط الوفاء أن يكون من يتولى من أولاده إدارة لوقف يعزل وأصبحت دستور التصرفات ولا يدعونهم أحد من الغلبة والأمره وإن دخلوهم عليهم لعدة له عهد شرط مخالف للشرع وبه تعويت لمصلحة لمولود عليهم وبطلان الوفاء فلا يلزم، ولأن الشرط المحذرة للشرع فهو وبطل<sup>(٢)</sup>

ب- لو شرط الوفاء أن لا يعزل القاضي أو السلطان انتزعي على الوفاء فإن يجوز للقاضي عزله لو كان حائلاً لأنه شرط مخالف بحكم الشرع بطل<sup>(٣)</sup>

ج- لو شرط الوفاء أن لا يكون للقاضي أو السلطان كلام في الولد فإنه شرط باطل وللمدعي الكلام لأن نظره أعلى، وهذا شرط لا نافذة به بلوقفه ولا مصلحة فلا يقهر<sup>(٤)</sup>

ومن أمثلة ذلك عند دستكية

أ- لو شرط الوفاء إصلاح بومعه هي

(١) الدر المختار وحاشية من عيسى عليه ٢٩٦/٣، والمطلب ٢٦١/٨

(٢) الدر المختار وحاشية من عيسى ٣٩٠/٣

(٣) البحر الرائق ١٦٥/١، وفتح القدير ١٣٤/٨

(٤) حاشية ابن عابدين ٢٨٨/٣، والبحر الرائق ١٤٠/٥

يشترط الوفاء عند إنشاء لوقف أن لا الجبار أي في بقاء وقف والرجوع فيه متى شاء، وإن يشترط أن لا حق بيع أو هبة أو وهب

ومن الشروط التي تعد الوفاء وبطله عند الشبهة في لأصح ومحمد بن الحبيب أن يشترط الوفاء قصداً فيه من الوفاء أو انتظامه به، ويرى الحائلي وأبو يوسف من الحنيفة وهيب الملقوى وأنشأه في مفايز الأصح أنه يجوز أن يشترط الوفاء أن يتحقق من الوفاء على يد<sup>(١)</sup>

ومن ذلك عند المتأخرين شرط الوفاء أن لا يتبع حقوق ماله، يوسف، أو شرط أن يخرج من ماله من المعروف عليهم ويدخل من شاء من غير موقوف عليهم لم يصح الوفاء، لأنها شروط ثاني بمعنى الوفاء دافعه<sup>(٢)</sup>

٣- القسم الثاني شروط بطله إذا شرطها الوفاء مع بقاء وهو الشرط والأمانة في هذا القسم يختلف من مذهب إلى مذهب

ومن ذلك ما ذكره الحنفية ومالكية من أن وافت المكتب بشرط في وقفه أن لا يعزل المكتب إلا برعي فالشرط باطل، لأن اعتبار أمانته عند

(١) هبة المتاح ١٣٤/٥، ومقتضى المحتاج ٣٨٠/٢، والمصنف ٦١٠-٦١١، والدر المختار ٢٨٧/٣

(٢) حاشية الشافعي ٢٦١/٨، والإحصاء ٥٧٢/٧



مصلحة أو تثبت والتعري يعمل بما يظهره  
في نصه

وإذا شرط الوائف في استحقاق ربح توقف  
معرفة من مآهل حي من الموقوف، لا تستوي  
في سائر المآهل

٣١ القسم الثالث شروط صحته يجب  
بعضها، لأن شرط توقف إذا كان غير مختلف  
بشرط، وبسبب فيه ضرر بالتوقف ولا بالسحقين  
بأن يجب اتباعه، ولأن أوائف مآلك فله أن  
يجعل ماله حيث يشاء ما لم يكن مذهباً<sup>١</sup>

وعند شروط في الطلب في التي تنعق  
سويج ربح توقف وبأن المستحقين عند تيم  
ورس الاستحقاق ومثل ذلك يعني ومكلاً، وقد  
وفي صيد ما غير دفعي الله يعني عنه وشروط في  
أما شروطاً، ووجه يجب استماع شرط لم يخر  
في الشرع لذلك، وقد وقف مؤيد بن العرام في  
عبي الله رجلاً لمردوقه في سنة ١٠٠٠ مكي غير  
مصرفاً ولا مصرفاً، وإذا استعمل يروح فلا حق  
بها فيه، لأن أوائف تتلف من جهة دفع  
شرطه، وجهه كقولهم<sup>٢</sup>

مستحقه فيحس الشرط توقف صحيح ويصح  
في ماله، كإرضى توقف أي شرط موقوف لمالك  
ظام، وشروط رقبها، أنتعيق من عليها<sup>٣</sup>

ب لو شرط لوقف عدم بدء بإصلاح  
الموقوف، كان في حجة في الإصلاح -  
كذلك، فتدني يحتاج من تيممه، فلا يمنع  
شرطه لأنه يؤدي إلى يقال لوقف من  
أصله، بل بدو موقوفه شيء عيب

ج - لو كان الموقوف حيواناً مستحق ربحه  
وشراءه، توقف عدم البدء بالتوقف عليه بعض  
شرط، ويقع عليه من سنة<sup>٤</sup>

ومال الصالحة الشروط، بمرم أوقافها  
[إذا لم يفسد في الإخراج بالمفسد، شرعي ولا  
تجزر المحافظ على بعضها مع فوائد المفوض  
الشرعي بها، وعلى ذلك أمر شرط في تقربات  
أما بعدم فيها لفسد المفوض فله شرط خلاف  
شرط، كشرطه في لإمام تقديم غير  
الأعلم<sup>٥</sup>

وبو صرح، ووافد بأن لا يطر عمل ما يهر  
مطلقاً أو ما يبر، ومطلقاً شرطه، مطلق على الصحيح  
مستلزم لمصلحة، كشرح، وعلى ظاهره بأن

كتاب النية، ٢١، ٢٢

١. انظر استحقاق وجهه من عبيد ١٣، ٣٦١، ومعرفة  
أولي النهي ٧١، ٨٢

٢. انظر المذهب، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠



يكتد من حلة الوقف، أو عظامه كذا كل شهر أو كل مائة كذا، يعطى ذلك مبدأً على غيره، فإن سم تف القصة التي حصلت في عام الأ... يعطيه أيدي هية له بواقف يكمل له من غلة لعام الثاني فإن دل الرائف أعطوه كقاس من مائة كل عام، ووجدت سنة لم يحصل شيء فلا يعطى من ريع المديتيل من ثمانين عاماً بقاها بقاها بقاها لأنه أضاف بقعة إلى كل عام<sup>(١)</sup>

وقال كشافه لو شرط الواقف صرف مائة لسنة الأولى إلى يوم... وقوله السنة الثانية إلى آخرين، وهكذا ما بقوا، اتبع شرطه<sup>(٢)</sup>

وقال الحنابلة لو شرط الواقف تقديم بعض المعروف عليهم كانه ما يعطى أهل الوقف دون بعض بحر، وقتت على زيد وعمرو ويكر بدأ بالقديم إلى زيد، أو وقتت على حاملة كذا ويبدأ بالأصلح أو الألبه ليرجع إلى ذلك<sup>(٣)</sup>

ب- تعطيل بعض الموقوف عليهم أو النسوية بينهم.

٣٣- يجوز للمواقف أن يشترط في دلهما تشريها في الاستحقاق بين المعروف عليهم

ونبه على ذكر بعض الأمثلة لهذه الشروط.  
١- الدية شخصي معين أو تقديمه أو تخصيصه شيء معين له  
٣٢- قال الحنفية: لو شرط الواقف أن يبدأ بالعريف من الغلة بالأقرب فالأقرب من طراء قرأتني يعطى من الغلة ما يرضى، يعطى الأقرب منهم ما بقي درهم (وهو قدر النصاب) ثم لذي يليه كذلك إلى آخر الموقوفين<sup>(٤)</sup>

ولو قال الواقف: أوصي غلة موقوفة في... على زيد وعمرو ما عافا، ومن بعدهما على سائرهم، على أن يبدأ بزيد يعطى من غلة هذه مائة من كل مائة درهم، ويعطى عمرو لورق لسنة جاز الواقف، ويبدأ بزيد يذفع إليه نصف ثم يعطى عمرو مائة لسنة، ومهما فضل كان بينهما تعينوا لجمعه بإعصا أولاً يقول من زيد وعمرو، وير لم يزد على ذلك لكائن لكل بينهما نصيباً، فلما فضل في البعض حصل به فيه لأن لم تبق الكلفة بعد مال يقدم زيد، ثم إن فضل عنه شيء يذفع إلى عمرو أولاً فلا شيء في<sup>(٥)</sup>

وقال المالكية: لو شرط الواقف تدفقه فلا

(١) الشرح الكبير وحاشيته منسوفي عليه ٩٠٠هـ

(٢) روضة المتكئين ٣٣٩/٥

(٣) كشاف القناع ١٦٠/٥، لا تصالح ٢٧/٧، ومرونة

أمر القضاة ٨٠٣/٥

= دروسه الطالير ٢٣٨/٥-٢٣٩، والمصنف ١٤٠٠هـ

والمعني ٦١٧/٥-٦١٨، وكشاف القناع ٢٤٨/٥

(٤) الإسداد ٦٩٨

(٥) الإسداد ٦٢١-٦٢٢



أو تفصيل بعضهم على بعض، فلو قال، لو الف  
أوصي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن  
يأخذوا أفضل من ثلثتهم، ومات من أن يقصر  
بعضهم على بعض، كذمت ألقه بينهم بالسوية  
لعدم اتصال التفصيل بأحد هذه، ولو دل  
فصل فلان بجعل به كن ثلثة لم يصح، لأن  
تفصيلهم وليس بتفصيل ولا بد أن يعطى لكل  
واحد منهم شيئاً لم يرد من ثلثهم أو غير  
مطلقاً أو حدا معينة، وبور ذوقاً على سي

ركدا بعض بشرط ثم قد لم يرى من  
المتخصصين كلوه، تذكر، لأنني سواء، أو  
فصل، تذكر عن الأثنى، أو لأنني على  
الذكر<sup>(١)</sup>

وقال علي بن مالك، ضعف، ضعف، ضعف، أو  
لنعم، ضعف، فلجان، ولما لم ضعف، أو  
الغني، أو عكس ذلك، لأن إنشاء الوقف مقرون  
بها، فكذلك تفصيله وتوزيعه<sup>(٢)</sup>

جـ- تخصيص الرجح لأهل مذهب معين  
أما ذهب بنسبها، إلى، أو تخصيص المواقف  
وبحسب نفعها لأهل مذهب معين أو جهة معينة أو غير  
تفرقة، والمقصود بتعيين

لأهل المذهب، أو غير، أو وقف مذهباً من  
المذاهب، بشرط أن من ينقل عنه خرج حشر

أو تفصيل بعضهم على بعض، فلو قال، لو الف  
أوصي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن  
يأخذوا أفضل من ثلثتهم، ومات من أن يقصر  
بعضهم على بعض، كذمت ألقه بينهم بالسوية  
لعدم اتصال التفصيل بأحد هذه، ولو دل  
فصل فلان بجعل به كن ثلثة لم يصح، لأن  
تفصيلهم وليس بتفصيل ولا بد أن يعطى لكل  
واحد منهم شيئاً لم يرد من ثلثهم أو غير  
مطلقاً أو حدا معينة، وبور ذوقاً على سي  
فلان وسليم وتفصيل واحد منهم وروى وسب  
أما ما شمسوا به، وقد وثقت به وسبلة أيد  
ونس، أو جوع به، لأن التفصيل ينص على أصلي  
الوقف بسبب اشتراطه به، ولو فصل واحد  
بصف ثلثة سنة مثلاً جبر ويكون أمراً شرعاً  
فيه، بحيث بعد ذلك، ولو كان فصل  
فلان على غيره يتصل به، أو على غيره ثلاث  
السنين لتفصيل ثلثيه، أو غير ثلثيه، أو  
الصف صدر به بالتفصيل والصف الآخر  
يقسم بينهم أثلاثاً، أو غير به، فيكون ذكر  
سند وانصب مع السند ثلاثاً<sup>(٣)</sup>

وإذا قال أوصي هذه صدقة موقوفة على سي  
فلان على أن أعطي غلقتها لمن ثلثتهم ثم جعل

(١) لا يثبت من ١٩  
(٢) الترح الكبير مع حاشية المدوني ٤٧/١، والروضة  
١٢٨، والصفحة ١٢٩، والصفحة ١٢٩، وكذا الترح  
١٢٩، و لا يثبت من ١٢٩  
(٣) العتي ١٢٩/١٢٩



في شيء من أحكام الصلاة

ومر لحائض ولشاذية في هذا الأصح  
على ما يرد بعض المصنفين في المسجد يذهب  
مع بعضهم بهم لأن كانت المسجد يفتي عدم  
الاختصاص بالشرع والتحصيل يذهب

ومر الشاذية في الأصح ومذهب  
لمذهب من احتجالة إلى أنه إن شرط في  
مرر المسجد اختصاصه بطلالة احتج  
بهم قال صاحب التلخيص «مرر به»  
على الاستدلال بخلاف مذهب في أحكام  
بصلا .

د شرط الإحلال والإخراج

٣٤- ذهب النعمان إلى أنه يجوز للوافد أن  
يشرط في وقف لإزالة والإخراج<sup>١</sup>

والمتصور ما إذا كان بشرط استحقاق بعض  
الموقوف عليهم على صفة والمقصود  
بالإخراج ترتيب علم استحقاق بعضهم  
الموقوف عليهم على صفة فهو ليس  
بحرج للموقوف عليه من التوقف<sup>٢</sup> وإن  
هو مذهب الاستحقاق بصفة فكان أحواف

شرطه، وهو وقف على أولاده وشرط أن من ينقل  
إلى مذهب المعرفة هذا خارجاً فانقل منهم  
واحد صار خارجاً، وقد لو كان نوافد من  
لمعوله وشرط من ينقل إلى مذهب أهل  
الدين صار خارجاً بشرطه، وشرط أن من  
انقل من مذهب إلى السنة في غير هذا خارجاً  
أو مذهباً خرج<sup>٣</sup>.

وقد استأنس من بعض أهل مذهب من  
يعرف عنه وقف عليهم أو تفسير في مدرسته  
فلا يجوز المذهب عنهم بمرهم<sup>٤</sup>

وقف الشاذية لو وقف على لصفاً شرط  
كوفهم على مذهب فلا يرعى شرطه، وقد  
عن ذلك مدرسته وراى احتج به<sup>٥</sup>

وقف لحدية أن بعض الولد بالمدرسة  
أهل مذهب كحائضه والشاذية مخصص  
بذلك شرط (مخصص) فالصحيح إذا خصها  
بأهل مذهب أو بلد أو لينة تخصصت بخلاف  
الشرط، وإن خصص الإمامة في مسجد أو في  
أو مدرسته مذهب مخصص به ما لم يكن  
المشروط له الإمامة من شيء من أحكام  
الصلاة مقاماً نصريحاً بصفة أو لظاهره،

١ كتاب اقتناع ١٦٦/١، ٢٩٣، ومضى المذبح  
٢٨٠/٢

٢ صاحب بحر صدر ٢٣١/٢، وطوسي ١٧/١  
٣ والتمهيد ٢٩/٢، ومروا ٣٩١/٥

٤ وقوله اقتناع ١٦٦، والمضي ٢٩٨

١) بحر الركن ٢٦٦، والإمامة من ١

٢) الترحم الكبير وحاشية الطوسي عليه ٢٨١٤،  
رحماني ٩١

٣) وفي التلخيص ٢٢٩/٥، ومضى الاقتناع ٢٨٥/٢



الوقف لا من غيرهم. وندب لا يصح بوقف من شرطه، وإخالف من شاء من غير أهل الوقف، لا شرط بدني متضمن الوقف، فانقضاء

أما احتية ثم يقيدوا بالإحالة والإخراج بأي عهد، جزء من الاستطاع، أو اشم من الواقف من وقفه، لا يبرهني وجهه من يرى، يادنه، وأن ينقص من وظيفة من يرى نقضه من أهل الوقف، وأن يدخل معهم من يرى، إخلاله، وأن يخرج سهم من يرى، آخر جه جاز ثم انذاره، حداً سهم، ونقصه مرة أو أدخل أحداً وأخرج حد، ليس له أن يعبر، بعد ذلك، لأد شرطه، وقع من محل يراه، وإذا أراد، وانقضاء بعد انقضاء وقفه، وقد أراد أن يكون وقف له، دائمة، فهو حياً بقول: على من كفلان بن فلان أن يبرهني من مربي من يرى، يادنه، وأن ينقص من مربي من يرى، يادنه، وأن ينقص من واد، ويريد من نقضه سهم، وأن يدخل معهم من يرى، يدخله ويخرج معهم من يرى، آخر جه، متى أراد، مرة بعد أخرى، رأي بعد رأي، ومثله بعد مثله، ما دام سهم، ثم إذا أحدث فيه شيئاً، حد، شرعه، يادنه، ثم مات قبل ذلك، يستقر أمر الوقف على الحد، الذي كان عليه يوم موته، وليس من يلحق عليه بعد شيء، من ذلك، إلا أن يشترطه في جعل الوقف<sup>١٢</sup>

جعل له حداً في الوقف إذا انقضاء كذا عطاء، ثم يجعل له حداً، أو ينقصه عنه تلك حصة. وقيد بوقف الاستحقاق، وهذا على الأصل، أو من صرح به، كالتكليف، والتناقص، والاحتياط

ومثل التناحية بأن من وقف على انقضاء أو طبع المثل أو على شباب أو النقص أو لأحداث لهم، رأى، رصفه، فإنه يخرج، لأن الاستحقاق قد حصل، موصفاً، فإن، والله بوصف بجزء الاستحقاق، يراد<sup>١٣</sup>

ومثل ذلك، فنية، فلا عراج، بصفة، كان بقول: أحرف، ونقصه، عني، أولادي، على أن من تزوجت من باني، فلا حق له، أو عني أن من استنسى من أولادي، فلا حق له فيه.

وأما الإحالة، بصفة، فهو أن يقول: من تزوجت من باني، فلا حق له فيه، فإن طلق أو مات عنها، وجعلها عاد إليها، حصي<sup>١٤</sup>

ومثل الإحالة، من وقف عني، أولاد، بشرط، كونه، فقير، أو عليل، أو يحمول، أو نصف، وقف، على أولادي، ومن عني، سهم، أو سهمي، فلا شيء له، أو من حفظ، فقد أنفق، ومن سبه، فلا شيء له.

وصرح لكافية عني، الصحيح، ونقصاً، يبرهني، آخر هم، أو بغيره، الإخراج، والإحالة، من محل

(١) كتاب النكاح، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣



د- لو شرط الواف أن يتصدق بقدر قبل التمه  
عنى من يسأل في مسجد كذا ، فليقيم التصدق  
عنى مسائل عبد هذا لسمجد ارحاج المسجد أو  
عنى من لا يسأل

هـ- لو شرط الواف أن يستعين جراً ولحم  
معي كل يوم ، فليقيم دفع قيمه من النقد  
و راجع ز الحجار لمستعين في أعد انعين  
من لحبر واللحم و أعد نفقه

و- يجوز أن يقرأ من الساعى عني معلوم  
لأصح إذ كان لا يكفه وكان عالى شياً

ز- يجوز للسلطان مخالفة الشرط إذا كان  
"صل الواف كيت لعل"

الركن الثالث الموقوف عليه

٣٧- موقوف عليه من جهة التي تتضع  
..موقوف سواء أكانت الجهة معية كشخص  
معيه أو كانت غير معية كالعقراء و مساكين  
ويشترط فيه ما يأتي

الشرط الأول : كرس الموقوف عليه جهة من  
وقرية

٣٨- بشرط أن يكون الجهة الموقوف عليه  
جهة يروغرية سواء أكان الموقوف عليه مسلماً أم

وتكون الواقف على أن لا يأن أحرماً وأخرج  
من لقب منهم ، ثم مات قبل ذلك تكون العدة  
بيتهم جميعاً ، وإن أخرج واحد منهم أو  
أخرجهم إلا واحداً منهم مظهراً أو عد  
معنواً صحيح ، وليس له حرمان الجميع  
بداءً ، وإذا مات من بقي منهم أو أخرجهم  
كلهم ، على أن يحسن مكره العدة  
للمساكين ، وليس له أن يعيدها إليهم ، لأنه  
سأ حرهم غلثها أبداً فقد خرجت من أن تكون  
بهم و سقطت مشيئة فيها وصارت  
للمساكين

حكم مخالفة الشرط المصحح

٣٩- أن جار السعيه مخالفة شرط الواقف  
لمصلحة وقتت في مثل منها

أ- لو شرط لواقف علم الاستبداد ،  
فلقاضي الاستبداد للمصلحة

ب- لو شرط أن القاضي لا يقره ، ف  
تولد عبر الأهل

ج- لو شرط أن لا يقره وقته أكثر من سنة ،  
والناس لا يقره في استجار سنة و كان في  
الزيادة نعم للعقراء ، فلا هي المخالفة دور  
لناظر

(١) انظر المغفر وحاشيته في جلد ٢٠ ص ٢٩٩

١٤٠ لإتمام من ١٧



قربة، فلا يجوز أن يكون الموقوف عليه جهة  
معصية، كوقوف على الكنائس وبيع وبيوت  
النار ولوح دمي، لأن المعصية وإعانة لهم على  
إتخاذ الكفر، لأن القربة تتحقق بكونها قرباً في  
نظر الشريعة، ويكونها رتبة في نظر الواقع كما  
يقول المحقق، قال ابن حبيب شرط وقف  
الذي أن يكون حرية عبد وعندهم كوقوف على  
العلماء، بخلاف الوقف على جهة فانه قربة  
عندهم فقط، أو على حج أو عمرة فإنه قربة  
عندهم فقط، وعلى المالكية عدم صحة وقف  
الذي على المالكية بأن المذهب خطأ بهم خروج  
الشريعة، وكما لا يصح وقف على الكنائس فلا  
يصح الوقف على مرثيا أو حصراً وفاء يلها،  
وهذا على ما ذهب إليه سائفة من متأدفة وهو  
المستند عند المالكية

وقال حياض من المالكية: إن لوقف على  
الكنيسة مطلقاً صحيح غير لازم، سواء اشترط  
على ذلك الوقف أم لا، وسواء خرج من مذهب  
الوقف أم لا، وللوقوف الرجوع به متى شاء،  
ويصل لمن رضى من المالكة قدان إن وقف  
انكار على عهد الكنيسة باطل، لأن معصية،  
وإن على مرثيا أو على الكفر أو الشرع  
الذي فيها فالوقف صحيح معمول به

وعند الشافعية: عبارة: كنائس غير التمد  
كنائس نزول بجلدة يصح لوقفه عليها كما كان

دمياً، لأن دمي موضع حرية، ولهذا يجوز  
المصدق عليه<sup>(١)</sup> وقد روي أن حصة بنت  
حبي زوج رسول الله ﷺ وقفت على أخ بها  
يهردي<sup>(٢)</sup>

وبما كان الأصل في الموقوف عليه أن يكون  
جهة حرية، لأن المالكية والشافعية في الأصح  
لم يشترط ظهور القربة في الموقوف عليه،  
فأما أن يوقف على حد فانه قربة، ولهذا حار  
عندهم الوقف على الأعياء، خلافاً للحنفية  
الذين لا يجزى الوقف على الأعياء وعندهم  
لأن لا يشتر لربة في نظرهم، قال الحنفية إلا أن  
يحدد الوقف بعد الأعياء على الظاهر ويجوز،  
كما لا يصح عند المالكية الوقف على طائفة  
الأعياء، وقد بن الأصح عند الشافعية لا يجوز  
وقوف على أعياء مطلقاً إلى أن شرط ظهور قصد  
الحرية<sup>(٣)</sup>

ونظراً لاشتراط أن يكون الموقوف عليه جهة

(١) نحو المندرج وحاشيه من حاشية ٣/ ٤٩١، ٣٦١،  
والشيخ الكفر مع حاشية القسوي ٣٧/ ١٧٧، وروى  
المستخرج ٣٧٩/ ١، ٤٨، والمصنف ١٤٨/ ١،  
وخروج من كذا كذا ١/ ٤٩١، ١٤٣، والمصنف  
٣١٦، ١٤٤/ ١

(٢) أم فانه مذهب وقفت على أخ لها يهردي<sup>(٣)</sup>  
أخرجه عبد البر في المصنف (٣٣/ ٦٦) بلفظ: عن  
ابن عمر أن مصاباً له مني لوصت لأخ أخ بها  
يهردي.

(٣) حاشية ابن حبان ٣٠٧/ ٣، والقسري مع القسري  
المكتوب ٧٧، ٤، وصلى المحتج ٢٨١/ ٢، وكذا  
الترغيع ٢١٧/ ٢



معه فريد و يعزاه ' حكيم مسجد وسط  
وعين ' ولا لا توقف على المساجد وبعوها  
بحر دقا على مئذنة ' لا ' عني في مع  
خاص هم

لكم الفقهاء يظهرون في (الطريق) منسوخ  
تحت هذا الشرط لم يزل الـ

الوقف عني من سبب

١٠ جاز نصفه و مالكة وقف عني من  
مسجد ، لأنه لا يشترط عندهم أن يكون  
الدعوى عليه موجودا وقت توقف فهو  
وقف عني وله ولا يرد له صح وقف  
لكهم بضمهم فيه يصير فيه الموقوف  
إلى أن يوجد موقوف عليه

١١ جاز نصفه و مالكة وقف عني ولا يرد  
له ، وعلى مكان عياده مسجد أو مدرسة  
في الأصح ، وبصرف المذخر إلى أن يولد  
زيد أو يبنى المسجد ، وبصرف المذخر التي يوجد  
بعد ذلك إلى هذا أو إلى المسجد

وبمذالك في موال ثلاثة فما يصير إياه  
لموقوف

(١٢) الفرج كغيره لا يرد مع شرط لصوقي ٢٧٧٤١  
بمضي المحتاج ٧٦٩٩٩

٢ شرح سمي لإحداث ١٤٩٥ رخصي ٧٦١  
٣ أمان الصلة ١٠٢٢٢ من سمي ٢٧ ٢٦ ١٤٩٤  
٢٨

وكثر واني مرده وغيره ، وعند الجهات  
يصح الوقف على من يهد ما يكتب في مسلم أو  
ربي لحرر المذخر على سجنين وملاجه  
مقره ، في خص على المذخر وقف على الدعوة  
مهم لم يصح

ولا يصح الوقف على سجنين ولغيره أو  
سلاح لثقله غير جائز أو طاع الطريق أو على  
شاه الزمان ، ولا ينجل لأنها مسخرة ميدان  
ولذلك غصب سجن سجن واني مع غير  
مخاطب عني ، لا تعالى عنه صحبه بها شي  
من التوراة ، ولأن المذخر يكون فيها من  
مخاطب ، فقد جئتكم به بيهة بيهة  
والذي يصح منه هو أن أمي موسى كان  
حيا ما دسعه ٧٠ في يده ٢٩

الشرط الثاني أن يكون الموقوف عليه  
من يصح أن يملك

٢٩ شرط منه أن يكون موقوف عليه  
من يصح أن يملك أن يكون خلافاً لذلك

١٠ جاز أن يملك ٢٩ ٢٠ ٢٠٠ ، وشرح الكبير  
مع جاز المذخر ٢٨ ٢٠٠ وسمي المحتاج ٢٩  
٢٠٠ وشرح سمي لإحداث ١٩٢٣

١١ جاز أن يملك ٢٩ ٢٠٠ ، وشرح الكبير مع  
جاء المذخر ٢٩ ٢٠٠ وسمي 'مذخر' ٢٨ ٢٠٠  
وشرح سمي لإحداث ٢٩ ٢٠٠

١٢ جاز أن يملك ٢٩ ٢٠٠ ، وشرح الكبير مع  
١٠ جاز المذخر ٢٩ ٢٠٠ ، وشرح سمي مع  
٢٩ ٢٠٠ ، وذكر أن له من جاز  
١٠ جاز من جاز ٢٩ ٢٠٠



سواءاً أهداه كذا أو وقفه وقف على الأولاد  
والأولاد الأولاد ما ساءوا<sup>(١)</sup>

بـ الوقف على الحمل

٤١- وقف الشامية والحبالة في لندھ  
بر علم جواز الوقف على الحمل متداً،  
وصحح ابن عقیل من اندھاس جواز الوقف  
على الحمل بحداد، نازد الدرنی، ما ذاکا  
بولف على الحمل حلاً فله شافعی لا حیران  
دک أيضاً حیث قالوا لا یصح الوقف على جنین  
مدم صحت تعلقه، وسواء کون مضموناً لم  
سواءاً، حتی یوفال، وقصد على ولاده، فکذلک  
ولاد وفه جنین عند الوقف لم یدخل، فکذلک  
بفصل دخر معهم، لا یدیکون الوقف قد سمي  
بموجودین أو ذکر مضمونهم فلا یدخل کما قلناه  
لأدعی، بفعلال د بوقف، لیس فکرب والنسب  
والعقب فإنه یدخل فی الوقف، الحمل مصادک  
ما الحيلة فقد أحاور بوقف على الحمل  
د، کانت قد، فله فهو على أنه لا یصح الوقف  
من ما فی عمر عند المرأة، لأنه حاکم د،  
وهو لا سنا، وبصح الوقف على الحمل بی

أوجه بزموت بکمال بوقف على ولد ولا  
ولد صحیح، لأنه غیر لازم، فقلوب بوقف بعد  
ولادة بیحس عیب وز، لم یحصل له من من  
بولف، دس علی ع، حتی حصل له ولد م الوقف.

والثام لایس الغامض، قال، بزموت لازم  
مجرد عده، ولا یکون ملک الوقف إلا  
إذا حصل بانی من تولد، فبوقف أمر فکذلک  
العیب لایس د، من من تولد کانه بیحس  
والثام لایس أما جرد، قال، بحکم  
بیحس ویمخرج، لیس ید لفة لیصح جواز  
بوقف سیریه، بزموت د، دکان الحس  
والعقب د، وإن لم ید له حد لأقرب  
الس من د

قال المدیونی، ومحل الخلاف إذا لم یکر حد  
وسله سابقاً، أما إن قال حد ولده فإنه یستقر بلا  
د، فکذلک الشیخ، حیدر بوقفی<sup>(٢)</sup>

أما اندھاسه وبحثه فیه یشرطون  
یکون الموقوف عند موجود وقت بوقف من  
وقف على دند ولا ولده، أو على غیر الأولاد  
ولا غیر بهم، فلا یصح الوقف بحسب یا حلاً،  
لا أن تولد، فکذلک لا یخلق لا یسنا فلا یبعد الوقف  
علیه شیء، ینک یصح الوقف على غیر الموجود

(١) منی بفتح ٢٢٩ ٢٢٦ والوقف ٢٢٩  
وشرح نسبه لا د ١٩٨ ١٩٩ وهد  
الوقف مع کتاب الفروع ١٢٢/١

(٢) القسری ١٩٨، ومع اندھاس ١٢



ونقل ابن عابدين عن الصح قول ثم  
يستحق من الولد- أي من الوقف على  
الأولاد- كل من تكرر خروج أحد خالفاً  
في يطر أمه، حتى لو حدث ولو بعد  
خروج عدة بأثر من سنة شهر استحق.  
وفي حديث إلى نساءها فصاعداً لا يستحق  
لأنما ينبغي بوجود الأول في المظن عند  
خروج العدة فاستحق من مات قبل بقية  
مدبرته، وهذا في ولد الزوجة، أما إذا  
رصدت ماله لدون مستحب من وقت لإنائه  
بأنه يستحق لثبوت ماله بلا حل وطلبه<sup>(١)</sup>

الشرط الثالث أن لا يعود الوقف على  
الوالد

ويشمل هذا حالتين الأولى أن ينفذ على  
نفسه، والثانية أن يشترط العدة لنفسه

أ- أن ينفذ على نفسه

٢٦- اختلف الفقهاء في صحة وقف الإنسان  
على نفسه على ذنوبه الأول، عدم صحة الوقف  
على نفسه بغير ماله لانه ليس له ماله  
حاصل، وتحسين الحق على مدعي وقف ما  
ذهب إليه جمهور الفقهاء، كالشكبة والشافعية

كقول راف: وقت كنا على أولادي ومهم  
حل بمشكلة<sup>(٢)</sup>

وعند المالكية من ابن عرفة ملاً عن  
المصطفى، المشهور المصنوع عليه صحة  
الوقف على الحمل، قال ابن الهندي: وهم  
بعضهم أنه لا يجوز الوقف على الحمل،  
والأوليات واحدة مصححة على من سئل<sup>(٣)</sup>

والذي نفيد عبارات لاختصاصه أنه يجوز الوقف  
على الحمل حيث قال: إذا وقف الرجل أرضاً  
على ولده ومن بعده على المسكين وقتاً صحيحاً  
فتمت يدخل تحت الوقف الرشد لموجود يوم  
وجود العدة، سواء كان موجوداً يوم الوقف أو  
بعد ذلك، مما لو كان رجلاً له ثمانى  
وبه أحد مشيع بلع وجميعه له، وهو المختار،  
وكذا لو قال: على ولدي وعلى من يحدث لي من  
ابن ولد زوجي أمروا على المسكين، ولو قال  
أرضي هذه عدة موقوفة على من يحدث لي من  
ابن زوجي له، لكان صحيحاً أيضاً، مود أفركت  
أهله نفسه على العقر، فإن حدث به ولد بعد  
انقضاء عده، لكان له ماله بعد ذلك إلى حد  
الولد ما يهي هذا لو كان لم يبق له ولد  
صرفت العدة إلى العدة<sup>(٤)</sup>

(١) في المحتاج ٣٩٩/٢، وشرح مبين ١٠٠/٢

(٢) ٢٩٥/١، ٢٩٦، والإيضاح ٢٩/٢

(٣) الخطاب ٢٩١/١، وشرح لمبطل ٢٨/٢

(٤) الفتاوى الهندية ٢٩١/٢

(٥) حاشية ابن عابدين ١٢٨/٢



على غير و متشئ عنه كلها و متشئ بمصالح  
مداحيته و ملة عليه مع و متشئ عنه أو  
بعضها أو كله ذلك مع أو متشئ الاكثية أو  
الاعتاق بعه أو لأهله أو شرط أن يطعم  
صبيحة واحدة حصة واحدة و ملة مع مع بوجه  
و لشرط

و حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن يوسف بن  
حمزة القندري قال في حقه رسول الله ﷺ أن  
يذكر الله صباه لمعروف غير مكره<sup>(١)</sup> و يدل  
له بمأثور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
لما وقف إلى جناح علي بن أبي طالب أن ياكل مع  
أو يطعم عبد يملكه<sup>(٢)</sup> و كان الوقف  
في يد أبي أيوب الأنصاري، ثم في يد أبي عبد الله  
عليه السلام، كان له من وقفه و لأنه لو وقف  
وقفاً عاماً كالوقف لغيره و لغيره، المصالح كان له  
الاعتاق به مكره<sup>(٣)</sup> هنا

و استدل به يوسف أيضاً بأن الوقف إرادة  
احد إلى الله تعالى عني و به طريقة، و لا شرط  
أبصره، لأنك لنفسه قد جعلت هذا ضمن كآفة  
تعالى لنفسه، لا أنه يجعل ملك نفسه لنفسه و هو

في الأصح وأكثر ما يراه وهو انفسه عنده  
محمد بن الحسن بن الحسن

لكن لأن انفسه و لغيره من وقف على  
نفسه و حكم به حاكم بحد حكما و لم يفسد لأهله  
مسألة جهادية

و لم يزل لنا في هو صحة وقف الإنسان على  
نفسه و هو ذهب إليه أبو يوسف من الصحيح  
و هو الصحيح في الصحيح و لغيره في مقاس  
لأصح، قالوا: لأن المستوفى الشيء، إنما هو  
مستوفاه ملكاً، و هو أيضاً و له من الإدم  
سند أحدها جعدة منهم<sup>(٤)</sup>  
ب- أن يشترط العلة لنفسه

٤٣ انفسه لنفسه في اشتراط الوقف  
المعقولة، و لا يجوز لأن كل من عسى قولين

القول الأول: لا يجوز أن يشترط الوقف  
علة لنفسه و هو ذهب إليه أحمد بن حنبل و أبو  
يوسف من الصحيح و طلب الفتوى عندهم  
أما في مقاس الأصح، و هو قول ابن  
أبي شيبة و غيره من أصحابنا من في  
نفسه، قال في مستهضي و شرحه<sup>(٥)</sup> من وقف شيئاً

(١) حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه و حديث  
أبو جعفر الطوسي في حقه في حقه في حقه في حقه  
في حقه

(٢) أبو جعفر الطوسي في حقه في حقه في حقه في حقه  
أبو جعفر الطوسي في حقه في حقه في حقه في حقه  
(٣٠٠/٢٢)

(٤) حاشية في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
و هو الصحيح في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
١٢٠/٢٢، و لغيره في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه







انوقف على نصري، وعلى عبد شمس على حمير،  
بعد الحداثة في المذهب بصرف إلى من بعده  
في القفر، في الحال، وعند الملكية لمحكم  
كذلك إلى حمير من الموقوف عليهم من حصول  
ما يصح بوقف من فليس أو مرض أو موت فلا يتم  
بمحصل حور حتى حصل للموقف ما يصح من هذه  
الأمور الثلاثة، فانموت أو المني أو المني مع  
بمس لوقفه، ولمورثة في حاته لغيره أو لموت  
إبطان وله حمير، وفي حله الفليس كان  
لغيره بعده وأعد في هذه

والشامية، به طريقتان فإما أن يسمي  
من أصحاب من كان يطل أولاً واحداً، لأن  
الأول يطل، والثاني فرع لأصل يطل مكان  
باعتبار ومنهم من قال أنه قولان أحدهما أنه  
ماطل جماعة كره، والثاني، أنه يصح لأنه لما يطل  
الأول صار كأنه لم يكن، وصار الثاني أصلاً  
بإذا قلنا به يصح لما ذكره الأول، يمكن  
اعتبار الحق به كرجل غير معين صرف لم من  
بعد، وهم لغيره، لأنه لا يمكن اعتبار به منه  
صحة حكمه

ورن كان يمكن اعتبار الأمر به كإبداء جهة  
ثلاثة توجه

حدها مثل في الحال إلى من بعده، لأن

وسط الرابع، تكون الجهة موقوف  
عليها غير منقطعة

٤٤- وقف على جهة لا تنقطع كالقصر،  
ومساحد صحيح بمسح المقاهي، لكنهم  
يختلفون بما إذا كان الوقف على منقطع  
لأنشاء أو الوسط أو الأبد.

ويقال ذلك عند ياني

أولاً إذا كان الموقوف عليه منقطع  
الأبد، والأبداء

٤٥- من يصح من ولد، ولا بد له فلا يصح  
هذا الوقف عند الحداثة والثابتية في المذهب  
ويصح عند الحنكية بصرف بمسح المقاهي فلا  
وجد الولد صرف به، بل الملكية أقوال  
لما في ٣٣.

وقد سبق بيان ذلك عند الكلام عن الوقف على  
من سيجد (ق ٤٤).

ثانياً إذا كان الموقوف عليه منقطع  
الأبد، متصل الأبداء.

٤٦- من وقف على عبد (عبد من لا حمير

في ١٤٧٢، ١٣٦٢، والردود ٢٢١، والحدود  
١٢، ١٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١







ولاخت ولعمه، من صان الوقف في الملك  
انطلق عنه فتم انشأت على الأخرى - لا على  
الابن - فتصدق ليات من يكتفيها ولا بأعداد  
اجمعيه، ولا بدخل به الوائف ولو ظفر، وان  
كبر الأقرب فقياً فمس عليه في الرب

وان كان الوقف مؤثماً فوقف على شخص  
او أكثر بعده بجاههم وحيداً لأن أقرب باجل  
كثيرة أعوم، فإن من مات منهم فصبه لغيره  
أصحابه، فإذا انقصر ورجع ملكاً فرب ولو ارثه  
ابن مائة، وان لم يجد شي، وطلق فبرج يص  
اندر من جميعهم مرجع الآخر من على الأصح،  
وهو رواية المصريين عن مالك وسهم ابن تقاسم  
وسبب ومعدلي الأصح وجوهه ملكاً لو كان  
لوالده وهو رواية المصريين

وإذا مرجع لأحسانه يكون كالوقف  
الموقوف أي لأقرب عصبه المحجب لا لأب أو  
مرفعت ذكر عصبه كائيه وان لم يكن عصبية أو  
المرفعو للمفرد<sup>١</sup>

وعند الشافعية لهم رأيان، الأول وهو  
الأظهر صحة الوقف، لأن موقوف الوقف  
امرية والدوام وإذا بين عصبته ابتداء سهل  
ادامه على سبيل حجر ولثاني بطلان  
الوقف لأنفسه

مسمى حقه بقطع كما بوقف على ولادة وفم يرد  
جدار الوقف، وإذا مرفعوها على ملكه بوجها،  
ولا دلي من حيث الحرف

والرواية الثانية أن الشاهد شرط حسن موقوف  
أبداً بعد الأولاد إلى الأبد<sup>٢</sup>

والثالثة يعرفون بين الوقف الموقوف والوقف  
الموقوف

بأنسب للوقف المؤبد، إذا انقضت الجهة  
الموقوف منها رجع الوقف لأقرب مرفعو عصب  
المعسر سباً ويكون وفقاً عليهم، وهو في  
الاصح يذكر والأشهر، حتى ولو كان الوقف  
شرط في أصل وقته ان يكون للموقوف عليهم  
بذكر مثل حظ الأنثيين، لأن مرجع الوقف عليهم  
يسب بإنشاء الوقف وإسما هو بحكم الشرع، لكن  
به قال الوقف، ان يقطع بوقف رجح لأقرب  
مرفعو عصبه للذكر مثل حظ الأنثيين، فتظاهر  
أنه يصل شرطه حيث مرفعو عصبه في المرفعو، لأن  
مرفعو صار بذلك في معنى لحسن عليه بعدد  
لا ين قابه فالأخ منه فالجد فانعم قابته،  
وغيرك منهم أقرب امرأة من ذكر اقارب  
بوقف لم كانت ذكراً كانت عصبه كالمث

(١) كالموقوف ١٢٥٤-١٢٥٥، والشرح المختصر ٤١١

(٢) حاشية ابن عابدس ٢٦٥، وفيه الحقان  
٢٦٥ ٢٦٦، وفيه التفسير ٢٦٦



وعلى الأظهر فهو مخصص المذكور لهم  
بان

ولا ظهر أنه يبقى ذلك

والذي يرفع الوقف بعد ملك الموقوف و  
وارثه مات

وعلى الرأي الأول الذي يرى صحة الوقف،  
فهو ما في مذهب أحمد وأحمد وهو أظهر أنه  
يصرف من أقرب الناس إلى الوقف ثم الآخر من  
المذكور، لأن لصحة عمر لأطراف من أقصى  
القربى، وفي الحديث الصدقة حسن  
لصكس صدقة، وعلى رأي أحمد تصد  
صدقة وصحة

ويحتسب المصروف وحواً كما صرح به  
الحنابلة في وغيره - بعداء من الرجاء لا  
الزوت في الأصح - يقدم من يشتغل به ثم

فقد لم يكن له عاوب صرف إلا مع البيع من  
مصابيح المداين، كذا حكاه برزاني عن  
قاضي، وقيل يصرف إلى الفقراء والمساكين

وعلى الأصح الأصح أنه يصرف إلى الفقراء  
والمساكين لأن الوقف مؤبد فهو في  
الأنه

وقته بعد ملكه بغير الوقف ويعرف بعد من  
يجوز إرفاقه به في الوقف بغيره  
لا تنقطع على تقريرهم ويكون له عليه فلا  
يشكون بل الملك في اليد

الشريعة أن حامس في تكون الوجهه  
الموقوف عليه معلومة

٢٩- الأصل في الوقف عليه أن يكون  
لجهة معروف عليها معرفة، كما هو عند  
لجهة أصلاً في الوقف، كذا إذا كان الوقف  
وقفه وسكت، وقد يحدد مصرفاً، وقد كان  
لجهة مجهولة أو أجنبية كالوقف على رجل غير  
معيّن، فقد خفف الفقهاء في صحته على  
بولين

الأول يرى جمهور الفقهاء صحته وهم في  
ذلك متفقين

صحب لذلكه والده به وهو يوصي من  
بخصه والشافعي في عدم الأظهر من أن  
الوقف قد يتم بتكرار مصرفاً ما كان وقف  
وسكت ولم يبين جهة معروف عاوباً، ومن  
الوقف يكون صحيحاً، لكنهم يخلطون فيه  
بغير جهة الموقوف

فقد في يوسف يصرف إلى الفقراء، وعلى  
المسرى وذلك لأن الوقف بغيره بغيره بغيره

(١) حديث الصدقة على المسكين

شرح الموطأ (٢٨٠٢) من حيث صدقة من عام

وذكر عليه

(٢) معنى الحديث ٢٨٠٢٧ والمطاب ٢٨٠

٥٥

١ شرح معنى لا ١٨٨٧



أصل بصرى<sup>١١</sup>

وإن كان الوقف على جهة مجهولة كالوقف على وجه غير معين أو كانت الجهة مجهولة كالوقف على أحد عديري الخرجين، فقد ذهب بعضنا<sup>١٢</sup> وشاعبه<sup>١٣</sup> واحتجوا به بعدم صحة حد الوقف<sup>١٤</sup> لأن الوقف بملك منقول قلم يصح<sup>١٥</sup>

الوقف على الأولاد

٥٠- ذكر الوقف طرفة واحدة في الوقف على الأولاد كان بموت وقف على ولدي أو ولتي على ولدي له على اسمكين، فلو في هذا الحال يمتد بالاستحقاق من يكون موجود من ولده سواء كان واحداً أو أكثر من واحد ذكر أو أنثى، لأن الولد يقع على الواحد والجميع والذكر والأنثى كما قد نه أهل لغة، ويكون بينهم يابسه لأن جعله لهم، وهلاك الشريك يلغى أسرية،

إلى انه تعالى، ثم إلى باب وهو بصرى، ومن قلت في مقابل لأظهر عند الشافعية.

وعند المالكية من قال داري وقف ولم يصر بصرى فإنه يصرى إلى ما يوصيه المالك إذا أمكن سؤال، فإن تصرف سؤاله صرف في ما يوصيه الوقف عليه إلا في عرف أهل بلد، ثم قد كان في نفسه، فقرأه، فإن لم يكر لهم غالب فإنه يصرى إلى الفقراء بالاجتهاد

وعند الحنابلة يصرى في وقته سبباً على قدر إربهم ويكون وفقاً عليهم. فلا يمتكون من الطمك في وقته، ويقع الحجب من الوقف كالإزار علميت مع الأبن سلك، له التامني، وللأح من الأم مع الأح للأن التمس وله ما بقي، فإن عسر يصرى للتمس، وتبكر وفقاً عليهم، وعسر الإمام أحمد أنه يصرى في مصالح المسلمين يرجع إلى بيت المال

الثاني أنه يغفل وهو لأظهر عند الشافعية وهو ذكر محمد بن الحنفية، وطلالته عند محمد لعلم ذكر السيد

لكن قال محمد لو قال، صدقه موقوفة صح بوقف وبصرف فقراء، لأن ذكر الصدقة يثبت على التأييد، وفي الحجاب وهو لصحيح، لأن محل الصدقة في

١١- الامتياز من ١٦ عنه الثانية طرفة واحدة وحاشية  
١٢- ١٤٠٤ ج ١ ص ٢٩٥ و عند من جعله  
١٣- ٢٥٧٣-٢٥٧٤، ومع القدر ٢٠٦، الثاني  
١٤- ٨٧٤-٨٧٥، وطرح الصغير ٢٠٠، وصحي  
١٥- المحتاج ٢٨٤٢٢، راجع ميسر الأوقاف ٢  
١٩٨، ريل لصارت ١١٢٦

١٦- التمس ١٨٦، راجع ميسر الأوقاف ٢٨٥٢١  
ريل لصارت ١٢٠٢، وروضة القضاء للشمس



وعرفاً بما هو ولد نصبه، وإنما بمن  
ولد أولاد ولداً صبراً، ولأن الواصف  
انحصر في الاستحقاق على طبقة واحدة  
وهي البغى الأول، ولم يوجد من أو شرط  
بدخول أولاد الابن<sup>(١)</sup>

وجب المالكية وهو المذهب عند الحنابلة  
رغم أن الشافعية زعموا أن أولاد الابن قطعاً  
إثبات بدخول، أي ولد ولد ولد بدليل قوله  
بذلك **«كَيْفَ يَكُونُ»** **«وَيَكُونُ»** **«وَيَكُونُ»** **«وَيَكُونُ»**  
التي **«كَيْفَ يَكُونُ»** **«وَيَكُونُ»** **«وَيَكُونُ»** **«وَيَكُونُ»**  
رابعاً<sup>(٢)</sup> ولا يدخل في ذلك أولاد الثالث  
لأنهم من رجل آخر، ولأن أولاد الثالث ينسبون  
إلى أباؤهم على ما قاله أئمة

بنو ما ينسبنا ونسبنا

يقول أئمة الرجال إلا بعد<sup>(٣)</sup>

ولا لم يكن له، لا ولد واحد فإنه باحد جميع طقة  
الوقف، وهذا باحد<sup>(٤)</sup>

وإذا ولد له ولد بعد ذلك فإنه يدخل في  
الاستحقاق عند احتفية ولما لكية وانما فيه،  
وهو رواية عن الإمام أحمد اختارها أبو أي  
موسى، وأقضى بالبن الزعوي، وهو ظاهر كلام  
الفاصي وابن غنبل، ورحم به في المنهج  
والصوغب و ساره في الإفتاح

والرواية الثانية لا يدخل في الاستحقاق  
الولد الذي يحدث بعد الوفاة وهو المذهب<sup>(٥)</sup>

٥١- واعتصم المصنف في دخول أولاد  
الأولاد بهذا وقال ' وقفت على ولدي  
عند احتفائه والأصح عند الشافعية وهو  
قول المصنف وأصحابه من لحاقه لا  
يدخل أولاد لأولاد، سواء في ذلك ولد  
اليسر وولد الثالث، لأن الولد حليف

(١) الألباني ص ٩٦، ومضى المحتاج ٢٨٥/٢،  
والر. ص ٢٣٥/٥-٢٣٦، والمضى ٢-٩/٥

(٢) حرة الأعراف، ٢١

(٣) حرة البقرة، ١

(٤) حديث الترمذي في مسند أبي  
أحمد البخاري (فتح الباري) ١٤٢/٢، من حديث  
مسند أبي الأعراف.

(٥) المحتاج والإكثير يباشرون صاحب التعليق ٢٢٢/٢، ومضى  
التعليق ٢٤/٢، والروضة ٢٣٩/٢، ومضى المحتاج  
٢٨٧/٢، ومضى المحتاج ٢٧٨/٢، وشروح السبكي  
٧١/٢، والإيضاح ٧١/٢

(١) الدر المختار وحاشية من طبعه ص ٢٦٢/٢

١٣٧، والألباني ص ٩٦-٩٧، وفتح المغيث ٢١٢/٢

٢١٢، والشرح الكبير وحاشية الترمذي ٩٣/٢

والمذهب ٢٥/١، ومضى المحتاج ٢٨٧/٢

ولما في المحتاج ٢٧٨/٢

(٢) فتح القدير ٢٨٢/١، وسلك الأعراف ص ١٠

وحاشية الترمذي ٢٧٧/٢، ومضى المحتاج

٢٨٨/١، والروضة ٢٣٧/٢، ومضى المحتاج

٢٧٨/٢، وكلمات الفقهاء ٢٧٨/١، ومضى الزمعات

٢٨٨/٢، والإيضاح ٧١/٢، وما بعده







ولدي، وولد ولد ربي، عم صته تصصرف  
الغدا إلى أولاده ما تسطر لا ليعلموا ما  
بني واحد من أولاده وإن سفل، ويشرك  
جميع البهون في لعل ندم ما يدل على  
التربية، إلا أن يتكب ما يدل على  
التربية، كأن يقول: الأقرب للأقرب، أو  
يقول: عسي ولدي ثم عسي ولد ولدي  
وهكذا، أو يقول: بطنا بعد بطن لحيث  
يبدأ ما عدأ به الموقف<sup>(١)</sup>

أو لو ذكر الأولاد بلفظ الجمع ياء دون على  
أولادي وأولاد أولادي فإن الله تصرف إلى  
أولاده وأولاد أولاده أيلاً ما تسطر، ولا  
يصرف إلى لفراء ما دام واحد منهم يابك  
وإن سفل، لأن اسم الأولاد يتناول الكل،  
مخلاف اسم كوند فإنه يشترط فيه ذكر ثلاثة  
يطون حتى يصرف إلى التواضع<sup>(٢)</sup> ما تسطر،  
والأقرب والأبعد في ملة سرة، فتسم بينهم  
على عدد ودرجهم، والأعلى مثل الذكر<sup>(٣)</sup>.

حل يدخل أولاد البنت في الموقف على  
الأولاد.

٥٤- اختبف الحصة في دعوى ولد أبي،

السواء، فربهم ويصلهم، لكن قد ابن عبد بن  
إن تلك مخالفة لما في العادة حسب. وجن وقف  
لرؤسا على أولاده وجن آخره بلفراء فمات  
بعضهم قال علان يصرف، الموقف في الثاني فإنما  
ماتوا يصرف إلى لفراء (أي إلى ولد الولد، وهو  
موافق لما في العادة والتبرئة وحزنة  
الفتاوى وعزاد لمصنف<sup>(٤)</sup>).

وإن خصص في وقف المذكور دون لثلاث  
اختص بهم، وكذا إن ذكر أولاده، لا سم طال.  
وقعت على أولادي ملك وفلان فلا يشمل  
المسكوت عنه من أولاده<sup>(٥)</sup>.

### الموقف على الأولاد وأولاد الأولاد:

٥٣- لو قال الواقف: وقفت على ربي،  
ورولد ولدي فقط، أي لم يذكر أكثر من ذلك، فقد  
لخصه يقتصر عليهما أي على أبي البهون  
ويشتركون في ملة، ولا يقدم الصلي على  
ولد الابن، لأنه سوى بينهما حيث لم يذكر ما يدل  
على توريث، لما انصرف الأولاد وأولادهم  
مروث الله إلى لفراء لا منقطع صرلوق  
عليه، ولا يدخل البطن الثالث حيث لم  
يذكر سرك بلفظ الجمع، ولو زاد ذكر  
بطن، وثالث بأن قال: علي ولدي، وولد

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٢٧٧، الإمداد ٢/٢٨٠.

(٢) التوفيق لجميع تامة، ومن حاشية: رد المحتار  
(المصريح شيه).

(٣) الإمداد ٢/٢٨٠.

(٤) حاشية ابن عابدين ٢/٢٧٨.

(٥) حاشية الشامي ٢/٢٧٨، ومواقف السليل ١/١٤٢،  
وكشاف الخشاع ١/٢٨١، وحاشية الصدير ٢/٢٤٣.



ذكره، ويدخل ولد ثبت

وخلد صاحب الإسدي قول علي لولبي  
بدي ذكر، من عادي، ثم من والصحيح ما  
من حلال، لأن اسم، به الولد كما يشدول "ولاد"  
بهم يسار اولاد اثبات<sup>١</sup>

هذا المنيحة لو مالاد نصف، نصف علي  
وسدي فلا، وفلان وتولادهم - فإنه يشاور  
لحاله أي ولد الأم، ولو قال وقت  
علي ولدي لذكر والإثبات ليس من منهم  
عنده يدره، من ولد البت إن كان قوله  
(من من) من تمام صبيحة الوقف، فإن  
ذكر ذلك بعد هذا لم يدخل ولد البت عند  
مات، و تنصر على من من الحكام نأخوه من  
من، قوله، إلا أن يكون اشترط لنبه حين  
الوقف الإسماء والإخراج، تنوير وسبيل  
وذكر أنه دهنهم

فلان قال وقت علي أبي ولدهما دخل  
ولادها المذكور والإثبات، فإن ماتوا كان لأولاد  
المذكور ذكورهم وإنهم، ولا شيء لهم بنت  
ذكر، ولا لهم بنت أنثى

وختل المنيحة في دخول ولد بنت في  
الاستحقاق بعد أن دل الوقت وقف علي  
وبدي وولد وبدي، أرغما وقت علي ولادي  
وأولاد ولادي

قال من مدي علم لهم ذكره، ب ظاهر  
برواية لمصره عدم دخول "ولاد" بنات في  
لأولاد مضاف، في سواء من من أولاد  
بعض الجوع من، مع اسم تحت كولدي،  
وسواء من من علي، بطي الأول أو ذكر  
بطي، من مضافاً إلى البطي الأول  
مضافات إلى صميم مضافاً كالأولادي  
وأولاد أ لاني، أو الفند من، لأولاد  
كأولادي وأولاده على ما في أكثر الكتب  
وقال بخصاف بدخل في جميع ما ذكر  
وقال علي الراري إن ذكر بطي ثاني بلفظ  
مع الجسر المضاف إلى صميم أولاد كولدي  
روند ولدي لا بدخله، وإن ذكره بلفظ الجمع  
مضاف إلى صميم الأولاد كأولادي، وأولاد  
ولادهم دخل

وقال خسي الأحمه السرخسي لا بدخله في  
سلي لأول رواية وحده، وإنما الخلاف في  
ليط الكمي، وظاهر الرواية المدسوس أن ولد  
لولد من ولد ولده، وبنت وده، فمن  
ولده بنت يكون ولد ولده خليفة<sup>٢</sup>

وفي الإسما قال حلال لو قال الخواص  
ولدت علي ولدي روند ولدي رسمه عليه كمو  
لعله بين ولاده وأولادته لأنه سوي بينهما في

(١) الإسدي ص ٩٦

(٢) حاشية بن عدي ص ٣٧٥



أولاد أولاده الحملات (أي محلات سابق في  
دعوى أولاد الأولاد في وقف على الأولاد،  
وفي وجه أصحابها لا يدخلون)<sup>(١١)</sup>

ولم كان توقف وقف على أولادي وأولاد  
أولادي منه يقتضي تشويه في أصل الإعطاء  
والمقدار بين الكل، وهو جميع أفراد الأولاد  
وأولادهم ذكرهم وأنثاهم، لأن نوا نطلق  
جميع لا للترتيب كما هو الصحيح فيه  
لأصريين، وكذا يرى بين الكل لو زاد  
نقال ما تيسر، أي أولاد الأولاد،  
وقد لو كان بطناً بعد بطن أو سلباً بعد  
سل منه يقتضي التسمية بين الجميع،  
بشأنه أجمع لأهل البطن الأعمى، وهذا  
ما جرى عليه الجمهور في شرايطه والعيادة  
وهو الجمهور على أن مولد بطناً بعد بطن  
لترتيب وصحة السبكي بها لأن يونس.

ولم كان الواقف وقف على أولادي ثم أولاد  
أولادي ثم أولادهم ما تيسر أو بعد بعض  
بعض لترتيب، فلا يصر إلى البطن الذي شيء  
ما بقي من البطن الأول واحد، ولا من ثلاث  
شي من ثلثي<sup>(١٢)</sup>

وإذا احتالة في وقف على ولد، وولد ولد،  
دعى في الوقف أولاد البنين، ولا يدخل أولاد

قدح جناحه من الشيوخ إلى أن ولد البنت  
يدخله دابة وهو قادر انقضاء لأن ولد يجمع على  
لذكر وأنثى، وهو رواية أبي نجس من  
الموتة عن أبي محمد، ونقله ابن عاري  
في تكميله وفاء عقبه وهو المشهور،  
وقيل إن ولد بنت لا يدخل ولا يستحق،  
وهذا هو الذي رويته ابن وهب وابن جردوس عن  
مالك بوجهين من روى في انقضاء<sup>(١٣)</sup>

كما اختلفت المالكية في دخول ولد البنت بما  
هو قال وقفت على ولدي وولدهم، فأضى أهل  
حطية بدخول أولاد البنات في الوقف وقضى به  
بن السليم، وقال الإمام مالك لا يدخلون في  
الوقف، قال ابن رشد وأشرعته مسائل مبنية  
على يعرف<sup>(١٤)</sup>

وقال الشافعية لو وقف على أولاده وأولاد  
أولاده دخل فيه أولاد ابنتين وابسات لصديق  
انقضاء بهم، إلا أنه على من يتسبب إلى من  
أولاد أولاده ثم يدخل البنات على الصحيح،  
لأنهم لا يتسبون إليه بل إلى آبائهم<sup>(١٥)</sup>

واختلف المالكية في دخول بطن الكنت  
بما لو وقف على بطن لعمه قال سنوي لو  
وقف على أولاده وأولاد أولاده دعى دعوى أولاد

(١١) روضة الطالبين ٢/ ٣٦٦

(١٢) مبني المحتاج ٢/ ٣٨٧ - روضة الطالبين  
٣٦٦ - ٣٦٦/٢

(١٣) الفروع للكويتي ج ١/ ٩٢

(١٤) من الطل ٧٤ - ٧٥

(١٥) روضة الطالبين ٢/ ٣٦٦، مبني المحتاج ٢/ ٣٨٨



البنات إلا جبهة كقوله من مات من ولد فمهره  
لرأسه وكقول وقتت على أولادي فلان وفلان  
وقلنا ثم أولادهم، أو قل على أولادك لذكر  
سهم ولولد لأش سبعة من يدن أولاد  
نبت

وإذا لم يكن عهد في حصة بدحت فيه  
ولد ابنات<sup>(١)</sup>

ون قال وقتت على ولدي وولد ولدي ما  
تاسو وتساير الأعمى قلاعى، أو الأقرب  
فالأول، أو الأول حلاوى، أو سطل الأول ثم  
البطل الثاني، أو على أولادي ثم على أولاد  
أولادي، أو على أولادي فلا انقرضوا، فعلى  
أولاد أولادي، فكل هذا على شريطة، فيكون  
على ما شرط ولا يسحق البطل الثاني شيء حتى  
يقترص البطل الأول كله، ولو بقي واحد من  
البطل الأول كان الجميع له

ون قال على أولادي وأولادهم ما عاقبوا  
وتسايروا على أنه من مات سهم من ولد كان ما  
قال، بدوياً عليه جاري على وند كان ذلك ذليلاً  
على التوزيع، فإذا ثبت انترسب بقاء يرث من  
كل ولد وولده، فمن مات من ولد منتقل إلى ولده  
سهمه سواء بقي من البطل الأول أحد أو لم يبق  
ولترسب بينهم دون بعض الغالب، ولدت على

ولدي وولد ولدي ثم على أولادهم، أو قل  
دعت على أولادي ثم على أولاد ولادي  
وأولادهم ما تساسلر وسامبو، أو قال  
وقتت على أولادي وأولاد أولادي ثم على  
أولادهم وأولاد أولادهم ما تساسلر مبر  
على ما قد، بشرط من شرك بينهم بالوفا  
المنصبة للجميع وشريك، ودرهم من  
رب معروف لتوصية وهو ثم، نصي المسألة  
الأولى بشرط الموت وولد الولد، ثم إذا  
انقرضوا صار لهم بعدهم، وفي لثانية  
يخص به الولد، فلا انقرضوا صار بشرط  
يس من بعدهم، وفي لثالثة بشرط فيه بطلان  
الأول دون غيره، وإذا انقرضوا اشرك به من  
يضمهم<sup>(٢)</sup>

### الوقف على البنين

٥٥ يحتص الفقهاء في بركة على البنين  
هل يشمل الذكور والإناث، أم يقتصر على  
الذكور؟

ذهب الحنفية على لأوجه وبعض المالكية  
إلى أن من دفع على بنه عام يشمل الذكور  
والإناث<sup>(٣)</sup>

(١) المعنى ١٠٦٠/٥، وكشاف النسخ ٢٨١

(٢) الدر المنثور وحنابلة ابن علقم ١٣٣/٢، ١٣٣

سراج نوراني ١٠٠/٥، والشرح المفصل مع حاشية  
الدسوقي ٩٣/١

(٣) سراج منهل الإذاعات ١٥٠/٥، المعنى ٦٠٠/٤



للمذكور خاصة، لأنه ليس اسم المذكور حقيقة<sup>١١</sup>، قال تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكَ عَلَى الْكَلْبِ﴾<sup>١٢</sup>، وقال تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكَ عَلَى الْكَلْبِ﴾<sup>١٣</sup>

وعند الحديث لم يذكره في صحيح الوجهين عند الحديث أن موافقته وقفه على من كان له فيه - كما وقف على بني ميمون فإنه يشمل المذكور والإناث، لأنه يجر به عن "ثيلة"

ولا يدخل أولاد النساء غير نفقة وهي الوجه الآخر عند شافعية أن الإناث لا يدخلن لأن المسين اسم مذكور حقيقة<sup>١٤</sup>

### الوقف على الذرية والنسل والعقب

#### ١- الوقف على الذرية

٥٦- هو وقف الموقوف وقفته على ذريته من بشري أو لأهل الذكوة والإناث، وولاد أولاد الذكوة والإناث وهكذا، وهذا عند تحسبنا والمالك والشافعية وأحمد في رواية. لأن البسات أولاد، وأولادهم أولاد أولاد

حاشي لا تصح، لو كان الولد، وقفه على بني ذكوة وإناث، فإن هلال تكون معه بينهم جميعاً بأسره، لأن إناث ذكوة مع البني ذكوة فقط التذكير، وهو رواية عن أبي حنيفة، وكذلك برهان علي إخواني وله من أولاد وأعراب تكون حلة لهم جميعاً من له على وقفه كان ذكوة إناث<sup>١٥</sup> وأنه يشمل إناث

وقد أحسبه يردون لواقف وقفه عمر بن ذكوة بنات فقط أو قال علي ثاني ذكوة لا عبر بكون العنة لشمس كبير ولا شيء لهم، ويكون وفقاً منطوقاً ولا شيء لغيره أو غيرهم لعدم جواز كل منهما على موقوف، لأنهم إذا حدث بعد ذلك ولد له بنوه في الأولاد ولد له ثالث بن ثنائي عاد لوقف إليهم

ولو كان علي ثاني بنات وذكوة ذكوة لأهل ذكوة فقط لعدوهم فقط لبات البني، ولو كان وقفه على بني ذكوة إناث أو أكثر تكون معه كلها هم، وإن كان له بن وذكوة بسبع نصف منه والنصف الآخر لغيره، لأن الوقف تجمع ثنائاً هذا كالأوصاف<sup>١٦</sup>

وعند الشافعية وأحمدية وبعض المالكية لو وقف على بنت لا يدخل إناث، وتكون نصف

(١١) المسين ١٥١/٦ والإحصاء ٥٤٢/٤، وكشاف الصغ ٩٨٨/٢، مشرح مني الإزاعات ٥١١/٢، وكثير مع السوني ٩٣/٢

(١٢) حور المداد ٤٥٠

(١٣) حور آل عمران ١١

(١٤) الإزاعات ج ٩٩، ومعه ٤٢٠/٢، وكشف القناع ٢٨٥، ومعه الطائفي ٢٢١/٢

(١٥) سورة النساء ١

(١٦) الإحصاء ج ١، ياقوت الخفطر ٢٢٨



وعند الثانية وفي رواية عند الحنفية ورواه  
عن الإمام أحمد أن أولاد أبيات يدخلون في  
الوقف على سبيل كالأولاد المذكورة لأن الجميع  
من سبيل<sup>١</sup> لقوله تعالى: ﴿وَرَبِّ ذُرِّيَّتِهِ هُوَ  
ذُشِّقْتُكَ﴾ في قوله ﴿وَرَبِّهِ﴾<sup>٢</sup>

### ج- الوقف على النسب:

٥٨- لو مال الوالد - وهت على حنفي فسد  
الحمية والمالكية والمتابعة - لم يذهب  
بدخل في الوقف أولاد إرثاف ذكرهم  
وإنثهم، وأولاد المذكور من أولاد دون  
أولاد الإناث، إلا أنه يكون تزواجر من  
ولد ولده المذكور، فإن المالكية ولا أن  
يجري حرف يدخل أولاد الإناث، لأن  
مبنى ألفاظ الوقف على العرف.

وعند الشافعية وفي رواية من الإمام أحمد  
يدخل أولاد إناث في الوقف على إعراب<sup>٣</sup>  
لوقف على القرابة.

٥٩- اختلف الفقهاء فيما يثبت لفظ القرابة  
في الوقف على القرابة، فقال الحنفية عرابه

حقيقة لقول ناسي ﴿وَرَبِّ ذُرِّيَّتِهِ﴾ إلى قوله  
تعالى ﴿وَرَبِّهِ﴾ وأقول سي<sup>٤</sup> إلى ناسي  
هذا سبيل<sup>٥</sup> يعني الحنفية، لأن اليهودي، وقال  
في الترح: والقول بذكرهم صحيح وأقوى فقال<sup>٦</sup>  
وعند المتابعة يدخل في الوقف أولاد الوافف  
ذكرهم وإنثهم، وأولاد أولاده المذكور دون  
أولاد الإناث، فلا يدخل أولاد إناث إلا بقربة  
لأنهم لا ينسبون به<sup>٧</sup>

### د- الوقف على النسب

٥٧- لو مال الوالد - وهت على سبيل فسد  
المالكية، والمتابعة - في المذهب - وفي رواية  
عن الحنفية يدخل في الوقف أولاد الوافف  
ذكرهم وإنثهم، وأولاد المذكور من ولده دون  
أولاد الإناث.

فإن المتابعة - فلا يدخل أولاد إناث إلا  
بقربة لأنهم لا ينسبون به.

وإنما المالكية وهذا ما لم يجر حرف يدخلون  
أولاد إناث في ذلك، لأن مبنى ألفاظ الوقف  
على العرف.

<sup>١</sup> سورة الأسماء ٨١-٨٢

<sup>٢</sup> حنفية، فقه بني عبد سيد

قسم له بيته ٥١

<sup>٣</sup> بقول المحقق وحاشية ابن عابدس ١٢٣/٢. والشرح  
لتكمير وحاشية الدسوقي حبه ٩٢/١، ٩٦. ورواه  
خطاب الس ٣٣٧/٥. وكشاف الضعاف ٢٨٧/٤.  
والله. ١٥١/٩

١ حاشية ابن عابدس ٣٩٣. والشرح الكبير مع  
حاشية الدسوقي ١٩٢/٤. والشيخ ١٥١.  
وكشاف الضعاف ٢٨٧/٤. وفيه يحتاج ٢٨٨/٧  
٢ سورة الأسماء ٨١-٨٢  
٣ حاشية ابن عابدس ٢٩٢/٤. وحاشية الدسوقي  
٩٢/١. والشيخ ١٥١/٩. وكشاف الضعاف ٢٨٧/٤  
٤ وفيه يحتاج ٢٨٨/٧



ومقاس الأصح أنه لا يصل وكشع  
يدخلون<sup>(١)</sup>

وقال الحنيفة: بوقف على قرأته أو قراءته  
وهو فهو مدكر والأش من أولاده وأولاد أبيه  
وهم إخوان وأعمام، وأولاد جده وهم أبوه  
وأعمامه وعماته، وأولاد جد أبيه وهم جده  
وأعمامه وعمات أبيه فقط، لأن النبي ﷺ لم  
يجاوز بني هاشم بسهم ذوي القربى فلم يدخل  
هو أبوه كعتي عبد الحسي ومثي بوقلي شيئاً، وإنما  
أعطى بني المطلب لأنهم لم ينفقوه في جهنة  
ولا إسلام ولم يدخلوا من جهة أمه وهم من  
زمره شيئاً منه.

وسوى من يحل منهم، فلا يفضل أعلى ولا  
الأسفل ولا ذكر أعلى من سواه وهذا هو المذهب  
ولا يدخل في الوصف على قرنته من يحدف فيه  
دول الوائف، فإن كان الوائف مسلماً لم يدخل  
في قرأته كافرهم، وإن كان كافراً لم يدخل  
بمسلم في قراءته، لا يطرفة<sup>(٢)</sup>

**الوقف على الآكل والأهل:**

٦٠- الأول والأهل بمعنى واحد عند جمهور  
المسألة، ولكن مدلولهما يختلف، ولذلك يختلف

(١) المذهب ١٥٦/١ ومثي المحتاج ٦٣/٢، ويرى  
الطائفة ١٣٦/١

(٢) شرح مثني الإرادات ٤١١/٢ والإكساب ٨٥/٢  
وكتابات المحتاج ٦٥٧/١

وأولاده وأبناء كل من ينسب إلى بويه إلى  
أنهى أبه في الإسلام، وهو الذي أدرك  
لإسلام أسلم أوله مسلم، وعمل. يشترط إسلام  
لأب الأهل، ولا يشمل ذلك أبوه وولده لأصله  
فهمهم لا يسبون قرابة فتناً، وكذا من علاهم  
أو وصل عنه أبي حنيفة وأبي يوسف، خلافاً  
لمحمد فقد عدلهم من القرابة<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: يتناول لفظ الأقارب الأقارب  
جهة أبي وجهة أمه ذكرراً وإنثاءً، وسواء كان من  
يهرب لأمه من جهة أبيها أو جهة أمه، ذكورا  
وإنثاءً كزبد البن أو الحالك ولو كانوا كافراً،  
فلا فرق بين المسلم والكافر بصدق اسم القرابة  
عليه<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعية: إن رغب على أمه دخل فيه  
كل من يعرف لربته خبر الأهل والصح في  
الأصح، لأن كان لوائف أب يعرف به ويسب  
إليه دخل في وقفه كل من يسب إلى ذلك الأب،  
ولا يدخل فيه من يسب إلى أخي الأب أو أبيه،  
ويستوي من يدخل من قرب ويعد من أقربه،  
ويستوي به الفكر والأش، تشاؤ في لجميع في  
أقربيه، وإن حدث قريب بعد الوقف دخل فيه

(٣) قدر المختار وحاشية الف ٤٦١/٢

(٤) الفرح الكبير وحاشية الفسوي ٤٥/٢



بمقتضى رد انقراض أحد الواردين وحل محل ولد،  
يُصرف نصف العلة إلى الباقي، والنصف الآخر  
يصرف إلى الفقراء، فإذا مات الوارث الآخر  
يصرف جميع العلة إلى أولاد أولاده لأن  
مرعاه شرط الوافع لأرسته في الوقف،  
وهو إنما جعل لأولاد الأولاد بعد انقراض  
أسس الأول فوت، مات أحد من يصرف  
العلة إلى الفقراء<sup>(١)</sup>

والترتيب بين البطون قد يكون يعرف لمطف  
(أم) أو (القاء) فلو حال للوقف وفوت على  
أولادها، لم على أولاد أولادها، ثم على أولاد  
أولاد أولادها ما صدر الوط بمقتضى تصرف  
عنه الوقف إلى البطن الأول وهم أولاده، لا  
يصرف إلى البطن الثاني شيء إلا بعد انقراض  
البطن الأول، ولا يصرف إلى البطن الثالث شيء  
بشيء من البطن الثاني وحده<sup>(٢)</sup>

وقد يمتد بالانتماء من مطوح جهة الوقف،  
ولهذا اختلف الفقهاء في لوقف على جهة  
تتارض دون أن يذكر بعدها جهة أخرى كالوقف  
على الأولاد فقط

وقد تم تعيين ذلك وبين أن أولاد الفقهاء فيه في

فقرة (١٨).

الاصناف ص ٩٩، فتركت المطاح ٢٨٨-٢٧٩  
(١) الوقف ٣٤٣/٥، وما به المطاح ٣٧٥/٥، والتمهي  
٦٦٣/٥

من يشتمه في الوقف على آل والأهل.  
ويرى الحنفية والماتنية والحنابلة أن الوقف  
على آل والأهل كالوقف على القرابة  
ويرى المالكية أن الوقف على آل والأهل  
يشمل العصة<sup>(٣)</sup>

انظر التمهيد في المطاح (ق ٤٤).

انقراض الوقوف عليهم.

٦١- لا تقراض في اللغة الانقضاء،  
وانقراض الوقوف درجوا رسم بين منهم أحد<sup>(١)</sup>  
واقفها، يستعملونه على التمسى اللغوي  
وهو تارة يستعملونه لفظ (انقراض) ركة  
يستعملون لفظ (نقطع) والتمسى واحد  
صحيحا<sup>(٢)</sup> إلا أنهم قالوا ما يستعملون  
لفظ انقراض في ترتيب العطفات أو البطون  
في الاستحقاق في الوقف وذلك لأنها لشدة  
لواقف، فإذا قال بواقف وصحت على والذي  
هذه قيد فقرها فهي على أولادها أبداً،  
نفساً، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن

(١) القواعد الفقهية ٣٩٦/٦، وابن عابد ١٣٩/٢،  
والبدائع ٣١٥/٢، وصحيفة القدوني ١٤/٤،  
دروسه الطائفة ١٧٤/١، وما به المطاح، وتلخيص رخص  
١٧١/٢، ومخرج صحيح الإبداعات ٥٦٦/٢،  
والانقضاء ٨٧/٢.

(٢) كتاب العرب ومنه المطاح.

(٣) التمسى ٦٤٤/٥، واستوفى ٤٤٨/١.



## تعطل الجهة للموقوف عليها

٦٢- ذهب المتقهاء إلى أنه لو تعطلت الجهة لموقوف عليها من ربح بوقف يصرف إلى جهة أخرى مماثلة لجهة التي تعطلت بناؤها ولم يربح عودها.

فلو كان هناك وقف على مسجد ورباط أو ربح وعوض، فحرم المسجد والرباط أو الوقف وأصبح لا يتصرف به، إلا أن وقف على المسجد يصرف على مسجد آخر ولا يصرف إلى عوض أو ربح أو رباط، وما وقف على الوقف أو الرباط أو الوقف لا قرب من سبب لها<sup>(١)</sup>

وما جيس على طلبه لعدم محل عيه لوقف، ثم تعدد الطلب في ذلك المجرى، فإنه لا يبطل لصحة، وتصرف المصلحة على لطلبه محل شرط، وما جيس على شرط لصحة ربح ثم برج عودها شرط في متنها حقيقة، بأمكن، فتصرف المصلحة للمدرسة أخرى، لأن لم يمكن صرفه في مثلها موقفاً في ثوبه أخرى، وإن ربحي عودها وقف بها يصرف في الترميم والإحداث أو غير ذلك مما يخلق بالإصلاح<sup>(٢)</sup>

ولو وقف على ثمر فاستعمل خلع الإسلام

حولته في الشريعة، بحيث عتد الوقف لا حجب عودها<sup>(٣)</sup>

وإذا فحتمه، لو عطل الشرع صرف لموقوف في ثمر مثله أعتد من مائة بيع بوقف إذا عترب إذا المصروف الأصلي حد يصرف إلى المصلحة، فمعامل شرط الشرع معين مطلق بوجوب الصرف إلى ثمر آخر، من في استنبح، وعلى غيبة مسجد ورباط وحرمها وعرضا صرح به لصاحبه، لال والشرط قد يخالف لمصلحة كالوقف على متعلقه على مذهب معين، فإن الصرف يتعين عند عده لمتعلقه على ذلك المذهب إلى متعلقه على مذهب آخر<sup>(٤)</sup>

## الركن الرابع، الموقوف

ما يجوز وقفه وما لا يجوز وقفه.

٦٣- لم يتفق الفقهاء على تعريف محذول، يجوز وقفه وما لا يجوز وقفه، فله عرف الحنفية من ما جاز في أبي حنبلين بأنه المال المعلوم بشرط أن يكون موقفاً أو منفوقاً، فيه تعامل، أو حوماً لا ينقل ولا يحرق كغذاء وحرم، فلا يجوز وقف

(١) حاشية في خلاصة ٣٥١/٨، ٣٧٢، وحاشية الترمذي

٨٧/٨، والكتاب المقتضب ٢٩٢/١

(٢) حاشية الترمذي ٨٧/١

(٣) دوحية الطحاوي ٣٤٨/٥

(٤) كتاب المقتضب، ٢٩١







انفصل، وساء ذلك، فجدلاً قبيحاً يأتي

- وقف الأرض يدخل ما فيها من ساء وشجر  
حد المائكة وثمانية والصلابة، وقد  
اسألكيه ملك بني إفا بم جكن شرط أن  
عرف، وبند الشاذبه الشجر يكوناً رطباً لا  
سائاً

وفي المداغب ثلاثة لا يدخل في وقف  
الأرض ما فيها من زرع وهو ما يؤخذ  
فمنه وحده كالمتعة، والشعير وسائر  
الرروع، أما الخرد والأصرك التي بقيت في  
الأرض سبيل كسحت بابها يدخل في  
وقف الأرض<sup>١١</sup>

ب- وقف دار يدخل فيها الأرض والياء،  
وإعلاء والأبناء، لأن في إزعمته به، وهدية  
يدخل فيها شجر وسورس، لكن عبد الشاذبه  
الشجر والشجر المرحب هو لا سي، فذلك في  
الحنايلة، وفي وقف دار يتناول الأرض التي فيها  
الدار، إن لم تكن الأرض موقوفة كعشر والشاء  
وسواء آخرى<sup>١٢</sup>

انفصل بها حتى وجه البحر لا الوقف، وذكر  
لناظمي: إنه نال بحقوقها يدخل في وقف  
وحداً، وفي خصوصاً ما راد، فيصير ما فيها  
وسها، ولو وقف داراً بجميع ما فيها وجه  
حصصت بطون أوبت وفيه كوار من غسل يدخل  
الحدود والنحل فيما ساء والغسل كما لو وقف  
صفاً وذكر ما فيها من جهيد والذوالب والآب  
الحدود<sup>١٣</sup>

وفي ذكر المختار هو وقف الحد، يبقوه  
وأكرم، وقد عيشه الميراثون صبح مسجداً،  
بداً بغيره، وفي غير عشرين لا قد بقيت من  
الحكمة تيداً ما لا بيت مفصولة كالأخرى في البيع  
وب، في الوقف، وقد نول أبي يوسف ومحمد  
بعد، لأن محمد أحمد، نول بعض الموقوف  
بالوقف فانتفع أولى<sup>١٤</sup>

أ- جمهور الفقهاء، فلم يدروا مثل هذا  
الانفصال في باب الوقف، وإنما حده، ذكر  
الكلام عن الوقف استطراداً في باب البيع،  
واضرباً لأن يدخل في بيع الأصول في الأرض  
والدار والشجر يدخل في وقفها كذلك، باعتبار  
أن الوقف، قل بملك كشيء، مع اعتناهم في

١١- جامع الحاج ١١٢٤، والشرح الكبير على حاشية  
القسامي ١٢٠ ١٧١، وهو في الوقف ١٢٠  
١٨، وهو من حق الميراث ١٠٧

١٢- فتح المجلد ٧٢٥-٧٢٦، وفيه في الميراث ١٢٢  
والشرح من الميراث ١٢٥ ١٢٦

١٣- حاشية - عليه هو في الميراث ١٢٢

١٤- في الميراث، وحاشية الميراث ١٢٢  
١٢٥







وكذا السلاح بحبل عليه، والقياس أنه لا يجوز وقف بمقتول لأن شرط الوقف السيادة والمحمول لا يأسد، بشرط ميثاق للأئمة التي وردت

ويجوز عند محمد - خلافاً لأبي يوسف - وقف المعبود فعند ر كان معبداً وفيه مدخل للمس كالتفيس والقدرة والمدور والجسرة وثبائها والمصحف والكتب لأن القياس قد يترك بالتأمل، لقول عبد الله بن مسعود: «ما رأى المسلمون حسناً فهو منه لله حسناً» بخلاف ما لا مدخل فيه، أي لم يجر التماس بوقفه كاشت والحيوان، ويطاع، وفتوى عن قول محمد، وبه ذهب عامة الفسايخ ومعه السرخسي، «ما يوسف فلا يجوز وقفه» ذلك، لأن القياس إنما يترك بالنص، والنص ورد في الكرم والسلاح فيمنع عليه<sup>(١)</sup>

#### وقف النعمة

٦٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة الوقف والشأنية والمسايلة إلى عدم جواز وقف

أحسن أنواع وأعتاده في سبيل الله<sup>(٢)</sup> والأصل عدم الصحة أنه لا يجوز وقف الموقوف قصداً، وهذا على إطلاقه لقول أبي حنيفة، وعنه أبي يوسف ومحمد يجوز وقف المسمول إذا كان تبعاً للأرض استحباً، كما إذا وقف غريمة ببلعها وتكرهها وكذا سائر آلات الحر، لأنه تبع للأرض في تحصيل ما هو المقصود، وقد ثبت من الحكم تبعاً ما لا يثبت مقصوداً كما ثبت في أنبيع وأبناء في الوقف<sup>(٣)</sup>.

وبه أبو يوسف ومحمد يجوز وقف الكرم - وهي التحيل والسلاح - استحساناً للأئمة المشهور في ذلك، وسواء قول النبي ﷺ (أما عذد فقد أحسن أقداره وأعتاده في سبيل الله) وقد ورد أن خالد بن الوليد قال لما حضرته الوفاة: «إني أترك ما فخرتوا سلاحي ورمسي فأجملوه عدي في سبيل الله»<sup>(٤)</sup> ونأخذ بالإلحاح حكم المعلن لأن العرب يجاهدون فيها

(١) حديث أبي مالك بن عبد الله بن أبي بكر -

خرج مسلم (١٧٧٩)

(٢) الهدية ٥٢٢، ١٠٠، وفتح القدير ١/٢٦٦ خبره في

لنفسه

(٣) أثر ظاهر إذا كانت فائدتها حلالاً.

خرجته شارح في الكرم ١٠٠٦/٢٢٢ وقوله النبي

في صحيحه (أرواكم) (٢٤) - إنسان حسن

(٤) أثر ابن مسعود وما رأى الموقوفون من

أخرج أحمد في المسند (٣٧٩/١) - حسن إسناده

البيهقي في المصنف (١٢٤٧/١)

(٥) جيع الطهري ٢٧٩٦، والبرق شحاتة وشأنها في

عائده ٣٧٥/٣



وذكر الشافعية رحمة الله عليهم أن الوقف لا يصح إلا في عين موصوفة بوقت عداً غير معين أو موصوفة بمسكن أو قوم باطن، وكذا لو وقف أحد ذويه أو أحد عياله لا يصح، لأن الوقف نقل ملك على وجه القرية والعهد، فلا يصح في غير معين كما لا يصح في عين في القصة كذا روي عن محمد بن موسى<sup>(١)</sup>

وذكر المالكية - كما جاء في الشرح الكبير - أنه يجوز الوقف بمثل، كقولهم: وقفنا على ملكنا درعاً لا يورثه ولا يرثه ولا يرثه من بعدهم ذلك موصوفه وانظر هل لابد من تعيين من تعيين بمثل في وجهه ما إذا كان كذا ما جدد في عين عداً أو غير، ودخل في ملكي دور موصوفه في ملكي؟ فترك المأخوذ من كلام الرضا ع في شرح المحرر أنه: لا عم للمعين لأن الوقف لا يترتب للشخص كالمال<sup>(٢)</sup>

ب- أن يكون الموقوف مما يصح به حج  
هنا فيه

٥٠- ذهب المالكية إلى أنه يشترط في الموقوف أن يكون مما ينفع به مع بقائه<sup>(٣)</sup>، وقد صرح الشافعية والمالكية في

المقدمة، إلا أنهم يشترطون أن يكون الموقوف عين يصح بها حج قائماً، كما أنهم يشترطون تأييد الوقف

وذهب المالكية إلى حواجز وقف المصلحة بمن أساجر داراً موهبة موهبة فيه يجوز أنه أن يصب المصلحة في ذلك المصلحة، وبما في الوقف بالمصلحة، لأنه لا يشترط مذهب تأييد الوقف<sup>(٤)</sup>

ما يشترط في العين لموقوفه  
بشروط في عين موصوفة ما يلي  
أ- أن تكون العين موصوفة

٦٩- ذهب المالكية إلى أنه يشترط في العين الموصوفة أن تكون موصوفة بما يصح وقف المصلحة فيه قال مختارهم: يشترط أن يكون الموقوف موصوفاً بوقت وقته شيء من أرضه وبما يصح لا يصح، لأن الشيء بغيره، المثلين والتكثير وهو بين بعد ذلك، إذ لا يبين شيئاً قليلاً لا يوقف عليه ولو كان وقف منه أرضي أو موهبة لأرض كان بطلاً لمكان المصلحة<sup>(٥)</sup>

(١) مختار المحتاج ٣٧٧/٢، وشرح مختار المحتاج ٣٧٧/٢، وصاحب المصنف ٣٧٧/٢، وصاحب المصنف ٣٧٧/٢

(٢) شرح الكبير وحاشيته، المصنف عليه ٣٧٧/٢، وشرح المختار ٣٧٧/٢، ط الحنفية

(٣) ابن القاي ٣٧٧/٢، راجع المختار، وطلبه ٣٧٧/٢، ط الحنفية

(٤) مختار المحتاج ٣٧٧/٢، راجع المختار ٣٧٧/٢، وشرح مختار المحتاج ٣٧٧/٢

(٥) شرح الكبير وحاشيته، المصنف عليه ٣٧٧/٢

(٦) مختار المحتاج ٣٧٧/٢، راجع المختار ٣٧٧/٢، ط الحنفية ٣٧٧/٢



مقام بقاء لمي، أما وقف مع بقاء عنها  
قلا يجوز، قال ابن عاصم: الدراهم لا  
تتميم بالتبوير، فهي وإن كنت لا ينتفع بها  
مع بقاء عنها، لكن بقاءها قائم عندها لعدم  
تبويرها، فكانها باقية، ولا تثبت أبنائها من سقوطها،  
فحيث جرى فيها تعامل وحلقت فيها أجارا  
محسنة، ويجوز وقف كر من خبطة على  
شرط أن يرضى لغيره، بدون لا يقر لهم  
ليزجوه لأنفسهم، ثم يؤخذ منهم بعد  
الإدراك قدر القرض، ثم يرضى لغيرهم من  
الغلاء أبدًا على هذا السير، ويجوز عدهم  
وقف الصكبين والمورود يبيع ويبتاع ثمه  
مصاريفه، وكذا يمكن من وقف الدراهم  
والدينار، وما خرج عن الربح ينسحق به في  
حيا الوقت

ولي قول عند المالكية أنه يكره وقف ما ينتفع  
به بغير بقاء، لأن منعته في استهلاكه والوقف  
إنما ينتفع به مع بقاء عنه<sup>١</sup>

جـ: أن لا يتعلق بالعين الموقوفة حق  
التبوير

٧١- أحسن المعاني، في صفة وقف العين

قول المالكية بأنه لا يصح وقف ما يستهلك  
كالثياب والتمارين، لأن منعته المضموم  
والمشروب في استهلاكه، كما لا يجوز في  
الأصح المنصوص عليه عند الشافعية وفي  
المذهب عند الحنابلة وقف الدراهم  
والدينار للتبوير والتخلي بها، أو للزينة،  
أو ليطعم به الرضا، لأن توقف لحيوي  
الأصل وليس للتمتع، وما لا ينتفع به إلا  
بثلاثة لا يصح فيه ذلك

ولي قول عند الشافعية والحنابلة يصح وقف  
الدراهم والدينار على قول من يجوز أجزائها،  
ويصح عند الشافعية وقف المشوم الذي  
ينتفع به مع بقاء عنه كسكك والعصر والعود  
وعند الحنابلة يصح وقف البند والصدل وقطع  
الكافور

أما المشوم الذي لا تبلى عنه فلا يجوز وقفه  
عنهم<sup>٢</sup>

أما الحفيا والمالكية على المذهب فقد  
أجازوا وقف الطعام كالمنفعة ووقف  
الدراهم والدينار، وقف ذلك سلف  
ورد البند واعتبروا أن رد البند قائم

<sup>١</sup> والحرشي ٨٠/٧، ومفني المحتاج ٢٧٧/٢، وشرح  
مشي ملازم ٣٩٤/٢، وسبكي ٦٤/٦٥

<sup>٢</sup> مفني المحتاج ٢٧٨/٢، وشهاب ١٩٧/١، وشرح  
مشي الملازم ١٠٠/٢، وشمسني ٦٥/٦٤

١٥٣- حاشية ابن عاصم على الدر المنثور ٢/٣٧٢،  
٢٧٥، وفتح القدير ٢٥٩/٦، وشرح الكبير مع  
حاشية مسوقي ٢/٢٧٧، والحرشي ٨٢/٢



وهو في الجملة إما لكل مذهب نوع من  
التفصيل، فنحن لحنفية، نقل ابن عابدين  
عن الإساف وغيره: لو وقف المرحوم بعد  
تسليمه صح، وأجير، القاضي على دفع ما عليه إن  
كان مرسراً، وإن كان مرسراً أنزل الترمذ ويأمر  
فيما عليه.

وإن وقف المرحوم وأنتك جائز، وإن مات من  
حيه عني، ينفق صح الوقف ولا خير، وإن لم ينفق  
ما تركه من عليه من الدين فإن الثاني يظل  
الوقف ويبيعه للدين<sup>(١)</sup>

وقد المالكة صحاً وفقه المرحوم  
والمشاجر بما إذا قصد أن يكون موقوفاً  
بعد الخلاص من الزمن والإجاءه لأنه لا  
يشترط في الوقف التسخير<sup>(٢)</sup>

و- أن يكون الموقوف مما يجوز بيعه.

٧٢- فسرط الحائفة أن يكون الموقوف مما  
يجوز بيعه، وهو ما غير عنه الشافعية بكونه مما  
يشل النفل، قال ابن قدامة لا يصح وقف ما لا  
يجوز بيعه كأم، الولد والمرهون والمكاتب  
والخبر وسائر سباع البهائم التي لا تصلح  
للعبد وجوارح الطير التي لا يهاد بها، لأن

التي يتعلق بها حق العبد كأن تكون مرهونة أو  
موجرة.

مذهب جمهور الفقهاء إلى صحة وقف العين  
التي يتعلق بها حل الثمن، لنصر الحنفية  
والمالكية على صحة وقف العين المرهونة  
أو الموجرة، وتعود العين بعد انكساب من  
الزمن وبعد انقضاء مدة الإجاءه إلى الموقوف  
عليهم، ووافقهم الثانية في العين الموجرة.

وأما المرهونة فتبها عقدهم رجحان

الأول، وهو المذهب أنه يصح وقف المرحوم  
كاستحقاق، لأنه حق له تعالى لا يصح إسقاطه بعد  
ثبوت نفاذ كالتحق.

وفي الوجه الآخر عند الشافعية لا يصح وقف  
المرهون لأنه مصرف لا يبري إلى ملك الغير فلا  
يصح كالمبيع<sup>(٣)</sup> (المالكية)

وقد أجازت به صحة وقف المرحوم بما إذا كان  
الوقف يعلق بمرتهن، لأن منعه من التصرف فيه  
لشغل حق المرتهن به وقد أسقطه بإقائه ويظل  
الزمن لأن هذا التصرف يمنع الزمن ابتداءً وينتج  
معه مواساة<sup>(٤)</sup>

(١) فتح القدير ١/٦١، وشذبه الدسوقي ١/١٧٢،  
والترغاب ١/٢٥٧، والمذهب ١/٢٢٠، وشرح مني  
لإبواب ١/٣٢٤، ١٠٠، ٣٧٦، والمصنف  
١/٢٦٢، راسي المطالب ٢/٤٥٨.

(٢) شرح مني الإلهام ١/٣٣٢، والمفتي ١/١٠٠،  
والإصناف ١/١٥٢-١٥٦.

(٣) القدر المفسر وحاشية ابن عابدين عليه ١/٣٩١،  
٣٩٤، والإصناف ٢/٢١.

(٤) حاشية الدسوقي ١/٣٧٦، وشرح الترغاب ١/٣٧٦.



نأسأ عن الكرع والصلاح، قلنا لأهل عدم  
جواز الوقف، فلينبصر عن مورد اشع وهو  
تعاقب الكراع والصلاح، وثوبد المرجع في  
قول الشافعي ثم قال: ولقد ان الوصف به لا يماند  
(بمعنى المثلث) بخلافه معقار<sup>(١)</sup>

### رابعاً: وقف المشاع:

٧٢- ذهب الشافعية والحنابلة إلى صحة وقف  
مشاع، وسئلوا بطلبه عمر رضي الله عن  
ه (أن أصبح مائة سهم من خير و سألني النبي  
ﷺ فيه فأمره بوقفها)<sup>(٢)</sup>، وهذا صفة المشاع

كما استدلوا بأن الوقف عقد يجوز على بعض  
أجسة مبرداً، معار عليه عثاعاً كائنج، أو  
موصفاً بجوز يملكه فحار ولها كعقود

واسداوا كذب ذلك الوقف تحبير الأصل  
وتسهيل المنفعة، وهذا يحصل في المشاع  
محصونه في المعبر<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية والحنابلة: يصح وقف المشاع  
مسجداً وبه صرح ابن صلاح، وإذا وقف  
لمشاع مسجداً، فإن النصفة تجب لتجسها  
طريقاً للانقطاع بالحقوق<sup>(٤)</sup>

اموقف على الملك فيه في التبعاء بأشبه البيع،  
ولأن لوقف تحبير الأصل وتيسير المنفعة،  
وما لا يمتنع فيه لا يحصل فيه تسهيل المنفعة،  
والكلف أبيع لانقطاع به على خلاف الأصل  
لفرضه، فلم يجوز لتوسع فيها، والموقوف في  
وقفه بعد حق موقوف به فلم يجوز بطلان<sup>(٥)</sup>

وعلى الشافعية بما لا يصح وقفه بأن أوله  
والحجر والكلب المحتوم، وحل لي الأصح،  
ومقابل الأصح صريح وقف أم الولد والكلف  
المسهم، أما فكيف غير معلوم فلا يصح وقفه  
حراماً

أما لملك لم يشترطوا هذا بشرطه بأن  
الوصفي: صح وقف مملوك ولو كان ذلك  
لمصنوك الذي أريد وبه لا يجوز بینه  
كذلك أصحبه وكلب صبه وعيد أين خلاصه  
يخصم<sup>(٦)</sup>

واحدية لم ينصوا على هذا الشرط وإن كانت  
فواحدية لا تأنها، الأصل عدم عدم جواز  
وقف لمنقول، لا نهما أو ما جرى له لتعاس من  
النس

قال أبو علي قال الشافعي يجوز وقف كل  
ما يجوز بيعه ويمكن الانقطاع به مع بقاء عين

(١) المنهاج ٦١١/٥، وشرح معاني الآثار ١٩٢/٥  
(٢) البرهان ٢٥٠، ٢٥١، والبرهان ٢٥٠/٥، ومنه  
المنهاج ٢٧٧/١، ٢٧٨، والمنهاج ٢٧٨/١

(٣) الخزانة ٢٢٥/٢، والهداية ٢٢٢/٢

(٤) حديث أبي عبد الله رضي الله عنه، ٢٠٠

أحمد بن حنبل، ٢٢٢/١

(٥) الشرح لأبي داود ٢٢٢/٥

(٦) معني المنهاج ٢٧٨/٢، ٢٧٩، والتهذيب ٢٢٨/٢،  
وكتاب النكاح ٢٢٢/١، ٢٢٣، والمنهاج ٢٢٢/٥



فقال: هو جواز الإقدام على تحييس المشاع مطلقاً انقسم أم لا وعدم التوقف على إذن الشريك، فإن ربي بذلك الشريك يظهر أن يبيح شريكاً في الحبس، أو بيع وحده، أيضاً على الإكراه إن شاء، وإن لم يربح بيع ويجبر على جعل الشئ في حله

قال الباقى: وكلام التوضيح وغيره، مباح في أن يعمل الخلاف هو المختوف بعد الوقوع واستقوال، أما ابتداء فلا يجوز الإقدام على تحييس ما لا ينضم دون إذن الشريك<sup>(١)</sup>.

أما المعنية فقد اتفق عليها وهم على جواز وقف المشاع فيما لا يقبل القسمة كالصوامع ونحوه، فلا يضره الشروع إلا في المسجد والمطيرة فإنه لا يتم مع الشروع، لأن بقائه الشركاء فيه يمنع الخلوص له تعالى، ولأن النهاية فيها من المبيع م يكون بأن يذل الممنوع في المقبرة سنة بروج م، ويجوز في المسجد في وقت ويتخذ اصطفاً في وقت، بخلاف وقف غير المسجد والمطيرة، فإنه يمكن الاستئثار وقسمه ابتداءً، فلا يمنع صفة الوقف بما لا يحتمل القسمة<sup>(٢)</sup>.

أما المشاع الذي يقبل القسمة فقد اعترضوا

وللملكية تفصيل في وقف المشاع، قال الدردير: يصح وقف المملوكة وإن كان مشاعاً فيما يقبل القسمة، ويجوز الوقف على القسمة إن أرادها الشريك، أما م لا يفضل القسمة فيه فلو أن مرجعاً، أي في القسمة وعدمها، وعلى القول بالصحة يجبر الرافق على البيع إن أراد شريكاً، ويجعل ثمة في مثل وقته، ويجبر على تلك في ثلثه، وفي ثلث آخر لا يجبر على جعل ثمة في مثل وقته<sup>(٣)</sup>.

وقد حكى الباقى في حاشيته على الترتيب ما حصله من حرية في تحييس الصلاح قال: وقد حصل ابن حرفة في تحييس المشاع ثلاثة أقوال: الأول: الجواز مطلقاً، أي سواء كان يقبل القسمة أو لا يقبلها، وهو ظاهر المدونة وظاهر سماح ابن القاسم وغير ابن دربه.

والقول الثاني يتوقف وقف المشاع على إذن شريكه فيما لا ينضم، لأن أدن له شريك مع التوقف، وإن لم يأذن له بطل الوقف.

والقول الثالث: يجوز الوقف مطلقاً، ويجعل لحظ المحبس بما لا ينضم في مثل ما حجب فيه، وهو لا ينحب، أي ابن الماجشون، وروى الشيخ عبد الله ابن القاسم قول ابن الماجشون:

(١) حاشية الباقى على معنى الرافق ٧١/٥.

(٢) النهاية ١٦٣/٢، وضع المصنف ١١٢/٩، والبحر الرافق ١٢١٧-١٢١٨، والزيلى ٣٩٤/٢.

(٣) الشرح الكبير للكويت وحاشية الدردير عليه ٧٦/٤.



ران وقت ذهب عقار خالص له، فلهذا  
يقدسه العاصي، ويبيع نصيبه الذي من ربح  
ثم يدهمه، يشتري ثم يشرى ذلك منه، لأن  
أن حد لا يجوز أن يكون مقاسمه ومقاسم  
وإن كان في انقسامه نفس دواهم بأن كان حد  
النصيب 'خود من لآخر، يجعل ١٠٠ اسود  
وهم، من كان الأخد لغيرهم من بواقف بأن  
كان نصيب يدي غير بوقت هو لأحسن لا  
يجوز، لأن يظهر بالبدن بعض الولد، ويبيع  
الوقت لا يجوز. وإن كان لأحد شريكه بأن كان  
نصيب الوقت أحسن حال، لأن الوقت مشتر لا  
مبيع، فكانه اشترى بعض نصيب شريكه  
فولده<sup>(١)</sup>

ولا يجوز وقت مشاع الذي يبيع لنفسه عند  
محدث من الحسن، لأن أصل لغيره شرط،  
فكذلك ما يبيع به القبط، قال بكاتب بر الهدم،  
له شرط محمد الزهرى منه - أي وقت - لأن  
الشرع وإن لم يمنع من التسليم وبعض - لا  
يرى أن الشارع قد ملوحد ما لكانه من أن يدهم -  
لكن يمنع من عدم القبط، فلهذا منه محمد عند  
إمكانه عدم القبط وذلك لما يحسن القسمة،  
فإن يمكن أن يقيم ولا ثم يقيم، وحينئذ أسلف  
محمد ختار تمام لغيره عند عدم الإمكان

فيه. عند أبي يوسف يجوز وقت المشاع الذي  
يحتسب القسمة كالتمشاع الذي لا يحصل  
القسمة، وذلك لأن القسمة من تمام  
القبط، وأبعض يسو شرط عند أبي  
يوسف نكاح بنته. وأحد مشايخ طبع يقول  
في يوسف<sup>(٢)</sup>

قال سرحي لو وقت نصف أرض  
دار مشاعاً على فقراء فذلك جائز في قول أبي  
يوسف، لأن القسمة من ثمة القبط، فإن يبيع  
بالحجارة رتد ما اجازاً فيما يقيم بالقسمة، ثم  
أصل بعض عند أبي يوسف يسو شرط في  
الثمة، المرفوعة، فكذلك ما هو من ثمة  
الوقوف. وقد لأن الوقف على مذهب واحد  
لغيره والشرع لا يمنع المقت، كذلك لا يمنع  
الوقوف<sup>(٣)</sup>

وإذا صح وقت المشاع الذي يبيع القسمة عند  
أبي يوسف، وطلب الشريك بقسمة ليصح  
مقاسمه، لأنه تمير وإقرار ثم إن وقت  
بصيه من عدا مشترك فهو لا يقي، فقام  
شريكه، لأن مولاة لوقوف وبعد بموجب  
لأبي وصيه

(١) الهدية وفتح القدر ٢١٦ ٢١٧

(٢) المبوط ٣٦١ ٣٦٢

(٣) الهدية ١١٦ ١١٧، وفتح القدر ٢١٦ ٢١٧



لا الشيوع الطارن، فلو وئف شخص كل عقده، ثم استحق جره منه شاةماً بطل الوئف في الباقي، لأنه حين بعد الاستحقاق أن الشيوع كان مشارفاً للوئف

أما إذا وئف لمريض به ثم مات، وثيق أن هذه ابدار لا تخرج من الثلث، ولم يجر الزدلة وئف بجره الركة على النكاح، فإن بوفه يعطل في الجره الزائد ويصبح مبكاً للورثة، ويبقى الباقي من المال الذي خرج من الثلث رتقاً، وقد صح لوئفه هنا مع كونه حصه شاةمة، لأن الشيوع طارئ بسبب عدم جارة لورثة<sup>(١)</sup>

التصرفات التي تجري على الموقوف:

زكاة المال الموقوف:

يتأس الكلام في زكاة المعروف في مسائل:

المسألة الأولى: زكاة العين الموقوفة نفسها:

٧٤- زكاة العين الموقوفة يشني على اختلاف الفقهاء في ملك ربة العين الموقوفة

فبعد الحسنة والتشقيب في الأصح لا ركة فيها، بقول الحنفية لا يجب الزكاة في موقوف الوئف والتمثيل بمسئلة دهم المثلث لأن في

وذلك فيما لا يحتمل القصة، لأنه لو قسم قبل لوئف فاب لا انتفاع كالكسب المصير والحصام فالكسبي يشق الكسليم في الجملة، ولد أعدد مث بيع بحدري بقوله محمد، وصرح في العلامة بأن القوي على قوا محمد في وئف المشاع، وكذا في لبرازية وغيرها<sup>(٢)</sup>

ولما يكون الشيوع فيما يحتمل القصة مانعاً عند محمد من الوئف إذا كان عند الشيوع وقت القبس لا وقت العقد، قال ابن هاشم، لو كان بين رجلين أرض وقفاً وهدما معاً إلى قيم واحد حار شافاً، لأن الشاع من الجور عند محمد هو الشيوع ولت تقطر لا وقت العقد، ولم يوجد لها الرجوعهما معاً معهما، وكذا لو وئف كل منهما بعيه على غيره وسلمهما مع بليم واحد جره انصافاً لهما في الشيوع ولت القبس، وكذا لو اختلفا في وئفهما جه وقيماً واتحد، ما أن تسبهما لهما أم قال كل منهما لبيمه بعض نصيب مع نصيب صاحبه لأنهم صاروا كسولي واحد<sup>(٣)</sup>

وأيضاً فإن للشيوع لهما يحتمل القصة - يعني، يصح بوفه عند محمد من شيوع يشقون

(١) الهدية وشروطها فتح القدير والعتاة ١/ ٢٩، وفتح الرائق ١/ ١٨

(٢) حاش ابن حاشي على البحر المختار ٢٤٣/ ٢

(٣) الهدية مع فتح القدير ٢٩٤/ ١، وفتح الرائق ٢٩٤/ ١، وحاش ابن هاشم ٢٩٤/ ١



ولو بائعها مائها، وإن مكثت عنه  
بمكث أعواماً فربما يركب بعد قبضها لعدم واحد

وكذلك من وقت إعادة العرق لها أو جوعها  
أو انقراض عليها، والعرفه سلفه من الجميع  
يركب على ملكه ولو غف إن كان فيها نصاب ولو  
بالاقتسام لتمامه، ولا فرق بين كون الموقوف  
عليه معين أو غير معين ويقوم بالنظر مقدم  
بواقف، لا أن لا يركب إلا بعلت مضافاً،  
١٠ يتأخر الخصم بانه لأن ليس مالكا<sup>(١)</sup>

وقد احتاطت إلى التمسك في الموقوف يكون  
موقوف عليه، وقد كان الموقوف عليه معيناً  
فزيد مثلاً فإنه يجب عليه رد الموقوف من بين  
أو يقرأ أو عسم ماله، لأن التمسك ينشأ للموقوف  
عليه على المثلث منه سائر أملاك  
واختار بعض الاحتياط عدم وجوب الزكاة  
صعب لملك

وإن كان الموقوف عليه غير معين كالجمهر  
مثلاً فلا يجب الزكاة في الموقوف<sup>(٢)</sup> انظر  
زكاة ١٧٤

المسألة الثانية زكاة طلة الأرض وثمار  
الأشجار:

٧٥- عن الأرض موقوفاً وثمار لأشجاره

زكاة ملكياً، والتمسك في غير ملك لا  
يصور<sup>(٣)</sup>.

ويقول المتأخرون إذا كانت المصيبة موجودة  
على جهة عامة كفقراء أو لمساجد أو فقراء أو  
بطنى وشبه ذلك فلا زكاة فيها بخلاف، لأنه  
ليس لها مالك معين.

وإن كانت موقوفة على معين - سواء كان  
واحد أو جماعة - بدءاً من الأصح من أن  
ملك في رتبة الموقوف في ماله لا زكاة فيها  
كالوقوف على جهة عامة

ومشارب الأصح وهو أن التمسك في رتبة  
موقوف تكون بموقوف عليه - فلي وجوب  
زكاته من الموقوف عليه وجهان أصحهما لا  
يجب، لأن ملكه ملك تصبف بدليل أنه لا يملك  
لنصرف في وقت، والثاني أنها يجب عليه لأنه  
يملكه ملك تاماً مستقراً فله غير موقوف<sup>(٤)</sup>

وحد المالكية يكون الموقوف على من  
لواقف، وعلى ذلك فركبه على الوقف،  
حد في حاشية الصادي حتى تشرح  
تصغير من رتب عبد لنفسه يأخذ  
لمحتج ويرد منها، يجب على الواقف  
زكاتها، لأنها على ملكه، فتزكى كل حد

(١) حاشية حاشي من شرح المصنف ٥٢٩ -  
العلمي

(٢) شرح سنن الترمذي ٢١٧/١ و ١٩٩/٢

(٣) منتج المصنف ٩/١  
(٤) المجموع شرح المصنف ٢٢٩/٤ ٣٦١ ومضى  
المصنف ٣٨٩/٢



يتمتعون، سواء حصل في يد بعضهم حساب من  
الحيوان والثمار ولم يحصل، لأن الوقف على  
تفقر والمساكين لا يتم إلا إذا حصل منهم دليل  
أن كل واحد منهم يجوز حرمته و منع إلى  
غيره<sup>(١)</sup>

### إجارة الموقوف

#### ١- من يملك حق تأجير الموقوف.

٢٦- ذهب الفقهاء إلى أن الذي يملك حق  
تأجير الموقوف هو الذي يملكه في شره الواقف.  
إن كان قد شره مؤقتاً مبنياً، سواء أكان  
لموقوف عليه مبنياً كرهه وعمره أم غير  
مبنى كالعمارة والمساكن، وسواء أقال  
لناظره الموقوف عليه المبنى أم كان غير<sup>(٢)</sup>  
وإن لم يحدد الواقف طرأ الوقف، فإذا أن  
يكون الموقوف عليه مبنياً أو غير مبنى.

وإن كان الموقوف عليه مبنياً فعند المالكية  
وذهب إلى أن يكون بشرط الموقوف عليه، وهو الذي  
يتولى امره بإجارة وغيرها إن كان رئيس<sup>(٣)</sup>

وإن كان يوقف على قوم بأعيانهم يحصل لبعضهم  
من ثمنه، والحب حساب فيه نازي، لأن  
موقوف عليه يمتلك الثمار وللمالك تام<sup>(٤)</sup>  
وينصرفون به بجميع أنواع التصرف، امتن  
حاصل لأحد من تصاب وجب حب ذكته، وهذا  
عند المالكية والمالكية وكذلك نية، والحمد لله

رووي عن طودوس ومكحول به لا زك في  
ذلك لأن الأرض ليست مملوكة لهم فلم يجب  
عليهم، كذا في المراجع مع كالمساكين

وإن كان يوقف على جهة عامة كالمسجد  
والعمارة عند الحنفية والمالكية - وهذا حكماء  
من المظن من الشافعي يجب لركاء إدمان  
مبنى، لعدم قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَبْذُرُوا  
أَمْوَالَكُمْ حَيْثُ شِئْتُمْ﴾، ولأن عشر يجب في المراجع لا  
في الأرض، فكانت مملوكة الأوصياء وعدمه بمصلحة  
الجهة، كما يقول شافعية

وعلى ذلك فإن الرتبة مخرج أولاً من  
بني الوقف، ثم يهرس الباقي على الموقوف  
فيهم بالأجناد كما يقول المالكية<sup>(٥)</sup>

وعند المالكية وهو المصالح المشهور من  
مصرع الشافعي أنه لا زكاة في غلة الموقوف  
عس غير مبنى كالغزاراء ولا فيها يحصل في

(١) المتن ٧٢٩/٥ والسنن شرح سهراب ٢٩٢/٥  
١١٧

(٢) ظم المصنف رحمه الله في معنى ٢٤٤/٢، ٢٥١،  
١٩ وقف القدير ١١٨، والشر - الكبير مع  
المسعودي ٨٨/٥، ٩٦، الحربي ١٩، ١٠،  
وهو المحتاج ٢٩٥/١، من معنى الإولات  
٢٠٩، والمصنف ٢٢/٢

(٣) شرح الكبير رحمه الله للمسعودي ٨٨/٢، وشرح مسعودي  
في ذات ٣٢٩، ٤، ٥١٥، الإصطفا ١١/٢

سيرة الأندلس ٥١

١ مدخل المصنف ٢٦/٢، مدخل المصنف ٢/٢



مالك انتفاع بنفسه فقط كمنحبه عليه فكتة، ولا تصح وجارته أيضا<sup>(١)</sup>

وبال الشاعية: منافع لموقوف ملك  
لموقوف عليه، يستوفيه بنفسه ويقتصر،  
بإدارة وإجاره كسائر الأسلاك، لكن لا  
يؤجر إلا إذا كان مطلقاً أو أدته بالناظر  
في ذلك، هذا إن كان الرافع مطلقاً، وإن  
كان مقيداً بشيء: كما لو وقف داراً على  
أن يسكنها معلم مصبيان في القرية مثلاً  
فليس له أن يسكنها غيره بأجرة ولا بغيرها

، قالوا وإن تم بشرط الوفاء بالخدمة أو  
غيره، فالنظر لمناقصه عن التمديد، لأن به النظر  
الخدم فكان أولى بالنظر به، ولأن لملك في  
الوقف طعناً واطارين الثاني يمتنع على  
أقوال الملك<sup>(٢)</sup>.

وقال في المذهب: إن لم بشرط الوفاء، فافترأ  
به ثلاثة أوجه.

أحدهم: أنه إلى الرافع، لأنه كان مطلقاً إلى  
فائه، ثم يشترط بقي على نظره.

والثاني: أنه لموقوف عليه، لأن المصلحة  
شككت النظر إلى

وعند الحكة قال في قدر المحتار نقلاً عن  
المصادفة الموقوف عليه القصة أو السكنى لا  
يملك الإجارة ولا الدعوى ولا شوية أو إقذ  
ماحق، ولو الموقوف على رجل معين على ما حبه  
لغيره، لأن حقه في العلة لا يمنع، إلا أن ليس  
معتدين قال: أما في الإجارة للم يذكره في  
المصادفة على هذا الوجه بل قال: والموقوف  
عليهم سم يملكوا إجاره الوقف، وقال المصنف أبو  
جعفر: لو كان لأجر كله للموقوف عليه: بأن  
كان لا يحتاج إلى العمارة ولا شريك معه في  
المصلحة، فمصلحة شجرة إجاره في الدور  
والحوائط، وأما لأراضي فلو أن شرط  
الوقوف تقيد بمشتر وخراج وسكر المومن  
وجعل لموقوف عليه الماخض سم يكره له أن  
يؤجرها، لأنه لو جاز كان كل لأجر له يحكم  
المصلحة، فيعوض شرط الموقوف، ولو لم بشرط  
ذلك يجب أن يجوز، ويكون الخراج والمومن  
عليه، وبأنه يمتنع رجوعه في الأصناف ثم  
قال: لقد علم صحة إجارة لموقوف عليه، إذا كان  
مستأبده بالقرروط ثم ذلك ويسمي عدم التردد  
في صحة إجارة، إذا شرط لواقف لتولية الناظر  
لموقوف عليهم<sup>(٣)</sup>.

ومن المالكية على أنه لا يصح إجارة شخص

(١) مومر الإكلى ٢١/١٠٠

(٢) في المحتار ٢١/٢٨٩، ٢٨٩، ورواية عن أبي  
٢٢٢/١

(٣) قدر المختار وحاشية ابن عيسى ٢٨٩/٣-٢٩٠  
والبحر شراطين ٢٨٩/٥



و متى امتانك والنامية والحدثة من  
الذبح شرط ايقاف في تحديد مدة الإحرام أو  
عدم التأخير ما إذا كان هناك ضرورة للتأخير.  
كما في شرط ايقاف أن لا يؤجر المالك كفو من  
مئة، ثم يذهب، وليس له جهة عدا، إلا  
بإجارة سبي بحيث يجوز لغيره مدة شرط  
الوقف. لأن اتباع شرط الواقف في هذه الحالة  
ينبغي أن يعمله<sup>١</sup>

كذلك استثنى الحنفية من باع شرط ايقاف  
حاشا له أن يبيع الدار لا يبيع في استجار  
الموقوف مدة تبي شرطه بوقف، كما إذا  
شرط لا يؤجر الموقوف أكثر من سنة، وثلاث  
لا يربعون في استجارها، وكذا إيجارها أكثر  
من مئة شفع وأدر بفقره، فليس عليه أن  
يؤجره أكثر من سنة، بل يبيع الأمر للماضي  
ليؤجرها أكثر من سنة، لأن لفظة ولا في النظر  
كفقره ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع

وان لم يشترط ايقاف شيع فلتقسم ذلك فلا  
يؤد القاضي<sup>٢</sup>

وعا إذا كان شروط شرط في التأجير، ما إذا  
لم يشترط ايقاف مدة التأجير فقد خلت

وافتاك أن لتعرف لحاكم، لأنه يضمنه حتى  
يقفوف عليه وحق من يتنقل إليه، فكأن لحاكم  
أول وهو المذهب<sup>٣</sup>

ما إذا كان الموقوف عليه غير محلي كالفقراء  
و مساكين والمساجد ولم يحدد له مائة فأمر  
في النظر لحاكم أو في مائة كما في  
مذهبه<sup>٤</sup>

ب اتباع شرط الواقف في التأجير:

٢٧- ذهب جمهور الفقهاء بحسبه  
رسم لكيفية واجباته والنامية في الأصح  
إلى أنه ينبغي شرط موقوف في إحداه  
موقوف، مدة شرط الوقف أن لا يؤجر  
موقوف 'صلاً' أو أن لا يؤجر أكثر من  
سنة مثلاً صحيح لوقف وبيع شرطه لأن  
شرط لوقف كنع الشارع

ومدين لأصح من الشافعية لا يبيع شرط  
موقوف في ذلك، لأنه حذر من الموقوف في  
مذهبه<sup>٥</sup>

١- كذا في نسخة ٢٥٥/١

٢- نحو المشاور وحسبه في مذهب عليه ٢٥١/٢،  
وتأخير الرمي ٢٥٥، والشئ الكبير وسند  
لموقوف ٢٥١/٢، والعمري ٢٥١/٢،  
ومضي مشفق ٢٥٢، شرح صهر لأردت  
٢٥٢/٢، راجعاً ٢٥١/٢

٣- كذا في مشاور ومذهبه في مذهب ٢٥١/٢،  
وشرح في ٢٥١/٢، وشرح أكثر مع ٢٥١/٢،  
كفا في ٢٥١/٢، ومضي في مذهب ٢٥١/٢، وشرح  
مضي لا يؤد ٢٥١/٢

٤- انعم في ٢٥١/٢، ومضي في مذهب ٢٥١/٢، وشرح  
مضي لا يؤد ٢٥١/٢

٥- كذا في ماضي ٢٥١/٢، الإسطى ح ٢٥١/٢



وأه يتصرف فيها تصرف الملاك على مولا، فإن كان  
يقفه ما كان، قال في القدر روي قوله ستة يعني  
في القدر وثلاث سنين في الأرض، لا إذا كانت  
اصطفا بخلاف ذلك، وهذا مما يثبت زماناً  
رموضاً، ونقل صاحب المصنف عن الجارية أنه لم  
احتج بذلك بخلاف عقوداً في عقود، أنه قد  
عقد من بكذا، واستظهر ابن عابد في هذا في  
المسألة، ما في الأرض فيصح كل عقد ثلاث  
سنين، وصورة ذلك أن يقول أحركك الدار  
اعملية سنة تسع وكذا بكذا، وأجرتك إياها  
سنة حسين بكذا، وأجرتك إياها سنة إحدى  
رحمهم بكذا، وهكذا، من تمام صلة

ويكون العقد لأول لازماً، وما عدا المبد  
الأول لا يكون لازماً، لأن جميع ما عدا  
مضاه، وذكر ضمن الأمانة السري، أن  
الإجارة لمضاه تكون لازمة في إحدى  
الروايات، وهو الصحيح<sup>(١)</sup>

ويجوز المدة في ما إذا كان الموقوف على أرض  
أو داراً، روي ما إذا كان الموقوف على مائة أرض  
لا، فإن كان الموقوف أرضاً وكان الوقت من  
مئة فانه يجوز مدة في دار الأرض الموقوفة  
سنين، ثلاث سنين، ولا يجوز أكثر من ذلك،  
وإن كان يوقف على غير مائة كالمسألة، وتجرم

لحقها، في تحديد المدة التي يجوز لك الم  
لتأجير بها

نصب المدة والحكمة إلى عدم تحديد  
لمدة في يجوز ما ظهر من الموقوف فيها لا  
بوقت في ذلك، ويجوز الرجوع منه، يبقى فيه  
لغيره، حيث لا يملكه موت أو عدم،  
إمكان سببه، منصف

ويذكر في القصة أن المراجع في المدة في  
تبقى فيها العين عاناً يرجع إلى أهل الخبرة،  
يجوز إداره وأثره في ثلاث سنين، وإضافة علم  
سنين، والتمتع سنة أو سنين على ما يبين في  
والأرض مائة سنة أو أكثر

وفي قوله لا يرد على سنة لا مدد المدة  
بها، وفي قول عن ثلاثين سنة أنه نصف العمر  
لقاب

وقال الماوردي: قل مدة تجوز لأولى بها  
لمدة مائة سنة وواحدة، وأقل مدة تجوز للمو  
عكس يوم<sup>(٢)</sup>

ويجوز المدة لو العمل لوقف مدة لإجارة  
بذل مطلق الربا، للقيم وقيل تنيد بمدة  
مطلقاً، قال ابن عابد، لأن هذه المدة  
إذا طالت فزدي في إيداع الوقف، فإن من

(١) مني المستأجر ٣١٩/٦، وشرح سنن اللؤلؤ،  
٣١٣/٦، وصح المصنف ١٥٢/٦

(٢) القدر مستأجر وحاصبه ابن عابد ٣١٩/٦



وفي ذلك يحصل بيان كالآتي:

#### ١- لإجارة بأقل من أجر المثل:

٧٨- مختلف المصداق في جارة الموقوف بأقل من أجر المثل.

فالشامية والحبالة يفرقون بين أن يؤجر المثل لمن الموقوفة من غيره، وبين أن يؤجر، لكن لموقوفة عنه، فذلك كانت الممن موقوفة على غيره فإنه لا يجوز له أن يؤجره بأقل من أجره المثل، ولو أجره بأقل فإن المدة يكون غير صحيح عند الشامية وفي وجه عند الحنابلة. قال المعاوني ع: هو الأصح - لا تنافي لإدراكه

بعد الحنابلة في المذهب يكون العقد صحيحاً ويضمن المأجر قيمة التمس الذي لا يتعاقب به صفة لأنه يتصور في حال غيره على وجه الحق للممن ما تقصد بملكه، كذا لو قيل إذا باع بدون من المثل أو أجر بدون أجر المثل<sup>(١)</sup>.

أما إذا كانت بمن موقوفة عليه فإنه يجوز أن يؤجره بأقل من أجر المثل عند الشامية قياساً

جار أنه تكرياً بوجه أعوام لا أكثر، وإن كان الموقوف داراً فلا تجوز أكثر من سنة سواء أكان الموقوف عنه مبيعاً أم غير مبيع، فإن أكره المأجر أكثر من ذلك - سواء كان ذلك بأدنى المدة أو بالأدنى - فإن كان تكرر (أي للمصلحة) نفس ولا يخفى، قال ابن المصنف.

ولحكم في كل ما سبق إذا كان لكرهه من مرجعها له، فإن كان لكرهه لمن مرجعها له جاز الكراء - كغيره من غيرها لصفة التوقف لأن المرجع له، وصورة ذلك أن يكون الموقوف داراً على ريد ثم يبيع حرمه فأجرها ريد فعمود الذي له المرجع عشرة أعوام وذلك جائز

ونحن في العقد السابقة إنما هو إذا لم تكن هناك ضرورة مستلزمة لإجارة أكثر من ذلك، فإن كانت هناك ضرورة تقتضي أكثر من ذلك كما لو تهدم بولف، لجوز كراءه بما ييسر له ولو حال الإزمان كما يمين عاماً أو أزيد بالمعنى القلبي بضرورة، وهو خير من ضياعه وانقراضه<sup>(٢)</sup>.

وانظر (إجارة ف ٨٤)

تقدير أجره الموقوف

الأجل أن جارة الموقوف تكون بأجرة المثل وهذا في الجملة<sup>(٣)</sup>

١- الأصولي ٩٥/٢، والقرني ٩٩/٢، ومثلي المحتاج ٣٩٥/٢، وهو المطابق ٣٥٢-٣٥١/٢، وشرح من الإقناع ٥٠٦/٢، ومطالب تولي النهي ٢٩/٢

(١) معنى المحتاج ٣٩٥/٢، وشرح من الإقناع ٥٠٦/٢، والقرني ٩٩/٢، وكشاف التبع ١/٢٩٩

(٢) حلقية الأصولي ٩٩/٢، والشرح الصغير ٩/٢٩٩، والقرني ٩٩/٢-٩٨

(٣) شرح المختار ٣٩٥/٢، والشرح الكبير وحاشيته



صروء، فإن المستأجر يترحمه تمام أجره  
مثل<sup>(١)</sup>

قال أبو بكر محمد بن عسقل عن أبيه  
أحمد بن يحيى أن يكون المستأجر غاصياً، وذكر  
خصائص في كتابه أنه لا يصير غاصياً ويترحمه أجر  
مثل، فنقل له أحمد بن محمد، قال: نعم، ووجهه  
أن يصوي أظن بالثمن ما زاد عن المسمى  
إلى تمام أجر، مثل وهو لا يملكه، يجب أجر  
مثل، كما لو أجر من غير سمي أجر<sup>(٢)</sup>

ونقل بن عابد بن محمد عن محمد بن الرواف  
أيضاً، أن يربطها بخاصية، فإن كان الرواف  
مأموراً، وفعل ذلك غير طريق المسهو  
والعقد أمره بخاصية هي يده، وأمره  
بالإجارة بالأصح، وإن كان ظهر مأموراً  
خرجها من يده، وجعلها في يده بن مدين<sup>(٣)</sup>

ودهب بملكها إلى أن لا يظفر إذا كوى العين  
موقوفة يكون جرة المثل لأن التأخر يضمن  
تمام أجر المثل، إن كان سبأ، وإذا رجع على  
المستأجر لأنه مبشره، وكل من رجع عليه لا  
يرجع عن الآخر، هذا ما لم يعلم التأخر، إن  
أجرة غير أجر المثل فإن كلا سبها خاص  
بها<sup>(٤)</sup>

على جرة الإجارة، وكذا الحائلة في وجهه، وفي  
وجه آخر لا يجوز<sup>(٥)</sup>

وعند الحنفية لا يجوز أن يجر الناظر العين  
الموقوفة بأقل من أجره المثل، سواء كان  
التأخر هو المستحق أو غيره، لما يرد  
إليه من المصور بالوقف بسبب الأجرة، لا  
إذا كان التخصيص عن أجره مثل سبها  
وهو ما يماثل لما في وجهه أي يقبضه  
ولا يدونه عن، أما إذا كان ضمن فاحشاً  
فلا تجوز الإجارة، وظهر حيازة من كسولها إذا  
كان غصناً بأجرة مثل

لكن تجوز الإجارة بالأقل في بعض فاحش  
للضرورة، ومثلها بما يأتي

أما إذا كانت الموقوفة سبأ، أو كان عليه دين، أو  
كان الدين عليها موعداً والمقصود دين من  
الوقوف بصفة، فالمستأجر لعدم المدد لعدم مال  
خاصة في الوقف

بها - إذا كانت العين مبرمجة في إجارة  
إلا بالأقل

ويذكر الحنفية أنه لو أجر الموقوف بدون أجر  
المثل، وكان العين مباحة، ولم تكن مباحة

(١) قال محمد بن عسقل عن أبيه أحمد بن يحيى أن يكون المستأجر غاصياً، وذكر

(٢) قال محمد بن عسقل عن أبيه أحمد بن يحيى أن يكون المستأجر غاصياً، وذكر

(٣) قال محمد بن عسقل عن أبيه أحمد بن يحيى أن يكون المستأجر غاصياً، وذكر

(٤) قال محمد بن عسقل عن أبيه أحمد بن يحيى أن يكون المستأجر غاصياً، وذكر

(٥) قال محمد بن عسقل عن أبيه أحمد بن يحيى أن يكون المستأجر غاصياً، وذكر



في العقد لم يترجم لما كان ملك الرهبة<sup>(١٦)</sup>  
ب- حكم ما إذا كانت الإجارة بأجرة  
المثل لم زالت الأجرة.

٧٩- اختلف العلماء فيما إذا أجز لناظر  
العين الموقوفه بشرا المثل، لم زالت أجرة  
المثل أثناء مدة العقد، أو ظهر طالب برهبة  
على أجرة مثل.

ذهب جمهور العلماء المالكية والحنابلة  
وفي رواية عبد الحفيظ وهي، بقاء سرقته  
وعليه متى في النجس لمباح بولاية  
والإسقاط- وهي لأصح عند الشافعية إلى  
أنه إذا كان عقد الإجارة صحيحاً لازماً  
وكان بأجرة المثل عند العقد فلا يصح  
العقد برهبة الأجرة، هناك متى أن أجز  
المثل يعتبر وقت العقد، وفي وفته كان  
المسمى أجز المثل، فلا يصح لتغيير بعد  
ذلك كما يقول الحنفية، ولأنه كما يقول  
الشافعية قد جرى بالمسقة في وفته، بأشبه  
ما إذا باع بولي مال المثل، ثم رخص  
القيم بالأسوة أو ظهر طالب برهبة<sup>(١٧)</sup>.

وذكر المالكية- كما في الشرح الكبير  
والمسوقي- أن الإجارة لم زالت بدون  
أجرة المثل، ثم رد شخص آخر ما يبلغ  
أجرة المثل فسعت إجارة الأول، وتوَجَّر  
لناسي الذي زاد، وثو انترم الأول تلك  
الرهبة لم يكن له ذلك إلا أن يزيد على  
من رد حث لم تلق زبدة من زاد لأجرة  
المثل، من بلفظ فلا يثبت برهبة من  
رد، لال بمسوقي وهذا لي غير استثناء  
عنها إذا كانت بمحل وقت وقعت، إجارته  
بدون أجرة المثل، ثم زاد عليها شخص  
أجرة المثل، وطبقت أبقا، بالرهبة فيها  
مجدد إلى ذلك، قال المديني، وبظاهر  
أنه إذا كانت الرهبة عليها مريد على أجرة  
المثل وطبقت أبقا بأجرة المثل فقط فزتها  
سحاب لشك

وفي حاشية المدوي على الحارثي أن مدارأي  
على الأجهري ثم قال- ولا يحل بعد، ثم  
قال يحتمل أن سس عبارة على الأجهري أنه  
إذا بلفظ الإجارة الركة تمام المثل وكرهها  
المساكن كذا أسى ولا يثبت لرهبة من راد بعد  
ذلك، فإن زاد التبر أجرة المثل والتزمها ساكن  
كذا أجز، موقوف عند عقد مسمى الجملة، ما لم  
يود الآخر على ذلك، ولا كان أحسن لوموع المثل

(١٦) حاشية المدوي على الحارثي ٩٩/٧ وحاشية  
المدوي ٩٩/٤.

(١٧) حاشية ابن عثيمين ٢/٣٩٩ والنفسي ١٤/٧-٩٩-.



أجرة لأرض في نفسها فإن الزيادة تنزح  
للمستأجر<sup>(١)</sup>

ج. أن العقد لا يفسخ بمجرد زيادة، بل  
يفسخ المستأجر كما حرره في أنفع الوسائل  
وقال: فإن امتنع بفسخه دعاوى

د- أنه في النسخ لا يجب إلا المسمى، وإن  
وجب الزيادة بعده

ثم رد: بل المستأجر الأول الزيادة كان أولى  
من غيره، وإن لم يقبل الزيادة وكانت الأرض  
مكتفية برأها أجراها المستأجر من شيء، ما  
كانت الأرض مشغولة بالزراعة وإن الزيادة  
يجب على المستأجر الأول من وقتها أي وقت  
زيادة- إلى أن يستعمل الزرع، لأن ثمنها  
بملكه يمسح من صفة إيجارها بغيره، وإن  
استجده فصح وأجره من غيره، وكذا لو  
كان شيء في الأرض أو شئ من ثمنها  
يبقى من انتهاء العقد لأنه لا يهية مضمونه  
لبناء بقراس بخلاف المروع، وإذا لم يكن  
العقد ولم يقبل الزيادة أمر برفع ثمنه  
والقراس وتوَجَّر لمير.

وقد به ابن عابد على أن أولوية المستأجر  
إنما هي فيما إذا ردت أجرة المثل في أثناء مدة  
العقد من فروع لأجرة وقد قبل الزيادة، أما إذا  
انتهت مدة العقد لم يكن بأرض من غيره، بل لا شيء

والأصح عند المحتجب أن العقد يفسخ ويعد  
ثانية بار يادة أي أنه يعدد بمقدار مستأجر الأول  
بالأجرة الأولى جاء في نص المحتجب ولا عن  
الأشياء لو زاد أجره في نفسه بلا زيادة أحد  
فلم يفسخ فصح لإجازه به يعني، وإن لم يفسخ  
فقد المسمى، فإن ابن عابد في 'والظاهر أن لزوم  
المستأجر الزيادة يكفي من تجديده العقد

و قد رخص نسبة عدله على القول الأصح  
عليه هي كما ذكرها ابن عابد

أ. أنه ليس المراد بالزيادة ما يشمل زيادة  
تعتد في إقرار من واحد أو اثنين فإنها غير  
مقبولة، بل المراد أن تزيد في نفسه عند تكرار  
في كل الناس كما صرح به (السيجاني<sup>(٢)</sup>).

ب. أن الزيادة يجب أن تكون من نفس النوع  
أي سب زيادة أجرة لأرض في نفسه، لا  
بسبب عمارة المستأجر بماله بله كذا في  
الأرض المحكرة لأحد المحدثين، فإن ابن  
عابد في مستأجر أرض لوقت ما يورثها  
ثم ردت أجرة مثل فإن كانت بزيادة بسبب  
العمارة والبعد فلا تترك الزيادة لأنها أجرة  
عمارة وبذلك، وإن كانت الزيادة بسبب زيادة

- (١) الإجماع من ٦٥- وعاشية المسمى ١٤٠/١  
ومضى شمس ٣٩٥/٢ وظل أولي ١٢  
٣٩١٠ وكلمات الفاع ٣٩٩/١.

(٢) ابن عابد وعاشية ابن عابد ٣٩٩/٢

(٣) حاشية في حاشية ٣٩٩/٢



وتتد بحصة تنسخ الإجارة بموت تعاقلي  
أو أحدهم إذا كان قد حصد ما نصه<sup>١</sup>.

ويتفق الفقهاء على أن جارة الموقوف لا  
تسمح بموت ماطر الوقف قبل مضي مدة  
إجارته، إذا كان لماطر الذي أمر هو  
الوقف أو الحاكم أو نفسه، أو كان الماطر  
المشروع له الماطر من الوقف أجنبياً بأن كان  
الوقف على غيره، لأنه كالمكيل عن موقوف  
عليهم ولا يحقود لا تنسخ بموت الوكيل<sup>٢</sup>.

أما إذا كان الذي أجر الموقوف هو الموقوف  
عنه أو أحدهم قللنا، في ذلك تفصيل بيانه ما  
في

قاله الجمعية، ثم أجازت من الوقف بأقل من  
أجرة المحتل من الإجارة تنسخ وهذا إذا كان بين  
الحاش ولا ضرورة لإجارة لأهل<sup>٣</sup>.

وفي الغاية وقف على أبواب واحد  
منه فأجره من رجل ثم مات هذا سئولي لا  
يطلق الإجارة لأن الأجله لموقوف فلا تسقط

\_\_\_\_\_

١) الأخبار ١٦٢/٢، بالخلف ٢٢١/٢، وأصل المدرك  
٢٢١/٢، ٢٢١/٢، ومضى المحتاج ٣٥٦/٢، وشرح  
مضى لزاد ٢٢٢/٢

٢) الأخبار ١٦٢/٢، وحاشي ١٦٢/٢، وحاشي ١٦٢/٢  
٢٢١/٢، وشرح المصنف ٢٢١/٢، ومضى المحتاج  
٢٢١/٢، وشرح مشي الزوائد ٢٢٢/٢، ٢٢٢/٢

٣) مثله، بن. مطهر ٢٢٢/٢

الوقف أن يجره من حسن رادوان قبل المستأجر  
الأول الزيادة، ثم قال على الأحق رهي مدة  
إجارته، إلا أنه كان له بها حق بقرار بالبهاء  
والعمراني وهو أحق من غيره ولو بعد تمام مدة  
ذلك قبل الزيادة، دفناً للصره مع عدم الصبر  
على الوقف

ومقابل لأصح عند شاعية أو المقد ينسخ  
إذا كان للزيادة وقع في غايته فله ينسحب وقومه  
على خلافه، منبهة<sup>٤</sup>

انتهاء إجارة الوقف

إجارة الموقوف تنتهي إما بانقضاء المدد أو  
الموت

وبيان ذلك فيما يلي

أولاً: انتهاء إجارة الوقف بالموت.

٨٠- الأصل عند جمهور الفقهاء - أنه لا يكره  
والمصلحة والمصلحة أن الإجارة لا تنسخ  
بموت المستأجر أو أحدهما، بل يبقى في  
خصاء مدة الإجارة، لأنه عند لزوم فلا  
تفسخ بالموت، ويحذف المسأجر وأثره  
في شفاء المصلحة.

(١) حاشية في غايته ٢٢٢/٢

(٢) مضى المحتاج ٢٢٢/٢



مات المصحح الإجارة في هذه الحالة، كما  
شار إليه الأديبي وعنده العربي في  
بعض

وقال (حاشية) إذا أجز المانظر المصحح  
لنقص، وكان لو وقف قد وقف به بشرط  
ل انظر لم مات، لم تنسخ الإجارة، بل أنه  
أجز بطريق الولاية أشبه الأديبي، وإن أجز  
المصحح بكونه أحق بالنظر مع عدم الشرط، و  
يكون لو وقف على لم تنسخ الإجارة في وجه،  
كما هو أجز وفيه ما هو عليه، وبما قرأ في شواهد  
وأثبت ذلك القاضي في مسجود هذا قياس  
للمذهب، وهو شهر وعنه بعض

وقد في التصحيح وإن مات المانظر انتسخ  
إن كان مؤجر الموقوف على أصل لا يستحق  
وقيل لا تنسخ كملكه وهو أشهر وعنه  
بعض<sup>(١)</sup>

٨١- وما سى من أوجه الفقهاء بما هو  
بالنسبة لمؤجر ما كذا أجز إذا مات له  
الإجارة لا تنسخ عند جمهور الفقهاء، بل أنه  
أصلهم في عدم نسخ الإجارة بموجب لعقبي و  
أحمد

بموت مائة، كما لا نرى بحرف أو كليل في  
الإجارة<sup>(٢)</sup>

وقد المالكي إذا أجز المصحح لو وقف  
سعى، ومات قبل، بقصد النسخة من الإجارة  
تفسخ لأقطاع حقه من لو وقف بمجرد موته  
وانتقال حق له في يده في ترتيب الوفاء، على  
الأصح من الخلاف عند من رد وغيره.

ومذهب الأصح إن أجز المصحح لو وقف  
مقتضيه كذا في بعضها، ومات قبل بقصد النسخة  
لا بد كذا، لا ينسخ<sup>(٣)</sup>

وهذا المذهب لو كان لناظر هو المصحح  
للو وقف وأجز بدون أجرة المثل، لو مات من في  
أثناء مدة المصحح للإجارة كذا قاله في  
الوقف، ولو أجز المانظر لأول من الموقوف  
عليهم أحسن الموقوفة به، ومات لبطل المؤجر  
قبل تمام المدة، وكان لو وقف قد شرط لكل بطل  
منهم نظر في حصته مدة المصحفة عليه،  
فالأصح أن الإجارة تنسخ فيما بقي من المدة.

لأن لو وقف نقل ممتلكاته بموت المانظر  
غيره، ولا ولاية له عليه ولا يابيه، ومما يدل  
الأصح لا تنسخ لأجارة كذا ملك، ولو أجز أحد  
الموقوف عليهم بشرط من النظر لا يشترط لم

(١) معنى المحتاج ٢٠١/١، رواية الشيخ ٢٠١/٥.

(٢) شرح معنى الإر، ٢٠١/٦، والمعنى ١٦٥/٥.

(٣) الدرر الخفية ٢٢٥/٥.

(٤) مع الفتيل ٢٢٥/٢، وماتية المدوني ٢٢٢.

والشرح المختصر ٢٢٥/٥.



وبعير تصبيل ذلك في مصطبح (إجارا)  
(٦٠)

### البناء والقراس في الأرض الموقوفة.

٨٣- ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز البناء والقراس في أرض الموقوف، سواء كان الثاني موقفاً أو موقفاً أو الموقوف عليه أو المشتاجر لأرض الموقوف أو كان أصلياً ما دام البناء أو القراس بعيداً للموقف. لكنهم يختلفون في مملكة هذا البناء أو القراس هل تكون للباقي، أو الموقوف فيكون له حق نقضه ومنعه<sup>١</sup>، أم يكون وقفاً لأرض الموقوف ومنه يورث ذلك من أمور كنية الثاني أو شهادته عليه وغير ذلك، وذلك مذهب تصبيل في ذلك بيانه فيما يلي.

قال حنيفة بجواز لمشتاجر أرض الموقوف عرس الأشجار وكرومها إذا لم يصرف لأرض بدون صريح الإدلال من الموقوف. وقد حفر الحياض، وبناء بعض كسوف في الإذن فيها يوجب به الوقف حياً، وهذا إذا لم يكن لمشتاجر في الأرض الموقوفة حق قرار فعملوا فيها، ما إذا كان له حق القرار فيجوز له الحفر والقراس والمناط من ثوابها بوجود الإذن في مثلها دلالة، قال ابن عابد<sup>٢</sup>، ومنعه عند عدم الضرر بالأرض وما به المشتاجر أو غيره وكان من ماله بلا

أما عند الحنفية فإن إيجاده موقوف للمنفك بعون المشتاجر، لأنه عند حقه بناء على أصحهم في (الإجارا) المنفك بعون المالكين أو حدهما إذا كان قد قدها لنفسه، أي إذا كان لمشتاجر جماعة فلا يظل بعون بعضهم قيل بعدم القعدة، ونصروا حصة الميب إلى ورثة<sup>٣</sup>.

### ثانياً: انتهاء إجارا الموقوف بانتهاء القعدة

٨٢- إذا انتهت القعدة المصونة في عقد إجارا الموقوف انفسخ العقد، لأن «ما ثبت في عاقبة ينهي عند وجود القاية، إلا إذا وجد علم بنقصي بناء الإجارا بعد انتهاء مدها.

فلو انتهت مدة إجارا لمشتاجر في الأرض ملك له نهاية مطلوبة - كزوج لم يبيع حصاه<sup>٤</sup> - فإن الأرض تبقى في يد المشتاجر ما لم يجر المثل إلى أن يحصل «سرع» لأنه بهذا يستفهم الضرر من المشتاجر من غير سداد بالموقف ما دام يستحق له أجر العقل، والله في الجملة<sup>٥</sup>.

(١) انتهى القادة ٢٢٥/٣، وشيخ المذاهب ٢/ ٣٢٩

(٢) الإخبار ٢٢٩، ومعه المصالح ٢٢٢/٤، وشيخ ٢٦٠/١، وشرح المصنف ٢٨٠، والسي ٥/ ٢٩٠، وجواهر ١/ ١٢٦، شرح جليل ٢٢٣/٢



منه ويجعل دينه وصياً<sup>(١)</sup>

وقال الشافعي، هو وقف أرضاً غير معروسة  
على محبب، اشترط عليه عرسها وفتح بها حبس  
بصلح به غير معروسة، إلا أن نصي بوقف عليه  
أو شرط به جميع الأسماء كما رجح  
السيكي، ومثل العرس لثناء فهو وقف  
أرضاً خفية من بناء لا يجوز بناءها من ثم  
بسط به جميع الأسماء، وصابط أنه يسم  
كل ما غير موقوف، بالكلية من سمه، أي كان عب  
حال التوقف، بخلاف ما يسمي الاسم منه، مع ما  
يعدو المشروط جاز إبدالاً<sup>(٢)</sup>.

وعن معتزلة، هو عرس أو بنى بغير حد هو  
موقوف عليه وجهه بالعرس أو البناء معا، و  
بديه، وهو ملك مخزوم له، عيسى لأحد عليه  
بطلعه تمكنه له ولا صله، وإن كان أعمار من أو  
سامي شريكاً في بوقف بأن كان بوقف على  
جماعة معمر من جهة ملكهم أو بنى قائم من والبناء  
به غير محترم، وكذا ملك لو كان تعارض أو بنى  
بغير أخصه أي غير موقوف عليه معمره وبذلك  
غير محترم، بمعنى أنه ليس له إيقاره بغير رضا  
أهل القربة.

ويوجه إن عرس أو بنى موقوف عليه أو ناظر

وقال الشافعي، هو ما لم يورثه الموقوف وإن كان  
ثاني من متولي بوقف من كاتبة من لوقف به  
وقف سواء به موقوف أو نفسه أو أطلق، وإن  
كان أباً من ماء أو زوج أو أطلق به وقف، لا  
يذا كان ثاني من بوقف وأطلق موقوفه، وإن به  
أمتوني من ماء نفسه وأشهد أنه به قبل البناء  
موقوف وإن لم يكن أباً من متولي أو بنى بوقف  
أمتوني بوقف به وقف، إلا أن بنى للوقف  
موقوف، وإن بنى نفسه أو أطلق موقوفه إن لم يورث  
به لأحد، ولو عرس من في المسجد يكون  
للمسجد، لأنه لا يفرق فيه لنفسه<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكي، إن كان لبي أو عمار من في  
أرض بوقف من موقوف عليهم زوج أو ولد  
كالإمام والمعلم من بين أولاد الأباء أو عمر من  
موقوفه بوقف بكونه، وبسحقه وارثه بالعرصة  
والعرصة إن مات، وإن بنى به وقف أو مات ولم  
يبين موقوفه فلا يورث منه شيء أو أكثر، ومؤكد  
الثاني أو الثالث أحياً فإن يورث به وقف كان  
وقفاً، وإن بنى من ملكه أو مات ولم يبين موقوفه  
له ولو ورثه، وله وقف أو بملكه موقوفاً، وهذا  
كان بوقف لا يصح فيه (إن كان بوقف يصح  
لهذا) أباً أو زوجاً به من ملك، وذلك كما هو من  
التأخر أو أصبح بوقف بوقف له جميع ما صرف في

(١) الفروع الكبير رحمة الله تعالى (١/١٦١)

(٢) حاشية السراج مع حاشية الترمذسي (١/١٦١)

(٣) حاشية السراج مع حاشية (١/١٦١) والإمام



أما إذا كان الموقوف داراً للملكية مثلاً أو أرضاً موقوفة للزراعة، وكذا الدار والأرض لا يستوعب الموقوف عليهم، فقد ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن نسبة أعيان الوقف بين المستحقين لا تجوز، لأن الموقوف عليه لا ملك له في العين موقوفة عند هؤلاء الفقهاء، بما حقه في منفعته الموصولة، فبذلك جازت القسمة على الموقوف عليهم إما بجوز في المتاع.

أما عند الحنابلة والمشهور عندهم أن الملك في الموقوف يكون للموقوف عليه، وبما يبي تفصيل فرائد الفقهاء في ذلك.

قال الحنفية: إذا قضى دهن يجوز وقفه لشئاع وبعد تقضاه، وهذا متفقاً عليه كذا في الاحتفاد، فإن عيب بعضهم، كقسمة فمقتضى حنيفة لا يلزم ولكن يتأخر.

وقال ابن عابدين عن شاذلي ابن بشير أن القسمة بطريق انتهاء شاذلي في العين الموقوفة، كما إذا كان الموقوف رُهاً مثلاً بين جماعة مناصر على أن كل واحد سهم يأخذ من الأرض تمورا إذا قطعت مئة بزرعها، فبذلك هذه الستة سهم في ستة الأخرى يأخذ كل منهم قطعة حيرما فذلك مائة، ولكنه ليس بالأردم فلهم إبطاله، وليس ذلك في الحقيقة بمسألة، إذ يفسد تحقيقه لا يخص بعض من العين الموقوف على إردم.

في وقفه له إن أئمه أو غيره وبما دله، وإن لم يسهل ذلك فهم يذهبون إلى وقف عيبتها، ولو غرسه أو بابه للموقف أو من كان يعرف قهر وقفه، ويتوجه في حرس أنجي ربه أنه أن للوقف بابه والوجهين لفحب الفروع، ولأن الشئ نفي الدين يد الوقف ثابتة على استصوابه، ثم ما حقه تدفع عيبتها، كعمومة كونه المار من عرقه له محكم إجابة أو إغارة أو عصب ربه المساجير عن الصدقة، فليس له دهرى الباء بلا حجه، ولا أهل عرقه مشرك بآفة عو ما فيه يحكم لا يشرك لا مع بينة خصاصه بابه وسجدة<sup>(١)</sup>

قسمة الموقوف بين الموقوف عليهم

٨٤- ذهب الفقهاء إلى أنه يتبع شرط الوعد في قسمة ذلك موقوف على الموقوف عليهم من سوية أو تفصيل بينهم أو تقديم أحد على أحد وكذلك<sup>(٢)</sup>

وهذا بالنسبة للأفراد التي بها قلة وشرط الوفاء كجهاً للموقوف لها، ولذا لم تفصل ذلك وبارأقوال الفقهاء به في الشرورة الصحيحة لموافقين

(١) شرح مشي الإبراهيم ٥٠٦/٢

(٢) المذهب ٤٥٠/١ وشرح مشي لإبراهيم ٥٠٦/٢

٥٠٦، والإستيفان من ١٢٦١ والشرح الكبير ٢٠٨٨



الثلاثة إما هي في قسمه الاختلال<sup>(١)</sup>

وقد ذهب الشافعية إلى أن قسمه الوقف بين أربابه مسمة مضافاً، لأن به تنبيهاً للشرط المرفوع، ولا مانع من نهاية رموا به فهم به لا تغيير فيها لعدم لزومها<sup>(٢)</sup>.

والمعروف عند المحلبة أن الملك في الموقوف إنما هو للموقوف عليه، ولذلك أجازوا مسمة عين الموقوف على الموقوف عليهم إلا أنهم علقوا في جوار ذلك إحداء الوقف على جهة واحدة.

مقدّمه في شرح مقصود لإراءات أصحاب مرقوف ولو كان مرفوعاً على جهة واحدة واختار صاحب المرفوع، قال عن شيخه تقي الدين صرح الأصحاب بأن الوقف إنما تجرد مسمة به من غير جهة، أما الوقف على جهة واحدة، فلا قسم فيه قسمه لأوجه، نفاقاً، نعمى حق لطيفة الدية والثالثة، لكن محور المباشرة بلا مقلد، ثم قال: ر ظاهر أن ما ذكره شيخنا عن الأصحاب وجه، يعني تغييره من الوجوه المحكية قال وظاهر كلام الأصحاب أنه لا فرق بين كون الوقف على جهة أو

ثم قال ابن عديم: ولا يجوز لمدونة انتهاء لأن ذلك يؤدي في طول زمان إلى دعوى محكية أو دعوى كل منهم أن ما في به موقوف عليه يجب.

وبين من هابدين أن مسمة العين الموقوفة نسبة ملك على المستحقين لا يجوز، لأن حكمه ليس في العين، وهذا هو المذهب<sup>(٣)</sup>.

وقد خلف بمالكية في حواز مسمة الوقف نسبة مضافة، فقد جاء في حاشية المدسوقي على شرح كبير، أما الجيب (في الوقف) فاعلم أنه لا يجوز قسم وقا به نفاقاً، وأما قسم الاختلال بأن يأخذ هذا كونه شهراً مثلاً والأخر كذلك فليس يتم ويجوز من أتى سن طلب، ويتبدل بينهم إلى أن يحصل ما يوجب تغيير القسمة بزيادة أو نقصان بحيث لا يغير.

وهو لا يتم بحاله وهو ما يفيد كلام الإمام مالك في الموقوفة.

وقيل يتم نسبة امتلاك يتراصبهم من بين أحدهم القسمة لا يجوز عليها، ويظهر لطلاب لقول الثالث.

وصح على من يظهر قسم قسم الاختلال أو نسبة امتناع بأن يتمتع كل واحد بأسكنه بنفسه أو بالزوجة بصفة حقة، وإن كانت الأقوال

(١) حاشية المدسوقي في التلخيص الكبير ٢/٢٩٩، ومنع المجلس ٢٣/٢٢٣.

(٢) صفة المحتاج ٢/٢٠٦، ومغني المحتاج ٢/٢٩٧.

(٣) قدر المستطاع وحاشية ابن عديم عليه ٢/٣٩٦.

٢/٦٦٦، وصح الكبير ٢/٢٩١، والشرح الراسخ ٢/٢١٢.



## أولاً: عبارة الموقوف:

٨٥- لغرض من عبارة الموقوف بقاء حبه صالحاً لا ابتغاء لتحقيقاً لغرض الأصلي من الوقف

وتتم عبارة معروف بأحد أمرين:

أولهما: تعهد بالتحفظ والصيانة وعمل ما يحقق الابتغاء به على اسمه حتى ولو كان صالحاً لا ابتغاء به الآن وليس به علق.

يقول ابن عباس تعليقاً على قوله الله المتحرر أولاً من ظلة الوقف بمصادره قبل التصرف إلى المستحقين والمصادرة اسم لما يفسد به المكمل، بأن يصرف إلى الموقوف عليه حتى يبقى إلى ما كان عليه دون الزيادة إن لم يعترض ذلك، ولو كان الوقف شجراً يهدف حلاكه كان يُسقط أو يشتري من غلته نصيباً (زرواً) فيعبره لأن الشجر يفسد على امتداد الزمان. وكلما إذا كانت الأرض مبهمة لا يتبين منها شيء كان ذلك أن يصلحها، وفي ذلك دفع لمرصد (أي الفهم) اللطيف على الموقوف، فإن المرصد دين على الوقف لضرورة تعبئه، فلهذا وجد في الوقف ولو في كل سنة شيء حتى يتخلص ربة الوقف ويصير بزر بزر بأجر، مثله لزم الناظر ذلك، ويكون

جهنم، ولي المنهج لرومها إذا انقسموا بأنفسهم<sup>(١)</sup>

وسلطان أن فسخه المهادية التي يكون بها جمهور الفقهاء إن لم تكون إذا كانت على قوم أو جماعة معينين

أما إذا كان الوقف على من لا يحاط بهم كالمفرد فإن لناظر يعطي من الغلة بالاجتهاد ناله المالكية: يحصل لناظر أهل الحاجة ويعال المفرد بالاجتهاد في هبة وسكنى<sup>(٢)</sup>

التصرفات اللازمة منه تعض الموقوف، هذا تعضت متافع الموقوف بالتصرفات التي يمكن أن تجري عليه هي.

أ- عبادة ما يحتاج إلى العبادة إن أمكن.  
ب- بيعه ولا يبرأه به لغيره.  
ج- وجرعه إلى ملك الوقف<sup>(٣)</sup>.

وللفقهاء في هذا التصرفات تفصيل بيانه كالآتي.

- (١) شرح معنى الإرادات ٥١٣/٢
- (٢) ينظر شرح معنى الإرادات ٥١٦/٢، والشرح الكبير مع حاشية السوي ٥١٦/١، وفتح القدير ٦١٥/١
- (٣) انظر المختار وحاشية ابن عاشر ٥٨٨/٢، ٥٨٨/٢، وفتح القدير ٢٢٨/٢، وحاشية السوي ٥١٥/٢، والمرتضى ٩٤/٢، ومعي المحتاج ٣٩١/٢، ٣٩٣، وفتاوى القضاة ٢٩٦/١-٢٩١، وشرح منتهى الإرادات ٥١٥/٢، ٥١٥/٢، والفتاوى ٦٢١/٢



لا أخرى، سواء شرط ذلك أو لم بشرطه، لأن قصد الواقف صرف مبدءاً موبداً، ولا شغل دالة إلا بمساره، ليست شرط العمارة لتلبيده

بل إن استلذ به بصوا على أن الواقف هو شرط عدم التلبيد من قبل الواقف بإصلاحه، أو شرط عدم انقضاء عطفه بعد إيداع لتفقد لا يتبع شرطه، لأنه يؤدي إلى بطلان الواقف من أصله بل بعد معرفته وبقائه من على شيء غير<sup>١</sup>

وذهب أصحابنا إلى أنه بيع شرط الواقف، فإن كان الواقف كالمعاقب وسحر، من صلاح ومنع وكس لم يجب عمارته على أحد إلا بشرطه، فإن شرط الواقف عمارته عمل به مطلقاً سواء شرط البناء بالعمارة أو تأخيرها بعمل بها شرط، فإن شرط تقديم الجهة على لعمارة عمل به، لكن قال الحارثي حاشم يؤدي إلى تعطيل الواقف، فإن أدى إليه لذهب المذاهب حفظ لأصل الواقف، فإن أحقق الواقف ولم يحدد فإن عمارته تلتزم على أبواب الوظائف، وإن قي التلبيد، لا يتم بعض إلى تعطيل مصالحه فتجتمع بينهما حسب الإمكان<sup>(١)</sup>

وقد فوجئ لاحتجاب بين العمارة والقدرة وغير

التعبر من على الواقف إذا لم يكن التعراب يصنع أحد<sup>(٢)</sup>

وعما يصرح به ربح لموقوف على عماره الممجد - كس بقول لشفعية - المظم واليودي للتقبل بها، وانكسر ليكنس بها، ونسحق لتقبل بها الرب، وظلة منج إمداد حطب اليب منظر وبعوه إن لم يصير بالعمارة<sup>(٣)</sup>

تاليه: أن تم العمارة بالبناء والتمريم والتجسيم لما شقق<sup>٤</sup> تهدم من الأب الموقوفة

بصرف بحرثي ينفذ سرمة الواقف وإصلاحه لبقائه فيه ودرهم منته

ويقول بشرطي. يصرح ربح الموقوف على عماره بمسجد في البناء والتجسيم المصنوع والتسليم الرباوي. إلخ<sup>(٥)</sup>

١- تقديم العمارة على غيرها من المصارف:

٨٦ ذهب الحنفية والمذنبية والشافعية من أن عماره الواقف مضاعفة على جميع المصارف

(١) محرم المصنف: وحالية ابن عباس ٢٧١/٣ ٢٧٢  
والشيخ الرافعي ٤ ٢٧٤ الفرج المصنف ورجاحه  
الموسوي ٩ ٢٧١ ومغني المحتاج ٢ ٢٧٢، ومغني  
المحتاج ٢ ٢٧٢

(٢) كشاور النفاذ ١/ ٢٧١، وشرح المشيخي ١/ ٥٠٧

(٣) انظر المصنف راجعه ابن عباس ٢٧١/٣

(٤) سي المحتاج ١ ٢٧٢

(٥) بحرثي ١٢ ٢٧٢ راجعه الموسوي ٩-١٠

ومغني المحتاج ٢ ٢٧٢



ثم ذاب ابن مجبور. ولو صرف المتروكي على المستحقين، وهذ عمارة لا يجوز تأخيرها فإنه يكون ضامناً لأن ما يحتاج إليه لئف من العمارة والعمارة يستثنى من حق الفسخ، فإذ دفع إليهم ذلك مضمناً<sup>(١)</sup>

كما من العمارة على أنه لو شرط الارتفاع تقديم عمارة، ثم يصرّف المصالح لتفقد والمستحقين، ثم فالظر يساكن قدر العمارة كلى سنة وإن سم يحتملها الآن، ليجاز أن يحدث حدث ولا علة، بخلاف ما إذا سم بشرط الوقت ذلك، يعرق بين اشتراط تقديم عمارة كلى سنة والىكون عنه، فإنه مع لىكون مقدم عمارة عند الحاجة إليها ولا يضر لها عند عدم الحاجة إليها، ومع الاشتراط تعدم العمارة عند الحاجة ويضر لها عند عدم، ثم يرى انيا في، لأن الوقت يتم جعل المصالح عند التفرد<sup>(٢)</sup>

كما من الحيلة على أن ما تقدم من بناء الوقت وأكته حيلة لتحاكم في العمارة، فإن كان تفرد للعمارة تأت في الحال صرف بها، ولا يحفظ حتى يتها ذلك ويتضمن إحدا

الضرورية، فإذا كذبت العمارة ضرورية وبيع إليها كرفع سقف أو بناء جدار فبها تقدم على جميع جهات المصارف، إذ ليس من الخطر غراب المسقط لأجل ما يعطى للإباء والمؤبد، فإذا نصلي عن التعيير شيء يعطى، كما أن قرب إليه ما في ضمها ضروري، وإن كان المصارف غير ضرورية بحيث لا يؤدي تركها إلى غراب، معنى لو أخر العمارة إلى سنة السنة القادمة بتقديم الأهم فالأهم<sup>(٣)</sup>

وهي الحر من الحاجة. إذا جمعت من غلة الأرض في يد المقيم، فظهوره وجه من وجهه، غير بحر ذلك أبوى المسمى ذر إعانة الداري المصطفي، وكان الوقت محتاجاً إلى الإصلاح والحماقة، يخاف المقيم لو صرف المنة في العمارة يهون ذلك ليرمته ينظر إن لم يكن في فاعير إصلاح الأرض ومرمته، في المنة الثانية ضرر من يضاف غراب الوقت بده يصرّف مئة إلى ذلك البر، وتؤخر لمرمة، في المنة الثانية

وإن كان في تأخير المنة ضرر بين دونه يصرّف المنة إلى المنة، فإن نصلي شيء يصرّف، لى ذلك دبر. قال ابن ميجر: وقد مر هذا به يجوز لصرف إلى المستحقين وتأخير عمارة إلى المدة الثانية إذ لم يفسد ضرر بين

(١) البحر الرائق ٢١٠/٥

(٢) الفهرست رقم ٢٨٩٣

١. الفهرست رقم ٢٨٩٣



وقال بحقبة لو وقف بـره على سكنى وبه  
فالمعار على من به السكنى، ولو متعدد من به  
٢ من العدة، أو انفرم بالعصم، ولأن مقتضى به  
فكانت اعمدة عليه، فإذ امتنع من المعارضة أو لم  
يلزم عليه لفقره أجرها القاصي ما أو من غيره  
وعرف بالأجر كمعار الواف، ولا يجوز  
لأي من المعار، وهذه ذهب إلى المالكه  
أيضاً<sup>(١)</sup>

وقال مالكه، لقصر الموقوف بفرويض  
عليه من بيت المال، ولا تلزم نفقة الواف ولا  
لموقوف عنه، فله عدم بيت المال بيع وجوه  
بثمن صلاح ونحوه مما لا يحتاج بثمن<sup>(٢)</sup>  
وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يبيع شرط  
الواف

فقد نص الشافعية على أن نفقة الموقوف  
و نفقة تجهيزه ومعارته من حيث شرطته، سواء  
شرطها لوقف من ماله أو من ماله بوقف، ولا  
من مانع للموقوف ككسب لغيره ونفقة الفقار،  
فإذا شرطت من ماله فالتفلة ودون التجهيز لا  
لمعار تكون من بيت المال، كمن عتق من لا  
كسب له، أما العمارة فلا يجب على أحد حينه

و قريب من هذا ما ذكره الشافعية، فقد جاء في  
معي المحتاج، بدو من والد غلة المسجد على  
ما يحتاج إليه بعد بعده بتقدير هذه، ويشترى به  
بالباقى معاراً وبه، لأن أحفظ له لا عني، من  
الموقوف على معارته لأن القادف وقف  
عليه<sup>(٣)</sup>

## ب- الجهة التي يتفق منها على الموقوف وعمارته

٨٧- اختلف الفقهاء في جهة التي يتفق منها  
على الموقوف ومعاره، فذهب الحنفية  
والمالكية إلى أن الجهة التي يتفق منها  
على الموجود ومعاره، وإصلاح ما رعى  
من ماله وصدر مؤناته التي لا بد منها تكون  
من غلة الواف، سواء شرط الواف ذلك أو لم  
يشط، لأن الواف صدق جارية في سبيل الله  
نصلي ولا تجزي إلا بهذا الطريق<sup>(٤)</sup>  
وقال المالكية، لو شرط الواف غير ذلك  
بطل شرطه<sup>(٥)</sup>

(١) فخر المصنف وحاشيته ابن مابدين ٣٨٢/٢، والمدينة  
مع الفتاوى ٩٢١/٢، ونهاية المحتاج ٣٩٢/٢، ومعي  
المحتاج ٣٩٢/٢

(٢) الفروع ٢١٦/٢، وفخر المصنف وحاشيته ابن مابدين  
٣٨٠/٢، ومدينة القاصي ٩٠/٢

(٣) الفروع ٩٤/٢

(٤) الفروع ٣٢٨/٢، وفخر المصنف وحاشيته ابن مابدين  
٣٨٠/٢، ومدينة القاصي ٩٠/٢

(٥) جواهر الإكليل ٩٠/٢، وأصل لمدارك ١٠٩/٢،  
والفروع ٩٤/٢



حائدين من اليتم أو كونه أسير من غلة الوض  
رًا لم يكن الخرب يهتج أحد، ولا قال في  
أولوا جهة رجل آخر «رأى وقف» فيجعل  
المستأجر ورواها موطأً للروايات وغيرها  
بصر، أنه من بحر يد.

وقال الثانكية ومن عدم وقفاً تعدياً عليه  
عاقبته عمر ما كان عليه ولو كان ذلك للمهدوم  
بالأية، لأن الواجب قائم بعده ووقفهم أحسن  
المعمل عليه، ولا يؤخذ فيه المهدوم، وذلك  
كما قال من استأجره وابن شامي وافرأجح أن  
عليه ثبت كسائر استقانات غير الذي ارتضاه ابن  
عروة وشهره غيره، وهو ظاهر الحديث<sup>(١)</sup>

والى من ذلك أي القصد بالتعدي - ذهب  
لشافعية لأنه جاء في حسي المصحح أن كتب  
لمعروف من وقف لمسلم لا ضمان على من تلف  
في يده شيء منها بلا تطويل على صرح ومن  
التعدي يستعمله في غير ما وقف به<sup>(٢)</sup>

#### ٨. الاستدانة لمصلحة الوقف

٨٩ إذا كان لموقوف في حاجة إلى تمخير  
وإصلاح، أو كان في حاجة إلى عفا ولم يرجع  
من الترخيع ما يكفي سد حاجته لتعمير (إصلاح).

كذلك المظفر، بخلاف الجواب لصاحبه وروحه  
ومعرفته<sup>(٣)</sup>

ويمثل ذلك قال الحد بله، فقد جاء في كشاف  
الفتح يرجع إلى شرط بواقف في الإمان على  
الموقوف إذا كان حيواناً أو عبداً وغرب، بأن  
يؤثر به بغير عيب أو جسر من جهة كذا - فإن من  
أبى الإمان عليه من حله أو من غير من  
به، فإن لم يجه وكان الموقوف ذا روح كبريق  
و يخل فإنه يمس عليه من غلته، وإن لم يكن له  
قد سقطت من الموقوف عليه الممنوع، فإن سدر  
الإمان عليه لعمره بيع وهرم ثمه في عبي  
أخرى تكون وقفاً، وإن أمكن حدوث أجر لموقوف  
مفتته، وكذا، موأجدج غداً مسلم إلى مرفعه أو جرح  
به بغير ذلك.

وإن كان الوقف على غير معين كالصالحين  
فصلته في بيت العاقل.

وإذا كان بوقف عقار أو موهود فصلاح وفتح من  
تجب صدقته على أحد إلا بشرط التوافق<sup>(٤)</sup>.

#### ج. حكم التعدي على عبارة الوقف

٨٨ - ذهب الفقهاء إلى أن من تعدى على  
وقف يهدم أو غيره فإنه يفسد، فقد نقل ابن

(١) حاشية ابن عثيمين ٣٧٦٥

(٢) شرح الكبير وحاشية النووي عليه ٩٢

(٣) حاشية المحتاج ١ ٣٩١

(٤) حاشية الأبراهيمي على مواهب المحتاج ٢ ٣٦٧

والمستطاب ٢٧٣/٢

٢٦ كشاف الفرج ٢٦٥/٢ ٢٦٦



لاستدانه على الوقف الا ان حقيق فيها  
مصلحة الوقف كتمير وشراء دار، يجوز  
بشرطين

الأول إذا دعي، لم يحد عنه يستدس  
بضمه

الثاني ألا يسرى جاءه ثمنه و صرفه من  
أجره

ودك من عديد أن، لاستدانه على الوقف  
لا يجوز إذا لم تكن مأمراً بوقف، لأن الثمن لا  
يشبه استدانه ولا هي المصلحة والوقف لا يحد منه،  
والفقهاء وإن كانوا يرون أنه يمكن كثرتهم لا  
نعبر بمصلحتهم، فلا يثبت إلا على لقيه ومن  
وجب على القم لا يملك له مسمى شاة الفقهاء  
وهذا هو القيد يمكن بقاءه من مسمى  
بغيره، كما ذكره أبو الحبث وهو  
لمصلحة أنه إذا تم يكر من الاستدانه به  
لأنها تجوز بأمر الموصي لا لم يكن بغيره  
من المحتولي، لأن ولاية تقضي أعم من  
مصلحة المستدس

أما ما ذهب إليه من تصرف على مستحقين  
فلا يجوز لاستدانه لأجل ذلك، كد في القيد،  
ولا ما ذهب إلى الإمام والخبيب والمؤيد لأن ذلك  
لغيره، ومصلحة المسجد فيما يظهر، كد ذلك  
فإنه لاستدانه بغيره من مسمى، على الفور  
أما ما ذهب إلى ذلك من مصلح المسجد

محل يجوز لأمر الوقف لاستدانه على الوقف  
لهذا المستدس ومن يحتاج في ذلك من إحد أو ٢  
يحتاج

حسب القيد في ذلك

حسب المصلحة والمصلحة والحمية هي كون  
أمر أنه يجوز من أن يصر من لمصلحة المصلحة  
من غير ذلك، كشر ثل الوقف يستدس  
له حقه كماله لمصراته لأن المصلحة مؤتمن  
مطلق تصرف، فالأذن ولا تصدق في ذلك كما  
يعود محتله

قال المستدس وهو اسم حين أحد المهر أن  
بصرف على الوقف من مائة إلا أن يرجع ثم يرد  
بما، ربه امرج بما مبره

وعند الشافعية لا يجوز لتأخر الإقرار في  
دولة شرط الواقف أو إحد الإمام، ويجوز أن  
يصر من إمام أو غيره من بيت المال، أو يأمر به  
في الإقرار أو الإندوس من مائة مائة على  
المصلحة بشرط الرجوع، وبما انصرف التأخر من  
غيره، كمالك ولا شرط من الوقف لم يرجع،  
ولا يرجع بما مبره له مبره

وذهب الحنابلة على أن المستدس إن لم لا يجوز

(١) مبره القيد في ٨٩٢، وموجب القيد في ٨٩٢  
٨٩٢، والقيد في ٨٩٢، والقيد في ٨٩٢

(٢) مبره القيد في ٨٩٢، وموجب القيد في ٨٩٢  
القيد في ٨٩٢



كما ترى المالكية بين الموقوف والموقوف، وهذا في الجملة. ولكن ملحقه تصحيح بيان كما يلي الاستبدال بالموقوف عند الحظية للاستبدال عند الحصة صرح ثلاث الصورة الأولى.

٩٠- 'ن يشترط الرابع لنفسه' ويشترط  
الاستبدال بأرض الوقف أرضاً أخرى حين  
الوقف، وهذه الصورة صبيحان  
الصيغة الأولى أن يترك أرضه عند صدقة  
موقوفة له في أيدى أهله أو يشتري بشخصها  
أرضاً أخرى، فتكون وقفاً بشرط لا يرى<sup>(١)</sup>  
وقد اختلف فقهاء الحنفية في حكم هذه  
الصورة على النحر الثاني

صنف أبي يوسف وعلاء والشافعية يجررون  
الوقف واشترط استحساناً<sup>(٢)</sup>

وهذا يقول هو صحيح على ما جاء في  
مناوي تصبيحان، لأن هذا شرط لا يبطل حكم  
الوقف، وإن الوقف مما يحصل الاستقلال من  
أرض إلى أخرى، ويكون الثاني فائداً مقام

وفا كان لابد من إبداء اتفاق مذهب المالكية  
الذين قالوا أنه لا يقبل إلا بيعة وإن كان  
استولي بمصر الوقف، بما أنه يريد الرجوع في  
البيعة، وهو إنما يقبل قوله في بيعة وعلى  
هذا، فإن كان الواقع أنه لم يسنده بحرم عليه  
الأخذ من الدلة لأنه يعتبر متبرعاً بدم لم يوسد  
إذن<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عابدس<sup>(٤)</sup> إذا كان للموقوف غلة فانفق  
الموقوف من ماله نفسه لإصلاح الوقف كان له أن  
يرجع بذلك في غلة الوقف، لكن في فتاوى  
الحنفية لم يرد الرجوع بذلك، لكن يوافق ذلك  
لا يفسد، لا أن يشهد أنه اتفق ليرجع، كل من  
عاصره، لكن يجب تنقيح ذلك بعد إذا كان للموقوف  
غلة، وإذا لم يكن له غلة فلا بد من رد  
الغلة<sup>(٥)</sup>

ثانياً. بيع الموقوف والاستبدال به:

٩١- إذا حضر الموقوف وص رب عائلة لا يتبع  
بها، فقد أجاز الحنفية والمالكية والشافعية  
ذلك صفة في رأي يجمع وجل له في مثله  
'جواز الحصة البيع والاستبدال ولو لم  
يتصل الموقوف، لكن بشروط خاصة.

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدس ٢/٢٨٧، ٢٨٨،  
والإستبانة ص ٢٩

(٢) الإستبانة ص ٢٩ وفتح المظهر ١/٢٧٧

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدس ٢/٢٩٩

(٤) حاشية ابن عابدس ٣/٤٦٠.



دون يوم، بالشرط باطن واتحد المسجد  
صحيح، بهذا مع<sup>(١)</sup>.

وقد يفتي فيها الصلابة لوقف والشرع  
مستأن<sup>(٢)</sup>.

وتنقل للكمال بر اتهام عن الأحاديث  
لشرط صحيح، لكن لا يبرهن إلا بادن الحاكم،  
ويجزي سدكم إذ دفع إليه ولا سعة في الوقت  
ن يادن في يمينها و ردا نظر لأهل الوقف<sup>(٣)</sup>.

وبو شرط الوقت أن يمينه ويشترط يمينه  
رصد أخرى وله يرد صحيح مستحاضا، صا -  
لثانيه ونقد بشرط الأولى، ولا يحتاج إلى  
يقاها، لأن الأرض ليست بوقف، فيقوم تمهيد  
مقامه في الحكم، وبمجرد شراء رضى بتمهيد  
تفسير رداً عن شرائط الأولى من غير سجدية  
وقف.

والجواب أن الوقف باطن لأنه لم يذكر إدام  
رضى أخرى مقام الأولى<sup>(٤)</sup>.

المصيدة الثانية: بشرط أن تملكه الأسيدي  
ول بشرط قلعه كان له أن يستبدل بغيره، لأن

الأولى من أرض الوقف إذا غصبها غاصب  
وأخرى عليها الله حتى صار بطلاً لا تصح  
بوراها بغير تبسها بشرط يملكها أرض  
جوى، فيكون له به رداً على شرط الأولى،  
وكذلك أرض بغير يادن بل بولها (ربها) لأنه  
وصارت حيث لا تصح لزومها ولا غصب  
فلتها عن مؤنه، يكون صلاح الوقف هو  
لاستبدل بأخرى أخرى، فيصح أن يشترط  
توانف ولا يناد بالاستبدال وإن لم شكر  
تفردوا داعية، به لي الحد<sup>(٥)</sup>.

وقال محمد ريوصل بر حقه التمسعي  
الوقف صحيح و شرط باطل وهو 'تقياس'<sup>(٦)</sup>  
وقد وجه السرخسي وبي محمد بن كوثن عباد  
شرط الاستبدال لا يؤثر في صحة الوقف فساد  
وعند محمد - وهو قول أهل القصرة - الوقف  
جافرو لشرط باطن، لأن هذا الشرط لا يؤثر في  
الصحة من رادته بوقفه بغيره، ولا يحد منه  
مضى بتأيد في أصل بوقفه، يتم الوقف  
بشروطه ويصح الاستبدال شرطاً ماحداً  
فيكون باطلاً في نفسه، كأن يمسج إذا سره  
لا سب ل به و شرط له يمين في يوم

(١) البسيط ٢٠٤، ١١، ٢٢

(٢) التمسعي من ٢٠١، وقفاى المصيدة ٢٠٢

(٣) فتح مغير ٢٢٨، ١٢

(٤) الإجماع من ١٠، وقفاى الرافى ٢٥، ٢٦، ويقع  
الظن ٢٦٩، ٢٧٠

(٥) السرخسي ٢٢٩، والإجماع من ٣١، ومنع  
القدر ٢٢٨، ٢٢٩، وقفاى ماصدك بفتاى الهدى -  
٢٠٢٢

(٦) الإجماع من ٢، وقفاى الرافى ٢٢٩، ٢٣٠، والهدى  
مع فتح القادر ٢٢٧، ٢٢٨



والاستبدال في حالة اشتراط بيعه ولو كانت  
العين ذات ربح وبيع، فإن ابن عابدين لو شرط  
الوفاء بالاستبدال وحده، ولا يملكه إلا  
خروج التوقف عن الانتفاع، ولا يباح له التناقص  
له، ولا علم ربح بعقوبه<sup>(١)</sup>

### الصورة الثانية

٩٢- ألا بشرط الوفاء بالاستبدال حين  
لوقف، سواء شرط عدم الاستبدال أو  
مكث، لكن صرح التوقف بحيث لا ينتفع به  
بالكتبة بأن لا يحصل منه شيء أصلاً أو لا يبي  
بمؤنته، والاستبدال في هذا الصورة جاز على  
الصحيح، كما إن التناقص ورأى لمصلحة  
به<sup>(٢)</sup>

ومن ابن عابدين عن ابن الرزق أنه قد  
ختلف فلام دافعيه، يعني مرفوع جرد  
للتناقص الاستبدال بلا شرط من لوقف  
حيث رأى "لمصلحة به"، وفي مرفوع آخر  
منع منه ولو حدث الأرض بحد لا ينتفع  
بها، ولمصلحة به يجوز للتناقص الاستبدال  
بالشرط الثانية

١. أن يخرج موقوفه عن الانكسار بالكتبة

إدومه الولاءة لغيره بذلك مرفوع كونه يملكها<sup>(٣)</sup>

وشرط الاستبدال برجل آخر مع نفسه ملك  
بواعض الاستبدال وحده، ولا يملكه إلا  
وحده<sup>(٤)</sup>

قال ابن عابدين وبشرط الاستبدال نفسه  
أو غيره، أو نفسه وغيره، فلا استبدال جاز على  
الصحيح ولين الثاني

وبوقف أرضه بشرط أن يستعملها بأرض  
ليس له أن يستعملها بغيره، ولو شرط أن يكون  
الملك عادلاً لا يجوز له أن يستعملها بأرض، ولو  
شرط أرض قرية لا يستعملها بغيره، عرفها  
لتسارث أراضي القرى مؤنة مستغلاً بغيره  
الشرط

ولو لم يقيد الملك بأرض ولا بأرض غيره أن  
يستعملها من جسر عفا عنه بأي أرض أو دار  
أو بعد شاء بإطلاق<sup>(٥)</sup>

وإن شرط الاستبدال فليس له أن يستعمل  
الأرض الثانية بأرض ثانية، لأن الشرط وجد في  
الأولى فقط، لا أن يذكر عارده بعد ذلك<sup>(٦)</sup>

(١) فتح القدير ٢٢٨/١

(٢) البحر الرائق ٢٥٠/٥، فتح القدير ٢٢٩/١

(٣) البحر الرائق ٢٥٠/٥، والإستيفاء من ٣٢، راجع

إلى ص ٢٨٧

(٤) القدر المختار وابن عابدين ٢٨٨/٢، وفتح القدير

٢٢٨/٦

(٥) حاشية ابن عابدين ٢٨٨/٢

(٦) حاشية ابن عابدين ٢٨٧/٢



سما يجوز إذا كانت في محلة واحدة أو محلة أخرى جواراً، والعكس لا يجوز وإن كانت متصلة أكثر مساحة وقبحة وأجرة لا تشتت، عداً في أوقاف السجلات لتأنيدها وقلة الرقعة فيها<sup>١</sup>

وجاء في البحر الرائق من شرح منظومة بن رضاء لو شرط لوقف عدم الاستبدال أو يكون الموقوف مراً قبل الاستبدال، أو لم يسم بالاستبدال، بل يجوز استبداله<sup>٢</sup> قال الطرسوسي، إنه لا يقل فيه يقتضي موعد المنصب أو لعمري<sup>٣</sup> لا يستبدل إذا رأى اصطلاحاً في الاستبدال<sup>٤</sup>

وجاء في البحر الرائق أيضاً روي عن محمد إذا ضمنت الأرض الموقوفة في الاستبدال واليمين بحد يمينها أخرى في كل ريدة، كان له أن يبيعها ويشتري بيمينها هو أكثر ريدة، ثم قال ومن امتزج مريم بغير ريدة لعل لوقف أو لم يمتنع، وكذلك يجوز الاستبدال في الوقف، وقابلاً في حد هو كان الوقف مرسلاً أي لم يذكر فيه شرط لاستبدال فلا يجوز بيعه والاستبدال به ولو كان أرضاً بوقف سجنه لا ينضم بها، لأن سجن

ب- أن يكون وقف ربيع للوقف بصر به ج- ألا يكون البيع بغير لاجل.

و- أن يكون لمصلحة قاضي الجبل، المنصر في عدم والعين، لا يحصل لغيره إلى يقال وقاف لمسلم، وقافي الجنة هو المشار إليه في حديث النبي ﷺ «المنفعة ثلاثة راحة في الجنة وثلاث في النار»

هـ- أن يكون بيد عاقل لا مدغم ودماير و أن لا يبيعها من لا يبين شهادته له ولا يبين له عليه دين

و- أن يكون عقل والعقل من حسن واحد، لم يسم له في بوضوح استبداله بدار لم يكرهه استبداله بأرضي وبالعكس، قال بن عابد بن قلاً من الملام قتالي رادة وظاهر عدم اشتراط اتحاد الجنس في الموقوفة بالاستبدال، لأن المنصور فيها كثرة التبرع وظلة المبرمة والموتة، فلو استبدال الحيوانات بأرض ترويح ويحصل منها غلة قدر أجرة الحيوانات كان أحسن، لأن الأرض أديم وأبقى وأرض من كلف الترميم والتعمير بخلاف الموقوفة للعكس، لظهور أن نفس التواضع لا تتأثر بالتغير

ج- في التقييد بمادته والوقف بدار أخرى

(١) حديث خلاصة ثلاثة ١

خرجه الترمذي والبيهقي في صحيحهما من حديث أبيه

(٢) حاشية ابن عابد ٣٨٨٣٣، والبحر الرائق ٥٠٦١

(٣) والإسقاط ٢٢

(٤) البحر الرائق ٢٤١



بحر لا يمتلي جزل أبي يوسف<sup>(١)</sup>

الاستبدال بالموقوف عند المالكية.

٩٤- المالك ملهم لفعل آخر، وإنهم

يعرقون بين العاق والموقوف في بيعه، وسبيل  
غيره به، فأجرو الاستبدال في الموقوف إذا لم  
يوجد جهة تنقل عليه وعقد عليه بهلاكه أو  
مطلت ماله وما لا يتفق به حيث حبس في  
أجله.

جاء في الشرح الكبير وحاشية بدرسي  
عليه مدرس المدفوف في سبيل الله كلفه  
والزعم لا يكون شفعة في بيعه لعدالته من حيث  
البيع فإنه يباح ويحرم في ملكه سلاح ومحمول مما لا  
يحتاج لشفعة، وكذلك يباع كل حبس لا يبيع به -  
غير عقار كحرس يكسب أي يصاب به، انكسب  
وأصبح لا يبيع به فيما حبس عليه، أو كغول  
يحبس أو عذير أو قحب يس، وإذا بيع جعل  
نصفه في ماله مكن أو شفعة أي في حرمه من  
ذلك الشيء - إن لم يكن شراء الشيء كملأ  
فإن لم يكن مكنه من الشيء، كما أن يكون  
لحيوانات الثور والفرس كاد بها ما يربح  
سحقها ليس في الشاة إذا كبرت وأصبحت لا  
يتمتع بها لأنها يباع، ويجعل نفس ذلك في

أبو يوسف لا يكون مؤبد لا يبيع، وما نشأ ولا يبيع  
الاستبدال بالتمليك، ويؤبد بشرط لا يشبه<sup>(٢)</sup>

للمصوغة الثالثة

٩٣- ألا بشرط الوقف الاستبدال وسحب  
ربح وخلافه غير محض، ولكن في الاستبدال  
منع في الجملة، ولعله غير مفعول به، لأن  
من عاقبين وهذا لا يجوز. استبد ما عني الأصح  
لتمتع كلها حرره العلامة خذلي رحمه<sup>(٣)</sup>

مع تقي ابن عاصم في الأئمة أنه لا يجوز  
استبدال العمر إلا في أربع مسائل

الأولى إذا شرط المالك

ثانية إذا خصه صاحب أو جرى عليه بناء  
حسن صار به، فخص القيمة وبشرط المتولي  
بها رضا بذا

ثالثة أن يجهده بماله ولا يبيع راراد  
دفع القيمة مستوفى أدها ليلتي بها بذا،  
رابعة أن يبيع إنسان في بركة كذا هلة  
وأحسن جملها، يجب على من أبيع برصف  
وعليه أن يقر كما في فتاوى قديمي العهد، قال  
صاحب النهر قول قاري العهد لا يفعل من  
منه أي يصف ماله من بركة كذا كذا

(١) بحر المتكاف وحاشية ابن عاصم عليه ٢٨١/٢

(٢) شرح الصغير ٥٧٧/٢ والعمري ٩٠/٢

(٣) البحر الرائق ٢٤٧

(٤) حاشية ابن عاصم ٢٨٧/٢



وقال بن رشد: إن كفاية هذه نقطة من الأرض المحيطة انقطعت منعها جميعاً وحصر عن خدماتها وكرامتها فلا يمانى بالمعارضة فيها، فكان يكون حيا مكانها ويكون ذلك يحكم من اندحار بعد ثبوت ذلك السبب والله في ذلك بمعلوم عنه وبسجل ذلك وبشهادة<sup>١</sup>

وأجر المالكية يمنع عقار الضرورة توزيع مسجد جامع، ومواء كان يوقف على مسجد غير معين والمراد بالمشهد الجامع الذي عام فيه، جسد، فإن ابن رشد ظاهر سماح من القاسم أن ذلك جائز في كل مسجد وهو فرق بينه وبين سواها من مثل الأعيان وأصبح ومن عبد الحكم أن ذلك لم يباحد جوامع إلا في غير ذلك، لا في مسجد الصلوات إلا بغير الضرورة فيه كأنجر مع

كما يجوز بيع لوقف بثلاثة مقراء أو طريق لمؤسسة من، يجوز بيع بوقف أدنى ولو جبراً على المستحقين أو الناظر، وأمر المستحقون وجوباً بغير كفاية في جسد غيره، ولا يجوز لهم التمسك على لحد من جسد غيره، أي لا يقصر عليهم<sup>٢</sup>

إنما تمهيد حسن ولشج منها لبدوم الترفيد قال القزويني يعني أن بن وقف شيئاً من دعام لا يفتح بالثاني وأصوبها وأقربها فيها كأصوبها في تحقيق، فما فضل من ركود ثلثه من آخر، ولا كبر من بالثاني، والله يباع ويحصر منه أدنى صدر بتمام يمنع ويكون وفقاً كأصوبها<sup>٣</sup>

أما العقار لمذهب عند المالكية أنه لا يجوز بيعه من خوب ومسا ولا يمنع من شراء كان رأياً أو حوياً أو غيرهما، كما لا يجوز شيدته منته غير حرب، قال ذلك في بيع عقار المصحب وله حرب، وبذلك أحسن سلفه وتره دليل على منع ذلك، لكن روى أبو الخضر عن مالك، إلا أنه إذا راي بيع ذلك للمسلم، حاز ويحسن منه في شدة<sup>٤</sup>

كما أجاز بعض المالكية بعد وقف لربح الحرب، في التاج وكليل يمنع بيع ما خوب من ربح الجيش مطلق، فإن من الجهم، بعد لم يبع الربح محجور إذا حرب، لأنه مسجد من يصاحبه، وليجوزته سبي، فيمرد كما كان، وبخلاف في معاوضة الربح المحروب بربح غير حرب<sup>٥</sup>

(١) الشرح المصنف ٢٠٢٥-٢٠٢٥، والدسوقي ٢٢/٩

(٢) الشرح المصنف ٢٠٢٥-٢٠٢٥، والدسوقي ٢٢/٩

(٣) كتاب الوقف ٢٢/٩



الحاصنة من المناظر باطنه، ويجب على  
«تناظر رد أرض» الذينان بصاحب واحد  
أرض انزوف بهيما، ومن امتنع فعلى  
الحاكم جرة<sup>(١)</sup>

### الاستبدال بالموقوف عند الشافعية

٩٥- أما الشافعية فلم يفي الاستبدال  
فصل

جاء في المذهب: «إن وقف مسجداً مغرب  
المكان ومطلعت الصلاة قد لا يحد إلى ملك،  
ولم يحول إلى مصرف به، لأن ما زال الملك به  
لحق الله تعالى لا يحد إلى الملك بالاعتلال،  
كما لو أعتق عبداً لم يبر»

وقال شويبي: الأصح يجوز بيع حصر  
المسجد لموقوفه إذا بسبب وجوبه إذا  
انكسرت أو أضرقت على ذلك كما في  
الروضة، ولم تصلح إلا للإعارة، فعلى  
صحيح وبصحيح المكيلا بها من غير فائدة،  
فمحصن يوزر يسير من لمها يعود إلى  
لوقف أولى من ضياعها، ولا تدخل بذلك  
بعت بيع الوقف، لأنها صارت في حكم  
محمومة، وهذا ما جرى عليه الشيخان

وفي الشرح الصغير إذا ما وسع به المسجد من  
الربع يوقف منه إذا كان حبساً على معين، أما ما  
كان حبساً على غير معين كالقنطرة، فلا يلزم  
تدريسه أي دفع لمن فيه، لأنه إذا كان على غير  
معين لم يتصور به حق للمعين، وما يحصل من  
الاجرة لواقفه إذا دخل في المسجد أعظم مما  
قصد تحييه لأجله<sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: إن اشترط الوقف التميز  
والتيقيد بغير به، وفي التواضع والمصحة  
وهي ما: «إن الوقف لا شرط في وقفه،  
إن وحد فيه لم ردة - أي ثمتاً موعودة فيه - بيع  
واشمي غير، أنه لا يجوز ذلك، وإن وقع مسمى  
وعمن بشرط<sup>(٣)</sup>»

وفي فتح لمي المالكة: أرض موقوفة على  
صهيبي طريق المسلمين، شرط وقفها ألا يباح  
ولا يستبدل بغيرها، ثم استبدلوا قرا السيل تلك  
الأرض بأرض أخرى من أراضي سيوان بأن  
دفع أرض الوقف لوجع من الملاحين وأعد منه  
أرضاً من أراضي القديان، وصار الناظر يدفع  
مصاريف الخرف والنلاج يدفع ما عليه من  
الخرج، قال المصنف: حيث شرط الواقف  
عدم الاستبدال وأطعن كانت المبادنة

(١) الشرح الصغير ٣٠٨/٢، والتمهيد ٩١/٢

(٢) حاشية المصنف ٨٢/٢، ومروءة الجليل ٣٢/٢

(٣) فتح لمي الثالث ٢٤٢/٢



الردى ونقصت القنطرة، وخرج إلى منظر  
أخرى جازتها إلى محل الحاجة، وعده وقف  
الشهر وهو بطرفه ملاصق من بلاد  
الكدار إذا جعل في الأمن يحفظه انظار  
لاحداء عود، نفرا

ون وقف بحلة فجلد، و بهيمة قرمت، فر  
جدوا على مسجد تكسرت، قبة جهاد  
جمعها لا يجوز بيته بما ذكرناه في  
المسجد، وهو الأصح

والثاني وهو مقابل لأصح يجوز بيته لأنه لا  
يحيى متعنه فكان بيته أولى تركه، بخلاف  
المسجد فإن المسجد يمكن الصلاة فيه مع  
حرابه، وقد يعمر الموضع بمسكن به، فإن  
فلنا لئلا كان الحكم في أمته حكم القبة التي  
يوجد من صنع المومنين

عمر لأصحاب من لاد يذهب إن الملك في  
رغبة المومنين للمومنين عبه - وهو مقابل  
الأظهر كان ثمة للمومنين عليه لأنه يدل  
ملكه، وإن ملكه إلى له نحاس - وهو  
الأظهر - اشترى به ملكه ليكون وقفاً مكانه،  
وقد شجح أبو حامد الإسعري، بشرى به  
ملكه ليكون وقفاً مكانه، قولاً، حداً

وهو المصنف، وعلى هذا يصرح لمسا في  
مباح المسجد، قال المرافعي - والقياس  
أن يصرى شهر الصبر صبر لا غيرها

قال، ويشبه به مرام، وهو ظاهر إن مكى  
ولا قد أول وقد يصرى ذلك حجة لاحت  
وأشار تكية به لم يبر فيها منع ولا جندا.  
والثاني لا يباع ما ذكره، لأنه للمنفذ في عبه،  
ولأنه يمكن الاشاع به في طبع حجر أو حجر،

قال مكى وقد تكون قبعة من صندوق مقام  
أجرة، وقد تقوم لاحتها مقام قبر، ويصعد به  
قال الأدرعي، ولعله أراد مقام الشئ الذي  
يستعمل في الطبخ، وحرى على هذا جمع  
من المتأخرين

أما يصرى بوجوهية أو المشرقة للمسجد،  
بأنها باع للمحاج

وأما المجدوع وما فيها، ذلك صلح لنير  
لأحراق، بأن مكى أن يتخذ منها أنواع  
وأبواب فلا يبرح قطعاً

فإن خيف على المسجد - كان كان آية  
للمسجد - يقضى ويمنى لتحاكم نصف مسجداً  
آخر إن رأى ذلك ولا خطه، ويثارة بقره  
أولى، ولا يبي به بقر، كذا لا يبي يقضى به  
خربت مسجداً بن سراً أخرى، مراعاة معرض  
توقف أن مكى وتوقف على قنطرة وأحرق

(١) مني المحتاج ٢٩٢/٣

(٢) المذهب ١/ ٤٥٥، ٤٥٦، ومنه المحتاج ٣٩٢/٢

٣٩٢ ٢٩



الاستعداد بالوقوف عند الحيثية.

٩٦- رعد الحسانه يجرور لاستبداد في  
 برفعه (١) كان عبر صالح بنسرخى ندي  
 رعد من اجنه ولم يعد صديقاً للاخضاع به  
 وسراء اى بوقوفه متغولاً م غلاراً، مسجداً  
 و غير مسجداً

قالوا يحرم بيع الرقيق ولا يفسح، ولا تصح  
المسئلة به أي إيشائه ولو جبر منه تصاد لا أن  
تعتل مثل هذه المقصورة من بحر من ولم يوجد  
في بيع الرقيق ما يجر به بيع، أو تصحل ما جبه  
المقصود به بحر الحر ب كخشب ثمت وخشب  
سمره صا وتوكان لربك مسجداً وتصل به  
المقصود بصفه على نفسه صا ويدور بوجهه أو  
تعدر لا تنافع في بحر من مطلق وكذا العرض  
فإذا قال بفسح يفسح إذا كان ذلك بفسح من  
المسئلة فيه بفسح به يعرف لثمة في مثله  
لنبي عن جماعة النساء وفي إيشائه كذلك  
إفاعة بوجه الحفظ يتبع ولأن بوقف  
مؤلف فإذا سمح بفسح بفسح بفسح بفسح  
وهو لا ينفع على العرض في حين أخرى  
والنصال الأمان يجري مجرى الأعيان  
والجمود على العين مع تعطلها بفسح  
لغيره

( ) شرح منہج، الإطاعت، ۲ جلد، ۴۰۰ صفحات، ۱۹۸۳ء

ويبيع شجرة موفولة ييسن، ويبيع جلع  
موفول بكسر ريلي أو عيب الكسر والهدم  
فإنه في التمتع إذا أشرف جلع الولف على  
الانكسار أو جرد عني إلا يهدم، وعسم أنه لو  
آخر فخرج عن كونه مستمدا به، فإن بيع رعية  
للغانية، والمذموم، والزهد، ونحو ذلك المصيبة  
ويجوز ما لا يبعد عند جرح بها وحدها واحد<sup>١١</sup>

والفرس المعروف على عمرو إذ لم يصح  
لعمرو بيع ويشري ثمنه مرساً يصح للعمرو  
وقال في رواب أبي داود الذي يصح من  
الخدوب أي كعس فلا يشتري به باع لم يجهز  
ثمنه في حيس، وبمجردهم، الثقل يصير اليدين  
وقد (١٧)

كما كانوا قد لمطقت مناعة فؤاد باع وجربا  
ولو شطط الوصف عدم بيعة فشرطه فاسد، والذي  
يتولى بيع الموقوف حيث جرى به - هو الحاكم  
إن كان انوك حسي سيل مغيرات كالممكن  
والمسجد والعناصر ومحمود، لأنه مسج لمعد  
لأرم محلف به اعتلا نوباً فلو عني  
الحاكم كالقروح المختلف فيها ١٢ كما  
الوكف على شخص معين أو جسد معين  
أو من يوم أو برون أو يقوم بهذا المسجد

٧٩٧ / ١٤١٩ هـ (١٩٠٠ م)  
٧٩٨ / ١٤٢٠ هـ (١٩٠١ م)



وعند أبي يوسف ينقل من مسجد آخر إلى  
بناصية، فيباع نصف يأخذ الباقي ويصرف نصفه  
في بعض المساجد  
ويصرف على إصلاحه غير مسجد أبي يوسف  
أنه إذا مهدى الخوف وجس به من الفناء ما يصرف به  
فإن يرجع إلى أبي يوسف أو روك عند محمد غلابة  
أبي يوسف، تذكر هذه مائة سنة بعد أبي يوسف  
ما خرج عن الأصح المعتبر في الوقف مال الكلية  
كما نوب حقوق ولا يستخرج شيء يورث  
وحوشي بمئة خربة وليس به ما يصرف به

وقد كان من قبله ثمانية ولا يعود إلى ملك ولا  
بناصية، ويبقى ما تحت رقبته لا يخرج وهو شيء  
قل

وفي إصلاحه لا يملكه محمد في الفرس وجميع  
حيثما في سبيل الله ما كان حيث لا يستطيع أن  
يركبه فإنه يخرج ويصرف نصفه إلى صاحب أو  
مائة كبر في المسجد

وقال الشافعية في مقابل الأصح (أ)  
الموقوف لو منعت منه شيء من شيء غير  
مقصود كان حلف التبرع أو منه ربح  
وغيره أو من ذلك ومن يمكن إعادتها  
إلى مخرجها قبل حداثتها لأن الوقف ينقطع

بمجرده ولأنه يركب بغيره ما ظهره الخاص  
والأحوط ألا يصرف ذلك إلا بأذن الحاكم،  
لأنه ينقسم أربع على من سبيل إليهم  
بغيره الموقوفين الآن شبه أربع على  
عبد، وبمجرد سواء المال جهة الوقف  
بغيره أولاً، ولا احتياط وهذه نصيحة جديدة  
سلا ينقصه بعد ذلك من لا يرى نصيبه  
مجرد شيء

ثالثاً، رجوع الوقف إلى ملكه في الوقف

٩٧- دفع محمد بن حسن من الخليفة إلى  
به لو خرب ما حرم المسجد وسبب من ولوم  
بناصية عمراً، وكذا لو خرب المسجد وأبى به ما  
بغيره وقد استأمن الناس في بناء مسجد آخر،  
فإن يعود إلى ملكه رافى أن كان حياً أو غيره  
كان من بين خلاف أبي يوسف، ونقل محمد  
دفع بأن لو وقف غير الوقف شيء من الوقف، وقد  
بعضه ينقطع هو أولاً، وما كان كحسين  
لمسجد وحشمه إذا سلمني هذا، وهذا  
ما حرم المسجد يعود إلى ملكه منعه،  
وكذا لو كفى من قبله فالتبرع به جميع مواد الكبر  
إلى ملكه مانكة، وتهدى الإحصار في  
الإحصار فأذن في الحج كان له أن يصير  
بغيره في شاء.

١١١ طلب أبي طالب ٢٢١/٢٢٢ في ذلك مع بيعه  
٢٢٢/٢٢٣

أ شرح مشهور للإمام ٢٢٢/٢٢٣



الوقف، فإن مات لوقف، أو مريض، أو غلس  
بطل الوقف

أما إذا حار أو موقوف عليه الوقف، وشرط  
النظر بنسبة يصح الوقف، وأجير له فعد عن  
أن يجعل النظر لمبره، لا يجوز سواقه أن  
يجعل النظر لنفسه<sup>(١)</sup>

وإن لم يشترط الوقف شرأ عني لوقف بأن  
أصل ذلك، فقد خلت أذن الوقف، أي ذلك  
فقد المناكية واحتياط إن كان الوقف على  
غير ممي كالمعمرة والمساكن والمساجد  
فالحكم بولي عليه من يشاء، لأن الحاكم  
لا يمكنه تولي نظر بنفسه.

وإن كان الوقف على ممي وشيد فهو الذي  
يولي أمر الوقف

قال ابن قدامة: لأنه ملك وقفه، فكان  
نظره به كملك المطلق.

وإن كان غير شيد فولي أمر الوقف،  
وفي أحمد بن حنبل عند احتياطه - كما قال ابن قدامة  
أن ينظر فيه الحاكم، وهو المختار ابن أبي  
موسى<sup>(٢)</sup>

(١) المرح الكثير وحاشية الحموي عليه ٤١/٤.  
والاحتياط ١٠٠/٢، والقرشي ٨٤/٢، وكرومي  
٢٩/٢، وضع الجليل ١٧/٤.  
(٢) مخرج كثير وحاشية الحموي ٨٤/٤، والقرشي  
٩٢/٢، والحموي ٦٧/٢.

ويقلب ملكه لوقوف أو ولوه

أما الأصح عندهم أنه لا يعود ملكاً من بطل  
وقفه، والحاكم كذلك عند الحنفية<sup>(٣)</sup>  
النظر على الوقف.

٩٨- على التقدير، عن أنه ينبغي شرط الوقف  
في نظر عن الوقف، فإذا جعل النظر لشخص  
ممن أتبع شرطه، لأن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه عن بعض رواه إلى ابنه جندب بن  
عبد الله، ثم إلى دوي رأي من هذه<sup>(٤)</sup> لأن ابن  
عبد الله، ولأن مصرف الوقف يسج فيه شرط  
الوقف عندك الناظر فيه<sup>(٥)</sup>

لكن الفقهاء اختلفوا فيما إذا شرط لوقف  
لنظر نفسه، عند الحنفية وشافعية والحنابلة  
يجوز ذلك<sup>(٦)</sup>

ويرى المناكية أنه، ثم يحرم الموقوف عليه

(١) من المصنف ٢٩٦/٢، وكرومي ٢٥٦/٢، وصنف  
الفتح ٢٩٦/١

(٢) أن حسن وقف عمر إلى ابنه جندب.  
أخرج البيهقي في السنن الكبرى ١/٢٦٦.

(٣) حاشية ابن عسلى ٤٠٩/٢، وضع القدير ٣٠٠/٢.  
٢٣٠، وحاشية الحموي ٨٤/٤، والقرشي ٩٢/٢،  
وسنن المصنف ٢٩٣/٢، وحاشية ٤٩٢/٢،  
والقرشي ١١٦-١٢٦/٢.

(٤) أن المختار وحاشية ابن عسلى عليه ٣٢٨/٢،  
وضع القدير ٢٢-٢٣، وسنن المصنف ٢٣٠،  
والقرشي ١١٦/٢.



في يوسف له تمانى

در آي سنانی عبد شامی از انظر ای  
نوریه، لأنه كان انظر إليه، إذا لم يشترط بقي  
حتى يتركه

وكانت له تلموزة عليه، لأن الفتاة  
تكانا لنظر به<sup>(٢٢)</sup>

ما يشترط في نظر الوقت

سرى الملهة لصاحبه انظر على الوقت  
سرى مالهه مناهه في محل مالهه يمينه وصيه  
ما هو صنف فيه، وبين ذلك فيما يلي

الشرط الأول التكليف

٩٩ ينشئ التكليف على أنه بشرط في التام  
على الوقت لا يكون له مالهه، فلا يصح قوله  
انصبي ولا يصحون مالهه، وهذا في  
الحكم<sup>(٢٣)</sup>

درستهاد بعضي التاميل

بعد التاميكه والتاميل ان لم يشترط الوقت  
نظراً مالهه، وكان الموقوف عليه مالهه كزيد  
وعندوه، ان لم يشر يوسف بعهده ويكره انظر

(٢٢) مني مستخرج ٢٨٤٦٢-٢٨٤٦٣

(٢٣) المهدد ٤٥٠

(٢٤) حاشية م حاشية ٢٨٥٠٢-٢٨٥٠٣ البحر الرافعي ٢٤٢  
ونسخ التفسير ٢٤٩٢٠ ونسخه مصوفي ٢٤٩٢٠  
ومني المستخرج ٢٩٩٢٠-٢٩٩٢١-٢٩٩٢٢  
وكشف اللوح ١٦٠٢٢

واختلفت اقرب النحية، بعد ان يشرط  
وهلال- وهو ظاهر المذهب- يكون انولاية  
لوقت ثم لوصيه ان كان ولا صلحكم، لأن  
لستوي، بما يستفيد انولاية من جهة الوصف  
بشرط، فيستحيل ان يكون له انولاية وعينه  
يستفيد انولاية منه، ولأنه اقرب، ما من لي هذا  
لوصف يكون اولي بولاية

وعنه محمداً لا يكون انولاية لمحمد م لم  
يشترط ذلك، ان من اوصى ان التاميل إلى ماله  
سرى مالهه انولاية، فانه مسلم بم يبي له انولاية  
منه<sup>(٢٥)</sup>

وان كانت الوصف ولم يجعل ولا يشرط لأحد حمل  
انقاضي له فيه ولا يصح من الاجابة م دهم  
بعد من هل يثبت الزايف من يصح فذلك، ان  
لأنه لم يشرط، أو لانه من تعدد انولاية الوصف  
فيه، وان لم يشرط لوصف الاجابة من يصح  
ذلك

وعنه لشاعبي إذا قام بشرط مالهه نظاره  
لأحد لا ينظر سنانی على المذهب، لأن له  
نظر مالهه فكان ولي نظره، ولأن كذلك

(٢٤) مني المستخرج وحاشية مني حاشية ٢٨٤٦٢-٢٨٤٦٣  
ونسخ التفسير ٢٤٩٢٠

(٢٥) حاشية مني حاشية مني حاشية ٢٨٤٦٢-٢٨٤٦٣  
١٠٠٠ والامام من ٥٠



عنه، فإن كان الموقوف على صير آثر بجنونا  
من ولية بلوم مقامه لي انتصر

قاله المصلحة، يمنع سرور الوفاء في محضهم  
بأمر من، فإن لم يجر الزائف باطلاً، كان  
يستحق مبعثاً وشهداً فهو بولي بولي أمر  
لنفسه، وب كذا غير رشيد هولي، وإن  
كان المصنف غير معين كاعتداه فالحاكم  
بولي عليه من شاء<sup>١</sup>

وقال الحامض يستقل الملك في بيع  
لموقوفه من الموقوف عليه إن كان أدياً  
معبثاً أو جهاً محبوباً كأولاده أو أولاد  
رسله، وينظر فيه سؤوف عليه إن كان  
مكسفاً ورشيداً، أو ينظر فيه ولية إن كان  
لذوقه عليه صقراً أو مجنوناً أو سلبها  
وقال ابن أبي موسى ينظر فيه الحاكم<sup>٢</sup>

وعنه الحجة نقل ابن عابدين عن إسماعيل  
بن بكرك، ولو أوصى إمر صبي نطق في لقياس  
بصفاً، وفي الاستحسان في ناطقة ما دام  
صغيراً، وإن كبر تكون الولاية له، وحكم  
من لم يخلق من رمدته ومنه في الولاية  
بحكم الصير قياساً، قال ابن عابدين  
وفي تناوي العلامة الشافعي وأما إسماعيل

للمصير فلا يصح بحد لا حتى يبيع  
الاستئذان بالنظر ولا حتى يبيع  
لغيره، لأن النظر على الوقف من باب  
الولاية، والمصير بولي عليه تقصيره، فلا  
يصح أن يولي على غيره

قال ابن عابدين، زيت في أحكام، مصفاً  
للاستودسي من تناوي رشيد الدهر قوله،  
القاضي إذا فوض التولية إلى صبي يجوز  
إذا كان أهلاً لمعقده، ويكون له ولاية  
للتصرف، كذا أنه المصنف يملك إن  
الصبي وإن كان الولي لا يأذن

قال ابن عابدين، وفيه يمكن التوقيف بحسن  
ما في الإسعاف وغيره على غير الأمر لمعقده  
بأن كان لا يقدر على التصرف، أما التناوي على  
التصرف فتكون لوليته من بلاضي دأ له في  
التصرف، والقاضي أن يادر بالمصير (إن لم يادر  
له ولي)

وقد أُنجز الجنود يمنع تولية نذاه فإن  
يصحده بقاء، من كان باطلاً ثم جازى حله  
يعزل عن المنارة، لكن لو عاد به علقه  
ويرث من علقه هل يعود باطلاً؟ نقل ابن  
عابدين عن الشيخ: أن الأخير يحوز  
بالجنون المطبق مدة لا أقل، ولو يرى

١ الشرح المبرر ومثله المبرر في باب ٢٤٢

٢ كذا في النسخ (٧١٤-٧١٥)، ٢٧٠، والمصنف  
١١٧٢، والإصناف ١١٧، ١١٨

(١) نقل المصنف ومثله ابن عابدين باب ٢٤٢/٣  
وابن عابدين ١١٨، ١١٩



استحق العرب ولا يعزل، كخاصي، فإن لا يعزل على الصحيح المقتضى به<sup>(١)</sup>

وعند المالكية لعنير العدالة شرطاً إذا كان الناظر منصوباً من قبل القاضي أو من قبل الوفاة عند جاء في الخطاب الناظر في الحبس لمن جعل إليه محبسه بجعله من حق في دين وأمانته، فإن غلب استحيى عن ذلك كان، نظر فيه بعد الحكم بل قد لم يرضه وناظر على الحبس إذا كان مني، الناظر غير مبرور ولا القاضي بحوله، لا أن يكون المحبس عليه مانعاً من نفسه ويرضى به ويسمى، وذكر البراءة انفرادي أن خاصي لا يعزل مطلقاً، لا بجعله، ولو وقف عزله ولو لم يجر جنته<sup>(٢)</sup>

وعند الشافعية تشترط لعدله الصادرة والباحث في منصوب الحاكم، فإن السبكي يبيح أن يكتم في منصوب الوفاة بعدالة مظهرة

وقال الأوزاعي تشترط العدالة الظاهرة والباطنة في منصوب الوفاة أيضاً، قال الشربيني بحطوب والأول أوجه

وإذا من الناظر عزل، وفي العزل بالقتل فالنظر للحاكم<sup>(٣)</sup>

عزله الناظر، قال في النهج والمظاهر<sup>(٤)</sup> هذا في المصروف به النظر، أما معصوب القاضي<sup>(٥)</sup>

وتحرر الشافعية على أنه ينعزل سلب لولايات<sup>(٦)</sup>، قال الشيرازي لو اعاق تسجون يعود إليه ولاية منقارة منقار (إعفاء من غير تولية جديدة) إذا كان بشرط كوائف<sup>(٧)</sup>

### الشرط الثاني العدالة

١٠٠- يشترط في ناظر الوفاة أن يكون عادلاً.

وكذلك في هذا الشرط تفصيل

أما بحقيقة هذا اختلما في كون العدالة شرط صحة و شرط أولوية على رأس:

الأول أن العدالة شرط صحة الوفاة، فقد من ابن عابدين عن الإسحاق ولا يولي إلا أمين فادرك أو بانه، لأن الولاية مقبلة بشرط نظر، وبين من ينظر غيبة الخائن، لأنه يعمل بمقصوده

والثاني أن العدالة شرط أولوية، فقد قال ابن عابدين: والظاهر أن العدالة شرط أولوية لا شرط صحة، وأن ناظر الوفاة

(١) حاشية من حاشية ٣٨٢/٢، والبحر الرائق ٢٤٠/٢

(٢) الخطاب ٣٧/٢، ومقتبذ السوحي ٩٨/٢

(٣) ينفي الاحتجاج ٣٨٢/٢، وبهذه المحتاج ٣٩٠/٢، وتتمه بمقتضى ٢٨٩

(٤) حاشية من حاشية ٣٨٢/٢

(٥) به الاحتجاج ٢٨٢/٢

(٦) حسب الشيرازي على به الاحتجاج ٢٨٠/٢



لأنه من هذه حفظ الوقف أهم من بناء ولاية  
لخاص عليه، وهو، أكان باعتبار حبس أو بعض  
الموقوف عليهم

قال ابن قدامة: ويحتمل أن لا يصح توليه  
ولنه بمنع إفاضة في ذلك ولايته، لأنه ولاية  
عنى من غيره فلهذا انفسد، وإن كان النظر  
للموقوف عليه، لا يجعل لوقف سطر له يان  
فإنه قد عطف على ربه ونظيره، أو تكونه أحق به  
لعدم ما عطف شره لوقف بالموقوف عليه أحق  
بالتنظر، عتلاً كان أو عساً، وحلاً كان أو  
امراً، لأنه يملك الوقف فهو ينظر لنفسه،  
وعلى بضم إلى لدمق (ميز)، حفظاً لأمن  
الوقف من البيع أو التصحيح<sup>(١)</sup>

### الشرط الثالث، الكفاية:

١١ - المقصود بالكفاية هو الشخص  
وقدرته على التصرف فيه، هو ما عطف عليه

وقد معنى الشريعة والحيلة عنى أنه يشترط  
في الناظر الكفاية، لأن من هذه حفظ الوقف  
مطلوب شرعاً، وإن لم يكن النظر سمعاً بهذا  
الصحة مع إمكانية مراعاة حفظ الوقف

فإن حلت بكفاية عند فاك الشريعة بشرع  
الحاكم بوقف من ولاية كان، يشترط له النظر

وقال الشافعية: «معنى النظر ثم صار عدلاً،  
لأن كانت ولايته مشروطة في أصل الوقف  
مستوعبة عليه بحيث عادت ولايته ولا فلا،  
من يملكه، سوى وادعه غير ارمعه وجبره قد  
بركشي وهو ظاهر»

وقال: بحالته، إن كان النظر غير الموقوف  
عليه، وكانت تولية الناظر من حاكمه بأن كان  
وقف من الفقهاء، رولى بعدكم ناظر من  
غير الموقوف عليهم، أو كان الناظر ببعض  
موقوف عليهم وكانت ولايته من حاكمه،  
أو كان لوقف من الفقهاء، رولى حاكمه  
منهم ناظر عليه، وكانت تولية من ناظر  
أصلي فلا بد من شرط بعدالة لأبيه ولاه على  
من فاشترط بها لعدالة كولاية على ماله  
بينهم، فإن لم يكن عدلاً لم يصح ولايته،  
وأدلت به عن الوقف حفظاً به، وإن عاد  
من أهلية عاد حقه

فإن من بداهة وإن لم يكن شيئاً لم يصح  
وربما به، وإن كان ناظر مشروط من قبل  
الوقف فلا يشترط فيه بعدالة بلهم إلى المدقق  
عنده ذكره، بن أبي مرسى وأسد مري وغيرهما  
له فيه من العمل بالشرط وحفظ الوقف، ولا  
من بعده إلا أن لا يمكن حفظه من غير ولايته،

(١) كذا في النسخ ١، ٢٢٠، ٢٢١، وإليه ٢٢٢، ٢٢٣،  
وإليه ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥



وقف، وهو كلام متجهين، وذلك بخلاف  
استقلاله فيزيه من ادعاء النظر لا يتعلل  
بغيره، إذا شرط توقف النظر فيكون بعد  
آخره، أي لا يمكن فيه أن يقع له حالة  
التي وسيرها، وذلك لأن حاله عادته إن  
تقدم شرطاً في توقفه مضموناً عليه بعينه كما  
ذكره سوري في كتابه من انقضى كلام الإمام  
بذلك

### الشرط الرابع الإسلام

١٠٦- هذا الحديث يشترط في شاعره  
الإسلام إن كان الموقوف عليه مسلماً أو  
كانت اتجاهه كمسجد وحرم، لقوله تعالى  
﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ فِي الْكُفْرِ عَاقِلَةً﴾<sup>(١)</sup>  
أي كان الوقف على كافر معين  
جار شراً حظره الكافر كما لو وقف  
على ولادة الكفار شرط دفع لأحد من  
غيرهم من الكفار<sup>(٢)</sup>

وأما الحنفية، فيكون شرطاً، وإن  
الإسلام ليس شرطاً، ولو كان شرطاً وصياً  
وشرطه الفحشي لأي عيب، ثم أُلغى  
المنع لا يعود أثره إليه<sup>(٣)</sup>

بعد اشتراطه في الوقف قياساً على

وقف الحنفية، إن حدث الكيفية لا يبرأ  
قال البيهقي: من شرطه في الوقف  
فيحصل المقصود، سواء كان شرطاً بشرط أو  
بغيره عليه<sup>(٤)</sup>

وقد استدلوا بأن حيث الكيفية لا يبرأ  
قال البيهقي: من شرطه في الوقف  
فيحصل المقصود، سواء كان شرطاً بشرط أو  
بغيره عليه<sup>(٥)</sup>

وهي الإسناد لا يرى إلا أمره فلو تمسكوا  
بنايته، لأن الولاية عليه شرط النظر، وليس من  
لغيره ولاية الخلق إلا بغيره المقصود، وذلك  
بوجهه، فإذا كان المقصود لا يحصل له

لكن قد بين عابدين، القدر أنه شرط  
الأولوية لا شرط صحة<sup>(٦)</sup>

وكلام المالكية بعد شرائه كندة أيضاً

(١) مؤلف الجليل ٣٧/٩

(٢) مؤلف الجليل ٣٨/١

(٣) كتاب الوقف ٩٧، وأخرج معنى الإجماع  
١/٢

(٤) ابن عسكرو ٢٨٢/٢، والإجماع على ٥٠ وجم  
٩١٥/٥

(٥) مني المحتاج ٢٩٢/٢، وفيه المحتاج ٣٩٠  
٣٩٧، وفيه المحتاج ٢٩٠/٢، وفيه المحتاج ٢٩٠/٢

(٦) ابن عسكرو ٣٨٢/٣، والإجماع على ٥٠



أوقف وأغاثة بمقالة<sup>(١)</sup> واستدلوا على ذلك بما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنده على لما وقف أوقف بشيخه حيث قال: «لا بأس على من فيها أن يأكل من ماله أو يقيم صديقاً غير حرم من ماله» وعافته على بر أبي طالب رضي الله تعالى عنه حيث جعل ماله المهد للذين ولدهم مع صدقة يقوموا بها من بعده<sup>(٢)</sup> وبالكفا على جمل الزكاة<sup>(٣)</sup>

واستدلوا بحديث أبي السبيح قال: «لا نقسم ورثتي دينار ولا درهماً ما تركت بعد نفقة يساني وموابة عظمي فهو صدقة»<sup>(٤)</sup> قال ابن حجر في فتح الباري عند شرحه لهذا الحديث هو ذاك على مشروعته أجزاً فخاص على الوقف، وموارد المعامل في هذا الحديث منهم على لأرض<sup>(٥)</sup>

بوصية والكناج صحة شرط وهي الظاهر لديني صدق في دمه إن كان المستحق دميًا، لكن مرفوعاً بشرط المسألة، بحقيقة في باب الدية، قال الشيخ طوسي: انقوب بالرد هو المعتبر.

والفرق بين هذه وبروج دمي موثقه أن ولي الكناج فيه رافع طبيعي بحسبه على أنحر من على محسب موثقه دفعا سماعه بخلاف لوقف<sup>(٦)</sup> وهو ما يستلزم خلاف المسألة، وفي المواز من أين مرفوعاً. الظاهر في الحبس لمن جعله إليه بحسبه، قال المتقي: يحتمل لمن يولي به في دمه وأبنت<sup>(٧)</sup>

### أجرة ناظر الوقف

الكلاء على أجر. الظاهر يشمل عدة مسائل مثل أحقية في الأجر، وفي مدبرها من نواقف أو الخافعي وفي مداوها، وهل يستحق أجرًا إذا تم جعل له نواقف أو انقاضي أجرًا ومكافأه ربحاً فذلك لهذا يلي

### ١ أحقية ناظر نواقف في الأجرة

١٠٢ ذهب بمناه إلى أن الناظر على الوقف يستحق أجرة نظير قيامه بإدارة

(١) كسبر التاريخ ١٩١٥، والندوي ٨٨٢، وعلى المحتاج ٣٧-٣٨، ٣٩٤، وشرح مختصر (١٠٢) ١٩٦٢

(٢) الإيعاد ص ٥٥ والسبيح لابن تود ٦ ١٠٢-١٠٣

(٣) شرح مشي الزوائد ٢٩٦٩

(٤) حديث لا قسم، رضي دينار ٩ الحرب الشريفة الفتح يفرى ١٠١ (٥) من حديث أبي هريرة

(٦) فتح الباري ١٠٦/٨

(٧) مباح المحتاج ٣٩١٥، وفي انقضية ١٩١٢، وقصد المحتاج ١٩٨١ مع المشيبي

(٨) المحتاج والإقتل عناصر مواضع الجبل ٦ ٣٧



بحسب الحاجة إليه الوقف من نحو أمد، وحين  
يكون على الناظر بصرفها من الرهانة حتى  
يبنى له أجرة مثله، إلا أن يكون للواقف  
شرط له خلاصاً<sup>(١)</sup>

وأما المالكية قدم بعضوا شيئاً وتركوا ذلك  
لتقدير الواقف أو القاضي<sup>(٢)</sup>

١٠٥- وإن كانت الأجرة مقدراً من قبل  
القاضي بأن لم يجعل الواقف للناظر شيئاً  
فقد اختلف الفقهاء في ما يقدره القاضي للناظر  
فذهب الحنفية والشافعية إلى أن الأجر المقدّر  
من القاضي يجب أن لا يزيد عن أجرة مثل، وإن  
عين له زاداً عن أجرة مثل يبيع عنه الراعي<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: يترك الأمر لاجتهاد القاضي  
جاء في فتح الباعث: ينظر في المجلس من جملة  
إليه محبته، يحصل لمن يثق به في دينه وأمانته  
فإن عمل المجلس من جعل الناظر لمن يثق به،  
كان ينظر في المجلس للقاضي فيقدم عليه من  
يرضيه، ويجعل له من كراه الواقف ما يراه  
القاضي من دأ بحسب اجتهاده.

وقال ابن علقم: للقاضي أن يجعل لمن قدمه  
لناظر في الأحياس روقاً معلوماً في كل شهر

بما يظن أجره الناظر أو ما يستحقه الناظر  
من الأجر.

أجرة الناظر إما أن تكون مشروطة من قبل  
الواقف، أو مقدرة من قبل القاضي

١٠٤- فإن كانت لأجرة مشروطة من قبل  
الواقف، فإن الناظر بأجل ما شرط له الواقف  
ولو كان أكثر من أجر مثله. وقد ما ذهب إليه  
الحنفية والشافعية وماتلة.

ونص الحنفية على أنه لو عين له الواقف أقل  
من أجر المثل للقاضي أنه يمكن له أمر مثله  
بطلب<sup>(٤)</sup>.

وعن الشافعية على أنه لو عين الناظر نفسه  
وشرط نفسه أجرة أقل لا يزيد على أجرة المثل،  
فإن شرط الناظر بأكثر مما لم يبيع الواقف لأنه  
وقف على قلبه<sup>(٥)</sup>.

وفي كتاب الفتح أن الواقف لو شرط  
لناظر أجرة أي عوضاً معدوماً، فإن كان  
المشروط فشد أجره المثل انحصر به،  
وكان مما يحتاج إليه الواقف من مناء  
وغيرهم من قلب الواقف، وإن كان  
المشروط أكثر من أجرة المثل حكفة ما

(١) كتاب الفتح ٢٧١/١

(٢) حاشية المنصور ١/١، وفتح الباعث ١/١

(٣) حاشية ابن علقم ٢/٣، والبحر الرافق مع هداه  
منحة الجاني ٢/٤، والفرع لابن علقم ٢/٤٦٩

(٤) حاشية ابن علقم ٢/٣، والبحر الرافق ١/٥،  
ومعنى المحتاج ٢/٣٩١، وشرح منبر الزاينات  
٢/٣٩٥، ٤٠٣

(٥) معنى المحتاج ٢/٣٨٠، وفتاوى المحتاج ١/٥٣٤.



الوف، فباعه على به أجر،<sup>(١)</sup>

وعرضه على الناس، فباعه على به أجر،<sup>(٢)</sup>  
الوف إن غير له شيئاً فهو له، كثيراً كان أو قليلاً  
على حسب ما شرطه، على أو سمه على، حيث لم  
يشترطه في مضاعفة العمل، وإن سمه على له الواف  
وعين له أنه على أجر مثله جار، وإن غير به أكثر  
بمع من المرد هو أجره المثل، هذا إن جعل،  
وإن سمه على لا يستحق أجره وبشبهه صرح في  
الأشب، هي كتاب المدعي.

و يجب المدعي (سمه على) شيئاً بغير إن  
كان للمعهود لا يضمن إلا ما شرطه مثله منه أجره  
المثل، لأن المعهود كالمشروط، وإلا فلا شيء  
(١)

نكره أبو حنيفة نقل من القصة رأين لنحية في  
مضروب المدعي إذ لم يغير به أجر،

الأول أن القاضي يوصف بهما معشاً ولم  
يغير به أجر، فسعى له ساء، فلا شيء به.  
والثاني أن التقيم يستحق مثل أجر سمه سوء  
شرطه للقاضي أو أهل أصله جرأولاً، لأنه  
لا يذل الفرومة قدرأ إلا ما شرطه، والمعهود  
كالمشروط.

بجهاده في قهره، ملك يحسب عمله، وفعله  
الأشبه<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية: إن لم يذكر الواف شاعراً  
أجره فلا حرة له على القاضي، وليس بشاعر  
أحد شيء، من مثله بوفه، وإن فعل صمى وله  
بشرأ، لا يقضاه لمالكه، وهذا هو المذهب، فلو  
ردع المظفر لأمر إلى القاضي بغيره أجره فهو  
كما إذا شرطه بولي يحفظ مال بطل مريم، الأمر  
إلى القاضي بحيث به أجره، ما العيني، قال  
صنفه العرفي، ومنه أنه يأخذ الأجرة مع  
الحاجة إذ لم يملك به، كما رجحه براقبي  
أ، لأقل من بشفه رجحه، منه كما رجحه  
الشوري، ويؤيد أنه يضمن أن يفرده له  
أجرة مثله وإن كانت أكثر من بشفه.

ج حكيم ما إذا لم يغير الواف للشاعر  
أجره.

١٠٦ احتلف الفقهاء فيما إذا لم يغير للشاعر  
أجره.

فقال برقي من أصحابه: لو سم بشرط  
الوف للشاعر شيئاً لا يستحق شيئاً، إلا  
إذا جعل له القاضي أجر، مثل عمله في

(١) نسخة مشروطة: جيش السمرقاني (٢٠٠٠)

(٢) المرجع السابق

(٣) السمرقاني (٢٠٠٠)

(١) السمرقاني (٢٠٠٠) ونسخة السمرقاني (٢٠٠٠)

(٢) ١٠٦٦

(٣) نهاية المصنف (٢٠٠٠)، ص ٢٠٠



على عنه فله جاري منه ولا يلاشي<sup>(١)</sup>  
والظاهر من كلام المالكية بأن النامي يجرى  
له في الأحياء جرة أو كما يقول ابن خنوخ  
روفا محروفاً في كل شهر يستهده في قدر ذلك  
بحسب عمله<sup>(٢)</sup>

د- الوجهة التي يستحق منها الناظر أجره.  
١٠٧- ذهب جمهور الفقهاء (المالكية  
والمالكية غير ابن عثاب وشافعية  
والحنابلة) إلى أن ما يستحقه الناظر من  
أجره سواء أكان مشروطاً من قبل المالك  
أم من قبل النامي يكون من عنه الوقف.  
والأصل في ذلك ما ذهب إليه عمر بن الخطاب<sup>(٣)</sup>  
حيث قال: لو أني هذه الصدقة أن يأكل منها غير  
مما لا<sup>(٤)</sup>

وقار بن عثاب عن أنس بن مالك<sup>(٥)</sup> لا  
يكون أجر الناظر إلا من بيت المالك، وإن أعده  
من الأعيان أخذت من روجع بأجره في بيت  
المالك فإن لم يجد منها فاجر من الله لا  
الخطاب وإنما لم يجعل ما فيها شيء لأنه غير

رعه انشاعية. إذا لم يشترط الوقف للناظر  
شيئاً لا يستحق أجره على الصحيح.  
وإن دفع المالك لخاصته منتهى ما يمكن مع الحاجة  
على ما سبق بيانه في ١٠٥<sup>(٦)</sup>  
وعند الخطاب أثره ملاة

الأول: أن الناظر أن يأكل من غلة الوقف  
بالمعروف سواء أكان محتاجاً أو غير محتاج  
إلحاقاً له بما في الزكاة وهو ما ذهب إليه أبو  
الخطاب<sup>(٧)</sup>

الثاني: أن لا يقر الوقف أن يأخذ الأجر من  
أجر المثل أو كدبه، فبما على ربي الصغير  
ولا يستحق هذا الأجر لا إذا كان يدير أكرسي  
البيم<sup>(٨)</sup>

الثالث: أن يناظر على الوقف - إن كان  
مشهوراً بأنه يأخذ أجر عمله - فهو في أجر  
المثل لأنه يديره من يديره، وهو قياس  
المذهب.

فقد جاء في الترمذي وإن لم يسجل له شيئاً  
فقياس المذهب به كان مشهوراً بأخذ الجاري

(١) الترمذي ٢٤٤٤، والاختيار ١٧٧، وكشاف  
الغنى ٢٢١/٤

(٢) مواهب الجليل ٢٠/٢

(٣) الإيضاح ١٥٢، وحاشية ابن عثاب ١٢٨

(٤) الخطيب ١٠١/٦، ومغني المحتج ٢٩٢/٢

(٥) الترمذي ٢٢٢/٤، وشرح الشيخ ٢٩٥/٢

(٦) أسنى المطالب ٤٧٤/٢، ومناهج المحتاج ٢٤٨/٥

(٧) شرح مني لأبي داود ٢٩٥/٢، والتميز ٣٢٥/٤،  
ونظر الكافي ٥٥٢/٢

(٨) شرح مني لأبي داود ٢٩٥/٢، والتميز ٣٢٤/٤،  
٣٢٤



به أنه يملكه معها، الأمر والنهي والأمر لإعطاء  
فله لأجرة أو فلا أجر له، ولو جعل الوقف له  
أكثر من "جبر مثله" جبراً، لأنه لا يجعل ذلك من  
غير أن يشترط عليه القيام بأمره جبراً، فهذا أولى  
باجراء<sup>١٠٨</sup>

وبوقف وقفه على مواليه ثم مات، فجعل  
الخاص للوقف شيئاً وجعل له عشر العدة، وفي  
الوقف خاضعون في يد رجل بالمعاطفة لا يحتاج  
قيده من التقيم، وأصحاب الوقف يعيرون عتقها  
منه، لا يحسن ثقتهم عشر عتقها، لأن من يأخذ  
إياه هو بطريق الأجرة ولا أجرة بدون عمل<sup>١٠٩</sup>

#### و- محاسبة ناظر الوقف

١٠٩- من وثقه الناظر بتحصيل علة الوقف  
وإنفاقها على ما يحتاجه الوقف والصرف  
على المستحقين.

ويحق إعتقها على محاسب الناظر على ما  
ينصفه في هذه الأمور، سواء أكانت الخصم من  
من القاضي أم من من المستحقين.

أما القضاة، يختلفون في قبول ادعاء الناظر في  
الامتناع عن العمل، فمن لا يملك له شيء؟  
ومن لا يملك له شيء؟ ومن لا يملك له شيء؟  
ومن لا يملك له شيء؟

بموسايا، ويحل من المستشار في ردد<sup>١١٠</sup>  
لكن الدسوقي خفف قول ابن عثاب<sup>١١١</sup>

#### هـ- الفصل الثاني يستحق به الناظر الأجرة

١٠٨- يعمل الذي يستحق به الناظر لأجرة  
هو سلفه، ومرفق، وعمدته، ورجاؤه، وحصيل  
ربحه من أجرة أو ربح أو ثمر، والأختار في  
تسببه، وصرفه في جهته من صلاحه وإصلاح  
ورعائه مستحق، لأنه المستفيد في عمله<sup>١١٢</sup>  
ونظر الأجرة من وقف نظره فيه لأنها في  
مملكته، فلا يستحق إلا بقده<sup>١١٣</sup>.

قال الحنابلة: من شرط بناظر سلفه ماله  
من ثمنه، من ماله على بوقف من الوجوب  
عليه من العمل، يجوز ما قدر له على ما عمل  
وعلى ما لم يعمل، ويستحق له ما لم يعمل<sup>١١٤</sup>

قال الحنفية، ومن مانع من الوقف الثمن،  
وإذا لم يحكم به أوقف إن جعل له لأجر  
في عاقبة، لكن وهو لا يعمل شيئاً، لا يكلفه  
إحداً من العمل، لا يعمل به، ولو حث

١٠٨ بوقف الجليل ١٠٩

١١٠ حنية الدسوقي ١١١

١١٢ كشف الخفاء ١١٣، ورواه طائفة ١١٤،  
ومنفى المصنف ١١٥

١١٦ كشف الخفاء ١١٧، والإمام ١١٨-١١٩،  
وموجب الجليل ١٢٠

١٢١ كشف الخفاء ١٢٢

١٢٣ الإمتحان ١٢٤

١٢٥ الإمتحان ١٢٦



وأبكر وأذلك كن يقول عونه مع يمينه لا شيء عليه كالصومع إذا ادعى ده ثوبهما وأبكر المودع، لكونه منكز معنى وإن كان ملحقاً صوره، وأبكره للمعنى، ويرى مشأجر غدار التوقف من الأجرة لا عتواف لمتولي مصداق وكذلك بر قال لمتولي تبعت الأجرة وحسنت مني أو سرحت، كان التمول قوله مع بيته لكونه أمب<sup>١</sup>.

وعلى ابن عابد بن عن الحبر برملي<sup>٢</sup> أن تعزى على أنه يحسن في هذا التوقف.

وفي العتدي الحامدية عن السمني أن السمود أن أفنى بالآ استوفى به كان مصداقاً مدراً لا بميل ثوبه بصرف مال التوقف يمين.

وفي الحامدية أيضاً أن القروب في الأمانة قول لأمين مع يمينه، لا أن يدعي مراً يكذب به ظهراً، فحسب نزول الأمانة وظهور الحجة فلا يعقد.

وفي الحامدية حديث عن ثوري الشيباني لأمين نصف بأفصدت المحدثات للشرع ظني صوابه فاستد لا يقبل قول به صرح لا يثبت ثم قال ابن عابد بن وهل يقبل قول الناصر الثالث بعد المراء<sup>٣</sup> ذكر الحموي أن طاهر كلامه

ولكن مذهب بعضهم يختلف في صير ريمان ذلك فيما يبي.

١١٠- قال الشيخ لا يلزم أن يحسن القاضي متولي مذهب بالتمصيل لكن ما صرحه من خلاف لوقف، بل يمكنه من الإجمال لو كان معروفاً بالأمانة، أما لو كان متهماً فإنه قد عصى بغيره على التفسير شيئاً طبعاً، ولا يحسنه، ولكن بحضرة يربى أو ملائمة وبحققة ويهدد، إن لم يفسره فإن لمع جه، وإلا فإنه يمكنه من تعليم<sup>٤</sup>.

ومن في الدر عن لثبة، هو أنهم القاضي قد يحسنه، كان من عتدي أي ولو كان أميناً، كالصومع يعني خلاف موجبة أو رده.

وربما يستلحق إذا ادعى عليه القاضي ثبث معلوماً، وقيل يحسن من كل حال وقد اختلفت أقوال النجفة فيما لو ادعى المتولي الفسخ إلى المستخير.

وفي الدر استشار ابن قول بلا يمين<sup>٥</sup> لكن في البحر الرائي، الأصناف خلاف هذا، فهداه في الإسماعيل، نوفاً لمتولي يمين الأحرار، وتقدمت إلى هؤلاء المدعى عليهم.

(١) الد المصنف: ٢١٨/٢٣ والبحر الرائي: ٢١٢/٢٥

(٢) الدر المصنف: رعايته من ملهى: ٢١٨/٢٣

(٣) لأصحاب من: ١٠-١٦ وأبكر برملي: ٢٢٣



ولي الحبيب علي السيوري عن إمام مسجد  
ومؤنه ومه لي جميع أمره قام فيه محاسب بعد  
أمر في هذه حوائث له وقال: قضيت فضلة  
عما أعتقت. فذلك المثل لي لم يهمل شيء. فقال  
له المحاسب: بين بلغاضي صفا المخرج الذي  
الإعاني. فقال: لا يجب علي ذلك، ولو كنت  
أنه يجب عليّ بدت لثقت ولا نص به، والحدال أنه  
لا يوجد من يعم به إلا هو. ولو لا هو لضع. حول  
يقبل بوله أو لا يقبل؟ أجاب السيوري: الحقول  
قوله بما وهم أنه أخرجه إذا كان يشبهه قال،  
قال اجزلي. وهذا إذا لم يشترط عليه، خلا ولا  
خرجاً إلا بوشهاد<sup>(١)</sup>.

١١٢- وإشاعلية يفرقون بين أن يكون  
المستحقون معينين كزيد وعمر ومثلاً، وبين  
أن يكونوا غير معينين كالفقراء ومعههم من  
الجهات العامة.

فلو ادعى متولي الوقف صرف الربح  
للمستحقين، فإن كانوا معينين لبالقول  
قولهم ولهم مطالبتهم بالمحاسب، وإن كانوا  
غير معينين كالفقراء لجهل بالإمام مطالبتهم  
بالحساب أو لا؟ وجهان: حكاهما القاضي  
الإمام أبو نصر شريح لروايته في أهدى القضاة،  
أوجهها الأول، وبهذا في قدر ما أنزه عند

القبر، لأن لمزل لا يخرج من كونه أمناً<sup>(٢)</sup>.  
وبن صاحب الدر عن السلا أبي السعود  
تصليلاً آخر، حيث أفنى بأن المتولي هو ادعى  
الادع من غلة الوقف لدي وقف على أولاده أو  
أولاد أولاده قبل قوله.

وإن ادعى المدعي لأرباب الوصايف كالإمام  
والمؤنة لا يقبل قوله، مثله في ذلك مثل من  
استاجر شخصاً للبناء في الجامع بأجرة معلومة  
ثم ادعى تسليم الأجرة إليه لم يقبل بوله.

وإذا استحسن هذا التصويل التمرقشي حيث  
قال: إنه تفصيل في حاية الحسن<sup>(٣)</sup>.

١١١- وقال اتصال الكبة إفتاء الوقف وعدم  
كتاب الوقف فإنه يقبل قوله الناظر في الجهات  
التي بصرف عليها إن كان أمناً، وإذا ادعى  
الناظر أنه صرف الثقلة صدق إن كان أمناً، ما لم  
يكن عليه شهود في أصل الوقف فلا يصرف إلا  
بإطلاعهم، ولا يقبل قوله بدوهم.

وإن ادعى أنه صرف على الوقف ما لا من مثله  
صفت من غير معين إن لم يكن متحماً وإلا  
فيحلف<sup>(٤)</sup>.

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/٢٤٤.

(٢) نشر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/٢٤٥.

(٣) حاشية الصاوي على التفرع المستتر ١/٤٠٤.

وحاشية القسوي ١/٤٠٤.

(٤) مواهب العبد ١/٢١٤.



ز- عزل ناظر الوقف ومن له الحق في ذلك

سبب بيان الشروط التي يجب توفرها في الناظر مع بيان الحكم في مرده إذا اعتزل شرط من هذه الشروط

وليس يأتي بيان من له حق العزل أولاً، حتى الموافق في عزل ناظر لوقف؛  
١١٤- يختلف الفقهاء في حق الوقف في عزل من ولاه

د- دفع والعتاب يعرفون بي ما إذا شرط أو لم يشرط انظر نفسه في ابتداء الوقف، ثم أسد انظر لغيره، وليس ما إذا شرط شرط غيره في ابتداء الوقف

١- قد شرط الناظر نفسه في ابتداء الوقف أسد انظر في غير هذه عزله ويحب غيره مكانه، لأنه نائب عنه، وذلك كما يعرف الموكل وكيله ويصحب عهداً<sup>١</sup>

وعليه هو يصحح عند ابتداءه، والمصحح واضراب عند أحبابه على ما جاء في الصحيح المتروك، وقدرة في لرعاية الكبرى

الإحصاء، فإن تهمه إحصاءه منه، وسواء كماله أو لا في إحصاءه مما يرجع إلى إحصاءه، وفي ميناء الصرف إلى الفقهاء وتوهم من الجهات الخاصة بخلاف إحصاءه على الموقوف عليه الممنون فلا يصدق به لأنه لم يأنه<sup>٢</sup>

١١٣- والصفة يعرفون من ناظر يصير منظره على الوقف ومن غير المنع وهو على يأسه أيراً على النظارة، جاء في كتاب المنع قبل قول ناظر مشرع في المنع لستحق، وقد لم يكن مشرعاً من قبل قوله إلا هبة<sup>٣</sup>

قال يهوتي بالمراد وي لا غرض لأهل الوقف على من ولاه الوقف أمر وقف، وكان لمعنى أياً، ولأهل الوقف صفة التفرع عما يحتاجون إلى عمله من أمورهم حتى يستوي معهم فيه مع غلظه، وفي الأمر أن يصبه ويؤاناً بترجيحاً بحساب أموال الأوقاف عند إحصاءه<sup>٤</sup>

قال في الإحصاء حذرة الإحصاء المحاسبة ينته كسباً لإمام الحاكم، وهذا كان لي يشر إحصاءه في المدينة بصفة وهو في مع له<sup>٥</sup>

١١٤ من الإحصاء ٣٩١/٢

١١٥ كتاب الوقف ٢٩١/٢

١١٦ كتاب الوقف ٢٩١/٢، الإحصاء ٣٩١/٢

١١٧ الإحصاء ٣٩١/٢

١١٨ من الإحصاء ٣٩١/٢، ونهية لصحاح ٣٩١/٢، وكشاف الفاع ٣٩١/٢، وشرح منظر لزيد ٣٩١/٢، والإحصاء ٣٩١/٢



تعيده، وشرط أن لا يحل له عمله فلا يلزم  
يشترط ذلك لم يحل له عمله<sup>(٦١)</sup>.

وأما بحثية يرى محمد بن الحسن أنه لو  
شرط توقف أن تكون الزلاية له ولا ولاية في  
توليها الموقوف وهؤلاء، والامتناع بالتوقف وهي  
كل ما هو من جنس الزلاية، وسلم توقف إلى  
المستولي جاز ذلك، وكان له عمله في ولاية وإن لم  
يشترط لنفسه ولاية هو أن المستولي فليس له عمله  
معها سمها (أي تولاية) أي المستولي يكونه  
فإنما مقام أهل توقف<sup>(٦٢)</sup>، ذل فصدر الشبهة  
وانتهى على قول محمد<sup>(٦٣)</sup>.

قال ابن عابد بن وهو مبني على الاختلاف في  
شترط تسليم إلى المستولي، فإن شرط عدم  
محمد فلا يبقى له وقف ولاية إلا بشرط<sup>(٦٤)</sup>  
أما عند أبي يوسف فلا ولاية تتب بالتوقف،  
سواء شرط ذلك أو لم يشترط، لأن تسليم إلى  
المستولي ليس شراً حاداً، فإن المرحوم، وهو  
لأن هلال أيضاً وهو ظاهر المذهب، وإذا لم  
لواقف غيره كان وكلاً عن ولايته، سواء  
شرط أن لا يحل له عمله أو لم يشترط<sup>(٦٥)</sup>.

وبه الشرعي المذهب أن منعه ذلك أن  
لواقف انحراب لا يجب وبه صرح السبكي في  
فتاويه فقال إنه يجوز بدوافع والمناظر الذي من  
جهته عمله المستولي وهو إذا لم يكن مشروطاً  
في الوقف، المصلحة وتغيير مصلحته لأنه  
كالوكيل.

ثم قال: وأما كثير من المتأخرين، منهم من  
روى بأنه لا يجوز العمل بلا مبدء

أي وجه عند المصلحة وبعبارة ليس به  
العمل، لأن منعه من فلا يبقى ولايته فيه<sup>(٦٦)</sup>.

ب- أما إذا شرط لواقف انحراب لتحصن حال  
الوقف، كأن يقول وقفت على نفسي بشروط أن  
يكون فلان نظراً عنه فليس له عمله، زاد  
الشافعية؛ ولو لمصلحة، لأنه لا نظر له  
بعد شرطه لغيره، ولأنه لا يغير بها  
شرطه، ولذلك لو عزم المناظر المشروط في  
ابتداء الزحف نفسه وعقوبة لغيره، إلى  
احكام لا إلى الواقف، ولا نظره بعد أن جعل  
انظر حال توقف لغيره<sup>(٦٧)</sup>.

لكن قال الشافعية لو شرط الواقف نظر

(٦١) كتاب الفتن ١/ ١٢٢، وشرح منتهى البرهان  
١/ ٤٩، ومطالب الولي ١/ ٢٩٩.

(٦٢) الإيضاح ص ١٩.

(٦٣) البحر الرقائي ١/ ٢٤١.

(٦٤) حاشية ابن عابد بن ١/ ٢٤٢.

(٦٥) الإيضاح ص ١٩، والمطالب وهو مبني على التمهيد  
والنظام ١/ ٢٤٢-٢٤١.

(٦٦) مبني على المحتاج ٢/ ٢٩١-٢٩٥، وروضة الطيبين  
١/ ٢٩٩، والإيضاح ١/ ٢٩٠-٢٩١، والشرح ١/ ٢٩٤.

(٦٧) مبني على المحتاج ٢/ ٢٩٥، وجاية المحتاج ١/ ٢٤١،  
وكتاب الفتن ١/ ٢٢٢، وشرح منتهى البرهان  
١/ ٢٩١، والشرح ١/ ٢٩٢، والإيضاح ١/ ٢٩٤.



ثبت به حق مرور الناظر المشروط له بغير من  
قيل بوقفه أي ثبت عنه أو أنه في علم  
يتوهم فيه شره من قسمة ومشي بسبب عدم هتافي  
الناظر على من سبب به من تفصيل ولا يجوز له  
عونه بلا سبب<sup>٢١</sup>

أدناك أن نأضي هو الذي استأثر به لظاره  
هو خلاف منها أي حكمه عرته  
بعدم لملكه وشاقية وبعض معناه  
الخصميه أي أنه لا يجوز عونه من وراء  
الخصم لا من خلفه أو غيره  
وعنه لحد بغيره وبعض فقهاء الحنفية لا يجوز  
عونه بغيره ولا عونه<sup>٢٢</sup>

### ج نعت نظر الوقف

١ يجوز أن يكون موقوف على واحد أو  
أكثر كما نص على ذلك الفقهاء<sup>٢٣</sup>

قد نزل في هذا صريح في أنه يصح عونه  
بجسمه وبغيره جميعاً، لأنه وكل واحد من موقوفي الوقف  
أو كل واحد من موقوفي الوقف<sup>٢٤</sup>

قد نزل في الأمر والتمتد في حق الوقف أي بغيره  
وفي المسحوق والمنايع منع يشترط موقوف أي  
بوصف<sup>٢٥</sup>

وعند التمكن لا يجوز أن يشترط في الوقف  
أن يقف لعمه وإنما يصح شرطه في تعيين النظر  
في الوقف لا يجوز إلا أن يشترط في الوقف لا  
يجوز، موقوف على موقوف، قد نزل في الأمر في  
وقفه لعمه وبغيره جميعاً<sup>٢٦</sup> وكذا نص في  
عرقه من لوجود الموقوف من ذلك فلا  
قد عرته واستلذه به وقد استلذه به وقد  
بعض الآخر وله موقوفات الموقوف، يوجد من  
هذا أن من موقوف موقوف على موقوف ثم زاد  
عونه ليس له ذلك ولا يجوز بغيره كما نص في  
أدناك عدم حد<sup>٢٧</sup>

### ثانياً، من الخاص في الوقف

١٤ - نقض من ولاية الموقوف، ذلك

(١) غير المختار وحاقه في بعض ٢٨١: ٢٨٥،  
من عهد المصنف ٢٧، وحاقه المصنف ٨٨  
ومشي للمصنف ٢٨٢  
(٢) حاقه في بعض ٢٨١: ٢٨٥، والمصنف في ٢٨٥،  
٢٨٥: ٢٨٦، والمصنف في ٢٨٦، وحاقه المصنف  
٢٨٦: ٢٨٧

(٣) حاقه في ٢٨٦: ٢٨٧، والمصنف في ٢٨٦،  
٢٨٦: ٢٨٧، والمصنف في ٢٨٦، وحاقه المصنف  
٢٨٦: ٢٨٧، والمصنف في ٢٨٦، وحاقه المصنف  
٢٨٦: ٢٨٧

(٤) حاقه في ٢٨٦: ٢٨٧، والمصنف في ٢٨٦،  
٢٨٦: ٢٨٧، والمصنف في ٢٨٦، وحاقه المصنف  
٢٨٦: ٢٨٧، والمصنف في ٢٨٦، وحاقه المصنف  
٢٨٦: ٢٨٧

١ - من موقوف لا يحد من موقوفه الموقوف  
٢٨٦: ٢٨٧

٢ - من موقوف لا يحد من موقوفه الموقوف  
٢٨٦: ٢٨٧

٣ - من موقوف لا يحد من موقوفه الموقوف  
٢٨٦: ٢٨٧

٤ - من موقوف لا يحد من موقوفه الموقوف  
٢٨٦: ٢٨٧



كل من له طريق بالتصرف مفرد، جاء في  
الإسقاط أو جعل ثواقف ولاية لوئف إلى  
رجلين فإنه يجوز عراضة بالتصرف عند<sup>(١)</sup>

وقال بختية، جعل النظر لرجل، ثم جعل  
جلاً آخر وصياً كـ، ماقرين، ويكون الوصي  
مريكاً للموئف في أمر الوقف، إلا أن يحصل  
بأن يكون، وقصص رضي عن كـ، وجعلت  
لايتهد بفلان، وجعلت فلاناً وصي في  
تركته لجميع أموري، بحيث لا يفرد كل  
منهما بمعرض له، نقل ابن عدي ذلك  
عن الإسحاق ثم عـ، وفعل وجهه أن يحصل  
كل منهما شيء في مجلس واحد فربما على عدم  
بشركي، ثم قال بن عدي، بكر في تمنع  
بوسائق عن الدخولة لو أوصى برجل في  
الوقف، وصي بن آخر في ردد، كـ  
وحسن بينهما جميعاً عند أبي حنيفة وأبي  
يرصد<sup>(٢)</sup>

وفظروا بوجوه كتابي بوقف واحد في كل  
كتاب اسم مؤلف وقاويح نذري سائر مؤلفه  
بشركي<sup>(٣)</sup>

ولو جعل الوقف أثراً لا لأفمن، ولولا  
وخابو عي الفضل سواه فلا يشتركون في

لكهم، يختلف بين مؤسسه الوقف النظر  
لأفمن، من يصح أن يفرد أحدهم بالتصرف  
دون الآخر<sup>(٤)</sup>

بعد سائمة والحدية وهي جهة مؤسسه  
واقف نظر لأفمن فلا يصح تصرف أحدهم  
مستثلاً عن الآخر، لأن الوقف لم يفرق بين  
أحدهما، فكذا شرط لوقف النظر لكل واحد  
منهما حد تصرف كل منهما مفرداً<sup>(٥)</sup>

وتوحيث ثواقف مفرد، بوقف لرجل وجعل  
بعضه بغير الآخر صحيح، ولكن بعد ما شرطه  
به الوقف لوجوب الرجوع إلى شرطه<sup>(٦)</sup>

وبصر، بجهة عي أن الوقف بوسيط أو  
بكون الظاهر لا يرشد من أولاده، لا يرشد،  
بأس كل منهم، لا يرشد، يؤخذ بغير كون في  
نظر، وجدت أهلية بهم، ولا يستقل أحد  
سهم بالتصرف لأن الإرثية قد سقطت  
بما عارض الإرثية وبقي أصل الإرثية، رـ،  
وجعلت الإرثية في بعض سهم الخص  
بالظر<sup>(٧)</sup>

وعند أبي يوسف في حجب بغير أن يفرد

(١) الإسقاط جـ، ٥٥، رضى المصنف ج ٢، ٢٤٠، وكذا  
نص ج ٤، ٢٤٢

(٢) شرح مختصر الإرفاق، ٥١٤، ٢٦

(٣) عبي المصنف ج ٢، ٢٤١، وبهاية الصحاح ج ٢، ٢٤٤،  
٢٤٤

(٤) عبي المصنف ج ٢، ٢٤١، وبهاية الصحاح ج ٢، ٢٤٤،  
٢٤٤



أن يستد نظر إلى غيره، فلا يصح أن يتوضئ  
بسوي نظر إلى غيره في حال صحت، وإنما  
يصح له ذلك إذا كان في معرض موته، لأنه خشيته  
بوصي، ولو وصي أن بوصي إلى غيره<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية ثم قال الواصف: جعلت النظر  
لغلاظة، وبه أن يتوضئ: انظر إلى من أراد جاز  
ذلك، وهو يزول نظر المتوضئ، أو يكون  
متوضئ إليه وكيلاً هي المتوضئ، وأما  
لأنه وهو المسبب أنه يزول نظر  
متوضئ عن أحد انقوص إليه النظر إلى  
شخص ثالث فليس للوالف ولا للمتوضئ  
بغيره ولا حذرته، ولا يعود نظر إليه  
بعد موته، لأن التمرض بمنزلة التمسك

واتفاني - وهو بإمام السبكي - أنه يكون  
المتوضئ إليه وكيلاً عن المتوضئ، فلم مات  
متوضئ لا يبقى النظر للمتوضئ إليه، وقد  
مات المتوضئ إليه يعود النظر للمتوضئ، لأنه  
كأنوكيل<sup>(٢)</sup>

ويرى لمناظرة أن التامر بشروطه النظر  
من قبل الوالف، إما أن يكون مرفوعاً عليه، أو جاز  
مرفوعاً عنه، لأن كان مرفوعاً عليه كان له نصيب  
وكيل عنه وعزله لأمانة ولا بد أن يشبه المصرفة

١- حاشية ابن طاهر ٤١١/٣

(٢) مثلي يحتاج ٣٨١/٢ - وهذا المصداق ٢٩٩/٢  
ووجه المصداق ٢٩٠/٦

بولاية وما تذكره لأكرمهم<sup>(١)</sup>

ولو جعل النظر إلى وجهين تقبل أحدهما ورد  
لآخره، ومات أحدهما، أو قام به مانع لعدم  
محاكمه بمقامه آخر وإلى ذلك ذهب كل من  
معتبة والشافعية والحنابلة<sup>(٢)</sup>

ط- فتويهي ناظر الوقت النظر لميرة.

١١٧- ذهب الظهري إلى أنه لا يجوز لناظر أن  
يعرض لنظر إلى من أراد، أو بوصي بالنظر إلى  
غيره إلا إذا كان الوقت جعل له ذلك وهو  
له<sup>(٣)</sup>، وهذا في الجملة.

وللمسبب والثابعية والحنابلة يعرض للمصبل  
بما لا ينبغي.

قاله الحنفية، إن كان يتوضئ الوالف للمتوضئ  
عاماً، أي في الوالف أقاله مقام نفسه وجعل له  
أن يستد نظر ويوصي به إلى من شاء، ففي هذا  
مخالفة يجوز له أن يعرض انظر إلى غيره في حال  
صحته وفي حال مرضه المنصير بالصوت، أما إذا  
م يكن يتوضئ به عاماً، ثم يجعل في الوالف

(١) الإجماع في ١٠

(٢) الإجماع في ١٠، ومثلي يحتاج ٣٩١/١، وهذا  
المحتاج ٣٩١/٥، ومثلي يحتاج ٣٩١/٥  
والإجماع في ١٠

(٣) غير المظفر وحاشية ابن طاهر ٣٩١/٥، ٤١٢/٥،  
وحاشية الترمذي، ٣٨١/٦، والمصنف ٣٨١/٦، وهذا  
المحتاج ٣٩١/٥، ومثلي يحتاج ٣٩١/٥،  
وكتاب المصنف ٣٩١/٥



في مال غيره، وإن كان الناظر المتبرع غير  
موقوف عند فليس له نصب ناظر ولا الوصي  
بالنظر، ثم يمكن شرطاً أنه أن ينصب من شاء أو  
بوصي<sup>(١)</sup>

#### انتهاء الوقف

١١٨ من صور انتهاء الوقف عودة الموقوف  
إلى ملك أو وقف، سواء كان ذلك بسبب تعطل  
الموقوف وبغيره وعدم صلاحته للاستدراج كما  
يعرض بعض فقهاء الحنفية (ر' ١٧٧)، أو كان  
ذلك بسبب الوقف على جهة تنقضي كما يقول  
بعض فقهاء الحنفية والشافعية (ر' ١٧٧)، أو  
كان ذلك بالنسبة لموقف مؤقت انتهى أجله،  
المأثنية (ر' ١٨٠)، وقد ذكرت هذه المسائل  
في كتابنا بحث



(١) كتاب الوقف، ٢٧٢، ٢٧٣



تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء (٤٤)







تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۴۵

ابن الحاج، هو محمد بن محمد المالکی

تقدیم ترجمہ فی ج ۴ ص ۱۰

ابن الحجاب، هو عثمان بن عمر

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶

ابن حامد، هو طحسین بن حامد

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۴۸

ابن حبیب، هو عبد الملك بن حبیب

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶

ابن حجر، ر، ابن حجر الدمشقی

ابن حجر ابن عساکر، هو أحمد بن حجر

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶

ابن حزم، هو علی بن أحمد

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶

ابن حنفیون، هو أحمد بن یوسف بن أحمد

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۱۰۲

ابن خلیز متاد، هو محمد بن احمد بن عبد الله

تقدیم ترجمہ فی ج ۸ ص ۲۲

## ۱

ابن ابی رید، ر، ابو محمد بن ابی رید انقیرانی

ابن ابی لیلی، هو محمد عبد الرحمن

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۴

ابن ابی موسی، هو محمد بن احمد بن موسی

تقدیم ترجمہ ج ۱ ص ۳۴

ابن تیمیہ، هو أحمد بن عبد الحارم

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶

ابن الجهم (۱-۳۶۹ھ)

هو اندلسی ابو بکر محمد بن أحمد بن الجهم،

يعرف بأبي نوري النوري، الإمام ثقة،

المدني، اشتهر بأصول الفقه اندلسي

لعادل جمع الفقه إسماعيل وثقه به

ألف كتباً جليله في مذهب مالك منها كتاب

في مذهب السنة، وكتاب مسائل الخلاف، وجمعه

في مذهب مالك أشجره فنور الزكية ۱ ۷۸

[۷۹]

ابن الجوزي، هو عبد الرحمن بن علي



ابن رجب هو عبد الرحمن بن أحمد

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٢٧٨

ابن القوصاع (٩-٨٨٤هـ)

محمد بن قاسم أبو عبد الله الأنصاري شمساني  
ثم ثونسني المصري الحاذق بحدوثه في  
الاصحاح، حمله لأحد آيائه أخذ عن أحمد  
وعمر القنسيري وابن عدي، الحريق  
تحدث ثلاثاً به في المطالعة والإسداء (القرء  
أعقد واصور الدين والعريب وغيرهم جميع  
شبهاً في شرح الأسعفاء النبوية وغيره في  
النبلاء على السبي مائة وشرح حدود من  
عرفه. وصف كتاباً كبيراً في الفقه القروء  
اللامع ٢٨٧/٨ ٢٨٨، شجرة مور الترك ١/  
٢٤٩ ٢٦٠]

ابن رشد: هو محمد بن أحمد (الجهد)

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨

ابن رحوال لحاقي (٧١٨-٧١٨هـ)

هو عبد الله بن يوسف بن رحوال بن يوسف بن  
رحوال النخعي الشافعي له مدني، أخذ عن  
والده وخاله أبي الحاتم ابن اده عن أبي القاسم  
بن ربيع، وعن قاسم مائة أحمد بن عبد الحق  
، محمد بن، والشافعي بن بكر بن منطير، وغيره  
في أبو بكر اسراج شيعه كفتيه لحبيب  
، السبي المحوي اللغوي الراوية شمس اساطف

كان متفهم في معارف شريفة عارف بعلوم  
مجتبى لأهل تدوين مضافاً إليهم من معتدله أهل  
الاصحاح بطريق القديح لأحمد بن الحسن  
[٢٣٦-٢٣٧]

ابن لوصة: هو أحمد بن محمد بن علي

تقدست ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤

ابن سراج: هو أحمد بن عمر بن سراج

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

ابن سيرين: هو محمد بن سيرين،

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

ابن شاذان: هو عبد الله بن محمد،

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

ابن شبرمة: هو عبد الله بن شبرمة،

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

ابن شحنة: هو عبد البر بن محمد بن محمد بن  
محمود

تقدست ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٢

ابن لصلاح: هو عثمان بن عبد الرحمن بن  
عيسى

تقدست ترجمته في ج ٢ ص ٢٣٠



بن عابدین، محمد امین بن عمر

ابن علیہ، ابو (سماعیل بن) (برہم)

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۳۰

تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۱۰۱

ابن عباس، ابو عبد اللہ بن عباس

ابن عمر، ابو عبد اللہ بن عمر

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۲۰

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۲

ابن عبد الحکم: ابو عبد اللہ بن عبد الحکم

ابن نوح (بن ۱۶-۲۸۸ھ)

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۳۰

ابن عبد السلام، ابو محمد بن عبد السلام بن یوسف بن کثیر

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۲۱

ابن عذاب، ابو عبد الرحمن بن محمد بن عذاب

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۱۶

ابن العربی، ابو محمد بن عبد اللہ بن محمد

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۲۱

ابن عربی، ابو محمد بن محمد بن عربی

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۳۱

ابن حماد، ابو علی بن حماد

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۱۰۱

ابن حلال، ابو محمد علی بن محمد حلال

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۱۲

هو ابو عبد الله محمد بن أبي نصر قنوج بن عبد الله  
 'الأردني' الحميري الأسدي، المعروف 'أحمد' بن  
 أبي عمر بن عبد الله، والد أبي عبد الله  
 'المصافي'، و 'معاذ' بن بكر، 'مطيط'، و 'عمر' بن  
 قال، 'براهمة' سلماسي، كان 'وفاء' نفاة، 'إماماً'  
 في الحديث وعلية ورواية، 'محدثاً' بعلمه فحقيق  
 والأصول على مذهب أصحاب الحديث، وهو له  
 الكتب والسنة، 'صحيح' العبارة، 'مبهر' في علم  
 الأدب والفقه، و 'كثير' من 'محقق' الأدب  
 الحديث، و 'عقل' لعلوا، و 'حسن' تاريخ  
 الإسلام

[سير أعلام النبلاء ۱۹/ ۲۰ - ۱۶۶]

ابن انقاسم، ابو عبد الرحمن بن انقاسم لئالك

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۲۲

ابن قتيبة، ابو عبد اللہ بن مسلم بن قتيبة

تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۲۱۱



- ابن قدامة هو عبد الله بن محمد بن أحمد.  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢
- ابن النعمان هو محمد بن أبي بكر  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢
- ابن اندلس هو عبد الملك بن عبد العزيز  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢
- ابن مسعود هو عبد الله بن مسعود  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢١٠
- ابن المسيب هو سعيد بن المسيب:  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤
- ابن المنذر هو محمد بن وهب  
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٤
- ابن منصور (٩ ٢٨١ هـ)  
هو إسحاق بن منصور بن مهراق أبو يعقوب  
تكونت القروي رحل إلى العراق والحبشة  
والشام، وصح سفيان بن عيينة وعبد الرحمن  
بن مهدي، وذكر بن الجراح ورحل إلى بغداد  
وروى عنه من عهد عبد الله بن أحمد بن حنبل،  
روى عن الجرجاني وصلى في صحيحهما قال  
ابن يونس كان عاتقتهما، وهو الذي درس عن  
إمامنا حنبل في الحنف
- [تحدث المحدثه لأبي يونس في ٣٠٣-٦١٠]
- ابن محبوب هو علي بن إبراهيم  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٤
- ابن انس (٥٠-١٨٨ هـ)  
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٦
- ابن واد (٩ ٥٥٤ هـ)  
هو عبد الملك بن محمد بن عمر التميمي أبو  
مروان، من أهل العربية، يعرف بالرواد  
عن أبي علي السدوسي وأبي علي التميمي  
وعبرهما كان يفتي حنظلة بنسائل مستقلة  
بأنواعي مشاورة بصيرة بالعب
- [الدين وتكملة لمحمد الأصبهاني ٤ ٢١٠]
- ابن وهب هو عبد الله بن وهب  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٤
- ابن يونس هو محمد بن عبد الله بن يونس  
التميمي  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢١٨
- أبو إسحاق البرزنجي (٥٠-٣٤٠ هـ)  
هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البرزنجي أحد  
الأئمة من فقهاء الشيعة، شرح المذهب



ويعلمه، وادام بعد دهره هو بلا يدرس يعني  
وتخرج به ألقه كأبي زيد عمرو بن عبد الله قتيبي  
أحمد أحمد بن بشر عمرو بن عتيق النعمان  
وعد

[تاريخ بغداد ١١/١١١، مسير العلماء ١١/١١١]  
[١١١]

أبو بكر الصديق

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

أبو بكر بن عبد الرحمن (١-٩٥هـ)

هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن عمار بن هشام  
بن المغيرة الإمام أحد الفقهاء ائمة بالمدن  
السوية أبو عبد الرحمن، حدث عن أبيه وعمر  
بن عمرو وعائشة وغيرهم وحدث به عنه أبو عبد  
المعك ومحمد وأبو عري وعمرهم كان له  
هبة، عالم سعي، كثير حديث

[سير ١١/١١١]

أبو نور هو إبراهيم بن خباب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

أبو حنيفة الطحاوي هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٩

أبو حنيفة هو أحمد بن محمد الإسرائيلي:

-٢٢٩-

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

أبو حنيفة هو الحسن بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

أبو الخطاب: هو محفوظ بن أحمد الكلوي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

أبو الخليل هو عيسى بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

أبو ذو هو جندب بن جندب

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣

أبو النعمان هو محمد بن محمد بن مصطفى  
النعماني

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٧

أبو سعيد البخاري هو سعيد بن مالك بن سنان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

أبو سعيد بن أبي عمرو هو عبد الله بن محمد بن  
هبة الله

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٧١

أبو سلمة بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٤



أبو طالب، هو أحمد بن حميد الحنيلي

أبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبو عمران هو موسى بن عيسى طاسي

أحمد، ر: أحمد بن حسين

تقدمت ترجمته في ج ٢٧ ص ٢٨٠

الأخوي: هو أحمد بن حمدان:

أبو اللرج: هو عمرو بن محمد الكشي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ١١٤

الأزجي (٢٥٦-٤٤٤هـ)

أبو لمعالي الحنيلي هو أسعد بن يركت  
التشويحي

هو أبو القاسم عبد الحريز بن علي بن أحمد بن

فضل البغدادي لأزجي، سمع من عبد الحريز

بخرقي، وابن لطفه، وبنو القضي وخلق

روى عنه الحطيب البغدادي والقاسمي أبو

يعلى وخلق، قال الحطيب: كان صدوقاً

كثير الكتاب روى عنه الشيخ الإمام

ابن حبان، له مصنف في الصفات لم

يهدبه.

تقدمت ترجمته في ج ٢٧ ص ٢٨٠

أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨

أبو نصر الصفر (؟-٤٤٠هـ):

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ١٦٤

[تاريخ بغداد ٤٦٨/١٠، السير ٩٨/١٨-٩]

أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن عمر الدوسي.

اسحاق، ر: اسحاق بن زهير

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

الأسروشي: هو أحمد بن محمود

أبو هلال المروري: ؟

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٢٥٠

الاستوي هو عبد الوحيم بن الحسن بن علي:

أبو يعلى، هو محمد بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٤

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٩



محدث تراجمہ میں ج ۱۶ ص ۳۶

بحوی، هو حسن بن محمود

محدث تراجمہ میں ج ۱ ص ۳۱

بکر بن عبد اللہ لغوی، ص ۸۸ (۱۸۰)

نقد تراجمہ میں ج ۱ ص ۱۶۵

بیہقی، هو عمر بن زبیلان بن یحییٰ

محدث تراجمہ میں ج ۱ ص ۴۴

بہانی، هو محمد بن حسن بن سعد

بہانی، هو محمد بن ج ۲ ص ۲۵۲

بہوتی، هو منصور بن یونس

محدث تراجمہ میں ج ۱ ص ۲۴۱

بیہقی، ص ۱۹۰-۱۹۱

محدث تراجمہ میں ج ۳ ص ۱۶۱

بکر بن مالک بن ابی نصر الصدی

نقد تراجمہ میں ج ۲ ص ۱۶۱

آلہما، هو الشیخ بن عبد یحییٰ

محدث تراجمہ میں ج ۱ ص ۴۰

أحمد، هو صاحب بن یحییٰ

محدث تراجمہ میں ج ۱ ص ۲

ابن جری، ص ۲۲۵ (۱۸۰) هو عبد یحییٰ محمد

بن یحییٰ المدینی

نقد تراجمہ میں ج ۲ ص ۱۰۶

تذکرہ، هو عبد الرحمن بن عمرو

محدث تراجمہ میں ج ۱ ص ۳۰۴

## ب

البابری، هو محمد بن محمد

محدث تراجمہ میں ج ۱ ص ۳۱۱

ابن جری، هو الشیخ بن یحییٰ

محدث تراجمہ میں ج ۱ ص ۲۱۲

بہوتی، هو سلیمان بن محمد بن عمرو

## ت

تقی الثمینی السبکی، هو علی بن عبد اللہ

محدث تراجمہ میں ج ۱ ص ۲۰۲



شعر، نثر۔ منتخب تراجم الفقہاء۔ تحسین علی

اسرائیلی۔ محمد بن صالح بن محمد بن محمد۔  
مدت ترجمہ ج ۱ ص ۲۱۱  
بن عبد اللہ

ابن جلی۔ محمد بن جلی۔  
مدت ترجمہ ج ۳ ص ۲۵۲  
ابن جلی۔ محمد بن جلی۔

ابن جلی۔ محمد بن جلی۔

ابن جلی۔ محمد بن جلی۔

ابن جلی۔ محمد بن جلی۔

ابن جلی۔ محمد بن جلی۔

ابن جلی۔ محمد بن جلی۔

ث

لثوری۔ محمد بن سعید

مدت ترجمہ ج ۱ ص ۲۴۵

ح

الحارثی۔ محمد بن احمد بن محمد۔

مدت ترجمہ ج ۱ ص ۲۱۷

الحارثی۔ محمد بن احمد بن محمد۔

مدت ترجمہ ج ۱ ص ۲۴۶

الحارثی۔ محمد بن احمد بن محمد۔

مدت ترجمہ ج ۱ ص ۲۱۷

الحارثی۔ محمد بن احمد بن محمد۔

مدت ترجمہ ج ۱ ص ۲۴۶

ج

حارث بن عبد اللہ الحارثی

مدت ترجمہ ج ۱ ص ۲۴۵

حارث بن عبد اللہ

مدت ترجمہ ج ۱ ص ۲۴۵

حارثی۔ محمد بن احمد بن محمد۔

مدت ترجمہ ج ۱ ص ۲۴۶

حارثی۔ محمد بن احمد بن محمد۔



الحکیمی

(ملحق) تراجم الفقهاء

ابو سعید سجدي

الحکمی هو محمد بن علی

خطیب القریبی هو محمد بن احمد

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

لشیری

الحکام هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

علاء بن عمرو

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

الحکم هو حکیم بن عبید

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

عبد بن سنان

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

الحلی هو اہم بن محمد بن علی

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

طبر الرضی هو غیر الدین بن احمد بن نور

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

بنی

محمد بن ابی سنان

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

## خ

## د

الخویر هو احمد بن محمد

نوشی هو محمد بن عبد اللہ الحکمی

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

الخویری (قبل ۹۱۰-۹۵۰م)

الخویری هو غیر بن الحسن

هو ابو سعید عثمان بن سعید الخویری

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶

اسجندی

الخفاف هو حمد بن عمرو (وفیل) حد

سبح ابی سنان حکیم بن داود، وصدرا

والحمد لله رب العالمین

تذکرہ رحمتہ فی ج ۱ ص ۳۵۶



۱. اشدیر، رعوهم أخذ عند رحیب، عصب  
من ۳ ریحی واحد، وفاق مل یرنه وکان  
یها جائسه بصراً بمتاهه، عصب عا اب  
عنه و أخذ بر صلبه خیر، عصب من صلبه  
من لا هو ۱۰۰ عصب من ۵ صلب مل و ۱ غیره  
من صلبه ۱۰۰ عصب من ۵ صلبه و ۱ صلبه ۱

۲. بصیر لذهبی ۱۳/۳۹۹-۳۶۶، عصب  
بشقیه ۲۴۰-۲۰۶.

۳. دعو، هو محمد بن أحمد

۴. دت ترجمه فی ج ۳ ص ۳۱

۵. دمری، هو محمد بن یوسف بن عیسی بن علی

۶. دمت ترجمه فی ج ۳ ص ۳۸

## ذ

۱. ذهی، هو محمد بن أحمد

۲. ذمت ترجمه فی ج ۱ ص ۵۱

## ز

۱. الزفانی، هو عبد الباقي بن یوسف

۲. زمت ترجمه فی ج ۱ ص ۵۲

## ر

۱. الرعاب الأشعيا، هو الحسن بن محمد

۲. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۲۱

۳. الرافعی، هو عبد الکریم بن محمد

۴. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۱

۵. رشید بن سعد الحیرانی

۶. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۱

۷. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۱

۸. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۱

۹. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۱

۱۰. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۱

۱۱. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۱

۱۲. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۱

۱۳. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۱

۱۴. رمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۱



وفو. هو زفر بن الهذيل	السعد. هو مسعود بن عمرو بن عبد الله السفاري.
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤
الزبيطري: هو محمود بن عمر بن محمد:	محمد بن أبي وقاص القرشي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٤
الزهري، هو محمد بن مسلم:	محمد بن جبير.
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٤
زيد بن أسلم العمري	سعد بن المسيب:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٢	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٤
الزبيطري: هو عثمان بن علي	الحضاني: هو علي بن محمد بن أحمد.
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥
	السبلي: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد:
	تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤١
	السبوري: هو عبد الحفيظ بن عبد الوارث.
	تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٧

## س

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣
سعدون: هو عبد السلام بن سعيد
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٢
السرخسي: هو محمد بن أحمد بن أبي سهل:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٤

## ش

الشامي: هو محمد بن أحمد:	الشامي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٥	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٥



شیرازي، هو علي بن علي، أبو القصب،

صاحب شهاب، هو الحسين بن محمود  
القفوي:

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

اشلي، هو أحمد بن محمد بن أحمد

صاحب ابن، هو نعمكي

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٢

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢

اشرواني، هو الشيخ عبد الحميد

صاحب برهانة، هو أحمد بن محمد اشرواني

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٣١١

طريح، هو القاضي طريح بن العارث،

صاحب بعدا، هو الحسين بن علي الحسن  
الطبري:

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٨

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

نعمدلاي، هو محمد بن داود بن محمد  
نعمدلي:

اشوكاني، هو محمد بن علي،

تذمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٢٨٢

الشواري، هو إبراهيم بن علي بن يوسف

تذمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

## ض

طعمرة بن حبيب اريدي

تذمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٤

## ص

الصاحبان، تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١

ص ٣٥٧



عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ١١٦

عبد الفادر القاسمي - هو عبد بنادر بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ١١٦

عبد ٨ بن بنیر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبد ٨ بن عمرو بن عثمان

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٩

العميدوسي: عبد الله بن محمد بن موسى

تقدمت ترجمته في ج ٤٢ ص ٣٨٣

عبد مملک بن الماحشون

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٣٣

عبد ٨ بن عمرو (٢-١٢٩هـ)

تقدمت ترجمته في ج ٤٣ ص ٤٧١

عبد المصطفى

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٧٧

عثمان بن عفان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٠

## ط

القرموسی: هو إبراهيم بن علي بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٣٤٦

طاروس: هو طاروس بن كيسان

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٨

لقرائلي: هو إبراهيم بن موسى بن أبي بكر  
الحصري

تقدمت ترجمته في ج ٢٢ ص ٣٦٧

## ع

عائشة رضي الله عنها

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الحق: هو عبد الحق بن عبد الرحمن  
الاشعري

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٩



المعوي هو علي بن أحمد المعوي لمعوي

عبد بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢١٧

هروء بن لؤي بن لؤي الأسدي

هكومة هو مولد ابن عباس

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦١

الحزير بن عبد الصلام؛ هو عبد العزيز بن عبد السلام  
اسمي

علي بن رباح؛ أبو الحسن التونسي الملقب  
الصابي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٥

المعشراوي (٩-١١٦٦هـ):

علي الرازي (٢-٢٢٦هـ).

هو محمد بن أحمد بن يحيى بن سجاد  
معشراوي الأزهرى. تلقى على الشيخ عبد  
بدوي، وفتاه أحمد بن عمر اللخيري  
وسمع الحديث عن الزردابي، وبعد وقته  
حد لكتب السنة من تلميذه أنشده أحمد  
بن عبد الطيف المصري. وانفرد عنه غالب فضلا  
عن غيره من الجبرتي شيخ الإمام الفقه  
المحدث السن

قال الصديقي من أن ابن محمد بن شجاع. وكان  
عارفا بطلب أصحابه، ووطن على مسائل من  
الجامع ومن الأصول، مع ربح وهد، وسواء  
وإفلاحة أحد الفقه من الحصر بن زهد، وزوى  
عن محمد وأبي يوسف، وله كتاب الصلاة، وهد،  
صاحب الهداية من أولى طبقات المحدثين وهم  
أصحاب الترجيح

[عجائب الآثار في التراجم والأخبار لخير بن  
١٩٩١]

[مجموعه منقوب ١٢٢٤/٧-١٢٢٥، والمؤلف  
الجهية ص ١١٤]

عمر بن أبي طالب.

عطاء هو عطاء بن أبي رباح.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦١

عمر بن الخطاب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٢



نعمو بن عبد الوهيد

المؤمنين في الدنيا والآخرة

ق

انقضى هو علي بن محمد بن علي

تصميم ترجمه: محمد علی محمدی

القاضي بن محمد بن أبي بكر القديري

نقد و بررسی توسط آقای ج. م. ه.

القاعصی این اشعار (۱-۲۷۰)،

ہر مسجد میں ضرور ہیں (۱) کتب و ہدایہ شکر مہدی

القاصي دون عن شرم لم يهني (الاشعبي، ١٩٨٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وسلمہ پر کھیل رہی رہی تھا

بہاس و دیگرہ بی جے پی (کناب)

[34] H. W. Kuhn, *The Hungarian method for the assignment problem*, *Navy Research Logistics*, vol. 9, pp. 53–59, 1956.

“قاضی ابو الحسن عوہلی بن عمر (اہل  
‘تھان’)

تصايف ١٩٨٠

القاضي أبو يعقوب: هو محمد بن الحسين

تقویت توجهات ملی و منطقه‌ای

اسرائیلی، جو محمد بن محمد

نفاذ لرحمت لى ج ۱ ص ۴۶۲

بعضی، هو عبد القی بن طالب

بدلت ترجمه فی ۲۰۰۰ و ۲۹۲

## ف

بحر اڑیا: هو محمد بن عمرو بن الحسن بن  
الحسن

لطفت برجسته بی جا ۴۱۶

للمرواني هو عبد الرحيم بن محمد بن أحمد  
بصري

بیماریت در مجله ۹۹، ۲۰۰۵

نعمان بن محمد بن محمد بن علي السعدي

طاعت نرجسته در ج ۱ ص ۳۱۲



- نصیحان ہو جس میں منصور بن محمود  
لاؤچندی  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۵  
لاہی ہماض: ہو ہماض بن موسیٰ  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۱  
لذہ: ہو لذہ بن دھامہ  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۵

## ل

- لہوری ہو محمد بن 'محمد بن جعفر بن  
حمدلہ  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۵  
القرالی: ہو احمد بن ادریس  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۵  
لقال: ہو عبد اللہ بن احمد بن عبد اللہ  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۵

## م

- مالک: ہو مالک بن انس الأصمعی  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۹  
الداروتی ہو علی بن محمد  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۹  
السنہی ہو علی بن عبد اللہ  
تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۹  
مکاسانی ہو ابو بکر بن مسعود

## ک



سید احمد علی خان

تقدمت ترسیب فی ۱۰ ص ۲۶۹

محمد بن الحسن الطوسي

تقدیم اور جملہ فرم ۳ ص ۲۶

معتمد بن الفضل (٢٠٠-٢٠١هـ)

[illegible]

الجواهر مضية ٣٠٠ ٢٠٢ والفوائد  
التي ص ٨٤ !

محمود بن كعب القرظي (ت= 140هـ):



برنٹروسی: حر أحمد بن یحییٰ:

تقدست ترجمت فی ج ۶ ص ۴۵۷



## ی

یحییٰ بن سعید یحییٰ بن سعید بن قیس  
الأنباري

تقدست ترجمت فی ج ۶ ص ۳۷۱



الرواقی (۷۸۸-۸۸۹ھ)

هو شمس الدين محمد بن إسماعيل بن محمد بن  
أحمد، اشغل بالعلم، أحد من أئمة شيوخ شمس  
الدين البرماوي رحمه الله، واشتهر بفضله  
وصحبه جماعة من الأعيان. وروى في  
المداوس طائفة ثم عارضاً وروى في مدرّس  
الشبهونية ثم ولي قضاء لثام مرين، ثم  
رجع بعد أن استعفى من القضاء فأعفى،  
وذلك سنة سبع وأربعين، تسمى في تدريس  
انصاحه بجولو اشفاقه، قباشرها سنة  
وبها ثم ضعف نحو شهرين إلى أن توفي





# فهرس تفصیلی







الصفحة	العنوان	الفقرات
٧-٥	وصية	١- ٧
٥	التعريف	٤
٥	اللائحة ذات الصلة بمواهبها، التوثيق، الإشراف	٢
١	الأحكام المتعلقة بالوصية	
٦	١- بيع الوصية	٥
٦	ب- الوصية بمعنى الحسنة	٦
٧	ج- الوصية بمعنى السط من الدين	٧
٦١-٧	وصية	٦-٧
٧	التعريف	١
٧	اللائحة ذات الصلة، لتعريف، الحداد	٢
	الأحكام المتعلقة بالوصية:	
٨	حكم نساء الوصية	[
١١	إجابة الدعوة إلى الوصية	٥
١١	الأكل من طعام الوصية	٦
١	التبج عند التبر ونقل طعام به	٧
٥٦-١١	وطء	١- ٧
١١	التعريف	١
١٢	اللائحة ذات الصلة: الكاح، اللواط	١
	أولاً: الوطء بمعنى الجماع	
١٢	أحكام الوطء	١
	أ- الوطء المشروع:	



الصفحة	المعنوان	القرات
١٢	أصبه	٤
٢	بحكم التكلمي	٦
١٤	ملاصم اشريفة	٧
١٥	نواب انوذه المستروح	٨
١٦	ادب الوطه وسعيانه	١١
١٨	اسمحات من الوطه وزقشاء سره	١٢
	مواضع انوذه المستروح	١٣
١٩	اولاً - لمبش	١٣
١٩	ثاني - نفاص	١٤
٢٠	ثالثاً - استعديفة	١٥
٢١	رابعاً - لا شكاف	١٦
٢١	خامساً - اعصوم	١٧
٢١	سادساً - (عزم	١٨
٢٢	سابعاً - الظهور	١٩
٢٢	ثامناً : وطه المسم حليته في خار الحرف	٢٠
	ب - الوطه المحظور	٢١
٢٣	اولاً - لمبش	٢٢
٢٣	ثانياً - للوط	٢٢
٢٥	ثالثاً - وطه الحنية في ادير	٢٤
٣٠	رابعاً : وطه الأجنبي في ذرها	٢٩
٣١	خامساً - وطه اسبت	٣١



الصفحة	المواد	الصفحات
٢٢	سأوت رطه ليهيئة	٢٢
٢٣	مقل الدنة المنطومة	٢٣
٢٤	تصكير المرأة حيواناً من تصيح	٢٤
٢٥	سأنا الوجه بشيعة	٢٥
	اصكهم رطه	
٢٥	أ- حر المرأة على زوجها في رطه	٢٥
٢٨	ب- حق الرجل على زوجته في الرطه	٢٨
٢٩	ج- حق الزوج في المرأة تعتبر الزوج من الرطه	٢٩
٢٩	د- حر الزوج في التصيح إذا كان بالزوجه يجب يبيع الرطه	٢٩
	هـ- يبيع الرجل من رطه زوجته إيلاء أو مدهمة	
٣٩	أولاً الإلهاء	٣٩
٤٠	ثانياً القهر	٤٠
٤٦	و- عدم تمكين الزوجة زوجها من رطه حتى يبيع مهره	٤٦
٤٦	أمر الرطه في سقوط حر إذا هي الامتناع عن تسليم نفسها حتى	٤٦
٤٩	تبيع معجل صداقها	٤٩
٥٠	حلوه محل المهر المرحل بين التسليم	٥٠
٥١	بأنواع الزوجين في البدء بالتسليم	٥١
٥٢	و- الشروط عدم الرطه، أو عدم حله في عقد النكاح	٥٢
٥٤	ج- الغرل	٥٤
٥٥	ط- المصلحة	٥٥
٥٦	ي- رطه المرحل	٥٦



الصفحة	موضوع	القرآن
	أثر الوطء	
٤٧	أ - أثر الوطء في تأكيد دخول كل سهم	٥٧
٤٨	ب - أثر الوطء في وجوب العدة	٥٩
٤٨	ج - أثر الوطء في إحياء من الإيلاء	٥٩
٤٨	د - أثر الوطء في ثبوت إحصاء في الزنا	٦٠
٤٨	هـ - يوجب وجبة الطهارة رجسًا مبروطًا	٦١
٤٨	و - أثر الوطء على مسروعة الطلاق	٦٢
٥٠	ز - أثر الوطء في إيجاب عقد الرب	٦٢
٥٠	ح - أثر الوطء في إيجاب الفصل	٦٢
٥١	ط - أثر الوطء في تحصيل المطلقة ثلاثًا لزوجه	٦٣
٥١	ث - أثر الوطء في التحريم بالمصاهرة	٦٣
٥١	ل - أثر الوطء في إيجاب تكفارات	٦٤
٥١	(١) وطء الحائض	٦٤
٥٢	(٢) الوطء في صوم رمضان	٦٥
٥٢	(٣) الوطء في إحرام حج	٦٦
٥٢	م - أثر الوطء في إبطال صوم وسجدة والإعكاف	٦٦
٥٢	ن - أثره في إبطال أمسية	٦٦
٥٣	(٤) أثره في إبطال الحج	٦٦
٥٤	ت - أثره بالانكسار وما يترتب عليه من أحكام	٦٦
٥٤	أ - وجبة الإتيان بالمصحف	٦٦
٥٤	ب - وطء الغير	٦٧







المصحة	المعنوان	الصفحات
١٢	ج- ثوطن انحرىء ساو (سلام	١٩
١٢	ط- تقربب الزبب الغربب إلى خبر وطه	٢٠
١٢	ي- عجرة س م عار اعرب من وطه	٢١
١٢	لا- اقنوطي في دار اعرب	٢٢
١٢ ١٣	وظيفة	١٩-١
١٣	التعريف	١
١٣	لألفاظ دار الصمة المهنة	٢
	الأحكام المتعلقة بالوظيفة	
	أولاً، الوظيفة بمعنى العمل. فمطلوب به	
	لشرح الأول: الوظائف العامة:	
١٣	أ- من به حق توب الوظائف العامة	٣
١٤	ب- ما يشترط بهن يوب الوظيفة العامة	٤
١٤	ج- ما يلزم توافره عند تولية الوظيفة	٥
١٤	د- ولاية النظر في الوظيفة	٦
١٥	الدرع الثاني: الوظائف الخاصة	٨
١٦	صفة تولي الوظائف	٩
١٧	الاعتصاص في الوظائف بعد	١١
١٧	الهيئة التي يسمح بها المرفق العرس من الوظيفة	١٣
١٨	الدول من الوظائف	١٣
١٩	تقرير أولاد الموظفين في وظيفة أبائهم بعد وفاتهم	١٤
٢٠	موت صاحب الوظيفة عبر ستماء لأجر	١٥



المصنف	الموضوع	الصفحات
٧٠	استعداد لأجرة على الوظيفة	١١
٧١	ثاني الوظيفة متى لورد	١٧
٧١	ثالثاً الوظيفة بمعنى ما يجب في الأرض من حشر أو خراج	١٨
٧١	رابعاً الوظيفة بمعنى ما يقدر في كل يوم من طعام و روق وغير ذلك	٩
٧٢-٧٠	رعد	١ ٩
٧٦	التصريف	١
٧٢	الألفاظ ذات صلة بهذا، «توأي	٢
	الإحكام المتعلقة بالزعم:	
٧٣	أ- لزعم، ب- زعم	٣
٧٨	الاستثناء في زعم	٦
٧٩	المزعم	٧
٧٩	أ- المواعد، عنى ما لا يصح حلاً	٨
٧٩	ب- المواعد على مثل التصريف	٩
٨٠-٩٢	زعم	١ ٢٣
٨٠	التصريف	١
٨٠	الألفاظ ذات صلة بتصحيحاً	٢
٨٠	الحكم التكليفي	٣
	أركان الوعد	
٨١	الزعم لأول الزاعم	١
٨١	شروط الوعد	٤
٨٢	آداب الوعد	٥



الصفحة	الموضوع	الفرق
٨٣	منع من يس أعلأ فلوطف من الوطف	٦
٨٤	الركن الثاني الموقوف	٧
٨٤	الركن الثالث. أسلوب الوطف وصحب	
٨٤	أولاً - منهال لأفراط الظفرة ندالة جلي المراد	٨
٨٥	ثانياً - تكفر كلمات الوطف	٩
٨٥	ثالثاً - مر هاء أحوال التيس في الوطف	١٠
٨٦	رابعاً - الاقتصاد في الوطف	١١
٨٧	خامساً - تعرف على المنكر وكيفية وعط مرتكبه	١٢
٨٨	سادساً - ما ينبغي استخداه في الوطف من أهات وأحاديث	
١٥	وقصص	
	الأحكام المتعلقة بالوطف	
٨٨	أ- وعط الزوجة	١٦
٨٩	ب- وعط المتلاهن	١٧
٩٠	ج- الوطف قبل صلاة الاستسناه	١٨
٩٠	د- الوطف بعد صلاة الكسوف	١٩
٩٠	هـ- وعط الططان	٢٠
٩١	و- وعط الجماء	٢١
٩٢	التركيب بالوطف	٢٢
٩٣	حضور النساء مجالس الوطف	٢٣
٩٣-١٠٦	ولاء	٢٤-١
٩٣	التمريض	١



الصفحة	العنوان	عقود
٩٣	لأنك لا تأخذ العساة إلا سبها، إلا سبها	٧
٩٤	محكم حكيم	٨
	أولاً ما يجب بقاء به	
٩٤	ثم العسود	٩
٩٥	ب- لشروط	١٠
٩٥	ج- السد	١١
	لأن ما يجب البقاء به	
٩٥	أ- معروف	١٢
٩٥	ب- بقاء	١٣
٩٦	ب- ما يجب بقاء به	١٤
٩٦	ب- ما يحرم الرد	١٥
٩٦	ب- من المدعى	١٦
٩٦	ب- ليس ما فعل محرم	١٧
٩٦	ج- ثمرة غير أحسنة	١٨
٩٧	من يجب به الرد	١٩
	ما يتعلق بالبقاء من أسكن	
٩٧	أولاً ما يجب به بقاء	
٩٧	أ- بقاء	٢٠
٩٧	ب- رد	٢١
٩٧	ج- بقاء ما فعل	٢٢
٩٨	د- بقاء	٢٣



الصفحة	المراجع	الملاحظات
٩٨	ثانياً وفاة دين فقير	٢٠
٩٨	ثالثاً وفاة دين السب	٢١
	عدم ابرقاء واسايه.	
٩٩	١- والمباطل	١٢
٩٩	ب- الأصار	١٣
٩٩	ج- الإنلاس	١
	الأربوبه مي لروء	
١٠٠	أ- شقوق له	٢٤
١٠٠	ب- لخطون المتعمد نظركا	٢٦
١٠٠	ج- لعمده ولرصاصا	٢٧
١٠٧-١٠٨	وقت	٢٠٠
١٠٩	الحرب	١
١١٦	الأساط ذات لعمدة. ساعة. بهر	٢
	الأحكام المنعقدة بالوقت:	
١٠٣	أولاً فصل لأوقات	١
١٠٤	ثانياً وقت لحبس	
١٠٤	أ- المس لدي تحجب لب المراء	٨
١٠٤	ب- أقل وقت الحبس وأكثره	٦
١٠٤	ج- أقل وقت الظهور وأكثره	٦
١٠٤	ثالثاً وقت لأدان	٨
١٠٤	رابعاً وقت لصلاة	٩



الصفحة	الموضوع	الفرق
١٠٤	خاصة وقت وجوب الزكاة	١٠
١٠٥	ساعات وقت وجوب صوم رمضان	١١
١٠٥	ساعات وقت الاحتكاف	١٢
١٠٦	تأخير وقت الحج	١٣
١٠٦	تأخير وقت العمرة	١٤
١٠٦	أقسام لياحات باعتبار وقت الأداء	١٥
١٠٦	أداء عبادات عند غيب الوقت	١٦
١٠٦	ما ينقض بعد غروب وقت وما لا ينقض	١٧
١٠٦	بوقيت اتصال لقطرة	١٨
١٠٩	وقت الحقيقة	١٩
١٠٩	قاعدة إضافة لحادث إلى أدب أوعانه	٢٠
١٠٩	تطبيقات هذه القاعدة	
١٠٨-١١٢	وقت	١١٨-١٢
١٠٨	التعريف	١
١٠٩	الألفاظ ذات الصلة: النهر، الصدقة، الهبة الحارة، موصية	٢
١١	شروط الوقف	٣
١١٢	الحكم التكليفي	٤
١١٢	أركان الوقف	
١١٢	المرن الأول: الصبة	٥
١١٣	١- صيغة لإيجاب	١٠
١١١	ألفاظ الوقف لمالة فيه عند لحيمة	١٩



العدد	الموضوع	الصفحة
١	ما يعوم مقام للفظ	١١٦
١٣	ب غير	١١٧
١	رد الموقوف	١١٨
٥	لزوم الوقف	١١٩
٦	مبني موقوفه	١٢٠
٧	الرجوع في الوقف	١٢١
	شروط احيائه	١٢٢
١٨	الشرط الأول: تشجير	١٢٢
١٩	الشرط الثاني: التأجيل	١٢٣
	الركن الثاني: الواقف	
	ما يشترط في الوقف	
٢٠	الشرط الأول: كون الواقف أهلاً للبرع	٢٤
٢١	وقف المريض حرره لموته	٢٦
٢٢	وقف المريض المدبر	٢٩
٢٣	وقف المذنب	٢٩
٢٤	وقف المموت	٢٩
	الشرط الثاني: كون الوقف مائلاً للمعروف	١٣٠
٢٥	أولاً - وقف المفقول	١٣٠
٢٦	ثانياً - وقف بحاكم	١٣١
٢٧	شروط ايراقين	١٣٦
٢٩	القسم الأول: شروط ماطقة وسجله كالموقف	١٣٦



الصفحة	المواد	الفقرات
١٣٢	القسم الثاني ' شروط باطنية إذا شرطها الزرع	٢٠
١٣٤	القسم الثالث ' شروط خارجية يجب أياها	٢١
١٣٥	أ - البدء بشخص معين أو نذيمه ' أو تخصيص شيء معين له	٢٢
١٣٥	ب - تعقيب بعض الموقوف عليه ' أو التمسوه بينهم	٢٣
١٣٦	ج - تخصيص الزرع لأهل المذهب معين	٢٤
٢٧	د - شرط لإدخال والإخراج	٢٥
١٣٩	حكم مناعة الشرط المصحح	٢٦
١٣٩	الركب الثالث الموقوف عليه	٢٧
٢٨	بشرط الأول ' تكون الموقوف عليه جهة بر وقربه	٢٨
١٤١	بشرط الثاني ' أن يكون الموقوف عليه من يصح له ملك	٢٩
١٤١	أ - 'وقوف على من هو أحد	٣٠
١٤٢	ب - 'وقوف على الحسن	٣١
١٤٣	بشرط الثالث ' أن لا يحدد الوقف على بواقف	
١٤٣	أ - 'أن يوقف على نفسه	٤٢
١٤٤	ب - 'أن يشترط لفئة من	٤٣
١٤٦	لشرط الرابع ' أن تكون جهة الموقوف عليها غير منقطعة	٤٤
١٤٦	أولاً ' إذا كان الموقوف عليه منقطع الابداء ' ولا انتهاء	٤٥
١٤٦	ثانياً ' إذا كان الموقوف عليه منقطع الاستاء متصل	
٤٦	(انتهاء)	
١٤٧	ثالثاً ' إذا كان الموقوف عليه منقطع توسط	٤٧
١٤٧	رابعاً ' إذا كان الموقوف عليه منقطع لاستواء	٤٨



القرن	العنوان	صفحة
٤٩	الشعر، الخامس آي ذكره لجهة الموقوف عليها موقوف	٢٩
٥٠	توقف على الأولاد	٥٠
٥٣	توقف على الأولاد والأولاد الأولاد	٥٣
٥٤	هل يدخل أولاد بنت في توقف على الأولاد	٥٤
٥٥	توقف على الميراث	١٥٩
	توقف على الميراث والنسب والتعقب	
٥٦	- الوقف على يدية	١٥٩
٥٧	ب- الوقف على مال	١٥٨
٥٨	ج- الوقف على تعقب	٥٨
٥٩	توقف على الميراث	١٥٨
٦٠	توقف على الأك والأهل	٥٩
٦١	توقف على الموقوف عليهم	١٦٠
٦٢	توقف الموقوف الموقوف عليها	١٦١
٦٣	ذكر الوقف الموقوف	٦١
٦٤	لا يجوز وقف وما لا يجوز وقف	٦٢
٦٥	ولا وقف انعقاد	٦٢
٦٥	لا يمنع انعقاد في الوقف وما لا يمنع	٦٢
٦٦	ذكر الموقوف في وقف الموقوف	١٦٢
٦٧	ثانياً وقف تستغرق	١٦٢
٦٨	ثالثاً وقف المصلحة	١٦٥



المقررات	أصول	الصفحة
	ما يشترط في أصل الموقوف	١٦٦
١٩	أ- أن تكون ثمن مبيع	١٦٦
٢٠	ب- أن يكون الموقوف مما ينفع به مع بقاء أصله	١٦٦
٢١	ج- أن لا ينعقد للمعين الموقوف حتى الميعاد	١٦٦
٢٢	د- أن يكون الموقوف من موقوف مبيع	١٦٦
٢٣	وإذا وقف بمشاع	١٦٩
	التصرّيات التي تجري على الموقوف	١٧١
	وكذا حال الموقوف	١٧٢
٢٤	انقسامه الأصلي وفقاً لنوع الموقوفه فيها	١٧٢
٢٥	المسائل الثانية، ركن غلة الأرض ونحوها المتجارية	١٧٣
	إجارة الموقوف	١٧٤
٢٦	أ- من يحق له حق إيجار الموقوف	١٧٤
٢٧	ب- شروط الإيجار في الموقوف	١٧٤
	تقدير أجرة الموقوف	١٧٨
٢٨	أ- لإجارة الموقوف أجرة مثله	١٧٨
٢٩	ب- حكمه إذا كانت الإجارة المشرقة وأصله لأجرة	١٨٠
	نقطة إجارة الموقوف	١٨٢
٣٠	أولاً: انتهاء إجارة الموقوف بالموت	١٨٢
٣١	ثانياً: انتهاء إجارة الموقوف بالفسخ	١٨٤
٣٢	ثالثاً: فسخ إجارة الموقوف	١٨٤
٣٣	رابعاً: فسخ إجارة الموقوف	١٨٤
٣٤	خامساً: فسخ إجارة الموقوف عنهم	١٨٤



الصفحة	العنوان	القطرات
١٨٨	الصورة المرفوعة للزكاة عند تعطل الموقوف	
١٨٩	أولاً: صورة الموقوف	٨٥
١٩٠	أ- تقديم الصورة على غيرها من المصارف	٨٦
١٩١	ب- جهة التي يفتح بها على الموقوف وعامله	٨٧
١٩٢	ج- حكم الخصي على عملاء الوقف	٨٨
٩٢	د- الاستعانة بمصلحة لوقف	٨٩
١٩٤	ثانياً: بيع الموقوف والاستعانة به	٩٠
١٩٥	الاستعانة بالموقوف عند الحاجة	
١٩٤	الصورة الأولى	٩١
١٩٦	الصورة الثانية	٩٢
١٩٨	الصورة الثالثة	٩٣
١٩٨	الاستبدال بالموقوف عند المالكية	٩٤
٢٠٠	الاستبدال بالموقوف عند الشفعة	٩٥
٢٠٢	الاستبدال بالموقوف عند الحصة	٩٦
٢٠٣	ثالثاً: رجوع الوقف إلى ملك الوقف	٩٧
٢٠٤	انتظر على الوقف	٩٨
٢٠٥	ما يشترط في ناطق الوقف	
٢٠٥	الشرط الأول: التكليف	٩٩
٢٠٧	الشرط الثاني: العداء	١٠٠
٢٠٨	الشرط الثالث: الكفاية	١٠١
٢٠٩	الشرط الرابع: الإسلام	١٠٢

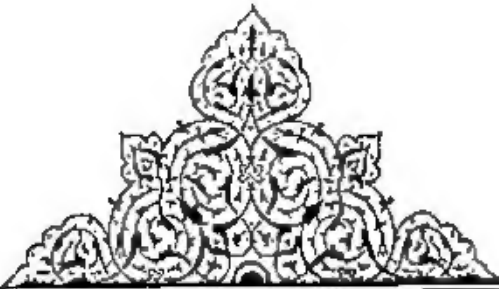


	أجرة ناظر الوقف	٢١٠
١٠٣	أ- تحية ناظر الوقف في الأجرة	٢١١
١٠٤	ب- تقدير أجرة ناظر أو من يستحقه الناظر من الأجر	٢١١
١٠٦	ج- حكم ما إذا لم يعين الوقف لناظر أجراً	٢١٢
١٠٧	د- الجهة التي يستحق به الناظر أجره	٢١٢
١٠٨	هـ- العمل الذي يستحق به الناظر أجره	٢١٤
١٠٩	و- محاسبة ناظر الوقف	٢١٤
	ز- عزل ناظر الوقف ومن له الحق في ذلك	٢١٧
١١٤	أولاً: حق الوافدة في عزل ناظر الوقف	٢١٧
١١٥	ثانياً: حق التامس في العزل	٢١٩
١١٦	ج- تحديد نظام الوقف	٢١٩
١١٦	ط- تفويض ناظر لوقف لشخص غير	٢٢١
١١٨	انتهاء الوقف	٢٢٢
	تراجم الفقهاء	٢٢٥
	الفهرس التفصيلي	٢٤٢

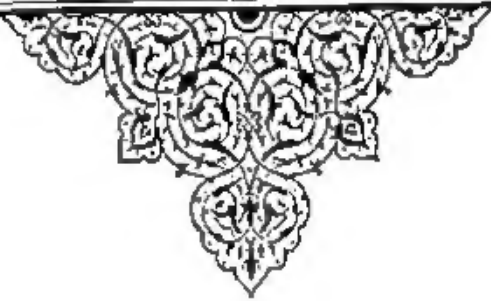








ثم محمد الله الجزء الرابع والأربعون من التوسعة الشفهية  
ويليه الجزء الخامس والأربعون وأوله مصطلح : وكاتبة





مكتبة الموهبي، الإمارات

تسليم: ٢٠٢٣/١١/٢٠، محضر: ١٢٨٠١٢١